مطالع السرور

الجامع بين

القطر والشذور

تأليف العلّامة الأستاذ الدكتور

محمد محيي الدين عبد الحميد



قرأه وراجعه ودققه وقدم له تلميذه

أ.د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي ـ الأجهوري ـ الأزهري

عضو هيئة التدريس بجامعة الأزهر – كلية اللغة العربية – القاهرة



مطالع السرور

الجامع بين القطر والشذور

تأليف

العلَّامة أ.د/ محمد محيي الدين عبد الحميد

قرأه وراجعه ودققه وقدم له تلميذه

أ.د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي - الأجهوري - الأزهري

عضو هيئة التدريس بجامعة الأزهر - كلية اللغة العربية - القاهرة

الناشر

مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع

محمول: ٠١١١٣٣٧٥٣٧٥



الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ- ٢٠٢٢م

رقم الإيداع: ٢٧٦٧٢/ ٢٠٢٣

الترقيم الدولي: ١-٥١٨-٤٤٩-٩٧٧-٩٧٨

مكتبة الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع

٤ ش أحمد سوكارنو- العجوزة- القاهرة

فاكس: ٣٣٠٤٤٨٤١- ت: ٣٣٤٥٢٣٠٢

محمول: ٠١١١٣٣٧٥٣٧٥- ٠١٠٠٠٩٦٦٥٧٨- ٠١٢٨١٨٢٠٠٠٩

البريد الإلكتروني والمواقع الخاصة بالمكتبة:

www. elemanlibrary.com

elemanliblary@gmail.com

elemanliblary@yahoo.com

https://www.facebook.com/elemanliblary

«ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام». «أنحى من سيبويه».

«إن هشام على علم جَم يَشْهَد بعُلُوٍّ قدره في صناعة النحو، وكان يَنْحُو في طريقته مَنْحَاة أهل الموصِلِ الذين اقْتَفَوْا أثر ابن جِنِّي».

«واتبعوا مُصْطَلَح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٍّ على قوة». «ملكته واطلاعه»

ابن خلدون

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم وبيان عن صاحب مطالع السرور

الحمد للَّه وحده، كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه، ووافر آلائه، وسابغ نعمائه.

والصلاة والسلام والبركات على سيدنا ومولانا «محمد» خاتم النبيين، ورحمة العالمين، وشفعينا ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩]، وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، فاللهم اجعلنا منهم ومعهم- بفضلك وجودك- يا كريم... آمين.

وبعدُ: فإن من فضل اللَّه على عباده أن أرسل إليهم المرسلين، لهداية العباد إلى المعرفة الحقة برب العالمين، ليعبدوه حتى يأتيهم اليقين، ومع كل رسول شريعة مولانا رب الكائنات أجمعين، في كتاب مكنون، بوحي من اللَّه لرسوله ليقوم بالبيان قولًا وفعلًا وحالًا، حتى جاءنا رسول اللَّه الخاتم بالرسالة العامة لجميع الإنس والجان، لكل زمان ومكان، لذا قال رسول اللَّه ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدًا: كتاب اللَّه، وسنتي»، وقد نزل كلام اللَّه على حبيبه ﷺ بلسان عربي مبين، وقد تعلم العرب قبله هذه اللغة- بفضل اللَّه وكرمه ليستعدوا لاستقبال كلام ربهم ببيان رسولنا العربي الأمين-.

وقد بيَّن ربنا- جلت حكمته- في قرآنه أن نور العلم هو الذي يرفع الدرجات لمن سار على هديه، فكانت السعادة في الحياة على نهجه، كما قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: ١١].

هذا، ولغة القرآن العظيم هي مفتاح البيان، فالمعنى لا يكون إلا بالمبني، فإذا صح المبني بان المعنى، وظهر المقصود، وتم المراد؛ لذا قام العلماء من بداية نشر الإسلام في الحفاظ على هذا اللسان حتى انتشر الدين في ربوع الأرض وبدأت اللغات الأخرى تدخل على الألسنة، فدبَّ اللحن في لغة العرب، فقام العلماء بواجب الدفاع عنها، والحفاظ على مبناها حتى لا يختل معناها، فوضعت كُتب في النحو والصرف واللغة والأدب والإنشاء، ونحو ذلك، لتكون قواعد اللغة العربية أمام المسلمين لمعرفة مقاصد كلام رب العالمين، وسنة سيد الأولين، وكلام البلغاء في كل وقت إلى يوم الدين.

وهذا الكتاب الذي بين أيدينا «مطالع السرور الجامع بين القطر والشذور» للعلَّامة المحقق المدقق شيخنا محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ٣٠/ ١٢/ ١٩٧٢م] جاء تحقيقًا لهدف نشر اللغة الفصيحة بين أبناء العربية بكتاب من كُتب التراث؛ لأن «قطر الندى»، و«شذور الذهب» للإمام العلَّامة ابن هشام الأنصاري، وقد قام شيخنا محمد محيي الدين بإخراجهما في كتابين كاملين من قبل، وقد قام الأزهر المعمور بتدريسهما إلى يومنا هذا، ثم رأت مشيخة الأزهر بتدريسها في كتاب جامع بينهما، فكان «مطالع السرور».

وقد جعل شيخنا ما قاله ابن هشام بنصه في أعلى الصفة، ثم أورد تعليقات وبيان ما لا بدَّ منه مع إعراب الأبيات كاملة أسفل الصفحة، وبهذا العمل جاء الكتاب نافعًا للطالبين على مدى الزمان.

وقد أورد شيخنا: محيي الدين ترجمة موجزة لابن هشام الأنصاري المصري ليكون قارئ الكتاب، ودارسه على بينه من حيا صاحب الكتاب، لأن تاريخ العلماء له أثره في نفوس الطلاب.

أما عن شيخنا: محمد محيي الدين عبد الحميد إبراهيم- رحمه اللَّه وأجزل له

المثوبة- على ما قدم لطلاب العلم على مدى الزمان، فتاريخه حافل بالجهاد العلمي الواضح المؤثر على أبنائه، وكنت وما زلت واحدًا منهم؛ جمعنا اللَّه الكريم به في الفردوس الأعلى يوم الدين مع سيد الأولين والآخرين، صلى اللَّه عليه وآله وسلم.

فقد وُلد هذا العلم في بيت علم، فوالده وجده من العلماء العاملين، الراسخين في العلم، إلى أن أتاهما اليقين، فنشأ هذا الوليد نشأة مباركة في نور العلم والإيمان والإسلام والإحسان، فظهر نبوغه منذ نعومة أظفاره، وتلقى دروسه في معهد دمياط الديني، ثم إلى الأزهر حتى تخرج منه سنة ١٩٢٥م، بأرفع الدرجات، ورأى فيه شيوخه نبوغًا مبكرًا، وحياة علمية حافلة، لذا نقل إلى التدريس في كلية اللغة العربية سنة ١٩٣١م، وكان سنه إذ ذاك «إحدى وثلاثين سنة»، فقام بأعباء التدريس في الكلية على أحسن ما يكون، حتى اختاره رؤساؤه لعدة أعمال علمية في المعاهد الأزهرية بجانب التدريس في الكليات الأزهرية، فصار علمًا في كل الفنون والعلوم.

يقول عن نفسه (من مقدمته لكتاب: «العمدة» لابن رشيق القيرواني):

«ولقد خلق اللَّه في نفسي حب السلف، والتفاني في الدفاع عن علومهم وأفكارهم، والحرص على إذاعة فضلهم، وعظيم مننهم عليها وعلى ما يأتي بعد من الأجيال المتلاحقة، ولست أدري سرَّ ذلك كله».

وقد قام الشيخ محمد محيي الدين بحمل الأمانة العلمية في إحياء التراث خير قيام، تحقيقًا، ودراسة، وتدقيقًا، ونقدًا، وإشرافًا على طباعة الكتاب كلمة كلمة، لذا لا تجد خطأ في الكتب التراثية التي أخرجها للناس، وصارت بين أيديهم في أحسن صورة، ليقبل الطالب عليها بشغف وانشراح صدر، وبتوفيق اللَّه رأينا هذه المؤلفات تعم الطالبين في كل مكان من أرض اللَّه عربية وإسلامية، فقد كتب اللَّه لها القبول في قلوب أهل العلم في العالمين.

ولقد اهتم شيخنا المرحوم بقضايا ثلاث دار حولها جهاده في سبيل اللَّه، وهي:

١ - اللغة العربية؛ لأنها لغة القرآن والسنة، وأدب العرب وهي لغة أهل الجنة.

٢ - التراث العربي الإسلامي؛ لأن الطالب الموصول بأصله يستطيع أن يبنى عليه علمه.

٣- الأزهر؛ لأنه قبلة الطلاب من جميع العالمين إلى يوم الدين، وقد لاقى قبولًا لدى جميع الطلاب في درسه وسلوك علمائه، والمنتسبين إليه من المحبين.

وبهذه المحاور عاش الشيخ الإمام والعلّامة الهمام منافحًا، ومجاهدًا بكلمته، وقلمه، لا يلين لصاحب سلطان، ولا يريد من وراء ذلك دنيًا يصيبها- كما فعل الكثيرون- ولقد راودوه عن نفسه ليكون في أيديهم ورهن إشارتهم، وأغروه بالمناصب والأموال، ولكنه ظل صامدًا محافظًا على كرامة العلماء والأولياء والصالحين، وأرادوا به سوء فما انحنى لواحد من أهل الدنيا، لأنه يعيش مع رب العالمين، فأغناه عن كل ما سواه حتى أتاه اليقين.

وقد جلست معه سنة ١٩٧٠م وكنت طالبًا في السنة الثالثة بكلية اللغة العربية، فذهبت إليه في مكتبه بالأزهر وكان رئيسًا للجنة الفتوى، فجاءه سائل من مدرسي اللغة العربية، ولا يدري أنه إمام العربية، فكان مما قال هذا السائل: إن اللغة العربية أوجعت رأسي لما تركت شرب الدخان، وأنا حلفت بالطلاق ألا أشربها، فضحك الشيخ قائلًا:

يا ولد، إن لم تكن العربية تؤثر فيك الرجولة فلا خير فيها، والدخان حرام لأنه يهلك الإنسان، ولا أصرح به بعدما عرفنا ذلك من تقرير «المعمل» الذي حلل هذا التبغ وأرسل إلينا بما فيه، ثم حكى له شيئًا يؤنسه به، ويثبت فيه أنوار الإيمان واليقين، فقام الأخ الكريم إلى حاله مع القناعة بما سمعه من شيخنا المربي الكريم.

وللشيخ آثار طيبة على تلاميذه وأبنائه في العلم، وهذا السبيل يحتاج إلى دراسة مستفيضة تعطي لنا عبرة من تاريخ شيوخنا الأجلاء، لا سيما هذا العلامة النحرير،

وأرجو أن يوفق المولى تبارك وتعالى من يقوم بهذا التاريخ ليكون آية للمتوسمين.

هذا، وقد عهدت إليَّ مكتبة الإيمان، وعلى رأسها الأخ الكريم الحاج/ محسن أبو عبد الحميد، أن أراجع هذا الكتاب «مطالع السرور الجامع بين القطر والشذور»، فقمت بمراجعته وتدقيقه في الأصل والهامش- بتوفيق اللَّه وعونه- ليكون بعد طباعته مصدرًا من مصادر اللغة العربية الأصيلة، والتي يحتاج إليها كل طالب علم يريد فقه هذه اللغة الكريمة التي بها نزل القرآن الكريم، وتكلم بها سيد الأولين والآخرين، وأهل البلاغة والفصاحة في كل الميادين.

فالحمد للَّه على نعمائه، والشكر له على وافر آلائه، وجزيل عطائه، إنه نعم المولى ونعم النصير، والحمد للَّه رب العالمين.

وصلى اللَّه- تبارك وتعالى- وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد الأمين، وعلى آله وصحابته والتابعين، ومن والاهم إلى يوم الدين.

مساء الخميس ١٦ من ذي القعدة ١٤٤٣هـ
١٦ من يونيو ٢٠٢٢م

بقلم راجي عفو مولاه
أ.د/ فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي- الأجهوري الأزهري
عضو هيئة التدريس بجامعة الأزهر-
كلية اللغة العربية- القاهرة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد للَّه على نعمائه، والشكر له على آلائه[1]، وصلى اللَّه على سيدنا محمد واسطة عقد أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه.

أحمده سبحانه حمدًا يكون سببًا مُدْنِيًّا من رضاه، وأشكرهُ شكرًا يكون مُقَربًا من الفوز بمغفرته.

وبعدُ؛ فهذا كتاب مُلَفَّق من كتابين؛ أحدهما «شذور الذهب، في معرفة كلام العرب» وشرحه، وثانيهما: «قطر الندى، وبل الصَّدَى» وشرحه، أخذ من الأول المباحث الطريفة التي اشتمل عليها باب المَبْنِيّات؛ إذ كانت هذه مباحث المنصوبات والمخفوضات وما وليهما إلى آخر الكتاب، والكتابان جميعًا من تصانيف العلَّامة المحقق، فخر العربية وحامل لواء علمائها، أفضل مَنْ صنف من رجالات القرن الثامن الهجري في قواعد العربية والتطبيق عليها، جمال الدين ابن هشام الأنْصَاري، صنفهما ابنُ هشام للذين شَدَوْا من علم العربية شيئًا يكون كالمقدمة لقراءتهما، وكنا ندرسهما معًا في الجامع الأزهر في فرقة دراسية واحدة وفي عام واحد، وكنا نستوعبهما قراءة ودَرسًا، ولم نكن نجد في ذلك مشقة ولا عَنَتًا.

وللكتابين في نفسي ذِكْرَياتٌ لن يأتي عليها الزمان؛ فقد تلقيتهما معًا على شيخ واحد، وكان رحمه اللَّه تعالى مثالًا للجد والإخلاص في التحصيل والإفهام وبَعْث الهمة على الاقتداء به؛ فكان ذلك أحَدَ البواعث على محبة الكتابين وتحصيلهما، ثم كان أشدَّ البواعث إلى الكتابة عليهما وبَعْثهما.

ثم كان مما جرى به القَدرُ أن رأت مشيخة الجامع الأزهر بعد ذلك تدريس

---

(١) الآلاء: النعم، وأحبها إلي، بوزن رضا.

هذين الكتابين لفرقتين دراسيتين؛ فجعلت «قَطْرَ الندى» وشرحَهُ للسنة الثالثة الابتدائية، و«شُذُور الذهب»، وشرحَهُ للسنة الرابعة الابتدائية، وقد قدمت لقراء العربية عامةً ولأبنائي وإخواني من طلبة الأزهر وأساتذته شرحًا سهل العبارة فائق التحقيق على شرح قطر الندى، ثم كان لزامًا عليَّ على أن أعزِّزه بشرح على «شذور الذهب» ليكون له أخًا، يدانيه في السهولة والتحقيق، ويُقَرِّبُ ما أغْرَب به ابن هشام مما أودعه فيه من عويص المسائل التي ترجع إلى الفِقْهِ في العربية والدقة في معرفة أسرارها.

وقد رأت مشيخة الأزهر في عهدها الجديد أن تيسر على الطلاب تيسيرًا آخَرَ، فحذفت من مباحث «شذور الذهب» ما عدا باب المَبْنِيَّات، وأدمجت الكتابين فقررت صدر كتاب «قطر الندى» لطلاب السنة الثالثة، وعجزه بعد مقدمات «شذور الذهب» لطلاب السنة الرابعة، فلم يكن لي بد من مجاراتها في توزيع المقرر من الكتابين على الفرقتين، متبعًا المنهج الذي نهجته، بعد أن شرحت منهج كل فرقة شرحًا أودعته من ذخائر العربية ما يَسُدّ نهمة المولعين بالتفقه في الحقائق العلمية.

فإن أكن قد أصبت الذي أردت فهذا توفيق اللَّه تعالى وتيسيره، وإن تكن الأخرى فلا يكلف اللَّه نفسًا إلا وسعها، وبحسبي خلوص النيَّة للَّه ولرسوله.

ربِّ هَبْ لي من لدنك رحمة؛ إنك أنت الوهاب.

مصر الجديدة — شوال ١٣٧٥ — يونيه ١٩٥٦

كتبه المعز باللَّه تعالى وحده

أبو رجاء

محمد محيي الدين عبد الحميد

ترجمة ابن هشام صاحب كتابي
«قطر الندى، وبل الصدى» وشرحه

هو الإمام الذي فاق أقرانه، وشأى من تقدمه، وأعيا من يأتي بعده، الذي لا يشق غباره في سعة الإطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل، الصالح الورع، أبو محمد عبد اللَّه جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد اللَّه بن هشام، الأنصاري، المصري.

ولد في القاهرة في ذي القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد).

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل، وتلا على ابن السراج، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى المزني، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية، وتفقه على مذهب الشافعي، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقي قبيل وفاته.

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والإطلاع المفرد، والاقتدار على التصرف في الكلام، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهبًا وموجزًا، وكان- مع ذلك كله- متواضعًا، برًا، دمث الخلق، شديد الشفقة، رقيق القلب.

قال عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه».

وقال عنه مرة أخرى: «إن ابن هشام على علم جم يشهد بعلو قدره في صناعة النحو، وكان ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنى واتبعوا

مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه». اهـ.

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيوع الصيت، ونحن نذكر لك ما أطلعنا عليه أو بلغنا علمه مرتبًا على حروف المعجم، وندلك على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود، أو نذكر لك الذي حدث به إن لم نعلم وجوده، وهاكها:

١- الإعراب، عن قواعد الإعراب: طبع في الآستانة وفي مصر، وشرحه الشيخ خالد الأزهري.

٢- الألغاز، وهو كتاب في مسائل نحوية صنفه لخزانة السلطان الملك الكامل. طبع في مصر.

٣- أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك، طبع مرارًا، وشرحه الشيخ خالد، ولنا عليه ثلاثة شروح: أولها شرح وجيز مطبوع، وثان متوسط مطبوع أيضًا، وثالث مبسوط لم يُطبع[1].

٤- التذكرة: ذكره السيوطي أنه كتاب في خمسة عشر مجلدًا، ولم نطلع على شيء منه.

٥- التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل: ذكر السيوطي أنه عدة مجلدات.

٦- الجامع الصغير: ذكره السيوطي، ويوجد في مكتبة باريس.

٧- الجامع الكبير: ذكره السيوطي.

٨- رسالة في انتصاب «لغة» و«فضلًا» وإعراب «خلافًا» و«أيضًا» و«هلم جرا»، وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبتي برلين وليدن، وهي برمتها في

(١) وقد طُبع بعد ذلك في أربعة أجزاء.

كتاب «الأشباه والنظائر النحوية» للسيوطي المطبوع في الهند.

٩- رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن: موجودة في مكتبة برلين.

١٠- رفع الخصاصة، عن قراءة الخلاصة: ذكره السيوطي، وذكر أنه يقع في أربعة مجلدات.

١١- الروضة الأدبية، في شواهد علوم العربية: يوجد بمكتبة برلين، وهو شرح شواهد كتاب اللمع لابن جني.

١٢- شذور الذهب، في معرفة كلام العرب: طبع مرارًا، ولنا عليه شرح مطبوع.

١٣- شرح البردة: ذكره السيوطي، وربما كان هو شرح قصيدة «بانت سعاد» الآتي ذكره؛ لأن من العلماء من يسميها «البردة» بسبب أن رسول اللّه ﷺ أجاز كعب ابن زهير قائلها ببردته.

١٤- شرح شذور الذهب المتقدم، طبع مرارًا، ولنا عليه شرح طبع مرارًا.

١٥- شرح الشواهد الصغرى: ذكره السيوطي أيضًا، ولا ندري أهو كتاب الروضة السابق ذكره أم هو كتاب آخر؟

١٦- شرح الشواهد الكبرى: ذكره السيوطي أيضًا، ولا ندري حقيقة حاله.

١٧- شرح قصيدة «بانت سعاد»: طبع مرارًا.

١٨- شرح القصيدة اللغزية، في المسائل النحوية: يوجد في مكتبة ليدن.

١٩- شرح «قطر الندى، وبل الصدى» الآتي ذكره: طبع مرارًا، وهو هذا الذي نقدمه اليوم.

٢٠- شرح اللمحة لأبي حيان: ذكره السيوطي.

٢١- عمدة الطالب، في تحقيق صرف ابن الحاجب: ذكره السيوطي، وذكر أنه في مجلدين.

٢٢- فَوْحُ الشذا، في مسألة كذا، وهو شرح لكتاب «الشذا، في مسألة كذا» تصنيف أبي حيان: يوجد في ضمن كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي.

٢٣- قطر الندى وبل الصدى، طبع مرارًا، وهو متن هذا الشرح، ولنا عليه شرح مطبوع.

٢٤- القواعد الصغرى: ذكره السيوطي.

٢٥- القواعد الكبرى: ذكره السيوطي.

٢٦- مختصر الانتصاف من الكشاف، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير الكشاف، واسم كتاب ابن المنير «الانتصاف، من الكشاف» وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين.

٢٧- المسائل السفرية، في النحو: ذكره السيوطي.

٢٨- مغني اللبيب، عن كتب الأعاريب: طبع في طهران والقاهرة مرارًا، وعليه شروح كثيرة طبع منها عدد وافٍ، ولنا عليه شرح مبسوط، لم يطبع إلى اليوم.

٢٩- موقد الأذهان، وموقظ الوسنان، تعرض فيه لكثير من مشكلات النحو، ويوجد في دار الكتب المصرية ومكتبتي برلين وباريس.

وتوفي رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة- وقيل: ليلة الخميس- الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد).

وقد ذكر حاجي خليفة في غير موضع من كتابه «كشف الظنون» أنه توفي في سنة ٦٧٢ اثنتين وستين وسبعمائة من الهجرة، وهو ما لم أجده لأحد سواه.

رضي اللَّه تعالى عنه وأرضاه[1]!!

---

(١) تجد لابن هشام رحمه الله تعالى ترجمة في الدرر الكامنة لابن حجر ٢/ ٣٠٨، وفي بغية الوعاة للسيوطي ٣٩٣، وفي حسن المحاضرة له أيضًا ١/ ٢٤٧، وفي المنهل الصافي، وفي المنهج الأحمد للعليمي ٢٥٥، وفي دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٩٥، وفي مواضع متفرقة من =

***

= كشف الظنون.

وقد اشتهر بهذه الكنية قبل المؤلف جماعة: منهم الإمام عبد الملك بن هشام بن أيوب المعافري الذي هذب سيرة النبي ﷺ التي صنفها ابن إسحاق، وقد توفي ابن هشام هذا بمصر في عام ٢١٣، وقيل: في عام ٢١٨هـ وله ترجمة في وفيات الأعيان لابن خلكان (الترجمة رقم ٣٥٣ بتحقيقنا)، ومنهم العلامة أحمد بن عبد اللّه بن هشام بن إبراهيم بن خلف، اللخمي، السبتي، النحوي، أحد أعيان القرن السادس، وله ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي ص ١٩، وفي ابن خلكان (الترجمة رقم ٦٨ بتحقيقنا) ومنهم محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، ويعرف بابن البرذعي أيضًا، وكان رأسًا في العربية وتوفي بتونس في سنة ٦٤٦هـ وله ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي ص ١١٥.

واشتهر بهذه الكنية من أسرة المؤلف جماعة: منهم حفيده محمد بن عبد الرحمن المتوفى في عام ٨٦٦ من الهجرة، وله ترجمة في الضوء اللامع للسخاوي ٧/ ٢٩١، ومنهم محب الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن، وهو ابن الحفيد السابق، وله ترجمة في الضوء اللامع أيضًا ٩/ ٩٢، وكانت وفاته في سنة ٩٠٧.

[١]

المقرر من شرح «شذور الذهب»

قال جمالُ الدين ابنُ هشامِ الأنصاري:

قلتُ:

بَاب الْبناء ضِد الإعْرَاب

والمبني إِمَّا أَن يطرد فِيهِ السّكُون وهُوَ المُضَارع المُتَّصِل بنُون الإِنَاث نَحْو: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾، و﴿يُرْضِعْنَ﴾ أَو المَاضِي المُتَّصِل بضمير رفع متحرك كـ «ضربت»، و«ضربنا»، أَو السّكُون أَو نَائِبه، وهُوَ الأَمر، نَحْو: «اضْرِب، واضربَا، واضربوا، واضربي، واغز، واخش، وارم».

وأَقُول: قد مضى أَن الإِعْرَاب «أثر ظَاهر أَو مُقَدّرٌ يجلبه العَامِل فِي آخر الكَلِمَة»، وذكرت هُنَا أَن البناء ضد الإِعْرَاب فكأنني قلت لَيْسَ البناء أثرًا يجلبه العَامِل فِي آخر الكَلِمَة وذَلِكَ كالكسرة فِي هَؤُلَاءِ، فَإِن العَامِل لم يجلبها بِدَلِيل وجودهَا مَعَ جَمِيع العوامل.

والبناء: لُزُوم آخر الكَلِمَة حَالَة واحِدَة لفظًا أَو تَقْديرًا، وذَلِكَ كلزوم «هَؤُلَاءِ» للكسرة، و«منذ» للضمة، و«أَيْنَ» للفتحة.

ولما فرغتُ من تَفْسِيره شرعتُ فِي تقسيمه تقسيمًا غَرِيبًا لم أسبق إِلَيْهِ، وذَلِكَ أنني جعلت المَبْنِيّ على تِسْعَة أَقسَام:

الأول: المَبْنِيّ على السّكُون، وقدمته لأَنَّهُ الأَصْل.

والثَّانِي: المَبْنِيّ على السّكُون أَو نَائِبه المَذْكُور فِي البَاب السَّابِق، وثنيت بِهِ لأَنَّهُ شَبيه بِالسُّكُونِ فِي الخفة.

والثَّالِث: المَبْنِيّ على الفَتْح وقدمته على المَبْنِيّ على الكسر لأَنَّهُ أخف مِنْهُ.

والرَّابِع: المَبْنِيّ على الفَتْح أَو نَائِبه المَذْكُور فِي البَاب السَّابِق.

والخَامِس: المَبْنِيّ على الكسر، وقدمته على المَبْنِيّ على الضَّم لأَنَّهُ أخف مِنْهُ.

والسَّادِس: المَبْنِيّ على الكسر أَو نَائِبه المَذْكُور فِي البَاب السَّابِق[1]، والسَّابِع المَبْنِيّ على الضَّم.

والثَّامِن: المَبْنِيّ على الضَّم أَو نَائِبه.

والتَّاسِع: مَا لَيْسَ لَهُ قَاعِدَة مُسْتَقِرَّة بل مِنْهُ مَا يبْنى على السّكُون ومَا يبْنى على الفَتْح، ومَا يبْنى على الكسر، ومَا يبْنى على الضَّم، وسأشرحها مفصلة، إِن شَاءَ اللَّه تَعَالَى شرحًا يزِيل عَنْهَا خفاءها.

***

(١) هذا النوع لا وجود له، ولم يشرحه المؤلف، فذكره هنا من باب تتميم مقتضى القسمة العقلية.

الباب الأول:
مَا لزم الْبناء على السّكُون

وَهُوَ نَوْعَانِ:

أحدهمَا: الْمُضَارع الْمُتَّصِل بنُون الإِنَاث، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[1]، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾[2]، فيتربصن ويرضعن فعلان مضارعان فِي مَوضِع رفع لخلوهما من الناصب والجازم ولكنهما لما اتصلا بنُون النسْوَة بنيا على السّكُون وهَذَانِ الفعلان خبريان لفظا طلبيان معنى ومثلهمَا يَرْحَمك اللَّه وفَائِدَة العُدُول بهما عَن صِيغَة الأَمر التوكيد والإشعار بِأَنَّهُمَا جديران بِأَن يُتَلَقيّا بالمسارعة فكأنهن امتثلن فهما مخبر عَنْهُمَا بموجودين.

الثَّانِي: المَاضِي الْمُتَّصِل بضمير رفع متحرك، نَحْو: ضربتُ، وضربتَ، وضربتِ، وضربنا زيدًا، والأَصْل فِيهِ ضرب بِالْفَتْح فاتصل الفِعْل بالضمير المَرْفُوع المتحرك وهُوَ التَّاء فِي المثل الثَّلَاثَة الأولى لأَنَّهَا فَاعل ونا فِي المِثَال الرَّابِع وهما متحركان، وأعني بذلك أن التَّاء متحركة والحرف الْمُتَّصِل بِالفِعْلِ من نَا وهُوَ النُّون متحرك فَلذَلِك بنيت الأَمْثِلَة على السّكُون[3].

واحترزت بتقييد الضَّمِير بِالرَّفْع من ضمير النصب فَإِنَّهُ يتَّصل بِالفِعْلِ ولَا يُغَيِّرهُ عَن بنائِهِ على الفَتْح الَّذِي هُوَ الأَصْل فِيهِ نَحْو: ضربك زيد وضربنا زيد، وبتقييده

---

(١) من سورة البقرة من الآية ٢٢٨.

(٢) من سورة البقرة من الآية ٢٣٣.

(٣) فإذا أعربت: «ضربت زيدًا» مثلًا فإنك تقول: ضربَ من ضربْت فعل ماض، مبني على فتح مقدر على آخره، منع ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض به لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة... وهكذا في كل ماض اتصل به ضمير رفع متحرك والضمائر: تاء الفاعل، نا الفاعلين، نون النسوة.

بالمتحرك من الضَّمِير المَرْفُوع السَّاكِن نَحْو: ضربا وضربوا، فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي سُكُون الفِعْل أَيْضًا بل يبْقى آخر الفِعْل فِيهِ قبل الألف مَفْتُوحًا، ويضم قبل الوَاو كَمَا مثلنَا، وأما نَحْو: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالهُدَى﴾[1]، ونَحْو: ﴿دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾[2] فَالأَصْل اشتريوا بياء مَضْمُومَة قبل الضَّمِير السَّاكِن ودعووا بواوين أولاهما مَضْمُومَة قبل الضَّمِير السَّاكِن، ثمَّ تحركت اليَاء والوَاو وانْفَتح مَا قبلهمَا فقلبتا أَلفَيْن، ثمَّ حذفت الألف لالتقاء الساكنين ومعنى ﴿دعوا هُنَالك ثبورًا﴾ قَالُوا: يَا ثبوراه، أَي يَا هلاكاه.

***

البابُ الثَّانِي: مَا لزم الْبناء على السّكُون أَو نَائِبه

وَهُوَ نوع واحِد وهُوَ فعل الأمر وذَلِكَ لِأَنَّهُ يبْنى على مَا يجْزم بِهِ مضارعه فيبنى على السّكُون فِي نَحْو: اضْرِب، وعَلى حذف النُّون فِي نَحْو: اضربا، واضربوا، واضربي، وعَلى حذف حرف العلَّة فِي نَحْو: اغز، واخش، وارم.

ومن غريب ما يُحكى أن بعض مَنْ يتعاطى إقراء النحو ببلدنا هذه سمع قول بعض المعربين في قوله عز وجل: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾[3] إن ﴿قَوْلًا﴾ مبني عى حذف النون، فأنكر ذلك عليه، وهذا قولٌ مشهورٌ بين الطلبة، فخفاؤه على من يَتَصَدَّى للإقراء غريب.

والفاء في الآية الكريمة عاطفة لـ (قولَا) على (اذهبا) من قوله تعالى: ﴿اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾[4]، وكل منهما فعل أمر وفاعله، وهما مبنيان على حذف

(١) من سورة البقرة من الآية ١٦.
(٢) من سورة الفرقان من الآية ١٣.
(٣) من سورة طه من الآية ٤٤.
(٤) من سورة طه من الآية ٤٣.

النون، و(له) جارٌّ ومجرور متعلق بقولًا، وسَمَّى ابنُ مالكٍ هذه اللامَ لامَ التبليغِ، ومثله:

- ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[1].
- ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾[2].
- ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾[3].

و(قَوْلًا) مفعول مطلق، و(لينًا) صِفَةٌ له، أي: قَوْلًا مُتلطفًا فيه ولا تُغْلِظًا عليه، والقـ.ـلُ اللين قد جاء مُفَسَّرًا في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَى أَن تَزَكَّى ١٨ وَأَهْدِيَكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى﴾[4].

ثمَّ قلت: أَو الفَتْح وهُوَ سَبْعَة المَاضِي المُجَرّد كضرب وضربك وضَربا والمضارع الَّذِي باشرته نون التوكيد نَحْو: ﴿لَيُنبَذَنَّ﴾، ﴿لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونًا﴾ بِخِلَاف نَحْو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ ومَا ركب من الأَعْدَاد والظروف والأَحْوَال والأعلام نَحْو (أحد عشر) ونَحْو: هُوَ يأتينا صباح مَساء وبَعض القَوْم يسْقط بَين بَين ونَحْو: هُوَ جاري بَيت، بَيت أَي: ملاصقا، ونَحْو: بعلبك فِي لغية والزمن المُبْهم المُضَاف لجملة، وإِعْرَابه مَرْجُوح قبل الفِعْل المَبْنِيّ نَحْو: على حِين عاتبت المشيب على الصِّبَا على حِين يستصبين كل حَلِيم وراجح قبل غَيره، نَحْو: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، وعَلى حِين التواصل غير دانٍ والمبهم المُضَاف لمبني نَحْو: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾، ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾، ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾، ويجوز إعرابه.

---

(١) من سورة الإسراء من الآية ٥٣.

(٢) من سورة النور من الآية ٣٠.

(٣) من سورة المائدة من الآية١١٧.

(٤) من سورة النازعات من الآية ١٨، ١٩.

وَأَقُول: البَاب الثَّالِث من المبنيات مَا لزم الْبناء على الفَتْح، وهُوَ سَبْعَة أَنْوَاع:

النَّوْع الأول: المَاضِي المُجَرّد مِمَّا تقدم ذكره، وهُوَ الضَّمِير المَرْفُوع المتحرك، نَحْو: ضرب، ودحرج، واستخرج، وضَربا، وضربك، وضربه، وأما نَحْو: رمى، وعَفا، فأصله رمى وعفو، فَلَمَّا تحركت اليَاء والوَاو وانْفَتح مَا قبلهمَا قلبتا أَلفَيْنِ فَسُكُون آخرهما عَارض والفتحة مقدرَة فِي الألف، ولهذا إِذا قدر سُكُون الآخر رجعت اليَاء والوَاو، فَقيل رميت وعفوت، كَمَا سَيَأْتِي.

وَالنَّوْع الثَّانِي: المُضَارع الَّذِي باشرته نون التوكيد، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿لَيُنبَذَنَّ فِي الحُطَمَةِ﴾[1] واحترزت بِاشْتِرَاط المُبَاشرَة من نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وأَنفُسِكُمْ ولَتَسْمَعُنَّ﴾[2]، فَإِن الفِعْل فِي ذَلِك مُعرب وإِن أكد بالنُّون لأَنَّهُ قد فصل بَينهمَا بِالوَاو الَّتِي هِيَ ضمير الفَاعِل وهِي ملفوظ بهَا فِي قَوْله تَعَالَى ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ ومقدرة فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿لَتَسْمَعُنَّ﴾ إِذْ الأَصْل لتسمعونن فحذفت نون الرّفْع استثقالا لاجْتِمَاع الأَمْثَال فَالتقى ساكنان الوَاو والنُّون المدغمة فحذفت الوَاو لالتقاء الساكنين.

وَالنَّوْع الثَّالِث: مَا ركب تركيب المزج من الأَعْدَاد، وهُوَ الأَحَد عشر والإحدى عشرَة إِلَى التِّسْعَة عشر والتسع عشرَة تَقول جَاءَنِي أحد عشر ورَأَيْت أحد عشر ومررت بِأحد عشر بِبِنَاء الجزأين على الفَتْح وكَذَلِكَ القَوْل فِي البَاقِي إِلَّا اثنى عشر واثنتي عشرَة فَإِن الجُزْء الأول مِنْهُمَا مُعرب إِعْرَاب المثنى بِالألف وبالياء جرا ونصبا.

وَالنَّوْع الرَّابع: مَا ركب تركيب المزج من الظروف زمانية كَانَت أَو مكانية، مِثَال مَا ركب من ظروف الزَّمَان قَوْلك فلَان يأتينا صباح مَسَاء والأَصْل صباحا ومَسَاء أَي

(١) من سورة الهمزة من الآية ٤.

(٢) من سورة آل عمران من الآية ١٨٦.

فِي كل صباح ومَسَاء فَحذف العاطف وركب الظرفين قصدا للتَّخْفِيف تركيب خَمْسَة عشر قَالَ الشَّاعِر:

٢٠- ومـــن لَا يـــصرف الواشـــين عَنـــهُ   صـــباح مـــسَاء يبغـــوه خبـــالَا[٢]

وَلَو أضفت فَقلت صباح مسَاء لجَاز أَي صباحا ذَا مسَاء؛ فَلذَلِك أضفته إِلَيْهِ لما بَينهمَا من الْمُنَاسبَة وَإِن كَانَ الصَّباح والمساء لَا يَجْتَمِعَانِ ونَظِيره فِي الْإِضَافَة قَوْله

---

(١) لم أجد أحدًا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، ولم أعثر له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «الواشين» جمع واش، وهو الكاذب الذي يفسد ما بين المتحابين بما يلفقه ويفتريه، وأصل هذه المادة قولهم: «وشيت الثوب» إذا زخرفته، وذلك لأن الواشي يزخرف ما يذكره من القول «يبغوه» يريد يقصدوه، ويطلبوا له «خبالًا» الخبال هو الجنون أو الإفساد.

المعنى: يقول: إن من لا يباعد الوشاة عن نفسه كل لحظة لا يسلم من ضررهم؛ لأنهم يقصدونه بالشر ويوقعونه في الفساد.

الإعراب: «من» اسم شرط جازم بجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «لا» نافية «يصرف» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل التخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مَن «الواشين» مفعول به ليصرف، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم «عنه» جار ومجرور متعلق بيصرف «صباح مساء» ظرف زمان متعلق بيصرف، مبني على فتح الجزءين في محل نصب «يبغوه» يبغوا: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعله، والهاء ضمير الغائب العائدة إلى مَن مفعول به أول ليبغوا مبني على الضم في محل نصب «خبالًا» مفعول ثان ليبغوا، وخبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط قيل هو جملة الشرط وحدها، وقيل: هو جملة الجواب وحدها، وقيل: هو الجملتان معًا، وهذا الأخير هو الذي نذهب إليه وإن كان العلماء قد رجحوا خلافه.

الشاهد فيه: قوله: «صباح مساء» حيث ركب الظرفين معًا، وجعلهما بمنزلة كلمة واحدة، فتضمنا معنى حرف العطف، فأشبها في ذلك أحد عشر وأخواته، ولما كان المشبه به- وهو أحد عشر- مبنيًا على فتح الجزءين، أعطى المشبه- وهو الظرفان المركبان- حكمه، ولذلك بناهما على فتح الجزءين.

تَعَالَى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾[1] فأضيف الضُّحَى إِلَى ضمير العشية وقيل الأَصْل أَو ضحى يَوْمهَا ثمَّ حذف الْمُضَاف وَلَا حَاجَة إِلَى هَذَا وتقول فلَان يأتينا يَوْم يَوْم أَي يَوْمًا فيوما أَي كل يَوْم قَالَ الشَّاعِر:

٢١- آتٍ الـــرزق يَـــوْم يَـــوْم فأجمــل طلبــــا وابــــغ للقيامــــة زادا[2]

وَمِثَال مَا ركب من ظروف الْمَكَان قَوْلك سهلت الهمزَة بَين بَين[3] وأَصله بَينهَا وبَين حرف حركتها فَحذف مَا أضيف إِلَيْهِ بَين الأولى وبَين الثَّانِيَة وحذف العاطف وركب الظرفان قَالَ الشَّاعِر:

٢٢- نحـــمي حقيقتنـــا وبَعــــــــــض الْقَـوْم يـسْقط بَـين بَينـا...[1]

---

(١) من سورة النازعات من الآية ٤٦.

(٢) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: «آت» اسم فاعل فعله أتى «أجمل» بقطع الهمزة- أمر من الإجمال، وهو الإحسان «ابغ» اطلب، وهو فعل أمر ماضيه بَغَى بمعنى طلب.

الإعراب: «آت» خبر مقدم، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل «الرزق» مبتدأ مؤخر «يوم يوم» ظرف زمان متعلق بآت، مبني على فتح الجزءين في محل نصب «فأجمل» الفاء فاء الفصيحة، أجمل: فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «طلبًا» مفعول به لأجمل «وابغ» الواو عاطفة، ابغ: فعل أمر مبني على حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «للقيامة» جار ومجرور متعلق بابغ، أو متعلق بمحذوف حال من قوله زادًا الآتي، على أنه في الأصل نعت له، فلما تقدم عليه صار حالًا «زادًا» مفعول به لابغ.

الشاهد فيه: قوله: «يوم يوم» حيث ركب الظرفين معًا، وجعلهما بمنزلة اسم واحد، فتضمنا معنى حرف العطف، فبناهما على فتح الجزءين، ولو لم يركبهما معًا فيتضمنا معنى الحرف لأعربهما وأضاف الأول إلى الثاني.

(٣) هذه من عبارات الصرفيين في باب تسهيل الهمزة وسيبويه يذكرها كثيرًا، وقد يقولون «همزة بين بين».

(٤) هذا البيت لعبيد بن الأبرص الأسدي، من كلمة يقولها لامرئ القيس بن حجر الكندي، وكان =

والأَصْل بَين هَؤُلَاءِ وبَين هَؤُلَاءِ فأزيلت الإِضافة وركب الاسمان تركيب خَمْسَة عشر وهَذَانِ الظرفان اللَّذَان صَارا ظرفا واحِدًا فِي مَوضِع نصب على الحَال إِذْ المُرَاد وبَعض القَوْم يسْقط وسطًا، والحقيقة مَا يجب على الإِنْسَان أَن يحميه من الأَهْل والعشيرَة يُقَال رجل حامي الحَقِيقَة أَي أَنه شهم لَا يضام.

وَالنَّوْع الخَامِس: مَا ركب تركيب خَمْسَة عشر من الأَحْوَال، يَقُولُونَ فلَان جاري بَيت بَيت وأَصله بَيْتا لبيت أَي ملاصقا فَحذف الجَار وهُوَ اللَّام وركب الاسمان

= بنو أسد قوم عبيد قد قتلوا حُجْرًا أبا امرئ القيس، فأنذرهم امرؤ القيس، وهددهم، وفي ذلك يقول عبيد من قصيدة الشاهد:

باذا المخوفنا بقتل أبيه إذلالًا وحينًا

وقد استشهد بالبيت الشاهد صاحب المفصل.

اللغة: «حقيقتنا» الحقيقة: ما يجب على الرجل أن يحميه، ويدافع عنه، ويبذل نفسه في سبيل المحافظة عليه كالنفس والعرض والمال.

الإعراب: «نحمي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن «حقيقتنا» حقيقة: مفعول به لنحمي، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «وبعض» الواو واو الحال، بعض: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و«القوم» مضاف إليه «يسقط» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى بعض. والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «بين بينا» ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في يسقط، والتقدير: وبعض القوم يسقط «هو» متوسطًا، أي واقعًا في وسط المعركة، وهذا الظرف مبني على فتح الجزءين في محل نصب.

والشاهد فيه: قوله: «بين بينا» حيث ركب الظرفين معًا، وجعلهما بمنزلة اسم واحد، فبناهما على فتح الجزءين؛ لكونه أراد بهما معًا الظرفية، ولو لم يرد ذلك لوجب عليه أن يعربهما ويضيف الأول إلى الثاني، قال صاحب المفصل: «والذي يفصل بين الضربين أن ما تضمن ثانيه معني حرف بنى شطراه؛ لوجود علة البناء فيهما، وما خلا من التضمن أعرب». اهـ. وقد بين لك المؤلف هاهنا أن الأصل في مثل ذلك «بين هؤلاء وبين هؤلاء» فأزيلت الإضافة وركب الاسمان وهما - حين ركبا - على معنى واو العطف.

وعامل الحَال مَا فِي قَوْله جاري من معنى الفِعْل فَإِنَّهُ فِي معنى مجاوري وجوزوا أَن يكون الجَار المُقدر «إِلَى» وأَن لَا يقدر جَار أصلا بل فَاء العَطف وقَالَت العَرَب أَيْضا تساقطوا أخول أخول أَي مُتَفَرّقين وهُوَ بِالخَاءِ المُعْجَمَة، قَالَ الشَّاعِر يصف ثورا يطعن الكلاب بقرنه:

٢٣- يَـسَّاقَطُ عَنـهُ رَوْقُـهُ ضَـارِيَاتِهَا   سِـقاط شِـرَارِ الْقَـيْنِ أَخْـوَلَ أَخْـوَلَا[1]

وفي الحَدِيث: «كَانَ يَتَخَوَّلنَا بِالمَوْعِظَةِ» أَي يتعهدنا بهَا شَيْئًا فَشَيْئًا مَخَافَة السَّآمَة علينا، قَالَ أَبُو عَليّ: هُوَ من قَوْلهم تساقطوا أخول أخول أَي شَيْئا بعد شَيْء وكَانَ الأَصْمَعِي يرويهِ يتخوننا بالنُّون ويَقُول مَعْنَاهُ يتعهدنا.

---

(١) هذا البيت من كلام ضابئ البرجمي، كما ذكره في اللسان (مادة خ و ل). ولم يستشهد به سيبويه مع أنه تكلم على قولهم: «أخول أخول» (ص ٥٦ ج٢) فقال «وأما أخول أخول فلا يخلو من أن يكون كشغر بغر وكيوم يوم». اهـ.

اللغة: «روقه» بفتح الراء المهملة وسكون الواو- هو القرن «ضارياتها» جمع ضارية. وأصله اسم فاعل من «ضرى الحيوان يضري» - من باب علم يعلم- وأراد بها الكلاب، «القين» بفتح القاف وسكون الياء المثناة- هو الحداد «أخول أخول» يعني شيئًا فشيئًا وهو يؤدي معنى متفرقين، والضمير في «عنه» وفي «روقه» يعود إلى ثور الوحش.

الإعراب: «يساقط» فعل مضارع «عنه» جار ومجرور متعلق به «روقه» روق: فاعل بيساقط، وهو مضاف والهاء ضمير الثور مضاف إليه «ضارياتها» ضاريات: مفعول به ليساقط، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وضاريات مضاف وضمير الكلاب مضاف إليه «سقاط» مفعول مطلق، عامله يساقط، وهو مضاف و«شرار» مضاف إليه، وهو مضاف، و«القين» مضاف إليه «أخول أخولًا» حال، بمعنى متفرقين مبني على فتح الجزءين في محل نصب، والألف الأخيرة للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «أخول أخولا» فإنه ركبهما معًا، وجعلهما كالكلمة الواحدة، وبناهما معًا على فتح الجزءين، لما كان يريد معنى الحال منهما، وضمنهما معنى واو العطف، فصارا شبيهين بأحد عشر وإخوانه، ولولا ذلك لوجب أن يضيف الأول إلى الثاني، كما سيأتي التنبيه إليه في كلام المؤلف.

فَإِن قلت: مَا الفرق بَين هَذَا النَّوْع والبَيْت الَّذِي أنشدته فِي النَّوْع الَّذِي قبله فَإنَّك زعمت ثمَّ أَن بَين بَين فِيهِ حَال.

قلت: معنى قولي هُنَاكَ أَنه مُتَعَلق باستقرار مَحْذُوف وذَلِكَ المَحْذُوف هُوَ الحَال لَا أَنه نَفسه حَال بِخِلَاف هَذَا النَّوْع فَإِن المركب نَفسه حَال لأَنَّهُ لَيْسَ بظرف بِخِلَاف بَين بَين فَإِنَّهُ ظرف.

وَإِذا أخرجت شَيْئًا من هَذِه الظروف والأَحْوَال[1] عَن الظَّرْفِيَّة والحالية تعيّنت الإِضَافَة وامْتنع التَّرْكِيب تَقول هَذِه همزَة بَين بَين مخفوض الأول غير منون والثَّانِي منونا ومثله فلَان يأتينا كل صباح مَسَاء قَالَ:

٢٤- ولَــوْلَا يَــوْم يَــوْم مَــا أردنَــا جَــزاءك والقــروض لَهَــا جَــزَاء[2]

---

(١) هاهنا أمران يجب أن نتنبه لهما؛ الأول: أن الأعداد المركبة- نحو أحد عشر وثلاثة عشر- لا يجوز فيها على أرجح اللغات إلا جعلها على تضمن معنى حروف العطف، وأما الظروف المركبة والأحوال المركبة فيجوز أن لا تكون على معناه، ويشير إلى هذا أن الشارح قصر الخروج على الظروف والأحوال، ويترتب على هذا أن تكون الأعداد المركبة ملازمة للبناء على فتح الجزءين، وأن الظروف والأحوال المركبة يجوز فيها البناء وعدمه، والأمر الثاني: أن الظروف والأحوال عند تضمن معنى الحرف والتركيب ملازمة للظرفية والحالية، فإذا لم تتضمن معنى الحرف وأضيف أولها إلى ثانيها وقعت في غير لك من موانع الإعراب كما وقع الظرف مبتدأ في «ولولا يوم يوم».

(٢) هذا البيت للفرزدق، وهو بيت منفرد في ديوانه، وهو منسوب إليه في لسان العرب، وهو من شواهد العلامة الرضى في شرح الكافية (انظر البغدادي ج٣ ص ١٠٨) وهو أيضًا من شواهد سيبويه (ج٢ ص ٥٣).

اللغة: «القروض» جمع قرض- بفتح القاف وسكون الراء- وأصله ما تدين به غيرك من المال، ويراد به كل ما تقدم من بر وصلة «جزاءك» مكافأة تقابله.

المعنى: قال الأعلم: «يقول: لولا نصرنا لك في اليوم الذي تعلم ما طلبنا جزاءك، وجعل نصرهم قرضًا يطالبونه بالجزاء عليه». اهـ.

الإعراب: «لولا» حرف بدل على امتناع الشيء لوجود غيره «يوم» مبتدأ مرفوع بالضمة =

وَهَذَا يفهم من كَلَامي فِي الْمُقدمَة فَإِنِّي قلت وَمَا ركب من الظروف والأَحْوَال فَعلم أَن الْبناء الْمَذْكُور مُقَيّد بِوُجُود الظَّرْفِيَّة والحالية وأَنَّهَا مَتى فقدت وَجب الرُّجُوع إِلَى الإِعْرَاب وَإِنَّمَا قدمت الظروف على الأَحْوَال لِأَن ذَلِك فِي الظروف أَكثر وقوعا فَكَانَ أولى بالتقديم.

فَإِن قلت قد وَقع التَّرْكِيب الْمَذْكُور فِيمَا لَيْسَ بظرف وَلَا حَال كَقَوْلِهِم وَقَعُوا فِي حيص بيص أَي فِي شدَّة يعسر التَّخَلُّص مِنْهَا[1].

= الظاهرة، وهو مضاف و«يوم» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وخبر المبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير: ولولا يوم يوم موجود، مثلًا «ما» نافية «أردنا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها جواب لولا «جزاءك» جزاء: مفعول به لأراد، وجزاء مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «والقروض» الواو واو الحال، القروض: مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جزاء» مبتدأ مؤخر، وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ السابق، وجملة المبتدأ السابق وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «يوم يوم» حيث أجرى لفظ «يوم» الأول على ما تقتضيه العوامل فرفعه بالابتداء، وأضافه إلى «يوم» الثاني؛ فجر الثاني بالإضافة، وذلك لأنه لم يرد بهما الظرفية، قال سيبويه: «والعرب لا تجعل شيئًا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في حال الحال أو الظرف». اهـ. ثم قال بعد ذلك «وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب ولا أعلمه إلا قول الخليل». اهـ.

(١) نقول «وقع القوم في حَيْصَ بَيْصَ» بفتح أولهما وآخرهما، وبكسر أولهما وفتح آخرهما، وبفتح أولهما وكسر آخرهما- فأما معنى هذه العبارة فمن العلماء من قال: معناها وقعوا في شدة وضيق يعسر عليهم التخلص منهما، ومنهم من قال: معناها وقعوا في اختلاط وهرج لا مخرج لهم منهما. وفي حديث سعيد بن جبير، وقد سئل عن المكاتب إذا اشترط عليه أهله ألا يخرج من بلده. فقال: «أثقلتم ظهره، وجعلتم الأرض عليه حيص بيص» وقال أمية بن أبي عائذ الهذلي:

قـد كنـت خراجًـا ولوجًـا صـيرفًا ... لـم تلتحـصني حـيص بـيص لحـاص

وأما إعراب هذه العبارة فاللغتان الأولى والثانية على ما ذكر المؤلف، الكلمتان فيهما مبنيتان على فتح الجزءين، وعلى اللغة الثالثة كل كلمة من الكلمتين مبنية على الكسر.

قلت: هُوَ شَاذ فَلذَلِك لم أتعرض لذكره فِي هَذَا الْمُخْتَصر.

وَلم يَقع فِي التَّنْزِيل تركيب الأَحْوَال وَلَا تركيب الظروف وَإِنَّمَا وقع فِيهِ تركيب الأَعْدَاد نَحْو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[1]، ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[2]، ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[3]، أي: على سَقَرَ تسعةَ عَشَرَ مَلَكًا يحفظون أمرها، وقيل: صنفًا، وقيل: صَفًّا من الملائكة، وقرئ: (تِسْعَةُ أَعْشُرٍ) جمع عَشِيرٍ مثل أيمُن في جمع يَمِينٍ، وعلى هذا فتسعة مرفوع، وأعشر مخفوض بالإضافة مُنونٌ.

ومجيء هَذَا التَّرْكِيب فِي الأَحْوَال قَلِيل بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَجِيئه فِي الظروف.

وَالنَّوْع السَّادِس: الزَّمن الْمُبْهم الْمُضَاف لجملة، وأعني بالمبهم مَا لم يدل على وقت بِعَيْنِه، وذَلِكَ نَحْو: الحِين، والوَقْت، والساعة، والزَّمَان، فَهَذَا النَّوْع من أَسمَاء الزَّمَان تجوز إِضَافَته إِلَى الجُمْلَة، ويجوز لَك فِيهِ حِينَئِذٍ الإِعْرَاب والبناء على الفَتْح، ثمَّ تَارَة يكون البناء أرجح من الإِعْرَاب، وتارَة العَكْس، فَالأول: إِذا كَانَ المُضَاف إِلَيْهِ جملَة فعلية فعلهَا مَبْنِيّ، كَقَوْلِه:

٢٥- على حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ[4]

---

(١) من سورة يوسف من الآية ٤.

(٢) من سورة البقرة من الآية ٦٠.

(٣) من سورة المدثر من الآية ٣٠.

(٤) هذا البيت للنابغة الذبياني، أحد فحول الشعراء الجاهليين، والحكم عليهم في سوق عكاظ، والبيت من شواهد بن عقيل (رقم ٢١٤)، وقد أنشد المؤلف في أوضحه (رقم ٣٣٥).

اللغة: «عاتبت» العتاب هو اللوم في تسخط «المشيب» هو الشيب «الصبا» - بكسر الصاد- الصبوة، وهي الميل إلى شهوات النفس واتباع لذائذها، «أصح» مضارع من الصحو، وهو في الأصل ضد السكر، ويروى «تصح» «وازع» زاجر، ونا، وكاف.

الإعراب: «على» حرف جر «حين» يروى بالجر معربًا، وبالفتح مبنيًا وهو المختار، وعلى كل حال فهو مجرور بعلى إما لفظًا وإما محلًا، والجار والمجرور متعلق بقوله كفكفت في بيت سابق على هذا البيت، وهو قوله:

يُرْوَى على حِينِ بالخفض على الإعراب. و«عَلَى حِينَ»، بِالفَتْح على البناء، وهُوَ الأَرْجَح؛ لِكَونه مُضَافا إِلَى مَبْنِيّ، وهُوَ عاتبت، والثَّانِي: إِذا كَانَ المُضَاف إِلَيْهِ جملَة فعلية فعلهَا مُعرب أَو جملَة اسمية، فَالأول كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[1]، فـ«يوم»: مُضَاف إِلَى «ينفع»، وهُوَ فعل مضارع والفِعْل المُضَارع

= فَكَفْكَفْــتُ مِــنِّي دَمْعَــةً فَرَدَدْتُهَـا   عَلَى النَّحْــرِ مِنْهَــا مُـسْتَهَلٌّ وَدَامِــعُ

«عاتبت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها «المشيب» مفعول به لعاتبت، «على الصبا» جار ومجرور متعلق بعاتب، «فقلت: الفاء عاطفة، قلت: فعل وفاعل، وجملتها معطوفة على جملة «عاتبت» «أَلَمَّا» الهمزة للإنكار، لما: حرف نفي وجزم يدل على توقع مدخوله: أي انتظار وقوعه وحصوله «تصح» فعل مضارع مجزوم بلما، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ومن رواه أصح كالشارح ففاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «والشيب» الواو للحال، الشيب: مبتدأ «وازع» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «على حين عاتبت» فإنه يروى بجر «حينَ» على أنه معرب تأثر بالعامل الذي هو حرف الجر، ويروى بفتحة على أنه مبني على الفتح في محل جر، والجملة التي أضاف إليها حين جملة فعلية فعلها ماض، والفعل الماضي مبني كما علمت مما سبق، فدل ذلك على أن كلمة «حين» إذا أضيفت إلى مبني جاز فيها وجهان، لكن البناء أرجح، لأن المضاف أكتسب البناء من المضاف إليه، كما يكتسب منه التذكير والتأنيث، وبيان ذلك أن المضاف إذا كان مذكرًا والمضاف إليه مؤنثًا، جاز في المضاف وجهان، أحدهما التذكير نظرًا إلى أصله، والثاني التأنيث نظرًا إلى المضاف إليه، وعليه جاء قول الشاعر:

مَـشَيْنَ كَمَـا اهْـتَزَّتْ رِمَـاحٌ تَـسَفَّهَتْ   أَعَالِيَهَـــا مَـــرُّ الرِّيَـــاحِ النَّوَاسِـــمِ

الشاهد فيه: قوله: «تسفهت... مر الرياح» حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو تسفهت المسند إلى مر الرياح، والمر مذكر، لكنه مضاف إلى الرياح وهو مؤنثة؛ فاكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه، ومثله قوله الآخر:

* كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ *

حيث أنث «شرفت» المسند إلى «صدر» وصدر مذكر، لكنه مضاف إلى القناة المؤنث، فاكتسب منه التأنيث، وكذلك العكس.

(١) من سورة المائدة من الآية ١١٩.

مُعرب كَمَا تقدم، فَكَانَ الأَرْجَح فِي المُضَاف الإِعْرَاب، فَلذَلِك قَرَأَ السَّبْعَة كلهم إِلَّا نَافِعًا بِرَفْع (الْيَوْم) على الإِعْرَاب لأَنَّهُ خبر الْمُبْتَدَأ، وقَرَأَ نَافِع وحده بِفَتْح (الْيَوْم) على الْبناء، والبصريون يمْنَعُونَ فِي ذَلِك الْبناء ويقدرون الفتحة إعرابا[1] مثلهَا فِي صمت يَوْم الخَمِيس، والتزموا لأجل ذَلِك أَن تكون الإِشَارَة لَيست للْيَوْم وَإِلَّا لزم كَون الشَّيْء ظرفا لنَفسِهِ، والثَّانِي: كَقَوْل الشَّاعِر:

٢٦ - تَــذَكَّرَ مَــا تَــذَكَّرَ مِــنْ سُــلَيْمَى ... عَلَى حِــينَ التَّوَاصُــلِ غَــيْرُ دَانِ[2]

---

(١) إذا قرأت «يوم» بالرفع فهو خبر عن «هذا» واسم الإشارة لليوم، ويوم حينئذ معرب، وهذا الوجه لا يخالف فيه البصريون ولا الكوفيون، وإذا قرأت «يوم» بفتح الميم غير منون فالكوفيون يجيزون أن تكون هذه الفتحة فتحة بناء، وعلى هذا يكون «يوم» خبرًا عن «هذا» مبنيًا على الفتح في محل رفع، والإشارة لليوم أيضًا، والمعنى هو المعنى الذي تدل عليه قراءة الرفع، وكأنه قيل: هذا اليوم هو يوم ينفع الصادقين صدقهم، والبصريون لا يجوزون أن يكون «يوم» مبنيًا: وتخريج الآية الكريمة على مذهبهم في قراءة فتح الميم من «يوم» أن تجعل «هذا» مبتدأ، وخبره محذوفًا، وعلى هذا يكون «يوم» ظرف زمان متعلقًا بقال، كأنه قيل: قال اللَّه في يوم ينفع الصادقين صدقهم هذا جزاء صدقك، ويجوز وجه آخر، وهو أن يكون «يوم» ظرف زمان متعلقًا بمحذوف خبر عن «هذا» ولكن الإشارة للسؤال الواقع من اللَّه تعالى والجواب الواقع من عسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وكأنه قيل: هذا الذي ذكر من سؤال اللَّه تعالى لعيسى وجواب عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ واقع في اليوم الذي ينفع فيه الصادقين صدقهم، فافهم هذا التحقيق، فإنه نفيس، وقد حاولت تيسير عبارته عليك، واللَّه ينفعك به.

(٢) لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٣٧) والأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٢١).

الإعراب: «تذكر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو «ما» اسم موصول بمعنى الذي مفعول به لتذكر، مبني على السكون في محل نصب «تذكر» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازًا هو فاعله، والجملة لا محل لها صلة، والعائد محذوف وأصله ضمير منصوب بتذكر الثاني، والتقدير: تذكر الذي تذكره «من سليمي» جار ومجرور متعلق بتذكر أو بمحذوف حال من ما الموصولة «على» حرف جر «حين» يروى بالجر على أنه معرب، ويروى بالفتح على أنه مبني، وعلى كل حال هو مجرور بعلى إما لفظًا وإما محلًا، والجار =

روى بِفَتْح الحِين على البناء والكَسْر أرجح على الإِعْرَاب ولَا يُجِيز البصريون غَيره.

النَّوع السَّابِع: المُبْهم المُضَاف لمبني، سَوَاء كَانَ زَمَانا أَو غَيره، ومرادي بالمبهم مَا لَا يَتَّضِح مَعْنَاهُ إِلَّا بِمَا يُضَاف إِلَيْهِ كـ «مثل»، و«دون»، و«بَين»، ونحوهن مِمَّا هُوَ شَدِيد الإِبْهَام، فَهَذَا النَّوْع إِذا أضيف إِلَى مَبْنِيّ جَازَ أَن يكْتَسب من بنائِهِ كَمَا تكتسب النكرَة المضافة إِلَى معرفَة من تَعْرِيفهَا، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[1]، يقْرَأ على وجْهَيْن بِفَتْح اليَوْم على البناء لكَونه مُبْهما مُضَافا إِلَى مَبْنِيّ وهُوَ «إِذْ» وبجره على الإِعْرَاب، وقَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[2] منا جَار ومجرور خبر مقدم و﴿دُونَ﴾ مُبْتَدأ مُؤخر وبني على الفَتْح لإبهامه وإضافته إِلَى مَبْنِيّ، وهُوَ اسْم الإِشَارَة، ولَو جَاءَت القِرَاءَة برَفْع: ﴿دُونَ﴾ لَكَانَ ذَلِك جَائِزا، كَمَا قَالَ آخر:

٢٧- أَلَـمْ تَرَيَـا أَنِّي حَمَيْـتُ حَقِيقَـتِي ... وَبَـاشَرْتُ حَـدَّ الْمَـوْتِ والْمَـوْتُ دُونَهَـا[3]

= والمجرور متعلق بتذكر الأول «التواصل» مبتدأ «غير» خبره، وغير مضاف و«داني» مضاف إليه. وهذه الياء متولدة عن إشباع الكسرة، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة حين إليها.

الشاهد فيه: قوله: «على حين النواصل غير دان» حيث روى لفظ «حين» على وجهين؛ الأول: الجر على أنه معرب تأثر بالعامل الذي قبله، وهو حرف الجر، والثاني: الفتح على أنه مبني على الفتح في محل جر، وبعده جملة اسمية من مبتدأ وخبر هي في محل جر بإضافة حين إليها، فدل ذلك على أن لفظ «حين» إذا أضيف إلى جملة اسمية جاز فيه وجهان: البناء، والإعراب، لكن الإعراب في هذه الحال أرجح من البناء، وتجويز الأمرين هو ما ذهب إليه علماء الكوفة، وذهب نحاة البصرة إلى أنه لا يجوز فيه في مثل هذه الحال إلا الجر؛ لأنه إنما بني في الشاهد السابق، لأنه اكتسب من المضاف إليه البناء، فإذا كان المضاف إليه معربًا كما هنا فلماذا يبنى؟!

(١) من سورة هود من الآية ٦٦.

(٢) من سورة الجن من الآية ١١.

(٣) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «حميت حقيقتي» أراد منعت الناس أن يصلوا إليها أو يقربوا منها. والحقيقة على ما =

الرِّوَايَة دونهَا بِالرَّفْع.

وَقَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[1] يقْرَأ على وجْهَيْن بِرَفْع (بَين) على الإِعْرَاب لأَنَّهُ فَاعل وبفتحه على البناء وقَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[2] يقْرَأ على وجْهَيْن بِرَفْع مثل على الإِعْرَاب لأَنَّهُ صفة لحق وهُوَ مَرْفُوع وبالفتح على البناء.

ثمَّ قلت: أَو الفَتْح أَو نَائِبه، وهُوَ اسْم لَا النافية لِلْجِنْس إِذا كَانَ مُفردا نَحْو: لَا رجال ولَا رجلَيْنِ، ولَا قَائِمين ولَا قائمات، وفتح نَحْو: قائمات أرجح من كَسره.

وَلَك فِي الاسْم الثَّانِي من نَحْو: لَا رجل ظريف، ولَا مَاء بَارِد، النصب والرَّفْع

= مضى في شرح الشاهد (٢٢) كل ما يجب أن يدافع الإنسان عنه من عرض أو نفس أو مال «باشرت حد الموت» أراد بحد الموت حدته وشدته «والموت دونها» أي حائل بيني وبينها.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام التقريري، لم: حرف نفي وجزم وقلب «تريا» فعل مضارع، مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين فاعل، مبني على السكون في محل رفع «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «حميت» فعل وفاعل «حقيقتي» حقيقة: مفعول به، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لترى، فإذا كانت بصرية لم تحتج إلا إلى مفعول واحد هو هذا المصدر، وإذا كانت علمية فهي بحاجة إلى مفعولين سدت جملة أن ومعموليها مسدهما «وباشرت» جملة من فعل وفاعل معطوفة بالواو على جملة حميت حقيقتي «حد» مفعول به لباشر، وهو مضاف، و«الموت» مضاف إليه «والموت» الواو واو الحال، الموت: مبتدأ «دونها» دون: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، ودون مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «دونها» حيث وردت الرواية برفع دون على أنه معرب متأثر بالعامل الذي هو المبتدأ.

(١) من سورة الأنعام من الآية ٩٤.

(٢) من سورة الذاريات من الآية ٢٣.

والفَتْح، وكَذَا الثَّانِي من نَحْو: لَا حول ولَا قُوَّة، إِن فتحت الأول، فَإِن رفعته امْتنع النصب فِي الثَّانِي، فَإِن فصل النَّعْت أَو كَانَ هُوَ أَو المنعوت غير مُفْرد امْتنع الفَتْح

وَأَقُول: البَاب الرَّابِـــع من المبنيات مَا لزم الفَتْح، أَو نَائِبه، وهُوَ[1] اثْنَان اليَاء والكسرة، وذَلِكَ اسْم لَا.

وخلاصة القَوْل فِي ذَلِك أَن لَا إِذا كَانَت للنَّفْي وكَانَ المُرَاد بذلك النَّفْي استغراق الجِنْس بأسره بِحَيْثُ لَا يخرج عَنهُ واحِد من أَفْرَاده وكَانَ الاسْم مُفردا ونعني بالمفرد هُنَا وفِي بَاب النداء مَا لَيْسَ مُضَافا ولَا شَبِيها بالمضاف ولَو كَانَ مثنى أَو مجموعا فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يسْتَحق البناء على الفَتْح فِي مَسْأَلَتَيْنِ والبناء على اليَاء فِي مَسْأَلَتَيْنِ والبناء على الفَتْح فِي مَسْأَلَة واحِدَة.

أما مَا يسْتَحق فِيهِ البناء على الفَتْح فضابطه أَن يكون الاسْم غير مثنى ولَا مَجْمُوع نَحْو: رجل وفرس، أَو مجموعا جمع تكسير نَحْو: رجال وأفراس، تَقول: لَا رجل فِي الدَّار، ولَا فرس عندنَا، ولَا رجال فِي الدَّار، ولَا أَفْرَاس عندنَا.

وَأما مَا يسْتَحق فِيهِ البناء على اليَاء فضابطه أَن يكون الاسْم مثنى أَو جمع مُذَكّر سالما نَحْو: لَا رجلَيْنِ ولَا قَائِمين، قَالَ الشَّاعِر:

٢٨- تَعَـزَّ فَـلَا إِلْفَـيْنِ بِـالْعَيْشِ مُتِّعَـا ... وَلَكِـــنْ لِـــوُرَّادِ الْمَنُـــونِ تَتَــابُعُ[2]

---

(١) وهو: اي نائب الفتح شيئان اثنان: أحدهما الياء في المثنى وجمع المذكر، وثانيهما الكسر في جمع المؤنث السالم، على ما سيأتي إيضاحه.

(٢) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٥٧) وأنشده الأشموني أيضًا (رقم ٢٩٤).

اللغة: «إلفين» مثنى إلف- بكسر الهمزة وسكون اللام- وهو الصاحب الأليف، وأصله مصدر بدليل قول الشاعر:

زَعَمْـــتُمْ أَنَّ إِخْـــوَتَكُمْ قُـــرَيْشٌ ... لَهُـــمْ إِلْـــفٌ وَلَـــيْسَ لَكُـــمْ إِلَافُ

ثم استعمل وصفًا مثل النقض والنكس- بكسر أولهما وسكون ثانيهما «وراد» جمع وارد =

وَقَالَ الآخر:

٢٩- يُحْشَر النَّاس لابنين ولَا آبَاء إلَّا وقد عنتهمْ شؤون[1]

= «تتابع» بضم الباء- مصدر «تتابع الناس» إذا تبع بعضهم بعضًا.

الإعراب: «تعز» فعل أمر، مبني على حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «فلا» الفاء حرف دال على التفريع. لا: نافية للجنس «إلفين» اسم لا مبني على الياء في محل نصب «يا لعيش» جار ومجرور متعلق بقوله: «متع» الآتي «متعًا» متع: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعله، والجملة في محل رفع خبر لا «ولكن» الواو عاطفة. لكن: حرف استدراك «لوراد» جار ومجررو متعلق بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف و«المنون» مضاف إليه «تتابع» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه قوله: «إلفين» فإنه قد وقع اسمًا للا النافية للجنس؛ وهو مثنى؛ فبنى على ما كان ينصب عليه وهو الياء، ألا ترى أنك لو أدخلت عليه عاملًا يقتضي نصبه لقلت «رأيت إلفين» مثلا؟

(١) وهذا البيت من الشواهد التي لم أعثر لها على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٥٨).

اللغة: «يحشر» أصل معنى الحشر الجمع، ومنه قولهم: حشر الأمير جنده، أي جمعهم والحشر في عرف الشرع: بعث الناس من القبور «عنتهم» أهمتهم، تقول: عناني أمرك يعنيني، وعناني يعنوني عناية- بكسر العين في المصدر أو فتحها- وعنيت به- مبنيًا للمجهول أو بوزن رضى- كل هذا مستعمل وارد عن العرب «شؤون» جمع شأن وهو الأمر والخطب.

الإعراب: «يحشر» فعل مضارع مبني للمجهول «الناس» نائب فاعل «لا» نافية للجنس «بنين» اسم لا، مبني على الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وخبر «لا» محذوف، «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية للجنس أيضًا «آباء» اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب والخبر محذوف أيضًا، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة بالواو على جملة «لا» الأولى واسمها وخبرها «إلا» أداة استثناء «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «عنتهم» عني: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وضمير الغائبين مفعول به «شؤون» فاعل عَنَي، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال، وهذا الحال في المعنى مستثنى من عموم الأحوال، وتقدير الكلام: يحشر الناس لابنين موجودون ولا آباء موجودون في حالة من الأحوال إلا في الحالة التي عنتهم وأهمتهم فيها شؤون وأمور خطيرة تلهي كل واحد وتشغله =

وَأما مَا يسْتَحق فِيهِ البناء على الكسر أَو الفَتْح فضابطه أَن يكون جمعا بِالألف والتَّاء المزيدتين نَحْو: مسلمات، تَقول: لَا مسلمات فِي الدَّار، قَالَ الشَّاعِر:

٣٠- إن الـــشَّبَاب الَّذِي مجـــد عواقبـــه فِيـــهِ نـــلذ ولَا لذات للـــشيب[(١)]

= بنفسه عن كل من عداه.

والشاهد فيه: قوله: «بنين» حيث وقع اسم لا جمع مذكر سالمًا، وهو قوله: «بنين» وبنى معها على الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، كما كان ينصب بذلك لو كان معربًا.

واعلم أن أبا العباس المبرد قد ذهب إلى أن اسم لا إذا كان مثنى أو مجموعًا كان معربًا؛ لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، فهما يعارضان سبب البناء، ألست ترى أن أيا الشرطية الاستفهامية معربتان عند عامة العلماء –مع تضمنها معنى الحرف- بسبب ما عارض- شبه الحرف من ملازمتها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء، وهو قول مردود عليه، والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه وافق الجمهور على بناء المنادى المثنى على الألف وعلى بناء المنادى المجموع جمع مذكر سالمًا على الواو، مع وجود ما عارض البناء فيهما؛ فهو لم يتخذ مذهبًا مطردًا، ولو أنه أخذ في المنادى بما أخذ به في اسم «لا» لجعل المنادى معربًا، والجمهور سلكوا في البابين مسلكًا واحدًا.

(١) هذا البيت من كلام سلامة بن جندل السعدي، من قصيدة طويلة يتحسر فيها على ذهاب شبابه، وهي بطولها مذكورة في مفضليات الضبي، وقد استشهد بهذا البيت المؤلف في أوضحه (رقم ١٥٦)، وابن عقيل (رقم ١١٠)، ويروى صدر البيت هكذا:

* أودى الشباب الذي...... *

اللغة: «مجد عواقبه» المراد بهذه العبارة أن نهايته محمودة عنده «الشيب» جمع أشيب، مثل بيض في جمع أبيض.

الإعراب: «إن» توكيد ونصب «الشباب» اسمه «الذي» اسم موصول نعت للشباب «مجد» خبر مقدم «عواقبه»، عواقبه: مبتدأ مؤخر، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله تلذ الآتي، «نلذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن «ولا» الواو حرف عطف، لا: نافية للجنس «لذات» اسم لا، وهو يروى بالفتح على أنه مبني على الفتح في محل نصب، ويروى بالكسر على أنه مبني على الكسرة نيابة عن الفتحة في محل نصب «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو متعلق بمحذوف صفة =

يرْوى بِكَسْر لذات وفتحه.

وَلما ذكرت اسْم لَا أوردت مَسْأَلَتَيْنِ يتعلقان بِبَاب «لَا».

المَسْأَلَة الأولى: أَن اسْمهَا إِذا كَانَ مُفردًا ونعت بمفرد، وكَانَ النَّعْت والمنعوت متصلين، نَحْو: لَا رجل ظريفا فِي الدَّار، جَازَ لَك فِي النَّعْت ثَلَاثَة أوجه:

أَحدهَا: النصب على مَحل اسْم لَا فَإِنَّهُ فِي مَوضِع نصب بِلَا ولكنه بني فَلم يظْهر فِيهِ إِعْرَاب، فَتَقول: لَا رجل ظريفا فِي الدَّار.

والثَّانِي: الرّفْع على مُرَاعَاة مَحل لَا مَعَ اسْمهَا فإنهما فِي مَوضِع رفع بِالِابْتِدَاءِ فَتَقول لَا رجل ظريف فِي الدَّار بِرَفْع ظريف وإِنَّمَا كَانَت لَا مَعَ رجل فِي مَوضِع رفع بِالِابْتِدَاءِ لأن لَا قد صَارَت بالتركيب مَعَ رجل كالشيء الوَاحِد وقد علمت أَن الاسْم المصدر بِهِ المخبر عَنهُ حَقه أَن يرْتَفع بِالِابْتِدَاءِ.

والثَّالِث: الفَتْح فَتَقول لَا رجل ظريف فِي الدَّار وهُوَ أبعدها عَن القيَاس فَلهَذَا أَخَّرته فِي الذّكر ووجه بعده هُوَ أَن فَتحه على التَّرْكِيب وهم لَا يركبون ثَلَاثَة أَشْيَاء ويجعلونها شَيْئا واحِدًا ووجه جَوَازه أَنهم قدرُوا تركيب المَوْصُوف وصفته أَولا ثمَّ أدخلُوا عَلَيْهِمَا لَا بعد أَن صَارا كالاسم الوَاحِد ونَظِيره قَوْلك «لَا خَمْسَة عشر عندنَا».

= للذات، ويكون خبر لا محذوفًا، ولغة طيئ تلتزم هذا الوجه؛ لأنهم لا يذكرون خبر لا أصلا؛ ولهذا قيل في قول حاتم الطائي:

* وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

إن حاتمًا قد فارق طائيته في هذا البيت، حيث ذكر خبر لا، أو يكون «مصبوح» صفة لكريم على الموضع، وخبر لا محذوفًا على ما هو المطرد في لغة قومه.

الشاهد فيه: قوله: «لا لذات» فإن قوله: «لذاتِ» جمع مؤنث سالم، وقد وقع اسمًا للا النافية للجنس كما هو ظاهر، وقد وردت فيه روايتان: الأولى بفتحة، والثانية بكسرة فيدل مجموع هاتين الروايتين على أن جمع المؤنث السالم إذا وقع اسمًا للا جاز فيه أمران: البناء على الفتح، والبناء على الكسر نيابة عن الفتحة.

المَسْأَلَة الثَّانِيَة: أَن لَا واسْمهَا إِذا تكررا، نَحْو: لَا حول ولَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه، جَازَ لَك فِي جملَة التَّرْكِيب خَمْسَة أوجه، وذَلِك لأَنَّهُ يجوز فِي الاسْم الأول وجْهَان الفَتْح والرَّفْع، فإِن فَتحته جَازَ لَك فِي الثَّانِي ثَلَاثَة أوجه: الفَتْح، والرَّفْع، والنّصب، مِثَال الفَتْح قَوْله تَعَالَى: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾[1].

وَمِثَال الرّفع قَول الشَّاعِر:

٣١- هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ ... لَا أم لي إِن كَانَ ذَاكَ ولَا أَب[2]

---

(١) من سورة الطور من الآية ٢٣. وقراءة حفص فيها برفع اللغو والتأثيم.

(٢) ينسب هذا البيت لهمام بن مرة، وينسب لضمرة بن ضمرة بن قطن، وينسب لغيرهما، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٦١)، وابن عقيل (رقم ١١٢)، والأشموني (في باب لا، رقم ٢٩٨).

اللغة: «الصغار» بفتح الصاد، بزنة سحاب- الذل والمهانة والحقارة.

الإعراب: «هذا» ها: حرف تنبيه، واسم الإشارة مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «لعمركم» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، والتقدير لعمركم قسمي، وعمر مضاف والكاف مضاف إليه، والميم علامة على جمع المخاطبين، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها معترضة بين المبتدأ السابق وخبره الآتي «الصغار» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة، «بعينه» الباء حرف جر، وعين: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال. وقيل: الباء زائدة وعين تأكيد للصغار، وعين مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الصغار مضاف إليه «لا» نافية للجنس «أم» اسمها «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «إن» شرطية «كان» فعل ماض تام بمعنى حصل فعل الشرط «ذلك» ذا: اسم أشارة فاعل كان والكاف حرف خطاب «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «أب» معطوف على محل لامع اسمها، وهذا أحد ثلاثة أوجه في تخريج الرفع، وستعرف الوجهين الآخرين، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «لا أم لي ولا أب» حيث عطف قوله: «أب» على ما قبله بالواو مع تكرار لا، وجاء بالاسم الأول مبنيًا على الفتح على أن لا التي دخلت عليه عاملة عمل إن، وبالثاني مرفوعًا، وهذا المرفوع إما أن يجعل معطوفًا بالواو على محل لا مع اسمها عطف مفرد على =

وَمِثَال النصب قَول الآخر:

٣٢- لَا نَسبَ الْيَوْمِ وَلَا خلةً اتَّسع الْخرق على الراقع(١)

وَإِن رفعت الاسْم الأول جَازَ لَك فِي الاسْم الثَّانِي وجْهَان الْفَتْح والرَّفْع فَالأول كَقَوْلِه فِي هَذَا الْبَيْت:

٣٣- فَلَا لَغْوٌ وَلَا تأثيمَ فِيهَا وَمَا فاهوا بِهِ أبدا مُقيم(٢)

= مفرد ومحلهما رفع بالابتداء، وإما أن يجعل اسمًا للا الثانية على أنها عاملة عمل ليس، وإما أن يجعل مبتدأ ولا التي قبله مهملة غير عاملة أصلا، وعلى الوجهين الثاني والثالث تكون الواو قد عطفت جملة على جملة؛ فهذه ثلاثة أوجه يخرج عليها رفع الاسم الواقع بعد لا الثانية إذا كان الاسم الواقع بعد لا الأولى مفتوحًا.

(١) هذا البيت من كلمة لأنس بن العباس بن مرداس، وقيل: هو لأبي عامر جد العباس بن مرداس، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١١١) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٦٤).

اللغة: «خلة» بضم الخاء وتشديد اللام- هي الصداقة، وقد نطلق على الصديق نفسه.

المعنى: يقول: إنه لا ينفع فيما جرى بيننا من أسباب القطيعة نسب ولا صداقة؛ لأن الخطب قد تفاقم حتى صعب رتقه.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «نسب» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب «اليوم» ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «خلة» بالنصب معطوف، على محل اسم لا الأولى «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعله «على الراقع» جار ومجرور متعلق باتسع.

الشاهد فيه: قوله: «ولا خلة» حيث عطف قوله: «خلة» بالنصب على محل اسم لا الأولى المبني على الفتح في محل نصب. وذلك بتقدير أن «لا» الثانية زائدة لتأكيد النفي.

وقال يونس بن حبيب شيخ سيبويه: إن قوله: «خلة» اسم لا الثانية، وهي عاملة عمل إن، فهذا الاسم مبني على الفتح في محل نصب، وهذا التنوين ليس بتنوين التمكين، وإنما هو تنوين الضرورة، وعلى هذا يكون خبر لا الثانية محذوفًا يدل عليه خبر الأولى، وتقدير الكلام: لا نسب اليوم ولا خلة اليوم، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة، بخلافها على التقدير الأول، فإنها عليه قد عطفت مفردًا هو ما بعد لا الثانية على مفرد هو اسم لا الأولى، فافهم ذلك كله وتدبره.

(٢) هذا الشاهد من كلام أمية بن أبي الصلت، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٦٣)، =

وَالثَّانِي: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[1] فِي قِرَاءَة من رفعهما ولَا يجوز لَك إِذا رفعت الأول أَن تنصب الثَّانِي.

ثمَّ قلت: أَو الكسر وهُوَ خَمْسَة العلم المَخْتُوم بويه كسيبويه والجرمي يُجِيز منع صرفه وفَعَال لِلْأَمْرِ كنزال ودراك وبَنُو أَسد تفتحه وفعال سبا للمؤنث كفساق وخباث ويختص هَذَا بالنداء وينقاس هُوَ ونَحْو نزال من كل فعل ثلاثي تَامّ وفعال علمًا

= وابن عقيل (رقم ١١٣)، وهكذا يروي النحاة هذا البيت، وهو ملفق من بيتين، وصواب الإنشاد هكذا:

فَــلَا لَغْــوٌ وَلَا تَــأْثِيمَ فِيهَــا ... وَلَا حَــيْنٌ، وَلَا فِيهَــا مُلِــيمُ

وَفِيهَــا لَحْــمُ سَــاهِرَةٍ وَبَحْــرٌ ... وَمَــا فَــاهُوا بِــهِ أَبَــدًا مُقِــيمُ

اللغة: «لغو» هو الباطل «تأثيم» نسبة إلى الإثم، وهو الجرم وما فيه حرج وتقول «أثم محمد خالدًا» أي: نسبه إليه، يريد أن أهل الجنة لا يتكلمون بالباطل، ولا ينسب بعضهم بعضًا إلى الإثم؛ لكون الإثم لا يقع من أحدهم حتى ينسب إليه.

الإعراب: «لا» نافية مهملة لا عمل لها «لغو» مبتدأ «ولا» الواو حرف عطف، لا: نافية للجنس، «تأثيم» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وخبر لا محذوف يدل عليه خبر المبتدأ، والتقدير: فلا لغو فيها ولا تأثيم فيها، ويجوز أن يكون المذكور خبر لا، والمحذوف هو خبر المبتدأ، عكس الأول، لكن الأول أولى، لما عرفت مرارًا من أن الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف أولى من الحذف من الأول لدلالة الثاني على المحذوف، وعلى كل حال جملة لا مع اسمها وخبرها معطوفة على جملة المبتدأ والخبر بالواو «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول مبتدأ «فاهوا» فعل وفاعل جملتهما لا محل لها صلة «به» جار ومجرور متعلق بفاه «ابدًا» ظرف منصوب على الظرفية، والعامل فيه فاهوا أو مقيم الآتي «مقيم» خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «فلا لغو ولا تأثيم» حيث رفع الاسم الواقع بعد لا الأولى على أن لا مهملة، وفتح الاسم بعد لا الثانية على أنها نافية للجنس عاملة عمل إن، على ما أوضحناه لك في الإعراب.

(١) من سورة البقرة من الآية ٢٥٤، ورفع الاسمين فيها قراءة حمزة والكسائي ونافع وابن عامر، وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالفتح في الكلمتين.

لمؤنث كحذام فِي لُغَة أهل الحجاز، وكَذَلِكَ أمس عِنْدهم إِذا أُرِيد بِهِ معِين وأَكْثر بني تَمِيم يوافقهم فِي نَحْو: سفار ووبار مُطلقًا، وفِي أمس، فِي الجَرّ والنّصب ويمْنَع الصّرْف فِي البَاقِي.

وَأَقُول: البَاب الخَامِس من المبنيات: مَا لزم البناء على الكسر:

وهُوَ خَمْسَة أَنْوَاع النَّوْع: الأول العلم: المَخْتُوم بويه كسبويه، وعمرويه، ونفطويه، وراهويه، ونَحْو ذَلِك، فَلَيْسَ فِيهِنَّ إِلَّا الكسر، وهُوَ قَول سِيبَوَيْهِ والجُمْهُور، وزعم أَبُو عمر الجرْمِي أَنه يجوز فِيهِنَّ ذَلِك الإِعْرَاب إِعْرَاب مَا لَا ينْصَرف.

النَّوْع الثَّانِي: مَا كَانَ اسْما للْفِعْل وهُوَ على وزن فعال، وذَلِكَ مثل: نزال بِمَعْنى انْزِلْ، ودراك بِمَعْنى أدْرك، وتراك بِمَعْنى اترك، وحذار بِمَعْنى احذر، قَالَ الشَّاعِر:

٣٤- حــذار مــن أرماحنــا حــذار ....(١)

---

(١) هذا الشاهد من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وهو من شواهد سيبويه (ج٢ ص٣٧).

الإعراب: «حذار» اسم فعل أمر بمعنى احذر، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «من» حرف جر «أرماحنا» أرماح: مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بحذار، وأرماح مضاف وضمير المتكلم المعظم نفسه أو المتحدث عن نفسه وغيره مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «حذار» اسم فعل أمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت هو فاعله، وجملة اسم الفعل مع فاعله مؤكدة لجملة اسم الفعل السابق مع فاعله.

الشاهد فيه: قوله: «حذار» في الموضعين، حيث بنى من مصدر الفعل الثلاثي التام الذي هو «حذر يحذر» اسما على وزن فعال – بفتح الفاء والعين – واستعمله بمعنى فعل الأمر الذي هو احذر، وبناه على الكسر، قال الأعلم: «الشاهد في قوله حذار، وهو اسم لفعل الأمر الواقع موقعه، وكان حقه السكون، لأن فعل الأمر ساكن، إلا أنه حرك لالتقاء الساكنين، وخص بالكسر لأنه اسم مؤنث والكسرة والياء مما يخص به المؤنث كقولك: أنت تذهبين ونحوه». اهـ. كلامه.

ومثل هذا الشاهد مما لم يذكر المؤلف قول رؤبة بن العجاج: =

وقَالَ الآخر:

٣٥- تَرَاكِهَـــا مِـــنْ إِبـــلٍ تَرَاكِهَـــا ....(١)

=

* نَظَارِ كَيْ أَرْكَبَهَا نَظَارِ *

وقول جرير بن عطية:

نَعَـــاهُ أَبَـــا لَيْـــلَى لِـــكُلِّ طِمِـــرَّةٍ وَجَـرْدَاءَ مثـلِ القَـوْسِ سَـمْحٍ حُجُولُهَـا

وقول الآخر:

مَنَاعِهَـــا مِـــنْ إِبـــلٍ مَنَاعِهَـــا أمـــا تَـــرَى المَـــوْتُ لَدَى أَرْبَاعِهَـــا

(١) هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج١، ص ١٢٣، وج٢، ص٣٨) ولم ينسبه، ولا نسبه الأعلم، وبعده قوله:

* أما تَرَى المَوْتُ لَدَى أَوْرَاكِهَا *

الإعراب: «تراكها» تراك: اسم فعل أمر بمعنى اترك، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والضمير البارز المتصل مفعول به مبني على السكون في محل نصب، «من إبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول به «تراكها» تراك: اسم فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والضمير البارز مفعول به، والجملة مؤكدة للجملة السابقة «أما» أداة استفتاح «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «الموت» مفعول به لترى «لدى» ظرف مكان متعلق بترى أو بمحذوف حال من الموت، وهو مضاف وأوراك من «أوراكها» مضاف إليه، وأوراك مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: قوله: «تراكها»في الموضعين، حيث اشتق من مصدر الفعل الثلاثي الذي هو «ترك يترك» اسمًا على زنة فعال- بفتح الفاء والعين- واستعمله بمعنى فعل الأمر وبناه على الكسر، قال الأعلم: «الشاهد فيه وضع «تراكها» موضع اتركها، وهو اسم لفعل الأمر، ووجب له البناء على الكسر لأنه مبني، وكان حقه السكون، وكسر لالتقاء الساكنين وخص بالكسر لأنه مؤنث، والكسر يختص به المؤنث». اهـ. كلامه.

ومثل هذا قولهم للضبع «دباب» بدال مهملة مفتوحة بعدها باء موحدة- أي دبى، وكذا قول الشاعر:

=

وما أحسن قَول بَعضهم:

٣٦- هِيَ الدُّنْيَــا تَقــول بمــلء فِيهَــا حــذارِ حــذارِ مــن بطــشي وفــتكي(١)
فَــلَا يَغْــرُرْكُمْ مِــنِّي ابْتِــسَامٌ فَقَــولِي مُــضْحِك والْفِعْــلُ مُــبْكِي

= نَعَــاءِ ابــنَ لَيْــلَى لِلــسَّماحة والنَّــدَى وأَيْــدِي شَــمَالٍ بَــارِدَاتِ الأنامِــلِ
يريد أنع ابن ليلى: أي اذكر خبر موته والفجيعة فيه للسماحة والكرم، يريد أنه كان أهل هذين الخلقين الكريمين، وبموته يموتان.

(١) هذان بيتان مشهوران يدوران على كل لسان، وهما من قصيدة أبي الفرج الساوي أحد كتاب الصاحب بن عباد يرثي فيها فخر الدولة، وقد أنشدها الثعالبي في كتابه يتيمة الدهر (٣/ ٣٣٩ بتحقيقنا) وذكر المؤلف لهما ليس على سبيل الاستدلال، ولكن للتمثيل.

الإعراب: «هي» ضمير الشأن، وهو مبتدأ، مبني على الفتح في محل رفع «الدنيا» مبتدأ ثان، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو ضمير الشأن «بملء» جار ومجرور متعلق بتقول، وملء مضاف، وفي من «فيها» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الدنيا مضاف إليه «حذار» اسم فعل أمر بمعنى احذر، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «حذار» مثل سابقه، والجملة تأكيد للجملة السابقة «من بطشي» الجار والمجرور متعلق بحذار، وبطش مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وفتكى» معطوف بالواو على بطش «فلا» الفاء حرف دال على التفريع، لا: ناهية، «يغرركم» يغرر: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وضمير جماعة المخاطبين مفعول به ليغرر «مني» جار ومجرور متعلق بيغرر «ابتسام» فاعل يغرر «فقولي» الفاء دالة على السببية قول: مبتدأ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مضحك» خبر المبتدأ «والفعل» الواو عاطفة، والفعل : مبتدأ «مبك» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة.

التمثيل به: في قوله: «حذار حذار» فإن كل واحد منهما اسم فعل أمر بمعنى احذر، وهو مأخوذ من مصدر فعل ثلاثي تام هو «حذر يحذر» وقد بناه على الكسر، على نحو ما بيناه في الشواهد السابقة.

وَبَنُو أَسد يفتحون فعال فِي الأَمر لمناسبة الألف والفتحة الَّتِي قبلهَا.

النَّوْع الثَّالِث: مَا كَانَ على فعال وهُوَ سبّ للمؤنث، ولَا يسْتَعْمل هَذَا النَّوْع إِلَّا فِي النداء تَقول يَا خباث بِمَعْنى يَا خبيثة ويَا دفار بِالدَّال الْمُهْملَة بِمَعْنى يَا مُنْتِنَة ويَا لكاع بِمَعْنى يَا لئيمة ومن كَلَام عمر رَضِي اللَّه عَنهُ لبَعض الجَوَارِي أتتشبهين بالحرائر يَا لكاع ولَا يُقَال جَاءَتْنِي لكاع ولَا رَأَيْت لكاع ولَا مَرَرْت بلكاع فَأَما قَوْله:

٣٧- أُطَوف مَا أُطَوف ثمَّ آوى ... إِلَى بَيت قعيدته لكاع[1]

---

(١) نسبوا هذا الشاهد إلى الحطيئة، واسمه جرول، وهو أحد شعراء صدر الإسلام وكان بذيء اللسان فحاشًا هجاء، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٤٤٥) وقد رأيت الخطيب التبريزي نسبه في تهذيب الألفاظ (٧٣) إلى أبي الغريب النصري، وأنشد صدره:

* أطود ما أطود.... *

و«أطود» مثل أطوف في اللفظ والمعنى.

اللغة: «أطوف» أي: أكثر من الطواف والسير «آوى» أسكن، وتقول: أوى إليه، إذا اطمأن نحوه، وسكن إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ من سورة هود، من الآية ٨٠.

الإعراب: «أطوف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «ما» مصدرية «أطوف» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر وجوبًا فاعله وما مع مدخولها في تأويل مصدر منصوب على أنه مفعول مطلق، والتقدير: أطوف تطويفًا «ثم» حرف عطف «آوي» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا هو فاعله، والجملة معطوفة على جملة أطوف الأول مع فاعله «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بآوي «قعيدته» قعيدة: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى البيت مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ مبني على الكسر في محل رفع، وستعرف شيئًا من هذا الإعراب مع بيان وجه الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله: «لكاع» فإن حق هذه الكلمة وكل ما كان على وزنها مما هو سب للأنثى ألا يستعمل شيء منه إلا في النداء، تقول: يا لكاع، ويا دفار، ويا خباث، ويا فساق، ويا دناء، وما أشبه ذلك، لكن الشاعر استعمل هذه الكلمة في هذا البيت بحسب الظاهر خبرًا عن المبتدأ، وذلك ما لم يجر به سنن الكلام العربي، ولهذا كان من الناس من زعم أن خبر المبتدأ =

فاستعملها فِي غير النداء فضرورة شَاذَّة ويحْتَمل أَن التَّقْدِير قعيدته يُقَال لَهَا يَا لكاع فَيكون جَارِيا على القيَاس.

وَيجوز قِيَاسا مطردا صوغ فعال هَذَا وفعال السَّابِق- وهُوَ الدَّال على الأَمر- مِمَّا اجْتمع فِيهِ ثَلَاثَة شُرُوط وهِي أَن يكون فعلا ثلاثيا تَاما فيبنى من نزل نزال ومن ذهب ذهَاب ومن كتب كتاب بِمَعْنى انْزِلْ واذهب واكتب ويُقَال من فسق وفجر وزنا وسرق يَا فساق ويَا فجار ويَا زناء ويَا سراق بِمَعْنى يَا فاسقة يَا فاجرة يَا زَانِيَة يَا سارقة.

وَلَا يجوز بِنَاء شَيْء مِنْهَا من نَحْو: اللصوصية لأَنَّهَا لَا فعل لَهَا ولَا من نَحْو: دحرج واستخرج وانْطَلق لأَنَّهَا زَائِد على الثَّلَاثَة ولَا من نَحْو: كَانَ، وظل، وبَات، وصَارَ، لأَنَّهَا نَاقِصَة لَا تَامَّة.

وَلم يَقع فِي التَّنْزِيل فعال أمرا إِلَّا فِي قِرَاءَة الحسن: (لَا مَسَاسِ) [1] بِفَتْح المِيم وكسر السِّين وهُوَ فِي دُخُول لَا على اسْم الفِعْل بِمَنْزِلَة قَوْلهم للعاثر إِذا دعوا عَلَيْهِ بأَن لَا ينتعش أَي لَا يرْتَفع لَا لعا وفِي مَعَاني القُرْآن العَظِيم للفراء ومن العَرَب من يَقُول لَا مَسَاسِ يذهب بِهِ إِلَى مَذْهَب دراك ونزال وفِي كتاب لَيْسَ لابْنِ خالويه لَا مساسِ مثل دراكِ ونزالِ، وهَذَا من غرائب اللُّغَة [2]، وحمله الزَّمَخْشَرِيّ والجوهري على أَنه من

= محذوف، وقوله: «لكاع» في الواقع منادى بحرف نداء محذوف، وهذا المنادى مع الحرف المحذوف معمول للخبر المحذوف، وتقدير الكلام: قعيدته مقول لها يا لكاع، فهو من باب حذف العامل وإبقاء المعمول، وله نظائر في العربية كثيرة، وذلك كخبر المبتدأ المحذوف وجوبًا إذا كان المبتدأ قد وقع بعده حال لا يصح أن يكون خبرًا، نحو «ضربي العبد مسيئًا».

(١) من سورة طه من الآية ٩٧.

(٢) اسم الإشارة في قوله: «وهذا من غرائب اللغة» يعود إلى ما ذكره عن الفراء وابن خالويه، ووجه غرابته أن «لا» النافية دخلت على اسم الفعل مع أن اسم الفعل في المشهور من الاستعمال العربي لا يجوز أن يدخل عليه عامل يؤثر فيه، وذكر العلامة اللقاني أن وجه غرابة هذا الذي نقله المؤلف عن الفراء وعن ابن خالويه أنهما جعلا «لا» النافية وما بعدها اسمًا واحدًا، فزعما أنه ركب «لا» مع «مساس» ثم أراد منه الإثبات مع أن الأصل في العربية أن «لا» =

بَاب قطام وأَنه معدول عَن المصدر وهُوَ المس.

النَّوْع الرَّابع: مَا كَانَ على فعال، وهُوَ علم على مؤنث، نَحْو: حذام، وقطام، ورقاش، وسجاح- بِالسِّين المُهْملَة والجِيم وآخِرهَا حاء مُهْملَة- اسْم للكذابة الَّتِي ادَّعَت النُّبُوَّة وكساب اسْم لكلبة وسكاب اسْم لفرس.

وَهَذِه الأَسْمَاء ونَحْوهَا للْعَرَب فِيهَا ثَلَاث لُغَات:

إِحْدَاهَا: لأهل الحجاز، وهِيَ البناء على الكسر مُطلقًا، وعَلى ذَلِك قَول الشَّاعِر:

٣٨- إذا قَالَـت حَـذَامِ فَـصَدِّقُوهَا ... فَـإِن القَـوْل مَـا قَالَـت حَـذَامِ [1]

= إذا دخلت على اسم صيرته منفيًا، وههنا صارت هي والاسم بمعنى الإثبات، ومن هنا نفهم أن اللقاني رَحِمَهُ اللَّهُ يرى أن معنى قوله: «لا مساس» أمسسني، بخلاف المعنى على ما ذكرناه أولًا؛ فإن المعنى عليه لا تمسسني، وهذا هو الموافق للقراءة المشهورة (لا مساس).

(١) هذا البيت قيل: إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، والصواب كما في اللسان (مادة ر ق ش) أنه للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل، وحذام التي يذكرها في البيت هي امرأته. والبيت قد أنشده ابن عقيل (رقم ١٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٤٨) وفي كتابه قطر الندى (رقم ١) والأشموني في باب ما لا ينصرف.

اللغة: «قالت» من القول «حذام» اسم امرأة الشاعر كما قلنا «صدقوها» أنسبوها للصدق، ولا تكذبوها.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قالت، مبني على الكسر في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «فصدقوها» الفاء واقعة في جواب إذا، وما بعدها فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة فاعله، وضمير الغائبة العائد إلى حذام مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «فإن» الفاء تعليلية، إن: حرف توكيد ونصب، «القول» اسم إن «ما» اسم موصول: خبر إن، مبني على السكون في محل رفع «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «حذام» فاعل قالت، مبني على الكسر في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: فإن القول الذي قالته حذام. =

وَالثَّانِية: لبَعض بني تَمِيم وهِي إعرابه إِعْرَاب مَا لَا ينْصَرف مُطلقًا.

وَالثَّالِثَة: لجمهورهم وهِي التَّفْصِيل بَين أَن يكون مَخْتُومًا بالراء فيبنى على الكسر أَو غير مختوم بهَا فَيمْنَع الصّرْف ومِثَال المَخْتُوم بالراء سفار بِالسِّين المُهْملَة والفَاء اسْم لماء وحضار بِالحَاء المُهْملَة والضَّاد المُعْجَمَة اسْم لكوكب وو«بار» بِالبَاء المُوَحدَة اسْم لقبيلة، و«ظفار» بالظاء المُعْجَمَة والفَاء اسْم لبلدة، قَالَ الشَّاعِر أنْشدهُ سِيبَوَيْه:

٣٩- مَتى تَرِدَنْ يَوْماً سَفَارِ تَجِد بهَا ... أُدَيْهِم يَرْمِي المُسْتَجِيزَ الْمُعُوَّرَا[1]

= الشاهد فيه: قوله: «حذام» في الموضعين؛ فإن الرواية فيه بكسر آخره وهو فاعل في الموضعين، فدل ذلك على أنه مبني على الكسر، إذ لو كان معربًا للزم أن يرتفع بالفاعلية ظاهرًا، فلما لم يرتفع لفظه علمنا أنه مرفوع المحل، وهذا هو البناء.

(١) هذا البيت للفرزدق وقد بحثت عنه في كتاب سيبويه لقول المؤلف إنه أنشده ولكني لم أجده، مع أنني رأيت كلامه على هذه المسألة وعلى كلمة «سفار» بذاتها، وقد رواه صاحبا اللسان ومعجم البلدان هكذا:

* مَتَى مَا تَرِدْ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدْ بِهَا *

اللغة: «سفار» بوزن قطام منهل قبل ذي قار بين البصرة والمدينة، وهو لبني مازن ابن مالك بن عمرو بن تميم «المستجيز» المستسقي «المعور» الذي لا يسقى إذا طلب الماء.

الإعراب: «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، والعامل فيه تجد «تردن» ترد: فعل مضارع فعل الشرط مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بمتى «يومًا» ظرف زمان متعلق بترد «سفار» مفعول به لترد، مبني على الكسر في محل نصب «تجد» فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم وعلامة جزمه السكون «بها» جار ومجرور متعلق بتجد «أديهم» مفعول به لتجد «يرمي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى أديهم، والجملة في محل نصب صفة لأديهم «المستجيز» مفعول به ليسقي «المعور» صفة للمستجيز.

الشاهد فيه: قوله: «سفار» فإنه اسم على زنة فعال – بفتح الفاء– وهو علم على مؤنث وآخر حروفه راء مهملة، وهو في هذا البيت مروي بكسر آخره مع أنه مفعول به والمفعول منصوب، =

وَقَالَ الأَعْشَى فَجمع بَين اللغتين التميميتين:

٤٠- ألــم تــروا إرمــا وعادا ... أودى بهَــا اللَّيْــل وَالنَّهَــار[(١)]

وَمَــرَّ دَهْــرٌ عَلَى وَبَــارِ ... فَهَلَكَــتْ جَهْــرَةً وَبَــار

= فدل ذلك على أنه مبني على الكسر، قال سيبويه (ج٢ ص ٤٠): «فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة الحجاز». اهـ. ثم قال (ج٢، ص ٤١): «واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فعال ما كان منه بالراء وغير ذلك: إذا كان شيء منه اسمًا لمذكر لم ينجر أبدًا، وكان المذكر في هذا بمنزلته إذا سمي بعناق، لأن هذا البناء لا يجيء معدولًا عن مذكر فيشبه به». اهـ.

(١) هذان البيتان من كلام الأعشى ميمون بن قيس (انظر ديوانه المطبوع في أوروبة ص ١٩٣) وهما من شواهد سيبويه (ج٢ ص ٤١) وقد أنشدهما المؤلف في أوضحه (رقم ٤٨٠).

اللغة: «إرم وعاد» جماعتان عظيمتان من العرب «أودى بها» أهلكها.

الإعراب: «ألم» الهمزة للأستفهام التقريري، لم: حرف نفي وجزم وقلب «تروا» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع «إرما» مفعول أول لترى «وعادا» معطوف عليه «أودى» فعل ماض «بها» جار ومجرور متعلق بأودى «الليل» فاعل أودى «والنهار» معطوف على الليل «ومر» الواو عاطفة، مر: فعل ماض «دهر» فاعل مر «على وبار» جار ومجرور متعلق بمر «فهلكت» الفاء عاطفة، هلك: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «جهرة» منصوب على الظرفية عاملة هلكت «وبار» فاعل هلكت، مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «وبار» فإن هذه الكلمة قد وردت في البيت الثاني من هذين البيتين مرتين، وهي في المرة الأولى مكسورة، وفي المرة الثانية مرفوعة؛ فيدل كسرها في المرة الأولى على أنه بناها على الكسر لكونها علمًا على زنة فعال- بفتح الفاء- مختومًا بالراء، ولو أنه أعربه لجاء به مفتوحًا لأنه حينئذ يكون مجرورًا بعلى وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث، ولكنه جاء به مكسورًا، وليس في العلماء ولا في العرب من يعامله معاملة الاسم المنصرف؛ فليس لنا بد من اعتباره مبنيًا وأما في المرة الثانية فإنه جاء بهذه الكلمة مرفوعة، بدليل أن القوافي مرفوعة كما رأيت، والكلمة فاعل؛ فدل ذلك على أنه عامل هذه الكلمة معاملة الاسم الذي لا ينصرف، فكأن الشاعر بذلك قد استعمل في البيت =

فَبنى «وبار» الأول على الكسر وأعرب وبار الثَّانِي وقيل إِن وبار الثَّانِي لَيْسَ باسم كوبار الَّذِي فِي حَشْو البَيْت بل الوَاو عاطفة ومَا بعْدهَا فعل مَاض وفاعل والجُمْلَة معطوفة على قَوْله هَلَكت وقَالَ أَولا هَلَكت بالتأنيث على معنى القَبِيلَة وثَانِيا باروا بالتذكير على معنى الحَيّ وعَلى هَذَا القَوْل فتكتب وباروا بِالوَاو والألف كَمَا تكْتب سَارُوا.

النَّوْع الخَامِس: أمس إِذا أردْت بِهِ معينًا، وهُوَ اليَوْم الَّذِي قبل يَوْمك وللعرب فِيهِ حِينَئِذٍ ثَلَاث لُغَات:

إِحْدَاهَا: البناء على الكسر مُطلقًا وهِي لُغَة أهل الحجاز، فَيَقُولُونَ: ذهب أمس بِمَا فِيهِ واعتكفت أمس وعَجِبت من أمس بِالكَسْرِ فِيهِنَّ.

قَالَ الشَّاعِر:

٤١- منع البَقَاء تقلب الشَّمْس ... وطلوعها من حَيْثُ لَا تمسى[(١)]

= اللغتين جميعًا.

فإن قلت: فكيف تقول: إن الكلمة الأولى مبنية على الكسر مع أنها منونة؟

قلت: إن سلمنا أنها منونة فهذا تنوين الضرورة الذي يلحق الاسم المبني والذي لا ينصرف، وليس تنوين الصرف، فافهم ذلك ولا تغفل عن شيء منه.

هذا؛ وقد ذكر المؤلف تخريجًا للكلمة الثانية يخرجها عن الاستشهاد بها على هذه اللغة، ولكن الكلمة الأولى باقية عند الجميع على الدلالة لما سيقت شاهدًا له.

(١) هذان البيتان لتبع بن الأقرن، وقيل: هما لأسقف نجران، وقد أنشدهما المؤلف في كتابه قطر الندى (رقم ٢) وأنشد الشطر الأخير منهما في أوضحه (رقم ٤٨٤).

اللغة: «البقاء» أراد به الخلود «بفصل قضائه» أراد بقضائه الفاصل: أي القاطع، فالمصدر الذي هو قوله فصل بمعنى اسم الفاعل، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف.

الإعراب: «منع» فعل ماض «البقاء» مفعول به تقدم على الفاعل «تقلب» فاعل، وهو مضاف و«الشمس» مضاف إليه «وطلوعها» الواو عاطفة، طلوع: معطوف على تقلب، وطلوع مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الشمس مضاف إليه «من» حرف جر «حيث» ظرف زمان =

ثُمَّ قَالَ:

الْيَـــوْمُ أعلـــم مَـــا يَـــجِيء بِـــهِ ... وَمـــضى بفـــصل قَـــضَائِهِ أمـــس

الثَّانِيَة: إعرابه إِعْرَاب مَا لَا ينْصَرف مُطلقًا وهِي لُغَة بعض بني تَمِيم وعَلَيْهَا قَوْله:

٤٢- لقـــد رَأَيْـــت عَجَبًـــا مُـــذْ أَمْـــسَا ... عَجَـــائِزًا مِثْـــلَ الـــسَّعَالِي خَمْـــسَا[1]

يَـــأْكُلْنَ مَـــا فِي رَحْلِهِـــنَّ هَمْـــسَا ... لَا تَـــرَكَ اللهُ لَهُـــنَّ ضِرْسَـــا

= مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بطلوع «لا» حرف نفي «تمسي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة حيث إليها «اليوم» بالرفع: مبتدأ «أعلم» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «ما» اسم موصول مفعول به لأعلم «يجيء» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اليوم «به» جار ومجرور متعلق بيجيء، وجملة يجيء مع فاعله لا محل لها صلة ما، والعائد هو الضمير المجرور محلًا بالباء، وجملة أعلم مع فاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «ومضى» الواو عاطفة، مضى: فعل ماض «بفصل» جار ومجرور متعلق بمضي، وفصل مضاف وقضاء من «قضائه» مضاف إليه، وقضاء مضاف والهاء ضمير عائد إلى أمس الآني مضاف إليه «أمس» فاعل مضى مبني على الكسر في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله: «مضى أمس» فإن كلمة أمس قد وردت مكسورة مع أنها فاعل لمضى والدليل على كسرها قوافي الأبيات السابقة، ومن أجل هذا روى المؤلف البيت الأول من البيتين، فلما كانت مكسورة وهي في محل رفع علمنا أنها مبنية على الكسر، من قبل أنه لا يمكن أن يكون الفاعل في المطرد من اللسان العربي إلا مرفوعًا: إما لفظًا، وإما تقديرًا، وإما محلًا، فاعرف هذا.

(١) هذان البيتان من الشواهد التي لا يعلم قائلها، وقد أنشد سيبويه البيت الأول منها (ج٢، ص٤٢) وقد أنشد المؤلف أول شطر في كتابه أوضح المسالك (رقم ٤٨٢) وأنشد جميع ما أنشده هنا مع زيادة في كتابه قطر الندى (رقم ٣).

اللغة: «السعالى» جمع سعلاه- بكسر سين المفرد- وهي الغول، وقيل: هي ساحرة الجن «همسا» الهمس: الخفاء وعدم الظهور، أو هو الصوت الخفي.

الإعراب: «لقد» اللام موطئه للقسم، قد: حرف تحقيق «رأيت» فعل وفاعل «عجبا» مفعول به «مذ» حرف جر «أمسا» مجرور بمذ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف =

وقد وهم الزجاجي؛ فَزعم أَن من العَرَب من يَبْنِي أمس على الفَتْح واسْتدلَّ بِهَذَا البَيْت.

الثَّالِثَة: إعرابه إِعْرَاب مَا لَا ينْصَرف فِي حَالَة الرّفْع خَاصَّة وبناؤه على الكسر فِي حالتي النصب والجر وهِي لُغَة جُمْهُور بني تَمِيم يَقُولُونَ ذهب أمس فيضمونه بِغَيْر تَنْوِين واعتكفت أمس وعَجِبت من أمس فيكسرونه فيهمَا وهَذَا كُله يفهم من قولي فِي المُقدمَة ويمْنَع الصّرْف فِي البَاقِي وقَوْلِي البَاقِي أردْت بِهِ أمس فِي الرّفْع ومَا لَيْسَ فِي آخِره رَاء من بَاب حذام وقطام.

وَإِذا أُرِيد بأمس يَوْمٌ مَا من الأَيَّام المَاضِيَة أَو كُسّر أَو دَخلته أل أَو أضيف أعرب بِإِجْمَاع تَقول فعلت ذَلِك أمسًا أَي فِي يَوْم مَا من الأَيَّام المَاضِيَة، وقَالَ الشَّاعِر:

٤٣- مــــرت بِنَـــا أول مـــــن أمـــوس تمـــيس فِينَـــا ميـــسة الْعَــــرُوس[١]

= للعلمية والعدل، والجار والمجرور متعلق برأي «عجائزا» بدل من قوله عجبا «مثل» صفة لعجائز، ومثل مضاف و«السعالى» مضاف إليه «خمسا» صفة لعجائز «يَأْكُلْنَ» فعل وفاعل «ما» اسم موصول مفعول به ليأكل «في رحلهن» الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة لا محل لها، ورحل مضاف وضمير الغائبات مضاف إليه «همسا» مفعول مطلق عامله قوله يأكلن، وأصله صفة لموصوف محذوف، أي: يأكلن أكلا همسا «لا» دعائية «ترك» فعل ماض «اللَّه» فاعل «لهن» جار ومجرور متعلق بترك «ضرسا» مفعول به لترك.

الشاهد فيه: قوله: «مذ أمسا» فإن كلمة أمس قد وردت في هذه الأبيات مفتوحة مع أنها مسبوقة بحرف جر، فدل ذلك على أنها عوملت معاملة ما لا ينصرف، فجرت بالفتحة نيابة عن الكسرة، ولا يجوز أن تكون معربة منصرفة وهو ظاهر، ولا أن تكون مبنية لأنها لو كانت مبنية لكسرت، إذ ليس في العرب من يبنيه على الفتح، خلافًا لما زعمه الزجاجي.

(١) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده في اللسان عن جماعة ولم يعين قائله.

اللغة: «تميس» تتبختر «ميسة العروس» الذي في اللسان «مشية العروس».

الإعراب: «مرت» مر: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «بنا» جار ومجرور متعلق بمر «أول» ظرف منصوب بمر، وأصل الكلام مرت بنا =

وتقول: مَا كَانَ أطيب أمسنا[1]، وذكر المبرد والفارسي وابْن مَالك والحريري أَن أمس يصغر فيعرب عِنْد الجَمِيع كَمَا يعرب إِذا كسر، ونَصّ سِيبَوَيْهٍ على أنه لَا يصغر وقوفا مِنْهُ على السماع والأولون اعتمدوا على القيَاس، ويشْهد لَهُم وُقُوع التكسير فَإِن التكسير والتصغير أَخَوان، وقَالَ الشَّاعِر:

٤٤- فَـإِنِّي وقفـت الْيَـوْم والأمـس قبلـه ... ببابـك حَـتَّى كَادَت الـشَّمْس تغـرب[2]

= وقتا أول «من أموس» جار ومجرور متعلق بأول «تميس» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، والجملة في محل نصب حال من فاعل مرت «فينا» جار ومجرور متعلق بتميس «ميسة» مفعول مطلق، وهو مضاف و«العروس» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «الأمس»، فإنه جمع أمس، وهو معرب ألا تراه مجرورًا بالكسرة الظاهرة بعد حرف الجر؟ وذلك لأن الجمع من خصائص الأسماء، وخصائص الأسماء علة قادحة في البناء، إذا وجدت منعت منه؛ فافهم ذلك.

(١) ما: تعجبية مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، كان: زائدة، فلا محل لها من الإعراب أطيب: فعل ماض دال على التعجب، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره هو يعود إلى ما التعجبية، أمس: مفعول به لأطيب منصوب بالفتحة الظاهرة، وأمس مضاف والضمير مضاف إليه. وجملة فعل التعجدب وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر ما.

(٢) هذا البيت من كلام نصيب بن رباح، الأموي بالولاء.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، مبني على السكون في محل نصب «وقفت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر إن «اليوم» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه وقفت «والأمس» معطوف على الظرف السابق، ويروى بالنصب على أنه معرب منصوب بالفتحة الظاهرة على الظرفية، ويروى بالجر فإما أن تقدره مبنيًا على الكسر في محل نصب، وإما أن تقدره منصوبًا بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم، فكأن الشاعر بعد أن قال «وقفت اليوم» توهم أنه قد أدخل «في» على الظرف فقال «وقفت في اليوم» فجر الأمس بالعطف على اليوم المجرور كما تقول: «ليس محمد قائمًا ولا قاعد» فتجر قولك «قاعد» على توهم أنك قلت «ليس محمد بقائم ولا قاعد» وقول الشاعر: «ببابك» جار ومجرور متعلق بوقفت، وباب مضاف وضمير المخاطب =

رُوِيَ هَذَا البَيْت بِفَتْح أمس على أَنه ظرف مُعرب لدُخُول أل عَلَيْهِ ويروى أَيْضا بِالْكَسْرِ وتوجيهه إِمَّا على البناء وتَقْدِير أل زَائِدَة أَو على الإِعْرَاب على أَنه قدر دُخُول فِي على اليَوْم ثمَّ عطف عَلَيْهِ عطف التَّوَهُّم.

وَقَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾[1] الكسرة فِيهِ كسرة إِعْرَاب لوُجُود أل، وفي الآية إيجازٌ ومجازٌ، وتقديرهما فجعلنا زرعها في استئصاله كالزرع المحصود فكأنه زَرْعَهَا لم يلبث بالأمس؛ فحذف مضافان واسم كأن، وموصوف اسم المفعول، وأقيم فعيل مقام مفعول؛ لأنه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جُرِح في أنملته «جريح» ويقال له مجروح[2].

= مضاف إليه «حتى» حرف غاية وجر «كادت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث «الشمس» اسم كاد «تغرب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الشمس، والجملة في محل نصب خبر كاد.

الشاهد فيه: قوله: «الأمس» فإن الظرف في اللفظ قد دخلت عليه «أل» وليس في العرب من يبنيه في هذه الحال، وذلك لأن ال من خصائص الأسماء، فوجودها في الكلمة مبعد من شبهها بالحرف الذي هو علة البناء، ولكنن الرواية قد وردت فيه بالنصب ولا إسكان فيها ووردت كذلك بالكسر وهي محل إشكال، وقد خرجها العلماء على أحد وجهين؛ الأول: البناء، وذكروا أن محل وجوب الإعراب إذا كانت أل معرفة، وهي هنا ليست معرفة، بل هي عندهم زائدة، والوجه الثاني تقدير أنه معرب، وإنما جره بالتوهم، وقد بيناه في الإعراب.

(١) من سورة يونس من الآية ٣٤.

(٢) أصل الكلام: فجعلنا زرعها كالزرع المحصود فكأن زرعها لم يلبث- أي لم يوجد- بالأمس، فحدث في الكلام إيجاز- اي اختصار، وهذا الاختصار قد حدث بحذف أربعة أشياء؛ الأول المضاف الذي هو زرع في قولنا «فجعلنا زرعها» فصار «فجعلناها» والثاني المضاف الذي هو زرع في قولنا «فكأن زرعها» والثالث هو اسم كأن، لأن اسم كأن في الآية الكريمة ضمير التأن، والرابع الموصوف، وهو الزرع في قولنا: «كالزرع المحصود» فيصير فجعلناها محصودًا، فحدث مجاز: يوضح حصيد موضع محصود لقصد المبالغة لأن، دلالة فعيل أقوى من دلالة مفعول، وبإيقاع حصيد على الأرض ومن حقه أن يرفع على الزرع، =

ثُمَّ قلت: أَو الضَّم وهُوَ مَا قطع لفظا لَا معنى عَن الإِضَافَة من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأول وأَسْمَاء الجِهَات وأُلْحق بهَا «عل» المعرفَة ولَا تُضَاف و«غير» إِذا حذف مَا تُضَاف إِلَيْهِ وذَلِكَ بعد لَيْسَ كـ «قبضت» عشرَة لَيْسَ غير فِيمَن ضم ولم ينون و«أي» الموصولة إِذا أضيفت وكَانَ صدر صلتها ضميرا محذوفا نَحْو: أَيهمْ أَشد، وبَعْضهمْ يعربها مُطلقًا.

وَأَقُول: البَاب السَّادِس من المبنيات مَا لزم الضَّم، وهُوَ أَرْبَعَة أَنْوَاع.

النَّوْع الأول: مَا قطع عَن الإِضَافَة لفظًا لَا معنًى من الظروف المبهمة، كقبل وبعد، وأول وأَسْمَاء الجِهَات نَحْو: قُدَّام وأمام وخلف وأَخَوَاتهَا، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [1] فِي قِرَاءَة السَّبْعَة بِالضَّمِّ وقدره ابْن يعِيش على أَن الأَصْل من قبل كل شَيْء ومن بعده انْتهى، وهَذَا المَعْنى حق إِلَّا أَن الأنْسَب للمقام أَن يقدر من قبل الغلب ومن بعده فَحذف المُضَاف إِلَيْهِ لفظا ونوي مَعْنَاهُ فَاسْتحقَّ الْبناء على الضَّم، ومثله قَول الحماسي:

٤٥- لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنِّي لأوجـل   على أَيِّنَـا تَعْـدُو الْمَنِيَّـةُ أَوَّلُ [2]

= وبإسناد «تغن» إلى ضمير الأرض ومن حقه أن يسند للزرع أيضًا.

(١) من سورة الروم من الآية ٤.

(٢) هذا البيت من كلمة لمعن بن أوس مذكورة في أمالي القالي (ج٢ ص ٢١٨) وفي ديوان لحماسة لأبي تمام (ج٢ ص ٧) وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٤٨) وفي قطر الندى (رقم ٦).

اللغة: «لعمرك» بفتح العين ليس غير – كلمة يستعملها العرب في اليمين، بمعنى وحياتك، ومنه قول اللَّه تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ فإذا لم يكن استعمالها في اليمين فتحوا العين أو ضموها، ومعناه حياتك «أوجل» يحتمل أن يكون فعلًا مضارعًا بمعنى أخاف، وأن يكون أفعل تفضيل بمعنى أشد خوفًا «تعدو» بالعين المهملة: أي تسطو، ومنهم من يرويه بالغين المعجمة، وأصل معناه تجيء وقت الغداة «المنية» الموت.

الإعراب: «لعمرك» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ وخبره محذوف وجوبًا، وعمر مضاف =

وقال الآخر:

٤٦- إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ[١]

= وضمير المخاطب مضاف إليه «ما» نافية «أدري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «لأوجل» اللام هي اللام المزحلقة، أوجل، فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة في محل رفع خبر إن «على» حرف جر «أينا» أي: مجرور بعلى، والجار والمجرور متعلق بتعدو الآتي، وأي مضاف والضمير مضاف إليه «تعدو» فعل مضارع «المنية» فاعله والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب بأدري «أول» ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، والعامل فيه تعدو.

الشاهد فيه: قوله: «أول» فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم على البناء، إذ لو أعربها لجاء بها منصوبة، وسبب بنائها أن الشاعر حذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه.

(١) أنشد المؤلف هذا البيت في كتابه «قطر الندى» (رقم ٧)، ونسبه أبو العباس المبرد في الكامل (١-٣٨) إلى عتي بن مالك العقيلي، وحكى روايته عن الفراء.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل خافض لشرطه منصوب المحل بجوابه، «أنا» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، الجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها وتقدير الكلام: إذا لم أو من (أنا) «لم» نافية جازمة «أو من» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة لا محل لها مفسرة «عليك» جار ومجرور متعلق بقوله أو من» «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «لقاؤك» لقاء: اسم يكن، ولقاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداة حصر لا محل لها من الإعراب «من» حرف جر «وراء» ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن «وراء» تأكيد للأول، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن.

الشاهد فيه: قوله: «من وراء» فإن وراء ظرف مبهم، وهو في البيت مروي بالضم مع تقدم حرف الجر عليه، فدل ذلك على أنه مبني على الضم، إذ لو كان معربًا لجيء به مجرورًا بالكسرة الظاهرة كما يقتضيه حرف الجر إذا دخل على اسم معرب منصرف، والذي سبب بناء هذا اللفظ حذف المضاف إليه ونية معناه.

ومثل هذا البيت قول طرفة بن العبد البكري: =

وَقَوْلِي لفظا احْتِرَاز من أَن يقطع عَنْهَا لفظا ومعنى فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ تبقى على إعرابها وذَلِكَ كَقَوْلِك ابدأ بذا أَولا إِذا أَردْت ابدأ بِهِ مُتَقَدما، ولم تتعرض للتقدم على مَاذَا وكقول الشَّاعِر:

٤٧- فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ[1]

= ثُمَّ تَفْرِى اللُّجْمَ مِنْ تَعْدَائِهَا ... فَهْيَ مِنْ تَحْتُ مُشِيحَاتُ الْحُزْمُ

وكذلك قول رجل من بني تميم:

لَعَنَ الْإِلَهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسَافِرٍ ... لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ

قال أبو العباس المبرد (الكامل ١/ ٣٧): «فهذا الضرب مما وقع معرفة على غير جهة التعريف وجهة التعريف أن يكون معرفًا بنفسه كزيد وعمرو، أو يكون معرفًا بالألف واللام، أو بالإضافة، فهذه جهة التعريف، وهذا الضرب إنما هو معرف بالمعنى، فلذلك بنى طردًا للباب». اهـ.

(١) نسب العيني هذا البيت لعبد اللَّه بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق، وأن صحة روايته هكذا:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا ... أَكَادُ أَغُصُّ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

وقد أنشده ابن عقيل على ما رويناه (رقم ٣٣٢) وقد أنشده المؤلف كما هنا في قطره (رقم ٥) وأنشد صدره في أوضحه (رقم ٣٤٥) وأنشده الأشموني في باب الإضافة كما أنشده المؤلف هنا (رقم ٦٤٣).

الإعراب: «ساغ» فعل ماض «لي» جار ومجرور متعلق بساغ «الشراب» فاعل ساغ «وكنت» الواو واو الحال، وكان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «قبلا» ظرف زمان متعلق بكان «أكاد» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «أغص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا. وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر أكاد وجملة أكاد مع اسمه وخبره في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال «بالماء» جار ومجرور متعلق بقوله أغص «الفرات» أو «الحميم» نعت للماء، ونعت المجرور مجرور.

الشاهد فيه: قوله: «قبلا» فإن الرواية في هذه الكلمة قد جاءت بالنصب مع التنوين، وذلك =

وَقَول الآخر:

٤٨- وَنَحْـنُ قَتَلْنَـا الْأُسْـدُ أُسـدَ خَفِيَّـةٍ   فَمَـا شَرِبُـوا بَعْـدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْـرا[(١)]

وقرئ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[(٢)] بالخفض والتنوين على إِرَادَة التنكير وقطع النّظر عَن الْمُضَاف إِلَيْهِ: أَي لفظا ومعنى وقَرَأَ الجحدري[(٣)] والعقيلي بِالجَرِّ

= لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نونه، لأن المنوي كالثابت.

(١) نسبوا هذا البيت لبعض بني عقيل ولم يعينوه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٤٦) وأنشده الأشموني في باب الإضافة (٦٤٤).

اللغة: «خفية» بفتح الخاء وكسر الفاء وتشديد الياء- أجمة في سواد الكوفة تنسب إليها الأسود، وأراد في البيت الشاهد تشبيه أعدائه الذين قتلهم بالأسود، ليزعم نفسه أنه من أعاظم الفرسان وصناديد الشجعان، كذا قيل لتصحيح هذه الرواية، غير أن الصواب في الرواية «أُسْدَ شَنُوءَةٍ» بفتح الهمزة من أسد، وأسد شنوءة: حي من اليمن.

المعنى: لقد أنزلنا بهؤلاء القوم من القتل والفتك ما جعلهم يهجرون اللذائذ ولا يقربون شهوات النفوس، ولو أنهم شربوا خمرًا يومًا لما وجدوا لها طعمًا ولا ذاقوا لها لذة، لأن الألم لا يزال يحز في نفوسهم.

الإعراب: «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «قتلنا» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «الأسد» مفعول به «أسد» بدل منه، وهو مضاف و«خفية» مضاف إليه «فما» الفاء عاطفة، ما نافية «شربوا» فعل وفاعل «بعدا» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه شرب «على لذة» جار ومجرور متعلق بشرب أيضًا «خمرًا» مفعول به لشربوا.

الشاهد فيه: قوله: «بعدا» فإن هذه الكلمة قد وردت في هذا البيت منونة منصوبة، فدل تنوينها على أن الشاعر قد قصد قطعها عن الإضافة، فلم ينو المضاف إليه بتة، لا لفظه ولا معناه، من قبل أنه لو نواه لوجب أن يمتنع من تنوين هذه الكلمة، لأن الإضافة تمنع التنوين، والمنوي كالثابت تمامًا، ودل نصبه إياها على أنه لم يبنها؛ لأن البناء في هذه الكلمة إنما يكون على الضم.

(٢) من سورة الروم من الآية ٤.

(٣) الجحدري- بضم الجيم والذال المهملة- هو عاصم، وهو أحد القراء السبعة، لكن هذه =

من غير تَنْوِين على إِرَادَة الْمُضَاف إِلَيْهِ وتَقْدِير وجوده.

النَّوْع الثَّانِي: مَا ألحق بقبل وبعد من قَوْلهم قبضت عشرَة لَيْسَ غير، والأَصْل لَيْسَ الْمَقْبُوض غير ذَلِك فأضمر اسْم «لَيْسَ» فِيهَا، وحذف مَا أضيف إِلَيْهِ غير وبنيت غير على الضَّم تَشْبِيها لَهَا بقبل وبعد لإبهامها ويحْتَمل أَن التَّقْدِير لَيْسَ غير ذَلِك مَقْبُوضا ثمَّ حذف خبر لَيْسَ ومَا أضيفت إِلَيْهِ غير وتكون الضمة على هَذَا ضمة إِعْرَاب والوَجْه الأول أولى لأن فِيهِ تقليلا للحذف ولأن الْخَبَر فِي بَاب كَانَ يضعف حذفه جدًّا.

ولا يجوز حذف ما أضيفت إِلَيْهِ غير إِلَّا بعد ليس فَقَط كَمَا مثلنَا وأما مَا يَقع فِي عِبَارَات العلمَاء من قَوْلهم لَا غير فَلم تَتَكَلَّم بِهِ العَرَب فإمَّا أَنهم قاسوا لَا على لَيْسَ أَو قَالُوا ذَلِك سَهوا عَن شَرط الْمَسْأَلَة.

النَّوْع الثَّالِث: مَا ألحق بقبل وبعد من «عل» الْمُرَاد بِهِ معين، كَقَوْلِك أخذت الشَّيْء الفُلَانِيّ من أَسْفَل الدَّار والشَّيْء الفُلَانِيّ من «عل» أي من فَوق الدَّار، قَالَ الشَّاعِر:

٤٩- وَلَقَــدْ سَــدَدْتُ عَلَيْــكَ كُلَّ ثَنِيَّــةٍ ... وَأَتَيْــتَ فَــوْقَ بَــنِي كُلَيْــب مِــنْ عَــلِ[1]

= القراءة غير القراءة المشهورة عنه؛ فليست من القراءات السبع، فهي قراءة شاذة.

(١) الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه جريرًا، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٤٩).

اللغة: «ثنية» بوزن قضية- هي الطريق مطلقًا ههنا، وأصله الطريق في الجبل ونحوه، ويطلق على الطريق الوعرة، وجمعه ثنايا، مثل قضايا، ومنه قول الشاعر:

أَنَــا ابْــنُ جَــلَا وَطَــلَّاعُ الثَّنَايَــا ... مَــتَى أَضَــعِ الْعِمَامَــةَ تَعْرِفُــونِي

ويريد بقوله: «سددت عليك كل ثنية» أنه ضيق عليه الخناق ولم يمكنه من الإفلات، «بني كليب» هم قوم جرير بن عطية الذي يهجوه، ويريد بأنه أتاهم من عل أنه نزل عليهم كالقضاء الذي لا يتوقعونه ولا يعملون له حسابًا.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق «سددت» فعل وفاعل، والجملة لا =

وَلَا تسْتَعْمل عل مُضَافَة أصلا ووَقع ذَلِك فِي كَلَام الجَوْهَرِي وهُوَ سَهْو ولَو أردْت بعل علوا مَجْهُولا غير مَعْرُوف تعين الإِعْرَاب كَقَوْلِه:

٥٠- (كجُلمودِ صَخْرٍ حطَّه السَّيْلُ مِن عَـلِ ....)[1]

= محل لها جواب القسم «عليك» جار ومجرور متعلق بسد «كل» مفعول به لسد، وهو مضاف، و«ثنية» مضاف إليه «وأتيت» الواو عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالواو على جملة سددت «فوق» ظرف مكان منصوب على الظرفية، والعامل فيه أتى، وهو مضاف و«بني» مضاف إليه، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف و«كليب» مضاف إليه «من» حرف جر «عل» ظرف مبني على الضم في محل جر بعن، والجار والمجرور متعلق بأتى.

الشاهد فيه: قوله: «من عل» فإن هذه الكلمة قد وردت في هذا البيت بالضم، فدل ذلك على أنها مبنية لكون المراد بها معينًا، وإذا كان المراد بها معينًا فإنه يستلزم أن يكون هناك مضاف إليه محذوف وهو منوي من حيث المعنى، إذ ليس في جوهر اللفظ ما يدل على التعيين، فيكون كأنه قد قال: أتيت نحو بني كليب من فوقهم.

(١) هذا عجز بيت من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي، في وصف فرس، وصدر البيت قوله:

* مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا *

وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد في أوضحه (رقم ٣٥٠).

اللغة: «مكر» أي: أنه يصلح للكر والإقدام به «مفر» أي: أنه يصلح للفر والهرب به من وجوه الأعداء، والمراد بهاتين الكلمتين أنه سريع جدًا «مقبل» أي: أنه حسن الإقبال «مدبر» أي حسن الإدبار «معًا» أي عنده هذا وعنده هذا «حطه السيل» أي: حدره.

الإعراب: «مكر مفر مقبل مدبر» هذه نعوت أربعة للفرس، وهي مجرورة تبعًا للمنعوت وهو منجرد في قوله:

وَقَـدْ أَغْتَـدِي وَالطَّـيْرُ فِي وُكُنَاتِهَـا بِمُنْجَـرِدٍ قَيْـدِ الْأَوَابِـدِ هَـيْكَلِ

«كجلمود» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي هو كائن كجلمود وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة أخرى لمنجرد، وجلمود مضاف و«صخر» مضاف إليه، «حطه» حط: فعل ماض، وضمير الغائب مفعول به «السيل» فاعل حط، والجملة في محل جر صفة لجلمود «من عل» جار ومجرور متعلق بحط. =

أي من مَكَان عَالٍ.

النَّوْع الرَّابِع: مَا ألحق بقبل وبعد سن «أي» الموصولة:

وَاعْلَم أَن أيا الموصولة معربة فِي جَمِيع حالاتها إِلَّا فِي حَالَة واحِدَة فَإِنَّهَا تبنى فِيهَا على الضَّم وذَلِكَ إِذا اجْتمع شَرْطَانِ أَحدهمَا أَن تُضَاف الثَّانِي أَن يكون صدر صلتها ضميرا محذوفا وذَلِك كَقَوْله تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[1].

(ثم) حرف عطف على جواب القسم، وهو قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾[2]، واللام لام التوكيد التي يُتَلقى بها القَسَمُ، مثلها في: ﴿لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾، و﴿نَنزِعَ﴾ فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد [والفاعل ضمير مستتر، والنون للتوكيد]، و(من كل) جارٌّ ومجرور متعلق بـ(ننزع): ﴿شِيعَةٍ﴾ مضاف إليه، و(أي) مفعول، وهو موصول اسمي يحتاج إلى صِلَةٍ وعائدٍ، والهاء والميم مضاف إليه، و(أشد) خبر لمبتدأ محذوف: أي أيهم هو أشد، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لأي، و﴿عَلَى الرَّحْمَنِ﴾ متعلق بأشد، و﴿عِتِيًّا﴾ تمييز، وكَانَ الظَّاهِر أَن تفتح أَي لأن إِعْرَاب المَفْعُول النصب إِلَّا أَنَّهَا هُنَا مَبْنِيَّة على الضَّم لإضافتها إِلَى الهَاء والمِيم وحذف صدر صلتها وهُوَ المُقدر بِقَوْلِك هُوَ.

وَمن العَرَب من يعرب أيا فِي أحوالها كلهَا وقد قَرَأَ هارون ومعاذ ويَعْقُوب أيهم

= **الشاهد فيه:** قوله: «من عل» فإن كلمة «عل» قد وردت في هذا البيت مجرورة بدليل القوافي، فدل على أنه أعربها بالكسرة الظاهرة لدخول حرف الجر عليها، وذلك بسبب أنه لا يقصد علوًا خاصًا، وإنما يقصد علو أي علو، كما هو واضح من معنى البيت، فتنبه واللَّه يرشدك. ونظير هذا البيت كلمة «عل» في قوله أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي يصف فرسًا:

مُوَثَّقِ الْأَعْلَى أَمِينِ الْأَسْفَلِ ... أَقَبَّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلِ

(١) من سورة مريم من الآية ٦٩.

(٢) من سورة مريم من الآية ٦٨.

أَشد بِالنّصب قَالَ سِيبَوَيْهِ وهِي لُغَة جَيِّدَة، وقَالَ الجرْمِي: خرجت من الخَنْدَق يَعْنِي خَنْدَق البَصْرَة حَتَّى صرت إِلَى مَكَّة فَلم أسمع أحدا يَقُول اضْرِب أَيهمْ أفضل أَي كلهم ينصب ولَا يضم[1].

والمعنى أقسم بربك لنَجْمَعَنَّ المُنكرينَ للبعث وقُرَنَاءَهم من الشياطين الذين أَضَلُّوهُمْ مُقَرَّنين في السلاسل، كلُّ كافرٍ معه شيطانه في سلسلة، ثم لنحضرنهم حول جهنم جاثينَ عَلَى الرُّكَبِ، ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيًّا: أي جراءة، وقيل: فُجُورًا وكذبًا، وقيل: كفرًا، أي: لننزعن رؤساءهم في الشر فبدأ بالأكبر فالأكبر جرمًا، والأكثر جراءة، ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا﴾[2] أي أحق بدخول النار، يقال: صَلِيَ يَصْلَى صُلِيًّا، كما يقال: لَقِيَ يَلْقَى لُقِيًّا، ويقال صَلَى يَصْلِي صُليًّا مثل مَضَى يَمْضِي مُضِيًّا.

ثمَّ قلت: أَو الضَّم أَو نَائِبه وهُوَ المنادى المُفْرد المعرفَة نَحْو: يَا زيد، ويَا جبال، ويَا زَيْدَانَ، ويَا زيدون.

---

(١) ذهب جماعة من النحويين إلى أن «أي» في الآية الكريمة ليست موصولة ولكنها استفهامية، وهي مبتدأ، وأشد خبره، ثم اختلفوا في مفعول ننزع، فقال الخليل بن أحمد شيخ سيبويه: مفعول ننزع محذوف، وهو اسم موصول أو موصوف بموصول، وصلة الموصول محذوفة أيضًا، وجملة «أيهم أشد» من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل الفعل في جملة الصلة وتقدير الكلام: ثم لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال فيه أيهم أشد، وقال يونس بن حبيب شيخ سيبويه أيضًا: مفعول ننزع هو جملة «أيهم أشد» فهذه الجملة في محل نصب مفعول لننزع، وهذا الفعل لم يعمل في لفظ الجملة، لأن صدرها اسم استفهام، واسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وقال الكسائي والأخفش: مفعول ننزع هو قوله سبحانه «كل شيعة» ومن التي قبله حرف جر زائد كما في نحو قولك: ما ضربت من أحد، وجملة «أيهم أشد» على هذا القول لا محل لها من الإعراب مستأنفة، وهذه المذاهب كلها مردودة، والصواب في هذه المسألة ما ذكره المؤلف، وهو مذهب سيبويه رَحِمَهُ اللهُ!.

(٢) من سورة مريم من الآية ٧٠.

وَأَقُول: البَاب السَّابِع من المبنيات: مَا لزم الضَّم أَو نَائِبه، وهُـوَ[1] الألف والوَاو وهُوَ نوع واحِد المنادى المُفْرد المعرفَة.

ونعني بالمفرد هُنَا: مَا لَيْسَ مُضَافا ولَا شَبِيها بِهِ ولَو كَانَ مثنى أَو مجموعًا، وقد سبق هَذَا عِنْد الكَلَام على اسْم لَا، ونعني بالمعرفة مَا أُرِيد بِهِ معِين سَوَاء كَانَ علمًا أَو غَيره.

فَهَذَا النَّوْع يبْنى على الضَّم فِي مَسْأَلَتَيْن:

إِحْدَاهمَا: أَن يكون غير مثنى ولَا مَجْمُوع جمع مُذَكّر سالمًا نَحْو: يَا زيد، ويَا رجل، وقَول اللَّه تَعَالَى: ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[2]، ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾[3]، ﴿يَا صَالِحُ ائْتِنَا﴾[4]، ﴿يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾[5].

الثَّانِيَة: أَن يكون جمع تكسير نَحْو قَوْلك يَا زيود، وقَوله تَعَالَى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ﴾[6].

ويُبنى على الألف إن كَانَ مثنى نحو: يَا زَيْدَانَ، ويَا رجلَانِ، إذا أُرِيد بهما معِين.

ويبنى على الوَاو إن كَانَ جمع مُذَكّر سالمًا نَحْو: يَا زيدون، ويَا مُسلمُونَ، إذا أُرِيد بهما معِين.

وأما إذا كَانَ المنادى مُضَافًا أَو شَبِيهًا بالمضاف أَو نكرَة غير مُعينَة، فَإِنَّهُ يعرب نصبًا على المفعولية فِي بَاب البناء.

فالمضاف كَقَوْلِك: يَا عبد اللَّه، ويَا رَسُول اللَّه، وفِي التَّنْزِيل: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ

(١) وهو: أي نائب الضم، شيآن: الألف في المثنى، والواو في جمع المذكر السالم.
(٢) من سورة هود من الآية ٤٦.
(٣) من سورة هود من الآية ٤٨.
(٤) من سورة الأعراف من الآية ٧٧.
(٥) من سورة هود من الآية ٥٣.
(٦) من سورة سبأ من الآية ١٠.

السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[(١)] أي يَا فاطر السَّمَوَات، ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾[(٢)] أَي يَا عباد اللَّه، ويجوز أَن يكون عباد اللَّه مَفْعُولًا بـ(أدوا) كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[(٣)]، ويجوز أَن يكون فاطر صفة لاسم اللَّه تَعَالَى خلافًا لسيبويه.

والشبيه بالمضاف هُوَ مَا اتَّصل بِهِ شَيْء من تَمام مَعْنَاهُ كَقَوْلِك: يَا كثيرا بره، ويَا مفيضًا خيره، ويَا رَفِيقًا بالعباد[(٤)].

والنكرة كَقَوْل الأَعْمَى: يَا رجلا خُذ بيَدي، وقَول الشَّاعِر:

٥١- أيا رَاكِبًا إِمَّا عرضت فبلغن نداماي من نَجْرَان أَن لَا تلاقيا[(٥)]

---

(١) من سورة الزمر من الآية ٤٦.

(٢) من سورة الدخان من الآية ١٨.

(٣) من سورة الشعراء من الآية ١٧.

(٤) أشار المؤلف بالتمثيل للشبيه بالمضاف بثلاثة أمثلة إلى أنه لا فرق بين أن يكون ما اتصل بالمنادى مرفوعًا على الفاعلية كالمثال الأول، أو أن يكون منصوبًا على المفعولية كالمثال الثاني، أو مجرورًا بحرف جر يتعلق بالمنادى كالمثال الثالث، وبقي مثال رابع، وهو أن يكون قد عطف على المنادى قبل النداء ما يتم به معناه نحو «يا ثلاثة وثلاثين» إذا سمي به.

(٥) هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، من كلمة له يقولها وقد أسرته التيم في يوم الكلاب- بضم الكاف وفتح اللام مخففة- وقد أنشد المؤلف صدر البيت في أوضحه (رقم ٤٣٤) وأنشده كله في القطر (رقم ٨٣) وكذا ابن عقيل (رقم ٣٠٢) والأشموني في باب النداء، وسيبويه (ج١ ص ٣١٢).

اللغة: «عرضت» أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما حولهما، وقيل: هي جبال نجد «ندامى» جمع ندمان، وهو النديم، وقيل: هو الجليس المصاحب «نجران» مدينة بالحجاز من شق اليمن.

الإعراب: «أيا» حرف نداء «راكبًا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «إما» هذه لفظة مركبة من كلمتين: الأولى إن والثانية ما، فأما إن فهي حرف شرط جازم، وأما ما فهي زائدة «عرضت» عرض: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «فبلغن» الفاء واقعة في جواب الشرط، بلغ: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له، وجملة فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب =

وَيجوز فِي المنادى المُسْتَحق للضم أَن ينصب اذا اضْطر الى تنوينه كَقَوْل الشَّاعِر:

٥٢- ضربـــت صـــدرها إلي وَقَالَـــت   يَـــا عـــديا لقـــد وقتـــك الأواقي[1]

= الشرط «ندامای» ندامی: مفعول به لبلغ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «من نجران» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ندامى «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف، والتقدير أنه، أي: الحال والشأن «لا» نافية للجنس «تلاقيا» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن، وأن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول به لبلغ.

الشاهد فيه: قوله: «أيا راكبًا»، فإنه نكرة غير مقصود بها معين، ألا ترى أن الشاعر - وهو رجل أسير في أيدي أعدائه - يريد أن يبلغ قومه على لسان من يمر بهم كائنًا من كان أنه لن يلقاهم بعد اليوم؛ لأنه علم أن القوم سيقتلونه بلا ريب؛ فهو لا يقصد راكبًا دون راكب وهذا البيت يرد على من أنكر من النحاة جواز نداء النكرة غير المقصودة.

(١) هذا البيت قد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٤) وقد نسبه في اللسان تبعًا للجوهري إلى مهلهل بن ربيعة أخي كليب بن ربيعة، وقال صاحب التكملة: أنه ليس للمهلهل، وإنما هو لأخيه عدي يرثيه، وقبل البيت قوله:

ظَبْيَـــةٌ مِـــنْ ظِبَـــاءِ وَجْـــرَةَ تَعْطُـــو   بِيَـــــدَيْهَا فِي نَـــــاضِرِ الْأَوْرَاقِ

اللغة: «وقتك» فعل ماض، من الوقاية وهي الحفظ والكلاءة «الأواقي» جمع واقية بمعنى حافظة، وأصله الوواقي، فقلبت الواو الأولى همزة.

الإعراب: «ضربت» ضرب: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى ظبية في البيت السابق عليه، والمراد بها المرأة «صدرها» صدر: مفعول به لضرب، وصدر مضاف وضمير المؤنثة مضاف إليه «إلى» جار ومجرور متعلق بضرب «وقالت» الواو عاطفة، قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «يا» حرف نداء «عديا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وستعرف ما فيه «لقد» اللام موطئه للقسم، قد: حرف تحقيق «وقتك» وقى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والكاف ضمير المخاطب مفعول به، مبني على الفتح في محل نصب «الأواقي» فاعل وقى، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

الشاهد فيه: قوله: «يا عديا» فإن عديا هذا علم مفرد، وكان حقه أن يبنى على الضم، لأن المنادى إذا كان علمًا مفردًا يبنى على الضم، كما عرفت، ولكنه اضطر إلى تنوينه، فعدل عن =

وَأَن يبقي مضموما كَقَوْله:

٥٣- سَـــلام الله يَـــا مطـــرٌ عَلَيْهَـــا وَلَـــيْسَ عَلَيْـــك يَـــا مطـــر الـــسَّلَام[1]

ويجوز فِي المنادى أَيْضًا أَن يفتح فَتْحة اتِّبَاع، وذَلِكَ إذا كَانَ علمًا مَوْصُوفًا

= ضمه إلى نصبه، فشابه به النكرة غير المقصودة.

ومثل هذا قول جرير بن عطية يهجو العباس بن يزيد الكندي:

أَعَبْـــدًا حَـــلَّ فِي شِـــعْبِي غَرِيبًـــا أَلُـــؤْمًا لَا أَبَـــا لَـــكَ وَاغْتِرَابًـــا؟

فإن هذه الهمزة لنداء القريب، و«عبدا» منادى، وهو نكرة مقصودة، لأنه يريد واحدًا بعينه هو العباس بن يزيد الكندي الذي يهجوه، وقد علمت أن النكرة المقصودة إذا نوديت بنيت على الضم، ولكنه لما اضطر إلى تنوينة عدل عن ضمه المستحق له إلى نصبه تشبهًا له بالنكرة غير المقصودة.

(١) هذا البيت من كلام الأحْوص الأنصاري، وكان يهوى امرأة يشبب بها ولا يفصح عنها، فتزوجها رجل اسمه مطر، فغلب الوجد والعشق على الأحْوص فقال هذا الشعر، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٠٣) وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٦).

الإعراب: «سلام» مبتدأ، وهو مضاف، و«اللَّه» مضاف إليه «يا» حرف نداء «مطر» منادى مبني على الضم في محل نصب، ونون لأجل الضرورة، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، «وليس» الواو حرف عطف، ليس: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر «عليك» جار ومَجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم «يا» حرف نداء «مطر» منادى مبني على الضم في محل نصب والجملة لا محل لها معترضة أيضًا «السلام» اسم ليس تأخر عن خبره ومرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «يا مطر» الأول، حيث نون المنادى المفرد العلم، وهو مطر، وأبقاه على الضم حين اضطر لإقامة الوزن.

ومثله قول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة:

لَيْـــتَ التَّحِيَّـــةَ كَانَـــتْ لِي فَأَشْـــكُرُهَا مَـــكَانَ يَـــا جَمَـــلُ حُيِّيـــتَ يَـــا رَجُـــلُ

إلا أن التنوين في هذا تنوين النكرة المقصودة، وهي قوله: «يا جمل»، والتنوين في بيت الشاهد تنوين العلم المفرد كما قررناه، ويجمعهما أنه تنوين ما وجب ضمه.

بِابْن مُتَّصِل بِهِ مُضَاف إِلَى علم كَقَوْلِك يَا زيد بن عَمْرو، وقَول الشَّاعِر:

٥٤- يَا طَلْحَة بن عبيد الله قد وَجَبت ... لَك الجنان وبوئت المها العينا[1]

---

(١) هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات يقولها سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه - في طلحة بن عبيد اللَّه، الملقب بطلحة الفياض رضي الله عنه أو كان طلحة قد قام في يوم أحد مقامًا محمودًا إذ وقف دون الرسول صلى الله عليه وسلم يدفع عنه ويرد الأعداء، وهو يقول:

نَحْنُ حُمَاةُ غَالِبٍ وَمَالِكٍ ... نَذُبُّ عَنْ رَسُولِنَا الْمُبَارَكْ

نَضْرِبُ عِنْدَ الْقَوْمِ فِي الْمَعَارِكْ ... ضَرْبَ صِفَاحِ الْكُومِ فِي الْمَبَارِكْ

ولما انتهت المعركة أمر الرسول حسان بن ثابت أن يذكر طلحة بخير، فقال أبياتًا، وقال أبو بكر هذه الأبيات التي منها بيت الشاهد، وقد ذكرها الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق في ترجمة طلحة بن عبيد اللَّه- انظر مختصر تاريخ دمشق (٧/ ٧٢).

اللغة: «بوئت» أراد هنا معنى أفردت بها «المها» جمع المهاة، وأصله البقرة الوحشية، والعرب تشبه المرأة بالمهاة «العين» جمع عيناء وهي واسعة العينين.

الإعراب: «يا» حرف نداء «طلحة» منادى يجوز ضمه وفتحه، فإن ضممته فهو مبني على الضم في محل نصب لأنه مفرد علم، وإن فتحته فقيل: هو مبني على الضم المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الإتباع، وقيل: هو معرب منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه مضاف إلى ما بعد ابن، وابن مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وقيل: هو مع ابن مركبان تركيب خمسة عشر، فهو مبني على فتح الجزءين في محلي نصب، والأول هو الأوضح وهو الذي ذكره ابن مالك، وهو الذي عناه المؤلف بقوله: «فتحة إتباع»، وقوله: «ابن» هو بالفتح فإن ضممت طلحة فهو نعت له بالنظر إلى محله، لأن محله النصب على ما علمت، وإن فتحت طلحة فكذلك هو نعت له بالنظر إلى محله، لأنك علمت أن فتحته فتحة إتباع وأن الضم مقدر على ما رجحناه، وابن مضاف و«عبيد اللَّه» مركب إضافي مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «وجبت» وجب: فعل ماض، والتاء للتأنيث «لك» جار ومجرور متعلق بوجب «الجنان» فاعل وجب «وبوئت» الواو عاطفة، بوىء: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء ضمير المخاطب نائب فاعل «المها» إما منصوب على نزع الخافض، وإما مفعول ثان لبوىء «العينا» صفة للمها، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «يا طلحة بن عبيد اللَّه» فإن المنادى هنا- وهو طلحة- علم مفرد وقد =

وَبَقَاء الضَّم أرجح عِنْد المبرد والمُخْتَار عِنْد الجُمْهُور الفَتْح.

ثمَّ قلت: وأما أن لا يطرد فِيهِ شَيْء بِعَيْنِه وهُوَ: الحُرُوف كهل، وثمّ، وجير، ومنذ، والأسماء غير المتمكنة، وهِي سَبْعَة: أَسمَاء الأَفْعَال كصه، وآمين، وإيه، وهيت، والمضمرات كقومي، وقمتَ، وقمتِ، وقمتُ، والإشارات كذي، وثمّ، وهَؤُلَاءِ، وهَؤُلَاءُ، والموصولات كَالَّذي، والَّتِي، والَّذين، والأُولاء، فِيمَن مده، وذَات، فِيمَن بناه، وهُوَ الأَفْصَح، إلا ذَيْن، وتين، واللذين، واللتين، فكالمثنى، وأَسْمَاء الشَّرْط، وأَسْمَاء الاسْتِفْهَام، كمن، ومَا، وأَيْنَ، إلا أيًّا فيهمَا، وبَعضُ الظروف كإذ، والآن، وأمس، وحَيْثُ، مثلثا.

وَأَقُول: لما أنهيت القَوْل فِي المبنيات السَّبْعَة المختصة شرعت فِي بَيَان مَا لَا يخْتَص وحصرت ذَلِك فِي نَوْعَيْنِ أَحدهمَا: الحُرُوف وقدمتها لأَنَّهَا أقعد فِي بَاب البناء.

= وصف بابن، وهذا الوصف مضاف إلى علم، وهو عبيد اللَّه، وهذا العلم أبو العلم الأول، والمنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه الضم على الأصل، والفتح على أحد وجوه ثلاثة ذهب إليها العلماء؛ الأول: أن هذا الفتح الذي على تاء «طلحة» ليس فتح إعراب ولا فتح بناء، ولكنه فتح إتباع لما على نون «ابن» لأن الحاجز بينهما في النطق ليس إلا الباء الساكنة والحرف الساكن حاجز غير حصين، واختار هذا الوجه العلامة ابن مالك في كتابه شرح التسهيل، ولم يذكر سواه من الأوجه، الثاني: أن هذا الفتح فتح بناء، لأن الشاعر ركب لموصوف والصفة معًا تركيب خمسة عشر، فبناهما على فتح الجزءين ثم أدخل عليهما حرف النداء، واختار هذا الوجه فخر الدين الرازي، ولم يذكر سواه، والوجه الثالث: أن هذا الفتح فتح الإعراب، وذلك لأن طلحة مضاف إلى عبيد اللَّه، وابن مقحم بينهما، والمنادى إذا كان مضافًا كان حكمه النصب.

وقد اختلف العلماء أيضًا في ضم «طلحة» وفتحه أيهما أرجح؟ فذهب جمهرة علماء البصرة إلى أن الفتح أرجح من الضم وأجود، وقال ابن كيسان: إن الفتح أكثر في لسان العرب، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الضم أرجح وأجود، وقد أشار المؤلف إلى ذلك.

وَالثَّانِي: الأَسْمَاء غير المتمكنة وحصرتها فِي سَبْعَة أَنْوَاع وفصلتها ومثلت كلا مِنْهَا ورتبت أَمْثِلَة الجَمِيع على مَا يجب لَهَا، فَبَدَأت بِمَا بني على السّكُون لأَنَّهُ الأَصْل فِي الْبناء ثمَّ ثنيت بِمَا بنى على الْفَتْح لأَنَّهُ أخف من غَيره ثمَّ ثلثت بِمَا بني على الْكسر ثمَّ ختمت بِمَا بني على الضَّم.

فمثال مَا بني على السّكُون من الحُرُوف: هَل، وبل، وقد، ولم، ومِثَال مَا بني مِنْهَا على الْفَتْح: ثمَّ، وان، ولَعَلَّ، وليت، ومِثَال مَا بني على الكسر: جير - بِمَعْنى نعم - واللَّام والبَاء فِي قَوْلك: لزيد، وبزيد، ولَا رَابع لَهُنَّ إلا «م اللَّه» فِي لُغَة من كسر الْمِيم، وذَلِكَ على القَوْل بحرفيتها ومِثَال مَا بني مِنْهَا على الضَّم مُنْذُ فِي لُغَة من جربها وقَوْلهمْ فِي القسم: «م اللَّه» فِيمَن ضم الْمِيم ومن اللَّه فِيمَن ضم الْمِيم والنُّون ومن قَالَ فيهمَا وفِي «م اللَّه» أنها محذوفة من قَوْلهم أَيمن اللَّه فَلَا يَصح ذكرهَا هُنَا فَإِنَّهَا على هَذَا القَوْل من بَاب الأَسْمَاء لَا من بَاب الحُرُوف.

وَمِثَالُ مَا بني على السّكُون من أَسمَاء الأَفْعَال صه بِمَعْنى اسْكُتْ ومه بِمَعْنى انكفف ولَا تقل بِمَعْنى اكفف كَمَا يَقُول كثير مِنْهُم لأن اكفف يتَعَدَّى ومه لَا يتَعَدَّى ومِثَال مَا بني مِنْهَا على الْفَتْح آمين - بِمَعْنى استجب لما ثقل بِكَسْر الْمِيم وبالياء بعْدهَا بني على الْفَتْح كَمَا بني أَيْن وكَيف عَلَيْهِ لثقل اليَاء، وفيه أربع لغات: إحداها: «آمين» بالمد بعد الهمزة من غير إمالة، وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالًا، ولكن فيها بُعْدٌ عن القياس؛ إذ ليس في اللغة العربية [اسمٌ على] فَاعِيلَ، وإنما ذلك في الأسماء الأعجمية كقَابِيلَ وهَابِيلَ، ومن ثَمَّ زَعَمَ بعضهم أنه أعجمي، وعلى هذه اللغة قولُه:

٥٥- [يَا رَبِّ لَا تَسْلُبَنِّي حُبَّهَا أَبَدًا ... وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَا][١]

(١) نسب قوم هذا البيت لقيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى، وقد نسبه صاحب اللسان (مادة أ م ن) إلى عمر بن أبي ربيعة المخزومي، وليس بشيء، ولا يوجد في ديوان شعره. بل إنه لا يوجد في زيادات الديوان التي جمع فيها الشعر المنحول لعمر. =

والثانية كالأولى، إلا أن الألف مُمَالة للكسرة بعدها، رُوِيت عن حمزة والكسائي، والثالثة «أمينَ» بقصر الألف على وزن قَدِيرٍ وبَصِيرٍ، قال:

٥٦- أَمِينَ فَزَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدَا[(١)]

= الإعراب: «يا» حرف نداء «رب» منادى، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، «لا» دعائية «تسلبني» تسلب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا الناهية، وياء المتكلم مفعول أول لتسلب مبني على السكون في محل نصب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «حبها» حب: مفعول ثان لتسلب، وحب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «أبدًا» ظرف زمان منصوب على الظرفية عاملة تسلب «ويرحم» الواو للاستئناف، يرحم: فعل مضارع «اللَّه» فاعل «عبدًا» مفعول به، وهذه الجملة خبرية لفظًا إنشائية معنى لأنها دعائية «قال» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى عبدًا، والجملة في محل نصب صفة لعبد «آمينا» اسم فعل أمر، بمعنى استجب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والألف للإطلاق، والجملة في محل نصب مقول القول.

الشاهد فيه: قوله: «آمينًا» فإن الشاعر جاء به ممدود الألف مخفف الميم.

(١) هذا عجز بيت، وصدره قوله:

* تباعد مني فطحل إذ سألته *

ولم أقف على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «فطحل» بضم الفاء والحاء المهملة أو فتحهما وبينهما طاء مهملة ساكنة- هو اسم رجل «سألته» ويروى في مكانه «دعوته» يعني ليغيثني من المكروه.

الإعراب: «تباعد» فعل ماض «مبني» جار ومجرور متعلق بتباعد «فطحل» فاعل تباعد «إذ» ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب عامله تباعد «سألته» فعل ماض وفاعله ومفعوله. والجملة في محل جر إضافة «إذ» إليها «أمين» اسم فعل أمر، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «زاد» فعل ماض «اللَّه» فاعل زاد «ما» اسم موصول مفعول أول لزاد مبني على السكون في محل نصب «بيننا» بين: ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره استقر، يقع هو وفاعله جملة لا محل لها صلة الموصول، وبين مضاف وضمير المتكلم المتحدث عن نفسه وغيره مضاف إليه «بعدا» مفعول ثان لزاد.

الشاهد فيه: قوله: «أمين» حيث جاء به الشاعر مقصورًا، أي بهمزة واحدة ليس بعدها ألف، =

وهذه اللغة أَفْصَحُ في القياس، وأَقَلُّ في الاستعمال[1] حتى إن بعضهم أنكرها، قال صاحب الإكمال: حكى ثعلب القَصْرَ، وأنكره غيره، وقال: إنما جاء مقصورًا في الشعر. انتهى، وانعكس القولُ عن ثعلب على ابن قُرْقُولٍ فقال: أنكر ثعلب القصر إلا في الشعر، وصَحَّحه غيره، وقال صاحب التحرير في شرح مسلم: وقد قال جماعة: إن القَصْرَ لم يجيء عن العرب، وإن البيت إنما هو:

* وآمينَ زَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدَا *

والرابعة: «آمِّين» بالمد وتشديد الميم، روى ذلك عن الحسن، والحسين بن الفضل، وعن جعفر الصادق، وأنه قال: تأويلُه قَاصِدِينَ نحوك وأنتَ أكرمُ من أن تُخَيِّبَ قاصدًا، نقل ذلك عنهم الواحِدِيُّ في البسيط، وقال صاحب الإكمال: حكى الداودي تشديد الميم مع المد، وقال: هي لغة شاذة، ولم يعرفها غيره. انتهى. قلت: أنكر ثعلب والجوهري [والجمهور] أن يكون ذلك لغة، وقالوا: لا نعرف آمِّينَ إلا جمعًا بمعنى قاصدين كقوله تعالى: ﴿وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾[2].

ومِثَالُ مَا بني مِنْهَا على الكسر: ايه، بِمَعْنى امْضِ فِي حَدِيثك ولَا تقل بِمَعْنى حدث كَمَا يَقُولُونَ لما بيّنت لَك فِي مَه وأما قَوْله:

٥٧- (إيِهِ أَحَادِيث نعْمَانٍ وساكنِهِ)[3]

= وهو مع ذلك مخفف الميم.

(١) أما أنها فصيحة في القياس فلأنها جاءت على وزن قد جاءت عليه ألفاظ عربية مثيرة بعضها قياسي وكثير منها سماعي، في حين أن الممدودة جاءت على زنة لم يجيء عليها شيء من الألفاظ العربية، ومن العلماء من جعل الأصل في العربية المقصورة وادعى أن لممدودة عبارة عن المقصورة مع إشباع حركة الهمزة.

(٢) من سورة المائدة من الآية ٢.

(٣) نسبوا هذا الشاهد لابن الأثير ولم يعينوا واحدًا من أبناء الأثير، فإنهم ثلاثة رجال من أفذاذ العلماء: أحدهم محدث وهو أبو السعادات محمد بن محمد بن عبد الكريم المتوفى في سنة =

فَلَيْسَ بعربي وعند الأَصْمَعِي أَنَّهَا لَا تسْتَعْمل إلا منونة، وخالفوه فِي ذَلِك، واسْتَدَلُّوا بقول ذِي الرمة:

* (وقفنا فَقُلْنَا ايه عَن أم سَالم...) *[(١)]

= ٦٠٦ من الهجرة، وثانيهم مؤرخ، وهو أبو الحسن علي بن محمد المتوفى في سنة ٦٣٠ من الهجرة، وثالثهم أديب كبير، وهو ضياء الدين أبو الفتح نصر اللّه بن محمد، وثلاثتهم لا يحتج بشعرهم ولا بنثرهم على شيء من قواعد اللغة، وقد قال المؤلف في رد هذا الشاهد «أنه ليس بعربي» وثمة «ابن أثير» آخر متأخر عن هؤلاء جميعًا.

وقد عثرت على بيت صدره هذا الشاهد، وعجزه قوله:

* إن الحديث عن الأحباب أسمار *

وقد أنشده على هذا الوجه بيتًا مفردا شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني في كتابه أزهار الرياض (١/ ٦) ولم ينسبه إلى أحد، ورأيته ذكر العجز في قصيدة طويلة للناصر داود بن المعظم عيسى في كتابه نفح الطيب (٣/ ١٦٤ بتحقيقنا).

اللغة: «نعمان» بفتح النون وسكون العين المهملة- اسم واد في طريق الطائف يخرج إلى عرفات، وفيه يقول والشاعر:

تضوع مسكًا بطن نعمان أن مشت ... به زينب في نسوة عطرات

الإعراب: «إيه» اسم فعل أمر، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «أحاديث» مفعول به لاسم الفعل، وهو مضاف، و«نعمان» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وكان حقه أن يمنعه من الصرف، لأنه علم على بقعة، لكنه صرفه بتأويله بالمكان «وساكنه» الواو عاطفة، ساكن: معطوف على نعمان، وهو مضاف والضمير الذي للغائب العائد إلى نعمان مضاف إليه.

سبب ذكره: قوله: «إيه أحاديث نعمان» فإن «إيه» اسم فعل أمر، وهو دال على معنى امض في حديثك، وهذا الفعل الذي يؤدي اسم الفعل معناه لا يتعدى بنفسه إلى المفعول به، كما سمعت، ومن حق اسم الفعل أن يكون بمنزلة الفعل الذي يقوم هو مقامه فيكون متعديًا إذا كان الفعل متعديًا، ولازمًا إذا كان الفعل لازمًا، ولكن الشاعر في هذا الشاهد خالف ذلك؛ فعدى اسم الفعل إلى المفعول به مع أن الفعل الذي ناب هو عنه لازم، فافهم ذلك.

(١) هذا صدر بيت لذي الرمة، واسمه غيلان بن عقبة؛ وعجزه قوله:

* وما بال تكليم الديار البلاقع * =

وكَانَ الأَصْمَعِي يُخطئ ذَا الرمة فِي ذَلِك وغَيره ولَا يحْتَج بِكَلَامِهِ.

ومِثَال مَا بني مِنْهَا على الضَّم: هيت بِمَعْنى تهيأت، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾[1]. وقيل المَعْنى هَلُمَّ لَك فلك تَبْيين مثل سقيا لَك[2]، وقُرِئَ هيت مُثَلّثَة التَّاء

= اللغة: «ما بال» أي ما شأن «انبلاقع» جمع بلقع - بزنة جعفر - وهي الخالية من السكان.

الإعراب: «وقفنا» فعل وفاعل «فقلنا» فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالفاء على الجملة السابقة «إيه» اسم فعل أمر، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة في محل نصب مقول القول «عن أم» جار ومجرور متعلق باسم الفعل، وأم مضاف و«سالم» مضاف إليه «وما» الواو للاستئناف، ما: اسم استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «بال» خبر المبتدأ، وهو مضاف و«تكليم» مضاف إليه، وتكليم مضاف و«الديار» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله «البلاقع» صفة للديار، وصفة المجرور مجرورة، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «إيه» فقد وردت هذه الكلمة غير منونة في هذا البيت، وقد اختلف العلماء في توجيهه؛ فذهب الأصمعي إلى أنه خطأ، وأنه لا يجوز ترك التنوين، وكان الأصمعي يتحامل على جماعة من الشعراء منهم ذو الرمة، ولكن العلماء غير الأصمعي صححوا ذلك الذي نطق به ذو الرمة، وذهبوا إلى أن هذه الكلمة - وهي إيه - معناها أنك تطلب من مخاطبك الزيادة من الحديث، فإن كنت تطلب الزيادة من حديث معين لم تنون، وإن كنت تطلب الزيادة من حديث أي حديث نونت، ويسمى هذا تنوين التنكير، قال ابن سيدة: «والصحيح أن هذه الأصوات إذا عنيت بها المعرفة لم تنون، وإذا عنيت بها النكرة نونت وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثًا معروفًا، كأنه قال: حدثنا الحديث، أو خبرنا الخبر». اهـ. وقد فسر إيه بحدث وعداه كما ترى، وعبارة ابن سيدة صريحة الدلالة على ما ذكرناه من أن لهذه الكلمة استعمالين؛ أحدهما تنون فيه، وثانيهما يترك تنوينها، كما أنه صريح في أن ترك ذي الرمة التنوين لأنه أراد الاستعمال الذي يجب فيه حذف التنوين؛ فهو صريح في الرد على الأصمعي.

(١) من سورة يوسف من الآية ٢٣.

(٢) اعلم أن في هذا الموضع أمورًا أحب أن أبينها لك بيانًا لا لبس فيه عليك ولا غموض الأمر الأول: أن العلماء الذين قرأوا القرآن الكريم قد اختلفوا في قراءة هذه الجملة وهي قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ وأشهر هذه القراءات ثلاث: الأولى قراءة لهشام: (هئت لك) بكسر =

الهاء بعدها همزة ساكنة فتاء مضمومة، والثانية قراءة ذكوان (هيت لك) بكسر الهاء بعدها ياء مثناة مضمومة، والثالثة قراءة (هيت لك) بفتح الهاء وسكون الياء وبعدها تاء مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة.

الأمر الثاني: في تخريج علماء النحو لهذه القراءات تخريجًا يطابق القواعد العربية. فأما القراءة الأولى فلا خلاف بين أحد من النحاة في أن (هئت) فعل ماض مسند لتاء الفاعل، كما تقول: جئت، وكما تقول: شئت؛ فهذه التاء ليست من بنية الكلمة، ولكنها ضمير رفع متصل، مثل التاء في ضربت وخرجت ودحرجت واستخرجت، وما أشبه ذلك و«لك» جار ومجرور متعلق بهاء، ومعنى هاء على هذا الوجه تهيأ واستعد، فكأنها قالت: تهيأت لك، أو استعددت لك.

وأما القراءة الثانية فهي مثل القراءة الأولى في التخريج والإعراب، وكل ما بينهما من الفرق أن القارئ قلب الهمزة الساكنة ياء لوقوعها بعد الكسرة، وهذا جار على لغة أهل الحجاز؛ فإنهم يقولون في ذئب: ذيب، وفي بئر: بير، وفي سؤل: سول، وفي مؤق: موق، وفي رأل: رال، وفي شأن: شان، وهكذا.

وأما القراءة الثالثة فقد اختلف النحاة في تخريجها، ولهم في ذلك رأيان: الرأي الأول أن «هيت» اسم فعل ماض، ومعناه تهيأت واستعددت، وهذه التاء مما بنيت عليه الكلمة، وليست ضميرًا كما كانت في تخريج القراءتين الأولى والثانية، و«لك» جار ومجرور متعلق باسم الفعل الماضي، والرأي الثاني: أن «هيت» اسم فعل أمر معناه أقبل، مثل هلم وتعال. والتاء من بنية الكلمة أيضًا، وليست ضميرًا كما كانت في تخريج القراءتين الأولى والثانية والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، و«لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف وهذا المحذوف يجوز أن يكون فعلًا؛ فيكون التقدير: أقول لك، وكأنها بعد أن أمرت يوسف بالمجيء والإقبال عليها قد توقعت منه أن يفهم أن الكلام ليس له؛ فقالت له: إنما أقول لك، ويجوز أن يكون المحذوف الذي يتعلق به الجار والمجرور اسمًا؛ فيكون لك خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: إرادتي أو رغبتي كائنة لك، أو دعائي كائن لك.

الأمر الثالث: في بيان لام التبيين التي أشار إليها المؤلف، وذلك أن لام التبيين على ثلاثة أنواع؛ النوع الأول: اللام التي تبين الفاعل من المفعول وتميز أحدهما من الآخر ومثلها قولك: ما أحبني لفلان، وقولك: ما أبغضني لفلان، فالعبارة الأولى معناها أنك تحب فلانًا حبًا شديدًا، والعبارة الثانية معناها أنك تبغضه بغضًا شديدًا، فاللام داخلة على المفعول وما قبله فاعل، فإذا أردت أن فلانًا يحبك حبًا شديدًا، قلت: ما أحبني إلى فلان، وإذا أردت أن =

فالكسر على أصل التقاء الساكنين والفَتْح للتَّخْفِيف كَمَا فِي أَيْن وكَيف والضَّم تَشْبِيها بحَيْثُ وقُرِئَ (هئت) بِكَسْر الهَاء وبالهمزة سَاكِنة وبضم التَّاء وهُوَ على هَذَا فعل مَاض وفاعل من هَاء يهاء، كشاء، يَشَاء، أَو من هَاء يهيء كجاء يَجِيء.

وَمِثَال مَا بني من المُضْمرَات على السّكُون قومِي وقوما وقومُوا، ومِثَال مَا بني على مِنْهَا على الفَتْح قُمْت للمخاطب المُذكر ومِثَال مَا بني مِنْهَا على الكسر قُمْت للمخاطبة ومِثَال مَا بني مِنْهَا على الضَّم قُمْت للمتكلم.

وَمِثَال مَا بني على السّكُون من أَسمَاء الإِشَارَة: «ذَا» للمذكر، و«ذي» للمؤنث، ومِثَال مَا بني مِنْهَا على الفَتْح «ثَمَّ» بِفَتْح الثَّاء إشارة إلى المَكَان البعيد، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ﴾[1] أَي وأزلفنا الآخرين هُنَالك أَي قربناهم، ومِثَال مَا بني مِنْهَا على الكسر هَؤُلَاءِ ومِثَال مَا بني مِنْهَا على الضَّم مَا حَكَاهُ قطرب من أَن بعض العَرَب يَقُولُونَ هَؤُلَاءِ بِالضَّمِّ فَلذَلِك ذكرت هَؤُلَاءِ فِي المُقدمَة مرَّتَيْنِ أولاهما تضبط بِالكَسْرِ والثَّانية بِالضَّمِّ.

وَمِثَال مَا بني على السّكُون من الموصولات: الَّذِي، والَّتِي، ومن، ومَا، ومِثَال مَا بني على الفَتْح: الَّذين ومِثَال مَا بني على الكسر «الآلآء» بِالمدِّ لُغَة فِي الألى بِمَعْنى

= فلانًا يبغضك بغضًا شديدًا قلت: ما أبغضني إلى فلان، فاللام في العبارتين الأولبين كانت للتفرقة بين الفاعل والمفعول والتمييز بينهما والنوع الثاني: اللام التي تبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية، والنوع الثالث: اللام التي تبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية عكس الذي قبله، ومثاله قولهم: سقيا لك ورحمة لك، وما أشبه ذلك واللام التي تبين الفاعل من المفعول تكون متعلقة بمذكور. فقولك: «ما أبغضني لفلان» اللام فيه متعلقة بأبغض، واللام التي تبين مفعولية أو فاعلية غير ملتبسة بالأخرى تكون متعلقة بمحذوف كالذي ذكرناه في بيان الرأي الثاني في توجيه القراءة الثالثة من الآية الكريمة، وفي هذا القدر كفاية فافهمه واحرص عليه ولا تغفل عنه.

(١) من سورة الشعراء من الآية ٦٤.

الَّذين، قَالَ الشَّاعِر:

٥٩- أَبى الله للـــــــشُّمِّ الْأُلاَء كَـــــأَنَّهُمْ   سُـيُوفٌ أَجَـادَ الْقَـيْنُ يَوْمًـا صـقَالهَا[1]

وَمِثَال مَا بني مِنْهَا على الضَّم: «ذَات» بِمَعْنى الَّتِي، وذَلِكَ فِي لُغَة طَيء وحكى الفراء أَنه سمع بعض السُّؤَّال يَقُول فِي المَسْجِد الجَامِع بِالفَضْلِ ذُو فَضلكُمْ اللَّه بِهِ والكرامة ذَات أكْرمكُم اللَّه بِهِ، بِضَم «ذَات» مَعَ أَنَّهَا صفة للكرامة أَي أسألكُم بِالفَضْلِ وقَوله: «بِهِ» بِفَتْح البَاء، وأَصله بهَا فحذفت الألف ونقلت فَتْحة الهَاء إِلَى البَاء بعد

(١) هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، وهو المعروف بكثير عزة.
اللغة: «الشم» بالضم- جمع أشم، مأخوذ من الشمم- بفتح الشين والميم- وهو استواء قصبة الأنف مع ارتفاع يسير في أرنبته، والعرب تعد ذلك من علامات السؤدد في الرجال، انظر إلى قول حسان بن ثابت بمدح بني جفنة.

بِيــضُ الْوُجُـــوهِ كَرِيمَــةٌ أَحْــسَابُهُمْ   شُــمُّ الْأُنُــوفِ مِــنَ الطِّــرَازِ الْأَوَّلِ

«القين» الحداد «صقالها» أراد صنعتها، وإجادته إياه معناه إتقانها وإحكامها.
المعنى: يصف قومًا بأن اللَّه تعالى عصمهم من فعل السوء، وجنبهم صفات الشر؛ فيقول: لقد أبى اللَّه تعالى لهؤلاء الناس ذوي السؤدد والمكارم أن يأتوا منكرًا، أو يفعلوا فعلًا يلامون عليه.
الإعراب: «أبى اللَّه» فعل وفاعله، والمفعول محذوف، والتقدير: أبى اللَّه فعل الشر «للشم» جار ومجرور متعلق بأبى «الألاء» اسم موصول بمعنى الذي صفة للشم، مبني على الكسر في محل جر «كأنهم» كأن: حرف تشبيه ونصب، والضمير اسمه «سيوف» خبر كأن، والجملة من كأن واسمه وخبره لا محل لها صلة الألاء «أجاد» فعل ماض «القين» فاعل أجاد «يوما» ظرف زمان منصوب بأجاد «صقالها» صقال: مفعول به لأجاد، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من أجاد وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لسيوف.
الشاهد فيه: قوله: «الألاء» فإنه اسم موصول بمعنى الذين، وهو مبني على الكسر. والدليل على أنه استعمله بمعنى الذين شيئان؛ أولهما أن الموصوف به جمع تكسير لمذكر وهو الشُّمُّ؛ لأنه جمع أشم، والثاني تعبيره في الصلة بضمير جماعة الذكور، وذلك في قوله: «كأنهم» وأنت تعرف أن الضمير العائد من جملة الصلة يجب أن يطابق الموصول الموضوع لمعنى هو نص فيه، في تذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه.

تَقْدِير سلب كسرتها.

ثمَّ استثنيت من أَسمَاء الإِشَارَة والأسماء الموصولة ذين وتين واللذين واللتين فَذكرت أَنَّهُمَا كالمثنى وأعني بذلك أَنَّهُمَا معربان بِالألف رفعا وبالياء المفتوح مَا قبلهَا جرا ونصبا كَمَا أَن الزيدين والرّجلَيْنِ كَذَلِك وفهم من قولي كالمثنى أَنَّهُمَا ليسَا مبنيين حَقِيقَة وهُوَ كَذَلِك وذَلِكَ لأَنَّهُ لَا يجوز أَن يثنى من المعارف الا مَا يقبل التنكير كزيد وعَمْرو الا ترى أَنَّهُمَا لما اعْتقد فيهمَا الشياع والتنكير جَازَت تثنيتهما، ولِهَذَا قلت: «الزيدان والعَمْرَان»، فأدخلت عَلَيْهِمَا حرف التَّعْرِيف ولَو كَانَا باقيين على تَعْرِيف العلمية لم يجز دُخُول حرف التَّعْرِيف عَلَيْهِمَا وذَا والَّذِي لَا يقبلان التنكير؛ لأن تَعْرِيف «ذَا» بِالإِشَارَةِ، وتعريف «الَّذِي» بالصلة، وهما ملازمان لذا والَّذِي فَدلَّ ذَلِك على أن ذَيْنِ واللذين ونَحْوهمَا أَسمَاء تَثْنِيَة، بِمَنْزِلَة قَوْلك: هما، وأنتما، وليسا بتثنية حَقِيقِيَّة، ولِهَذَا لم يَصح فِي «ذَيْنِ» أَن تدخل عَلَيْهَا أل، كَمَا لَا يَصح ذَلِك فِي: هما، وأنتما.

***

فإن قلت: فهلا استثنيت من الموصولات «أيًا» أيضًا فإنها معربة إلا إذا أضيفت وكان صَدْرُ صلتها ضميرًا محذوفًا.

قلت: قد علم مما قدمْتُ أن «أيًا» مبنية في هذه الحالة، معربة فيما عداها؛ فلم أحتج إلى إعادته.

***

وَمِثَال المَبْنِيّ من أَسمَاء الشَّرْط والاستفهام على السّكُون «من، ومَا»، ومِثَال المَبْنِيّ مِنْهُمَا على الفَتْح: «أَيْن، وأيان»، ولَيْسَ فيهمَا مَا بني على كسر ولَا ضم فأذكره.

***

فإن قلت: فإن من أسماء الشرط «حَيثما» وهي مبنية على الضم.

قلت: المبني على الضم حيثُ، واسم الشرط إنما هو حيثما؛ فـ«ما» اتصلت بحيث وصارت جزءًا منها؛ فالضم في حَشْوِ الكلمة، لا في آخرها.

***

واستثنيت من أَسمَاء الشَّرْط وأَسْمَاء الاسْتِفْهَام «أيا» فَإِنَّهَا معربة فيهمَا مُطلقًا بِإِجْمَاع، مِثَال الاستفهامية فِي الرّفْع قَوْله تَعَالَى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾[(١)]، ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾[(٢)]، ومثالها فِي النصب ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[(٣)]، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[(٤)]، فَأَيكُمْ فِيهَا مُبْتَدأ، وأي من قَوْله: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ مفعول بِهِ لتنكرون، وأي من قَوْله تَعَالَى: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ﴾ مفعول مُطلق لينقلبون، ولَيْسَت مَفْعُولا بِهِ لـ«سيعلم»؛ لأن الاسْتِفْهَام لَا يعْمل فِيهِ مَا قبله ومثالها فِي الخَفْض: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَيِّكُمُ﴾[(٥)]، وأي فِي هَذِه الآيَة مخفوضة لفظًا مَرْفُوعَة محلًا؛ لأَنَّهَا مُبْتَدأ، والبَاء زَائِدَة، والأَصْل أَيّكم المفْتُون[(٦)]، والجُمْلَة نصب بتبصر أَو يبصرون؛ لأَنَّهُمَا

---

(١) من سورة النمل من الآية ٣٨.

(٢) من سورة التوبة من الآية ١٢٤.

(٣) من سورة غافر من الآية ٨١.

(٤) من سورة الشعراء من الآية ٢٢٧.

(٥) من سورة القلم من الآية ٥، ٦.

(٦) هذا الإعراب الذي ذكره المؤلف هو إعراب سيبويه شيخ النحاة لهذه الآية الكريمة، وعليه يكون (المفتون) اسم مفعول كما هو الظاهر، ويكون الاستفهام عمن وقعت عليه الفتنة، فكأن بعضهم يقول لبعض: أي امريء منكم أثرت فيه دعاية هذا المدعي للنبوة فجعلته يترك دين آبائه إلى دينه؟ وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الباء أصلية، وأي: مجرور بها لفظًا، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمفتون مبتدأ مؤخر، ثم اختلف النقل عنه في معنى الباء؛ فنقل عنه قوم أنه يقول: إن معنى الباء السببية، وعلى هذا يكون المفتون مصدرًا =

تنازعاها، وهما معلقان عَن العَمَل بالاستفهام، وفِي الآيَة مبَاحث أخر.

وَمِثَالُ الظَّرْف المَبْنِيّ على السّكُون «إذْ» وهُوَ ظرف لما مضى من الزَّمَان، ويضاف لكل من الجملتين نَحْو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[1]، ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[2]، [﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾][3]، وتَأْتِي ظرفا لما يسْتَقْبل نَحْو: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[4]، وقَوله تَعَالَى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[5] بعد قَوْله سُبْحَانَهُ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾[6]، وتَأْتِي للتَّعْلِيل، نَحْو: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾[7] أَي: ولأَجل اعتزالكم إياهم، والاسْتِثْنَاء فِي الآيَة مُتَّصِل ان كَانَ هَؤُلَاءِ القَوْم يعْبدُونَ اللَّه وغَيره ومنقطع إن كَانُوا يخُصُّون غير اللَّه سُبْحَانَهُ بِالعبَادَة، وكَذَلِكَ البَحْث فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۝٧٥ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ ۝٧٦ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾[8]، وتَأْتِي للمفاجأة كَقَوْله:

= بمعنى الفتنة، وكأن بعض هؤلاء يقول لبعض: بسبب أيكم وقعت الفتنة، ومجيء المصدر على زنة مفعول مما أثبته الأخفش، ومثل له بالميسور والمعسور والمجلود والمحلوف والمعقول، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف والعقل، ونقل عنه قوم آخرون: أن الباء بمعنى في التي للظرفية، وعلى هذا يكون المفتون اسم مفعول كما ذهب إليه سيبويه، وكأن بعض هؤلاء يقول لبعض: في أي طائفة من طوائفكم هذا الذي وقعت الفتنة عليه؟

(١) من سورة الأنفال من الآية ٢٦.
(٢) من سورة الأعراف من الآية ٨٦.
(٣) من سورة الزخرف من الآية ٣٦.
(٤) من سورة غافر من الآية ٧٠، ٧١.
(٥) من سورة الزلزلة من الآية ٤.
(٦) من سورة الزلزلة من الآية ١.
(٧) من سورة الكهف من الآية ١٦.
(٨) من سورة الشعراء من الآية ٧٥- ٧٧.

٦٠- اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ[١]

وَمِثَالُ المَبْنِيّ مِنْهَا على الفَتْح «الآن»، وهُوَ اسْمٌ لزمن حضر جَمِيعه أَو بعضه؛ فَالأول: نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿الآنَ جِئْتَ بِالحَقِّ﴾[٢]، وفِي هَذِه حذف الصّفة أَي بِالحَقِّ الوَاضِح ولَوْلَا أَن المَعْنى على هَذَا لكفروا لمَفْهُوم هَذِه المقَالة[٣]، والثَّانِي:

---

(١) نسبوا هذا البيت إلى عنبر بن لبيد العذري.

اللغة: «مياسير» جمع ميسور بمعنى اليسر، بدليل مقابلته بالعسر، وفي هذا اللفظ فائدتان: الأولى أنه لما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من مجيء المصدر على زنة اسم مفعول كما جاء في زنة اسم الفاعل كالعافية، والثانية أنه يدل على جواز جمع المصدر ألا ترى أنه جمع ميسورًا على مياسير كما يجمع مجنون على مجانين.

الإعراب: «استقدر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «اللَّه» منصوب على التعظيم «خيرًا» منصوب على نزع الخافض «وارضين» الواو عاطفة، ارض: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت. ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «به» جار ومجرور متعلق بارض «فبينما» الفاء للتعليل بين: ظرف منصوب على الظرفية، والعامل فيه محذوف، وما: زائدة «العسر» مبتدأ، وخبره محذوف، وتقدير الكلام: فبينما العسر حاصل، مثلًا «إذ» كلمة دالة على المفاجأة. وقد اختلف فيها، فقيل: هي حرف، وقيل: ظرف مكان، وقيل: هي ظرف زمان، وعلى القول بأنها ظرف قيل: هي بدل من بين، وقيل: متعلق بما بعده؛ لأنه غير مضاف إليه «دارت» دار: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «مياسير» فاعل دارت.

الشاهد فيه: قوله: «إذ» فإنها كلمة دالة على المفاجأة، ألا ترى أن معنى البيت فبين الأوقات التي العسر فيها حاصل يفجؤك دوران مياسير، وقد بينا في إعراب البيت خلافًا للعلماء في هذه الكلمة فاحفظه يرشدك اللَّه.

(٢) من سورة البقرة من الآية ٧١.

(٣) منطوق هذه العبارة بدون تقدير وصف: أن موسى عليه السلام قد جاءهم في وقت التكلم بالحق الذي يجب الإيمان به، ويدل هذا بالمفهوم على أن ما كان قد جاءهم به قبل ذلك ليس بحق، وهذا كفر لا شبهة فيه؛ لأنه يجب الإيمان بأن الرسول لا يأتي في وقت من الأوقات إلا بالحق الذي يجب الإيمان به، فإن قدرنا الوصف الذي قدره المؤلف كان المفهوم من العبارة أنه قبل =

نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ الآنَ﴾ [1]، وقد تعرب كَقَوْلِه:

٦١- لسلمى بِذَاتِ الْخَالِ دَار عرفتها ... وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجِزْعِ آيَاتُهَا سَطْرُ [2]

كَأَنَّهُمَا مِلآنَ لَمْ يَتَغَيَّرَا ... وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعدِنَا عَصْرُ

= وقت التكلم كان آتيًا بالحق أيضًا، لكن هذا الحق الذي كان يأتي به لم يكن واضحًا ظاهر المعنى لعقولهم، وهذا لا كفر فيه؛ لأن نقصه ليس راجعًا إلى ما جاء به الرسول، وإنما نقصه راجع إلى عقولهم.

هذا كله عند من يعتبر المفهوم اعتبار المنطوق، فأما من لا يرون اعتبار المفهوم فلا يلتزمون هذا التقدير، والمسألة خلافية بين علماء الأصول، وهذه العجالة لا تتسع لذكر مقالاتهم وأدلتها.

(١) من سورة الجن من الآية ٩.

(٢) هذان البيتان لأبي صخر الهذلي، من قصيدته التي يقول فيها:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ... كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

وهذا البيت هو الشاهد (رقم ١١٠) الذي ذكره المؤلف في باب المفعول لأجله، ومن هذه القصيدة أيضًا قوله:

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ، وَالَّذِي ... أَمَاتَ وَأَحْيَا، وَالَّذِي أَمْرُهُ الْأَمْرُ

لَقَدْ تَرَكَتْنِي أَحْسُدُ الْوَحْشَ أَنْ أَرَى ... أَلِيفَيْنِ مِنْهَا لَا يَرُوعُهُمَا النَّفْرُ

فَيَا هَجْرَ لَيْلَى قَدْ بَلَغْتَ بِيَ الْمَدَى ... وَزِدْتَ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ بَلَغَ الْهَجْرُ

وَيَا حُبَّهَا زِدْنِي جَوًى كُلَّ لَيْلَةٍ ... وَيَا سَلْوَةَ الْأَيَّامِ مَوْعِدُكِ الْحَشْرُ

اللغة: «ذات الخال» اسم مكان، ومثله «ذات الجزع» وقوله: «آياتها سطر» أي: علاماتها دارسة غير ظاهرة لم يبق منها إلا ما يشبه السطر الذي ينمقه الكاتب، وشعراء هذيل الذين منهم أبو صخر صاحب هذا الشاهد كثيرًا ما يشبهون آثار الديار بالكتابة؛ ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي في مطلع قصيدة:

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدَّوَا ... ةِ يَزْبُرُهَا الْكَاتِبُ الْحِمْيَرِي

الإعراب: «لسلمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بذات» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار الآتي، وذات مضاف، و«الخال» مضاف إليه «دار» مبتدأ مؤخر =

أَصله كَأَنَّهُمَا من الآن فَحذف نون من لالتقائها سَاكِنة مَعَ لَام «الآن»(١) ولم

= «عرفتها» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع صفة لدار «وأخرى» الواو عاطفة، أخرى: معطوفة على دار، أو مبتدأ أول «بذات» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى، وذات مضاف، و«الجزع» مضاف إليه «آياتها» آيات: مبتدأ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «سطر» خبر المبتدأ الذي هو آيات، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع صفة ثانية لأخرى، أو خبر عنها إن جعلتها مبتدأ «كأنهما» كأن: حرف تشبيه ونصب، والضمير العائد على الدارين اسمه «ملآن» جار ومجرور – أصله من الآن- وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كأن «لم» نافية جازمة «يتغيرا» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل رفع خبر ثان لكأن «وقد» الواو للحال قد: حرف تحقيق «مر» فعل ماض «للدارين» جار ومجرور متعلق بمر «من بعدنا» الجار والمجرور متعلق بمر أيضًا، وبعد مضاف والضمير مضاف إليه «عصر» فاعل مر، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «ملآن» حيث أعرب «الآن» فجاء به متأثرًا بالعامل الذي هو حرف الجر، إذ الأصل «من الآن» وقد بين المؤلف علة حذف نون من. هذا، وأول بيتي الشاهد يروي على غير الوجه الذي أنشده المؤلف، فيروى هكذا:

لِلَــيْلَى بِــذَاتِ الْبَــيْنِ دَارٌ عَرَفْتُهُــا وَأُخْـرَى بِـذَاتِ الْجَـيْشِ آيَاتُهَـا سَـطْرُ

(١) لذلك نظائر في كلام العرب قداماهم ومحدثيهم؛ فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

وَتَعْلَــــمُ أَنَّ لَهَـــا عِنْــــدَنَا ذَخَــائِرُ مِلْحُــــبِّ لَا تَظْهَــــرُ

أراد «من الحب» فحذف النون، ومنه قول القتال الكلابي:

وَمَــا أَنْــسَ مِلَاشْــيَاء لَا أَنْــسَ نِــسْوَةً طَوالِـعُ مِـنْ حَـوْضِي وَقَـدْ جَـنَحَ الْعَـصْرُ

أراد «من الأشياء» فحذف النون، ومن ذلك قول أبي الطيب المتنبي:

نَحْــنُ قَــوْمٌ مِلْجِــنِّ فِي زِيِّ نَــاسٍ فَــوْقَ طَــيْرٍ لَهَــا شُــخُوصُ الْجِمَــالِ

أراد: «من الجن» فحذف النون، ومن ذلك قول النابغة الجعدي:

وَلَقَـدْ شَـهِدْتُ عُـكَاظَ قَبْـلَ مَحَلِّهَـا فِيهَــا وَكُنْــتُ أُعَــدُّ مِلْفِتْيَــانِ

أراد «من الفتيان» فحذف النون، ومن ذلك قول النابغة الجعدي في نفس القصيدة التي منها البيت السابق: =

يحركها لالتقاء الساكنين كَمَا هُوَ الغَالِب وأعرب الآن فخفضه بالكسرة.

وَمِثَالُ مَا بني مِنْهَا على الكسر «أمس»، وقد مضى شَرحه وإنما ذكرته هُنَاكَ لشبهه بِمَسْأَلَة «حذام» فِي اخْتِلَاف الحِجَازِيِّينَ والتميميين فِيهِ، وإنما كَانَ حَقه أَن يذكر هُنَا خَاصَّة لأَنَّهُ كلمة بِعَينهَا ولَيْسَ فَردا دَاخِلا تَحت قَاعِدَة كُلية.

وَمِثَالُ مَا بني على الضَّم حَيْثُ وهُوَ ظرف مَكَان يُضَاف للجملتين ورُبمَا أضيف لمفرد كقوله:

٦٢- أَمَـا تَـرَى حَيْـثُ سُـهَيْلٍ طَالِعًـا .... (١)

= وَلَبِـسْتُ مِلْإِسْـلَامِ ثَوْبًـا وَاسِـعًا مِـنْ سَـيْبِ لَا حَـرِمٍ وَلَا مُتَّـانِ

أراد «من الإسلام» فحذف النون، وربما حذفوا من «علي» الجارة لامها والألف التي بعدها، وذلك كما وقع في قول أبي السمان الأسدي، واسمه سمعان بن هبيرة:

وَلَلْمَـوْتُ خَـيْرٌ لِلْفَـتَى مِـنْ حَيَاتِـهِ بِـدَارَةِ ذُلٍّ عَلْبَلَايَـا يُـوَقَّرُ

أراد «على البلايا» فحذف الألف لالتقاء الساكنين، ولم يكتف بهذا فحذف اللام قبلها.

(١) هذا الشاهد من الشواهد التي لم نطلع لها على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٢٢) وبعده قوله:

* نجما يضيء كالشهاب لامعًا *

اللغة: «سهيل» نجم تنضج الفواكه عند طلوعه «الشهاب» الشعلة من النار.

الإعراب: «أما» أداة استفتاح «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «حيث» ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب، وعامله قوله ترى، وهو مضاف، و«سهيل» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «طالعًا» حال من سهيل المجرور بالإضافة، ومجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع الثلاثة المحفوظة قليل، ولكنه يقع في الشعر «نجمًا» منصوب على المدح بفعل محذوف تقديره أمدح «يضيء» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى نجم، والجملة في محل نصب صفة لنجم. «كالشهاب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله يضيء، أو هو متعلق بيضيء «لامعًا» حال من فاعل يضيء، وهو حال مؤكدة لانفهام معناه مما قبله.

الشاهد فيه: قوله: «حيث سهيل» فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهرة =

وَقد يفتح وقد يكسر وبَعْضهمْ يعربه وقُرِئَ: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1] بِالكَسْرِ؛ فَيحْتَمل الإِعْرَاب والبناء[2].

***

= النحاة، وإنما يضاف حيث عندهم إلى الجملة فعلية أو اسمية، وقد أجاز الكسائي إضافة حيث إلى المفرد، واستدل بهذا الشاهد، وبقول الآخر:

ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ... ببيض الواضي حيث لي العمائم

ونحوهما، ومن العلماء من روى بيت الشاهد على وجه غير الذي رواه المؤلف تبعًا للكسائي فرواه «حيث سهيل طالع» على أن قوله: «سهيل» مبتدأ، وقوله: «طالع» خبره، وحيث مضاف إلى جملة المبتدأ وخبره، لكن نصب المصراع الثاني يبعد هذه الرواية، فافهم ذلك واللَّه يرشدك.

(١) سورة الأعراف من الآية ١٨٢، وسورة القلم من الآية ٤٤.

(٢) فإذا قدرتها معربة كانت حيث مجرورة بمن وعلامة جرها الكسرة الظاهرة، وإذا قدرتها مبنية كانت مبنية على الكسر كأمس في محل جر.

واللَّه سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

[٢]

المقرر من شرح «قطر الندى» لابن هشام

○ (ص) بَابٌ: المَفْعُولُ مَنْصُوبٌ.

(ش) قد مضى أَن الفَاعِل مَرْفُوع أبداً، واعْلَم الآن أَن المَفْعُول مَنْصُوبٌ أبدًا والسَّبَب فِي ذَلِك أَن الفَاعِل لَا يكون إِلَّا واحِدًا، والرَّفْع ثقيل، والمَفْعُول يكون واحِدًا فَأَكْثر، والنّصب خَفِيف، فَجعلُوا الثقيل للقليل، والخفيفَ للكثير قَصْدًا للتعادل.

○ (ص) وهُوَ خَمْسَة.

(ش) هَذَا هُوَ الصَّحِيح، وهِي المَفْعُول بِهِ، كضربت زيدًا، والمَفْعُول المُطْلَقُ، وهُوَ المصدر، كـ«ضربتُ ضربًا، والمَفْعُول فِيهِ وهُوَ الظّرْف[1]، كـ«صمتُ يَوْم الخَمِيس»، وجَلَستُ أمامك»، والمَفْعُول لَهُ، كـ«قُمْت إجلالًا لَك»، والمَفْعُول مَعَه، كـ«سرت والنيل». ونقَصَ الزّجّاج مِنْهَا المَفْعُول مَعَه، فَجعله مَفْعُولًا بِهِ، وقَدَّرَ: سِرْتُ وجاوزت النّيل، ونقَصَ الكُوفِيُّونَ مِنْهَا المَفْعُول لَهُ، فجعلوه من بَاب المَفْعُول المُطلق، مثل: قَعَدْتُ جُلُوسًا.

وزَاد السيرافي سادسًا، وهُوَ المَفْعُول مِنْهُ نَحْو: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[2] لأن المَعْنى من قومه.

وسمى الجَوْهَرِي المُسْتَثْنى «مَفْعُولا دُونَهُ».

○ (ص) المَفْعُول بِهِ وهُوَ مَا وقع عَلَيْهِ فعل الفَاعِل، كـ«ضربت زيداً».

(ش) هَذَا الحَدُّ لابْنِ الحَاجِب رَحمَه اللَّه، وقد اسْتشْكل بِقَوْلِك: مَا ضربتُ زيدًا، ولَا تضرب زيدًا، وأجَاب بِأَن المُرَاد بالوقوع إِنَّمَا هُوَ تعلقه بِمَا لَا يُعْقَلُ إِلَّا بِهِ، أَلا ترى أَن زيدًا فِي المثالين مُتَعَلق بِضَرَب، وأَن ضَرَبَ يتَوَقَّف فهمه عَلَيْهِ أَو على مَا قَامَ مقَامه من المتعلقات؟

---

(١) لما كان الظرف ينقسم إلى قسمين ظرف زمان وظرف مكان مثل له بمثالين.

(٢) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

○ (ص) ومِنْه المنادى.

(ش) ومن المَفْعُول بِهِ المنادى، وذَلِكَ لأن قَوْلك: يَا عبدَ اللَّه، أَصله: أدعو عبد اللَّه، فَحذف الفِعْل، وأُنيب «يَا» عَنهُ.

○ **(ص) وإِنَّمَا يُنْصبُ مُضَافًا كـ«يَا» عبد اللَّه أَو شبهه كـ«يَا» حَسَنًا وجهه، ويَا طالعًا جبلًا، ويَا رَفِيقًا بالعباد، أَو نكرَة غير مَقْصُودَة، كَقَوْل الأَعْمَى: يَا رجلا خذ بيَدي.**

(ش) يَعْنِي أَن المُنَادِي إِنَّمَا يُنْصبُ لفظًا فِي ثَلَاث مسَائِل:

إِحْدَاهَا: أَن يكون مُضَافًا، كَقَوْلك: يَا عبد اللَّه، ويَا رَسُول اللَّه، وقَالَ الشَّاعِر:

٨٢- أَلَا يَـا عِبَـادَ اللهِ قَلْـبِي مُتَـيَّمٌ بِأَحْسَنِ مَـنْ صَـلَّى وَأَقْـبَحِهِمَ بَعْـلَا[1]

---

(١) هذا البيت من كلام الأخطل التغلبي النصراني، هكذا قالوا: ولم أجده في أصل ديوانه.

اللغة: «بعلا»: أي زوجًا، وهذا هو المعروف الثابت في رواية البيت، ووقع في بعض نسخ الشرح «وأقبحهم فعلا» وهو تصحيف من النساخ، وقد تكلف له بعض أرباب الحواشي بما لا تقره اللغة ولا العقل السليم؛ كما وقع في نسخة من الشرح «وأفخر هم فعلا» وهو تصحيح للمعنى من غير استناد إلى الرواية.

وبعد ذلك وجدت الميداني (١/ ٢٧٣ بتحقيقنا) رواه على ما أثبته، مع بيت لاحق به يؤكد صحة ذلك، وهو قوله:

يَـدِبُّ عَلَى أَحْشَائِهَا كُلَّ لَيْلَـةٍ دَبِيبَ الْقَـرَنْبَى بَـاتَ يَعْلُـو نَقًـا سَـهْلَا

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء «عباد» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و«اللَّه» مضاف إليه «قلبي» قلب: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «متيم» خبر المبتدأ «بأحسن» جار ومجرور متعلق بمتيم، وأحسن مضاف و«من» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «صلى» فعل ماض، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مَنْ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة «وأقبحهم» الواو حرف عطف، أقبح: معطوف على أحسن، وأقبح مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «بعلا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة. =

الثَّانِية: أَن يكون شَبِيهًا بالمضاف، وهُوَ مَا اتَّصل بِهِ شَيْء من تَمام مَعْنَاهُ، وهَذَا الَّذِي بِهِ التَّمام، إِمَّا أَن يكون اسْمًا مَرْفُوعًا بالمنادى، كَقَوْلِك: يَا مَحْمُودًا فِعله، ويا حسنًا وجْهُه، ويَا جميلًا فِعْله، ويَا كثيرًا بِرُّهُ؛ أَو مَنْصُوبًا بِهِ كَقَوْلِك: يَا طالعًا جبلًا أَو مخفوضًا بخافض مُتَعَلق بِهِ كَقَوْلِك: يَا رَفِيقًا بالعبادِ، ويَا خيرًا من زيد؛ أَو مَعْطُوفًا عَلَيْهِ قبل النداء، كَقَوْلِك: يَا ثَلَاثَة وثَلَاثِينَ، فِي رجل سميته بذلك.

الثَّالِثَة: أَن يكون نكرَةً غيرَ مَقْصُودَةٍ، كَقَوْل الأَعْمَى: يَا رجلًا خُذْ بيَدي، وقَول الشَّاعِر:

٨٣- فيَــا رَاكِبًــا إِمَّــا عَرَضْــتَ فَــبَلِّغَنْ   نَــدَامَاى مِــن نَجْــرَانَ أَنْ لَا تَلاقِيَــا[1]

= الشاهد فيه: قوله: «يا عباد اللّه» حيث ورد المنادى منصوبًا لفظًا، لكونه مضافًا كما هو ظاهر.

(١) هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، من كلمة يقولها وقد أسرته التيم في يوم الكلاب الثاني، وهي من المفضليات (رقم ٣٠) وقد أنشد البيت المؤلف في شذور الذهب (رقم ٥١) وأنشد صدره في أوضحه (رقم ٤٣٤) وأنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٢) والأشموني في باب النداء.

اللغة: «عرضت» أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما حولهما، وقيل: هي جبال نجد، «ندامای» الندامى: جمع ندمان، وهو النديم، وقيل: الجليس والمصاحب «نجران» مدينة بالحجاز من شق اليمن.

الإعراب: «أيا» حرف نداء «راكبًا» منادى: منصوب بالفتحة الظاهرة «إما» كلمة مركبة من إن وما، فإن: شرطية، وما: زائدة «عرضت» عرض: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «فبلغن» الفاء واقعة في جواب الشرط، بلغ: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «ندامای» ندامى: مفعول أول لبلغ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «من» حرف جر «نجران» مجرور بمن، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من ندامای «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، والتقدير: أنه، أي: الحال والشأن «لا» نافية للجنس =

○ (ص) والمفرد المعرفَة يُبْنى على مَا يُرفعُ بِهِ كـ«يَا زيد، ويَا زَيْدَانَ، ويَا زيدون، ويَا رَجُلُ» لمُعين.

(ش) يسْتَحِقُّ المُنَادِي البناءَ بأمرين: إِفْرَادِهِ وتعريفه، ونعني بإفراده أَن لَا يكون مُضَافًا ولَا شَبِيهًا بِهِ، ونعني بتعريفه أَن يكون مرَادًا بِهِ مُعَيَّنٌ، سَوَاء كَانَ معرفَة قبل النداء كزيد وعَمْرو، أَو معرفَة بعد النداء- بِسَبَب الإقبال عَلَيْهِ- كَرجل وإنسان، تُرِيدُ بهما معينًا، فَإِذا وُجدَ فِي الاسْم هَذَانِ الأَمْرَانِ اسْتحق أَن يُبْنَى على مَا يُرفع بِهِ لَو كَانَ معربًا، تَقول: يَا زيد بِالضَّمِّ، ويَا زَيْدَانَ بالألف، ويَا زيدون بِالوَاو، وقَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا﴾[1]، ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ﴾[2].

○ (ص) فصل: وتقول: «يَا غُلَام» بِالثلَاثِ، وبالياء فتحًا وإسكانًا، وبالألف.

(ش) إِذا كَانَ المنادى مُضَافًا إِلَى يَاء المُتَكَلّم كغلامي، جَازَ فِيهِ سِتّ لُغَات:

إِحْدَاهَا: يَا غلامي بِإِثْبَات اليَاء الساكنة، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾[3].

والثَّانِيَة: يَا غُلَام بِحَذْف اليَاء الساكنة وإبقاء الكسرة دَلِيلًا عَلَيْهَا، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[4].

= تعمل عمل إن «تلاقيا» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف، تقديره: لا تلاقي لنا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة، وأن المخففة وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثان لبلغ.

الشاهد فيه: قوله: «أيا راكبا» حيث جاء بالمنادى منصوبًا لفظًا لكونه نكرة غير مقصودة، فأنت خبير بأنه لا يريد راكبًا بعينه، وفي هذا رد على من أنكر وجود هذا النوع من المنادى.

(١) من الآية ٣٢ من سورة هود.

(٢) من الآية ١٠ من سورة سبأ.

(٣) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف.

(٤) من الآية ١٦ من سورة الزمر.

الثَّالِثَة: ضم الحَرْف الَّذِي كَانَ مكسورًا، لأجل اليَاء، وهِي لُغَة ضَعِيفَة حَكَوْا من كَلَامهم «يَا أُمُّ لَا تفعلي» بِالضَّمِّ، وقُرِئَ: «قَالَ ربُّ احْكُم بِالحَقِّ بِالضَّمِّ»[1].

الرَّابِعَة: يَا غُلامِيَ بِفَتْح اليَاء، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ﴾[2]

الخَامِسَة: يَا غُلَامَا بقلب الكسرة الَّتِي قبل اليَاء المَفْتُوحَة فَتْحة، فتنقلب اليَاء ألفًا، لتحركها وانفتاح مَا قبلهَا، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾[3]، ﴿يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾[4].

السَّادِسَة: يَا غُلَامَ بِحَذْف الألف وإبقاء الفتحة دَلِيلا عَلَيْهَا، كَقَوْل الشَّاعِر:

٨٤- ولَستُ براجعٍ مَا فَاتَ مِنِّي ... بلَهْفَ ولَا بلَيْتَ ولَا لَوَانِّي[5]

---

(١) من الآية ١١٢ من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية ٥٣ من سورة الزمر.

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الزمر.

(٤) من الآية ٨٤ من سورة يوسف.

(٥) لم أجد أحدًا ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين، وممن أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٠) لمثل ما ذكره ههنا أيضًا، والأشموني في باب المضاف لياء المتكلم وفي باب النداء.

اللغة: «بلهف» أراد بأن أقول: يا لهفا «بليت» أراد بأن أقول: يا ليتني.

الإعراب: «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع «براجع» الباء حرف جر زائد، راجع: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر الزائد، وفيه ضمير مستتر جوازًا هو فاعله «ما» اسم موصول: مفعول به لراجع، مبني على السكون في محل نصب «فات» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة «مني» جار ومجرور متعلق بفات «بلهف» الباء حرف جر، والمجرور به محذوف، ولهف: منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف والتقدير: بقولي يا لهفا، وسيأتي مزيد بيان لهذا الكلام «ولا» الواو حرف =

أي بِقَوْلِي: يَا لهف.

وَقَوْلِي: «تقولُ يَا غُلَامَ، بِالثلَاثِ»، أَي بِضَم المِيم وفتحهَا وكسرهَا، وقد بيّنت تَوْجِيه ذَلِك.

(ص) ويَا أَبَتَ، ويَا أُمّتَ، ويا بْنَ أُمِّ، ويَا بْنَ عَمِّ؛ بِفَتْح وكسر، وإلحاق الألف أَو اليَاء للأولين قَبِيح، وللآخَرَيْن ضَعِيف.

(ش) إِذا كَانَ المنادى المُضَاف إِلَى اليَاء أَبًا، أَو أمًّا، جَازَ فِيهِ عَشْرُ لُغَاتٍ: السِّتُّ المَذْكُورَة، ولُغَاتٌ أَربعٌ أُخَر:

إِحْدَاهَا: إِبْدَالُ اليَاء تَاءً مَكْسُورَة، وبهَا قَرَأَ السَّبْعَة مَا عدا ابْن عَامر فِي: «يَا أَبَتِ»[1].

الثَّانِيَة: إبدالها تَاءً مَفْتُوحَة، وبهَا قَرَأَ ابْن عَامر.

الثَّالِثَة: يَا أبتا، بِالتَّاءِ والألف، وبهَا قرئَ شاذًّا[2].

= عطف، ولا: زائدة لتأكيد النفي «بليت» الباء حرف جار لمجرور محذوف، وليت: منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف، «ولا» الواو للعطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «لو» حرف امتناع لامتناع «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسم أن، وخبرها محذوف، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، وهذا الفعل هو شرط لو، وجوابها محذوف، وتقدير هذه المحذوفات كلها: لو ثبت كوني فعلت كذا وكذا لم أقع فيما أنا فيه، مثلًا.

الشاهد فيه: قوله: «بلهف» وقوله: «بليت» فإن كلا من لهف وليت منادى بحرف نداء محذوف، وأصل كل منها مضاف لياء المتكلم، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منها ألفًا، بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة، ثم حذفت من كل منها الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، واكتفى بالفتحة التي قبلها، وهذا مما أجازه الأخفش مستدلًا بهذا البيت على ما ذهب إليه من الجواز.

(١) سورة مريم الآيات ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥.

(٢) وقد ورد على ذلك قول الراجز:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكَا ... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا =

الرَّابِعَة: يَا أَبَتِي، بِالتَّاءِ والياء[١].

وهَاتَانِ اللغتان قبيحتان، والأخيرة أقبح من الَّتِي قبلهَا، ويَنْبَغِي أَن لَا تجوز إِلَّا فِي ضَرُورَة الشّعْر.

وإِذا كَانَ الْمُنَادى مُضَافًا إِلَى مُضَافٍ إِلَى اليَاء، مثل يَا غُلَامَ غُلامِي - لم يجُزْ فِيهِ إلا إثبات اليَاء مَفْتُوحَة أَو سَاكِنة إِلَّا إِن كَانَ ابْن أم أَو ابْن عَم، فَيجوز فيهمَا أَربعُ لُغَات: فتح المِيمُ وكسرُهَا، وقد قَرَأت السَّبْعَة بهما فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي﴾[٢]، ﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾[٣].

والثَّالِثَة: إثبات اليَاء، كَقَوْل الشَّاعِر:

٨٥- يَا بن أُمِّي ويَا شُقَيِّقَ نَفسِي ... أَنْت خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ[٤]

= وقول الآخر:

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي الْقُذَّانِ ... فَالنَّوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانِ

وقول الأعشى ميمون:

وَيَا أَبَتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا ... فَإِنَّا نَخَافُ بِأَنْ تُخْتَرَمْ

(١) وقد ورد على ذلك قول الشاعر:

* أيا أبتي لا زلت فينا قائمًا *

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف.

(٣) من الآية ٩٤ من سورة طه.

(٤) هذا البيت من كلام أبي زبيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر، وهو من كلمة يرثي فيها أخاه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤١)، والأشموني في المنادى المضاف لياء المتكلم، وسيبويه (ج١ ص ٣١٨).

اللغة: «شقيق» بضم الشين وفتح القاف وتشديد الياء - مصغر شقيق بفتح الشين، «خلفتني» تركتني خلفك، وفي رواية سيبويه «أنت خليتني» أي تركتني.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وأم من «أمي» مضاف إليه، وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ويا» الواو عاطفة، يا: حرف نداء «شقيق» =

والرَّابِعَة: قلب اليَاء أَلِفًا، كَقَوْلِه:

٨٦- يَا بنةَ عَمَّـا لَا تَلُـومي واهْجَعِـي [(١)]

= منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف ونفس من «نفسي» مضاف إليه، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «خلفتني» خلف: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطب فاعله، مبني على الفتح في محل رفع، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لدهر» جار ومجرور متعلق بخلف «شديد» نعت لدهر، ونعت المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «يا ابن أمي» حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافًا إلى ياء المتكلم، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ «أم»، وثبوت الياء في هذه الحالة قليل.

(١) هذا البيت من جملة أبيات لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٢) والأشموني في باب النداء، وسيبويه (ج١ ص ٣١٨) وقد روى جزء من القطعة في معاهد التنصيص (ص ٣٦ بولاق) ونحن نذكر لك بعض هذه القطعة، قال:

قَـدْ أَصْـبَحَتْ أُمُّ الخِيَـارِ تَـدَّعِي ... عَلَيَّ ذَنْـبًا كُلُّـهُ لَـمْ أَصْـنَعِ

مِـنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَـرَأْسِ الْأَصْـلَعِ ... مَـيَّزَ عَنْـهُ قُنْـزُعًا عَـنْ قُـنْزُعِ

جَـذْبُ اللَّيَـالِي أَبْطِـئِي أَوْ أَسْرِعِي ... أَفْنَـاهُ قيـلُ اللهِ للـشَّمْسِ أطْلُـعِي

* حَتَى إِذَا وَارَاكِ أُفْقٌ فَارْجِعِي *

اللغة: «لا تلومي» لا تعتبي «اهجعي» أصله من الهجوع، وهو الرقاد بالليل، والمراد اطمئني.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابنة» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، وعم من «عما» مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفًا، وعم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفًا مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «لا» ناهية «تلومي» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «واهجعي» الواو حرف عطف، واهجعي: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله: «يابنة عما» حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، وهذه لغة قليلة.

وظاهر كلام المصنف أن هذه اللغات الأربع خاصة بلفظ «ابنة» وأنها لا تجري في لفظ «بنت» =

وهَاتَانِ اللغتان قليلتان فِي الاسْتِعْمَال.

(ص) فصل: ويجْرِي مَا أُفرد أَو أُضيف مَقْرُونًا بأل، من نَعْتِ المَبْنِيِّ وتأكيده وبيَانه ونَسَقِهِ والمقرون بأل، على لَفظه أَو مَحَلِّهِ، ومَا أُضيف مُجَردًا على مَحَلِّه، ونَعْتُ أَي على لَفظِهِ، والبدلُ المُجَرَّدُ، والنَّسَقُ المُجَرَّدُ، كالمنادَى المستقل مُطلقًا.

* * *

= أم» ولفظ «بنت عم» لكن صرحوا بأنها تجري فيهما كما تجري في «ابنة».

أَحدهمَا: الضَّم، وذَلِكَ على تَقْدِيره منادى مُفردًا، ويكون الثَّانِي حِينَئِذٍ؛ إِمَّا منادًى سقط مِنْهُ حرف النداء، وإِمَّا عَطْفُ بَيَان، وإِمَّا مَفْعُولًا بِتَقْدِير أَعنِي.

والثَّانِي: الفَتْح، وذَلِكَ على أَن الأَصْل: يَا زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ زيدَ اليَعْمَلَاتِ، ثمَّ اخْتُلِفَ فِيهِ؛ فَقَالَ سِيبَوَيْهِ: حَذَفَ اليَعْمَلَات من الثَّانِي لدلَالَة الأول عَلَيْهِ، وأَقْحَمَ «زيد» بَين المُضَاف والمضاف إِلَيْهِ، وقَال المُبَرّد: حَذَفَ اليَعْمَلَات من الأول لدلَالَة الثَّانِي عَلَيْهِ.

وكلٌّ من القَوْلَيْنِ فِيهِ تَخْرِيج على وجه ضَعِيف: أما قَول سِيبَوَيْهِ، فَفِيهِ الفَصْل بَين المتضايفين، وهما كالكلمة الوَاحِدَة؛ وأما قَول المُبَرّد فَفِيهِ الحَذف من الأول لدلَالَة الثَّانِي عَلَيْهِ، وهُوَ قَلِيل، والكثير عَكسه.

(ص) فصل: ويجوزُ ترخيم المنادى المَعْرِفَة، وهُوَ حَذْفُ آخِره تَخْفِيفًا، فذو التَّاء مُطلقًا كـ«يا طَلْحَ، ويائُبَ» وغَيره بِشَرْط ضَمِّهِ وعَلَمِيَّته ومجاوزته ثَلَاثَةَ أحرف كـيا جَعْفُ ضَمًّا وفتحًا.

(ش) من أَحْكَام المنادى التَّرْخِيم، وهُوَ حَذْفُ آخِره تَخْفِيفًا، وهِي تَسْمِيَة قديمة، وروى أَنه قيل لابْنِ عَبَّاس: إِن ابْن مَسْعُود قَرَأَ: «**وَنَادَوْا يَا مَالُ**» [1] فَقَالَ: مَا كَانَ أَشْغَلَ [2] أهلَ النَّار عَن التَّرْخِيم، ذكره الزَّمَخْشَرِيّ وغَيره، وعَن بَعضهم أَن الَّذِي حَسَّنَ التَّرْخِيمَ هُنَا، أَن فِيهِ الإِشَارَةَ إِلَى أَنهم يَتَقَطَّعُون بعض الاسْم لضعفهم عَن إِتْمَامه.

وشَرْطُه: أَن يكون الاسْم معرفَة، ثمَّ إِن كَانَ مَخْتُومًا بِالتَّاءِ لم يُشْتَرطْ فِيهِ عَلَمِيَّتُه، ولَا زِيَادَة على الثَّلَاثَة، فَتَقول فِي ثُبَةٍ -وهِي الجَمَاعَة-: يائُبَ، كَمَا تَقول فِي عَائِشَة: يَا عَائِشُ.

---

(١) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٢) في بعض النسخ «وما كان أغنى... إلخ».

وإن لم يكن مَخْتُومًا بِالتَّاءِ، فَلهُ ثَلَاثَة شُرُوط: أَحدهَا: أَن يكون مَبْنِياًّ على الضَّم، والثَّانِي: أَن يكون عَلَمًا، والثَّالِث: أَن يكون متجاوزًا ثَلَاثَة أحرف، وذَلِكَ نَحْو: حَارِث وجعفر، تَقول: يَا حَارِ[1] ويَا جَعْفَ، ولَا يجوز فِي نَحْو: «عبد اللَّه» و«شاب قرناها» أَن يُرَخَّمَا، لأَنَّهُمَا ليسَا مضمومين، ولَا فِي نَحْو: إِنْسَان مَقْصُودًا بِهِ مُعَيَّنٌ، لأَنَّهُ لَيْسَ عَلَمًا، ولَا فِي نَحْو: زيد وعَمْرو وحكم، لأَنَّهَا ثلاثية

وأَجَازَ الفَرَّاء التَّرْخِيم فِي حكم وحسن ونَحْوهمَا من الثلاثيات المحركة الوسط قِيَاسًا على إجرائهم نَحْو: «سَقَرَ»، مُجْرَى زَيْنَب فِي إِيجَاب منع الصّرْف لَا مُجْرى هِنْد فِي إجَازَة الصّرْف وعَدَمه وإجرائهم «جَمَزَى» لحركة وسطه مُجْرى حُبَارى فِي إِيجَاب حذف أَلفه فِي النّسَب لَا مُجْرى حُبْلَى فِي إجَازَة حذف أَلِفه وقلبها واوًا.

وأشرت بِقَوْلِي: «كـ يا جَعْفَ؛ ضَمًّا وفتحًا» إِلَى أَن التَّرْخِيم يجوز فِيهِ قَطْعُ النّظر عَن المَحْذُوف، فتجعل البَاقِي اسْمًا بِرَأْسِهِ فتضمه، ويُسمى لُغَة من لَا ينتظر، ويجوز أَن لَا تَقْطَع النّظر عَنهُ، بل تَجْعَلهُ مُقَدَّرًا، فَيبقى مَا كَانَ على مَا كَانَ عَلَيْهِ، ويُسمى لُغَة من يَنْتَظر.

فَتَقول على اللُّغَة الثَّانِيَة فِي جَعْفَر: يَا جَعْفَ، بِبَقَاء فَتْحة الفَاء؛ وفِي مَالك: يَا مَالِ، بِبَقَاء كسرة اللَّام، وهِي قِرَاءَة ابْن مَسْعُود[2]؛ وفِي مَنْصُور: يَا مَنْصُ، بَقَاء ضمة الصَّاد؛ وفِي هِرَقْل: يَا هرق، بِبَقَاء سُكُون القَاف؛ وتقول على اللُّغَة الأولى: يَا جعفُ، ويَا مَالُ، ويَا هرقُ؛ بِضَم أعجازهن، وهِي قِرَاءَة أبي السرى الغَنَوِي[3]؛ ويَا مَنْصُ

---

(١) ومنه قول الشاعر:

يَـا حَـارِ لَا أُرْمَـيَنَّ مِـنْكُمْ بِدَاهِيَـةٍ ... لَـمْ يَلْقَهَـا سُـوقَةٌ قَـبْلِي وَلَا مَلِـكُ

(٢) يريد في قوله تعالى من الآية ٧٧ من سورة الزخرف: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾.

(٣) المصدر السابق نفسه.

باجتلاب ضمة غير تِلْكَ الضمة الَّتِي كَانَت قبل التَّرْخِيم.

(ص) وَيُحْذَفُ من نَحْو: سَلْمَان، ومَنْصُورٍ، ومسكينٍ - حرفان، ومن نَحْو: «مَعْدِي كَرِبَ» الكَلِمَة الثَّانِيَة.

(ش) المَحْذُوف للترخيم على ثَلَاثَة أَقسَام:

أَحدهمَا: أَن يكون حرفًا واحِدًا، وهُوَ الغَالِب، كَمَا مثلنَا.

والثَّانِي: أَن يكون حرفين، وذَلِك فِيمَا اجْتمعت فِيهِ أَرْبَعَة شُرُوط:

أَحدهَا: أَن يكون مَا قبل الحَرْف الأَخير زَائِدًا، والثَّانِي: مُعْتَلًّا، والثَّالِث: أَن يكون سَاكِنا، والرَّابِع: أَن يكون قبله ثَلَاثَة أحرف فَمَا فَوْقهَا، وذَلِك نَحْو: «سلمَان، ومَنْصُور، ومسكين» علمًا، تَقول: يَا سَلْمَ، ويَا مَنْصُ، ويَا مِسْكُ؛ وقَالَ الشَّاعِر:

٩١- يَـا مَـرْوُ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَـةٌ تَرْجُـو الحِبَـاءَ وَرَبُّهَـا لَـمْ يَيْـأَسِ[١]

---

(١) هذا الشاهد من كلام الفرزدق، وهو من شواهد سيبويه (ج١ ص ٣٣٧) وقد أنشد المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٢).

اللغة: «يا مرو» أراد يا مروان «مطيتي» المطية: الداية، سميت بذلك لأنها تمطو - أي تسرع - في سيرها «محبوسة» أراد أنها واقفة بالباب «الحباء» بكسر الحاء، بزنة كتاب - هو العطاء «ربها» صاحبها «لم ييأس» أي: لم يقنط، يريد أنه ما يزال يأمل عطاءه.

المعنى: يصف أنه وفد على كريم يجتديه، وأنه طال وقوفه ببابه، وانتظاره لجدواه، ومع هذا لا يزال يأمل أن يعطف عليه فيناله من رفده ما أمل.

الإعراب: «يا» حرف نداء «مرو» منادى مرخم، مبني على الضم في محل نصب «إن» حرف توكيد ونصب «مطيتي» مطية: اسم إن، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «محبوسة» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «ترجو» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى مطيتي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ثان لإن «الحباء» مفعول به لترجو «وربها» الواو واو الحال، رب: مبتدأ، وهو مضاف وها: مضاف إليه، «لم» حرف نفي وجزم وقلب «ييأس» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروى، وفاعله ضمير مستتر فيه =

يُرِيد: يا مروان، وقَالَ الآخر:

٩٢- قفي فانظري يَا أَسْمَ هَل تعرفينه[1]

جوازًا تقديره هو يعود إلى ربها، والجملة خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «يا مرو» الذي أصله يا مروان، حيث رخمه بحذف آخره، وهو النون، ثم أعقب هذا الحذف حذفًا آخر؛ فحذف الحرف الذي قبل النون؛ لكونه حرفًا معتلًا ساكنًا زائدًا وقبله ثلاثة أحرف، وهذا واضح.

ومثل هذا البيت ما أنشده سيبويه (١ - ٣٣٧) من قول الراجز:

* يَا نُعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُهَا *

أراد «يا نعمان» فحذف النون، ثم حذف الألف، لاستجماع ما ذكرنا من الشروط.

(١) هذا صدر بيت من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي، من رائيته المشهورة التي أولها قوله:

أَمِـــنْ آلِ نُعْـــمٍ أَنْـــتَ غَادٍ فَمُبْكِـــرُ ... غَـــدَاةَ غَـــدَتْ أَمْ رَائِـــحٌ فَمُهَجِّـــرُ؟

وعجز البيت المستشهد بصدره قوله:

* أَهَذَا الْمُغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذْكَرُ *

اللغة: «قفي» فعل أمر من الوقوف «يا اسم» أراد يا أسماء «المغيري» المنسوب إلى المغيرة وهو جد عمر صاحب الشاهد.

الإعراب: «قفي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله «فانظري» الفاء حرف عطف، انظري: فعل أمر مبني على حذف النون وياء المخاطبة فاعل «يا» حرف نداء «أَسْم» منادي مبني على الضم في محل نصب، «هل» حرف استفهام، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تعرفينه» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لتجرده من الناصب والجازم، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، والهاء ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله: «يا أَسْمُ» حيث رخمه بحذف آخره، وهو الهمزة، إذ أصله «يا أسماء» ثم اتبع هذا الحذف حذفًا آخر، وهو حذف الحرف الذي قبل الآخر، وهو الألف؛ لكونه حرفًا معتلًا ساكنًا زائدًا مسبوقًا بثلاثة أحرف، ومثل هذا الشاهد قول لبيد، وأنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٣).

يُرِيد: يَا أَسمَاء، ويجب الاقْتِصَار على حذف الحَرْف الأَخير فِي نَحْو: «مُخْتَار» عَلَمًا، لأن المُعْتَلّ أُصَلِّيٌّ، لأن الأَصْل مُخْتَيِرٌ أَو مُخْتَيَرٌ، فأبدلت اليَاء أَلِفًا؛ وعَن الأَخْفَش إجَازَة حذفهَا تَشْبِيها لَهَا بالزائدة، كَمَا شبهوا أَلف مُرَامَى فِي النّسَب بأَلف حُبَارى، فحذفوها، وفِي نَحْو: «دُلَامِص» عَلَمًا، لأن المِيم وإِن كَانَت زَائِدَة بِدَلِيل قَوْلهم: دِرْعٌ دُلَامِصٌ، ودِرْع دِلَاصٌ؛ ولكنهَا حَرْفٌ صَحِيح لَا معتل، وفِي نَحْو: سعيد وعماد وثَمُود، لأن الحَرْف المُعْتَلّ لم يُسْبَق بِثَلَاثَة أحرف، وعَن الفَرّاء إجَازَة حذفهن، وأَنْشد سِيبَوَيْه:

٩٣- تَنكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِى (١)

= يَـا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَـا كَانَ مِـنْ حَـدَثٍ   إِنَّ الْحَـوَادِثَ مَلْـقِيٌّ وَمُنْتَظَـرُ

ومثل ذلك قول الشاعر:

أَلَـمْ تَعْلَـمِي يَـا أَسْـمُ -وَيْحَـكِ- أَنَّـنِي   حَلَفْـتُ يَمِيـنًا لَا أَخُـونُ أَمِيـنِي

(١) هذا الشاهد صدر بيت لأوس بن حجر، وعجزه قوله:

* وَبَعْدَ التَّصَافِي وَالشَّبَابِ الْمُكَرَّمِ *

وهذا البيت قد أنشده سيبويه (ج٢ ص ٣٣٦).

اللغة: «تنكرت منا» يريد أنكرتنا وصدت عنا «لمي» يريد يا لميس، ولميس: اسم امرأة، واسمع إلى قول الراجز يتغزل فيمن اسمها لميس:

يَـا لَيْتَنِـي وَأَنْـتِ يَـا لَمِـيسُ   فِي بَـلْدَةٍ لَـيْسَ بِهَـا أَنِـيسُ

* إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ *

المعنى: يقول: إنك يا لميس قد أنكرتنا في الكبر والشيخوخة، بعد المعرفة التي كانت بيننا زمن الشباب.

الإعراب: «تنكرت» تنكر: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطبة فاعل، مبني على الكسر في محل رفع «منا» جار ومجرور متعلق بتنكر «بعد» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بتنكر، وهو مضاف و«معرفة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لمي» منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب. =

أي: يَا لَمِيسُ، فحذفوا السين فَقَط.

وفِي نَحْو: هَبَيَّخٍ، وقَنَوَّرٍ، لأن حرف العلَّة مُحَرَّكٌ.

وَالثَّالِث: أن يكون المَحْذُوف كلمة برأسها، وذَلِكَ فِي المُرَكَّبِ تركيب المَزْج نَحْو: مَعْدِي كَرِب، وحَضْرَمَوْت، تَقول: يَا مَعْدِي ويَا حَضْرُ.

(ص) **فصل: ويَقُول المُسْتَغِيثُ: يَاَ لَلَّهِ للْمُسلمين، بِفَتْحِ لَامِ المُسْتَغَاثِ بِهِ إِلَّا فِي لَام المَعْطُوف الَّذِي لم يتكَرَّر مَعَه يَاء، نَحْو: يَا زيدًا لِعَمْرو.**

(ش) من أَقسَام المنادى: المُسْتَغَاثُ بِهِ، وهُوَ كل اسْم نُودِي لِيُخَلِّصَ من شدَّة، أَو يُعِينُ على دَفْعِ مَشَقَّة، ولَا يسْتَعْمل لَهُ من حُرُوف النداء إِلَّا «يَا» خَاصَّة، والغَالِب اسْتِعْمَاله مجرورًا بلام مَفْتُوحَة، وهِي مُتَعَلقَة بيا عِنْد ابْن جِنِّي، لما فِيهَا من معنى الفِعْل، وعند ابْن الصَّائِغ وابْن عُصْفُور بِالفِعْلِ المَحْذُوف، ويُنْسَبُ ذَلِك إِلَى سِيبَوَيْهِ، وقَالَ ابْن خَروف: وهِي زَائِدَة، فَلَا تتعَلَّق بِشَيْء، وذِكْرُ[1] المستغاث لَهُ بعده مجرورًا بلام مَكْسُورَة دَائِمًا على الأَصْل، وهِي حرف تَعْلِيل، وتَعَلُّقُهَا بفعل مَحْذُوف، وتَقْدِيره: أَدْعُوك لكذا، وذَلِكَ كَقَوْل عمر رَضِي اللَّه عَنهُ: يَا لَله لِلْمُسلمين[2]، بِفَتْح

= الشاهد فيه: قوله: «لمي» حيث رخمه بحذف آخره وحده وأصله لميس؛ فلم يحذف إلا السين، لكون الحرف السابق عليها- وهو الياء- غير مسبوق إلا بحرفين، ومثله قول الشاعر، وهو يزيد بن مخرم وأنشده سيبويه (ج١ ص ٣٣٥).

فَقُلْتُمْ: تَعَالَ يَا يَزِي بنَ مُخَرَّمٍ ... فَقُلْتُ لَكُمْ، إِنِّي حَلِيفُ صُدَاءِ

أراد «يا يزيد» فحذف الدال، ولم يستتبع ذلك حذف الياء التي قبلها؛ لكون ما قبلها حرفين ليس غير، وصُدَاء - بزنة غراب- يقال: هو اسم حي من بني أسد، ويقال: هو اسم فرسه، والمعنى: إني لا أحتاج مع وجود فرسي الذي أعتز به إلى أن أحالف أحدًا لأني أنجو عليه حين يكون النجاء لازمًا.

(١) أي: والغالب ذكر المستغاث له بعد المستغاث به، وأن يكون المستغاث له مجرورًا بلام الجر مكسورة على ما هو الأصل في لام الجر التي تبنى على الكسر ليناسب لفظها عملها.

(٢) ونظير ذلك قول قيس بن ذريح (العقد ٦/ ١٢٥ اللجنة): =

اللَّام الأولى وكسر الثَّانِيَة، وإذا عطفت عَلَيْهِ مُستغاثا آخر، فَإِن أَعَدْتَ «يَا» مَعَ المَعْطُوف فَتَحْتَ اللَّام، قَالَ الشَّاعِر:

٩٤- يَـا لَقَـوْمِي ويَـا لَأَمْثَـالِ قَـوْمِي لِأُنَـاسٍ عُتُـوُّهُمْ فِي ازْدِيَـادِ[1]

= تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَالَلَّهِ لِلْوَاشِي الْمُطَاعِ

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم تتيسر لي معرفة قائلها، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٦).

اللغة: «عتوهم» بضم العين والتاء وتشديد الواو- الاستكبار، والتمرد على الحق، وعدم الخضوع له.

المعنى: إني أستغيث بقومي وبأقوام يماثلون قومي في العديد والعدة وفي الاستجابة لمن يدعوهم ونجدة من يستغيث بهم؛ ليدفعوا عني قومًا ما يزال طغيانهم يتزايد، وشرهم يتفاقم.

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «لقومي» اللام حرف جر، قوم: مجرور باللام، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جني؛ لأنها حرف من حروف المعاني أشرب معنى الفعل، ومتعلق بالفعل المحذوف الذي دلت يا عليه عند ابني الصائغ وعصفور تبعًا لشيخ النحاة سيبويه.

فإن قلت: هذا الفعل الذي تدل عليه «يا» هو أدعو، وهو يتعدى بنفسه، تقول: أدعوك وأدعو قومي، ونحو ذلك، فكيف تعدي باللام؟

قلت: الجواب على ذلك أحد وجهين:

الأول: أنا ضمنا هذا الفعل معنى ألتجيء أو أعجب ونحوهما، وهذه الأفعال تتعدى باللام كما هو ظاهر، والتضمين في اللغة العربية باب واسع كثير الشواهد.

الوجه الثاني: أن هذا الفعل لما كان في هذا الموضع واجب الحذف قد أصبح ضعيفًا عن العمل بنفسه فجئنا باللام لتقويته.

«ويا لأمثال» الواو عاطفة، ويا: حرف نداء واستغاثة، واللام جارة، وأمثال: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بالياء، على نحو ما تقدم، وأمثال مضاف وقوم من «قومي» مضاف إليه، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «لأناس» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، تقديره: أدعوهم لأناس «عتوهم» عتو: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وعتو مضاف وضمير جماعة الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه «في ازدياد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر =

وَإن لم تُعِدْ «يَا» كَسَرْتَ لَام المَعْطُوف، كَقَوْلِه:

٩٥- يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[1]

وللمستغاث بِهِ استعمالان آخرَانِ:

أَحدهمَا: أَن تُلْحِقَ آخِرَه ألفًا، فَلَا تَلْحَقُه حِينَئِذٍ اللَّام من أَوله، وذَلِكَ كَقَوْلِه:

٩٦- يَا يزيدًا لِآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ وغِنًى بعد فَاقةٍ وهَوَانِ[2]

= المبتدأ، وجملة المبتدأ و الخبر في محل جر صفة لأناس.

الشاهد فيه: قوله: «يا لقومي ويا لأمثال» فإنه جر المستغاث في الكلمتين جميعًا بلام مفتوحة، أما سبب ذلك في الكلمة الأولى فواضح، وأما سببه في الثانية فلأنه أعاد معه يا.

(١) وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٧٧).

اللغة: «ناء» اسم فاعل من نأى ينأى من مثال فتح، إذا بَعُدَ، «الكهول» جمع كهل، وهو من وَخَطَهُ الشيب، وقيل: هو من كانت سنه ما بين الأربع والثلاثين إلى الخمسين.

المعنى: إني أبكي عليك ولست من أهلك؛ لأنني من ديار بعيدة عن ديارك، وأنا ناءٍ شديد البعد عن أهلي، ثم دعا الكهول والشبان ليعجبوا من هذا الحال.

الإعراب: «يبكيك» يبكي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع ظهورها الثقل، والكاف ضمير المخاطب مفعول به، مبني على الفتح في محل نصب «ناء» فاعل يبكي مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل «بعيد» صفة لناء، وصفة المرفوع مرفوعة، وهو مضاف و«الدار» مضاف إليه «مغترب» صفة ثانية لناء «يا» حرف نداء واستغاثة «للكهول» اللام حرف جر، والكهول: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بيا، أو بالفعل المحذوف على نحو ما فصلناه في شرح الشاهد السابق «وللشبان» الواو عاطفة، واللام جارة، والشبان: مجرور باللام، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «للعجب» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أدعوكم للعجب.

الشاهد فيه: قوله: «ياللكهول وللشبان» حيث جر الشبان بلام مكسورة لكونه معطوفًا من غير أن يعيد معه يا.

(٢) وهذا الشاهد أيضًا مما لم أجد أحدًا نسبه إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في =

وَالثَّانِي: أَن لَا تُدْخِلَ عَلَيْهِ اللَّامَ من أَوله، ولَا تُلْحِقَهُ الألفَ من آخِره، وحِينَئِذٍ يَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُ المُنَادِى، فَتَقول على ذَلِك: يَا زيدُ لِعَمْرو، بِضَم زيد؛ ويَا عبدَ اللَّه لِزيد، بِنصب عبد اللَّه، قَالَ الشَّاعِر:

٩٧- أَلَا يَـا قَـوْمِ للعَجَـبِ العَجِيـبِ ... ولِلْغَفَـلات تَعْـرِضُ للأَرِيـبِ[٢]

= أوضحه (رقم ٤٤٧).

اللغة: «آمل» اسم فاعل، من الأمل وهو الرجاء «فاقة» فقر «هوان» مذلة.

المعنى: يستغيث بمن اسمه يزيد لنفسه، وعبر عن نفسه بآمل نيل عز وغنى؛ لأنه يرجو رفده ويستمنح عطاءه، فإذا أعطاه فقد طرد عنه الفقر ونفى عنه الفاقة، يكنى بذلك عن أن الممدوح يعطي العطاء الكثير الذي يغني، وإذا توجه إليه فقد عز جانبه وعظمت منزلته.

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «يزيدًا» منادى مستغاث به، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الألف، في محل نصب «لآمل» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أدعوك لآمل، وفي آمل ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه يعمل عمل الفعل لكونه اسم فاعل «نيل» مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و«عز» مضاف إليه «وغنى» الواو عاطفة، غني: معطوف على نيل أو على عز «بعد» ظرف متعلق بآمل، أو بمحذوف صفة لغني، وبعد مضاف و«فاقة» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «وهوان» الواو عاطفة هوان: معطوف على فاقة.

الشاهد فيه: قوله: «يا يزيدًا» حيث ألحق المستغاث به الألف في آخره، ولم يدخل عليه اللام في أوله.

(١) وهذا الشاهد مما لم أعثر له على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٩).

اللغة: «الغفلات» جمع غفلة، وهي إهمال الأمر، وترك الأخذ باليقظة للحوادث «الأريب» العاقل المجرب العالم بعواقب الأمور.

المعنى: يدعو قومه ليتدبروا في العواقب، ويتنبهوا لما يجري من الأمور، ويعجبهم أشد العجب من غفلة العاقل المجرب عن عقبى الأمور، مع علمه بما يترتب على ذلك من انتقاض الأمور وفسادها.

والإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء واستغاثة «قوم» منادى مستغاث به، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل =

○ (ص) والنادِبُ: وازيدًا، وا أَمِير المؤمنينا، وا رَأْسا، ولَكَ إِلْحَاقُ الهَاء وقْفًا.

(ش) المَنْدُوب: هُوَ المُنَادَى المُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ أَو المُتَوَجَّع مِنْهُ، فالأول: كَقَوْل الشَّاعِرِ يَرْثِي عمر بن عبد العزيز، رَضِي اللَّه عَنهُ:

٩٨- حُمِّلْتَ أمرًا عَظِيمًا فاصْطبرتَ لَهُ   وَقُمتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عمرَا[1]

= مناسبة ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها «للعجب» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، والتقدير: أدعوكم للعجب «العجيب» صفة للعجب «وللغفلات» الواو حرف عطف، للغفلات: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «تعرض» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الغفلات، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للغفلات، أو في محل نصب حال منه «للأريب» جار ومجرور متعلق بتعرض.

الشاهد فيه: قوله: «يا قوم» حيث استعمل المستغاث به استعمال المنادى، فلم يلحق به اللام في أوله ولا الألف في آخره، وهذا أقل الاستعمالات الثلاثة.

(١) هذا البيت من قصيدة لجرير بن عطية يرثي بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٠).

اللغة: «أمرًا عظيمًا» أراد به الخلافة وشئونها «اصطبرت له» أراد اضطلعت بأعبائه وصبرت على لأوائه، وجشمت نفسك الهول العظيم لمصلحة الرعية ابتغاء رضوان اللَّه.

الإعراب: «حملت» حمل: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وهو مفعول أول «أمرًا» مفعول ثان «عظيمًا» صفة لأمر «فاصطبرت» الفاء حرف عطف، واصطبر: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله «له» جار ومجرور متعلق فاصطبر «وقمت» الواو حرف عطف، قمت: فعل وفاعل «فيه» جار ومجرور متعلق بقام «بأمر» جار ومجرور متعلق بقام أيضًا، وأمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه «يا» حرف نداء وندبة «عمرًا» منادى مندوب، مبني على الضم المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الألف في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله: «يا عمرًا» فإنه يدل على أن المندوب متفجع عليه، وأنت تراه قد استعمل بيا التي تستعمل في النداء؛ لأنه يأمن من الالتباس بالمنادى المحض؛ لأنه في مقام الرثاء والرثاء إنما يكون بعد الموت، والظاهر أنه لا يطلب إقباله، وإنما يظهر فجيعته فيه، وحزنه =

وَالثَّانِي: كَقَوْل المتنبي:

٩٩- واحَـرَّ قَلْبَـاه مِمَّـنْ قَلْبُـهُ شَـبِمُ وَمَـنْ بِجِسْمِي وَحَـالِي عِنْـدَهُ سَـقَمُ[(١)]

= عليه، وترى أيضًا أنه زاد في آخره ألفًا ولم يزد هاء.

(١) هذا البيت مطلع قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المشهور بالمتنبي، وهو من شعراء عصر الدولة العباسية، فقد توفى في سنة ٣٥٤، وهو ممن لا يحتج بشعرهم على قواعد العربية، ولا على بيان معاني مفرداتها، والمؤلف إن كان يقصد الاحتجاج به فهو مخالف لما يكاد يجمع عليه الثقات من علماء العربية، وإن كان يقصد التمثيل به فلا بأس.

اللغة: «واحر قلباه» أراد أن يقول «واحر قلبي» بياء المتكلم ويلحق به ألف الندبة وكان من حقه أن يقول: واحر قلبيا؛ فيفتح ياء المتكلم، إلا أنه حذف الياء، وكأنه حذفها ساكنة للتخلص من التقاء الساكنين، وهذه الهاء هي هاء السكت، وقد ألحقها في الوصل، وهذه ضرورة أخرى «شبم» بارد.

المعنى: يقول: واحر قلبي وشغفه الشديد بمن قلبه بارد، لا يحس بما أكابد من الوجد ولا يشعر بما ألاقي من لهب الهيام، وأنا عنده عليل الجسم لفرط الذي أعانيه، سقيم الحال لفساد اعتقاده فِيِّ.

الإعراب: «وا» حرف نداء وندبة مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حر» منادى مندوب، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وقلب من «قلباه» مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والألف للدلالة على الندبة، والهاء للسكت، وزيادتها في الوصل خطأ عربية، أو ضرورة «ممن» جار ومجرور متعلق بحر «قلبه» قلب: مبتدأ، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول في ممن: مضاف إليه «شبم» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول «ومن» الواو حرف عطف، من: اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق «بجسمي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وحالي» الواو عاطفة، حال: معطوف على جسمي، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «عنده»، عند: ظرف متعلق بمحذوف حال من حالي، وعند مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «سقم» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

التمثيل به: في قوله: «واحر قلباه» فإن هذا يدل على أن المندوب متوجع منه؛ لأن العاشق يتوجع من حرارة قلبه، والعجب من المؤلف الذي يذكر أن زيادة الهاء في الوصل لا تجوز إلا =

وَلَا يُسْتَعْمل فِيهِ من حُرُوف النداء إِلَّا حرفان: «وَا» وهِي الغَالِبَة عَلَيْهِ والمختصة بِهِ، و«يَا» وذَلِكَ إِذا لم يلتبس بالمنادى المَحْض.

وَحكْمُه حُكْمُ المنادَى، فَتقول: وازيدُ، بِالضَّمِّ؛ وواعبدَ اللَّه، بِالنّصب؛ ولَك أَن تُلْحِقَ آخِرَه أَلفًا، فَتقول: وازيدًا، واعمرًا، ولَك إِلْحَاقُ الهَاء فِي الوَقْف، فَتقول: وازيداه، واعمراه؛ فَإِن وصَلْتَ حَذَفْتَهَا، إِلَّا فِي الضَّرُورَة، فَيجوز إِثْبَاتهَا كَمَا تقدم فِي بَيت المتنبي، ويجوز [حِينَئِذٍ] أَيْضًا ضَمُّهَا تَشْبِيهًا بهاء الضَّمِير، وكسرهَا على أصل التقاء الساكنين؛ وقَوْلِي: «والنادِبُ» مَعْنَاهُ: ويَقُول النادب.

○ (ص) والمَفْعُول المُطلق، وهُوَ المصدر الفَضْلَةُ المُسَلَّطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ، كضَرَبْتُ ضَرْبًا، أَو من مَعْنَاهُ كقعدت جُلُوسًا، وقد يَنُوب عَنهُ غَيره كضَربْتُهُ سَوْطًا، ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[1]، ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ﴾[2]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ﴾[3].

وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾[4].

(ش) لما أَنْهَيْتُ القَوْلَ فِي المَفْعُول بِهِ ومَا يتَعَلَّق بِهِ من أَحْكَام المنادى، شَرَعْتُ فِي الكَلَام على الثَّانِي من المفاعيل، وهُوَ المَفْعُول المُطلق، وهُوَ عبارَة عَن: مصدر فَضْلة تَسَلَّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ من لَفظه، أَو من مَعْنَاهُ.

فَالأول: كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾[5].

= في الضرورة، ويعلم أن المولدين ليس لهم أن يقيسوا على ضرورات العرب، ثم يجعل هذا البيت مثالًا للضرورة فيما مد، كيف استشهد بهذا البيت وهو مشتمل على ضرورتين؟

(١) من الآية ٤ من سورة النور.

(٢) من الآية ١٢٩ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة الحاقة.

(٤) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ١٦٤ من سورة النساء.

وَالثَّانِي: نَحو قَوْلك: قعدت جُلُوسًا، وتَأَلَّيْتُ حَلْفَةً، قَالَ الشَّاعِر:

١٠٠- تَــأَلَّى ابْــنُ أَوْسٍ حَلْفَــةً لــيَرُدَّنِي إِلَى نِــسْوَةٍ كــأنهن مَفَائِــدُ[٦]

وَذَلِكَ لأن الأَلِيةَ هِيَ الحلفُ، والقعُود هُوَ الجُلُوس.

---

(١) هذا البيت من كلام زيد الفوارس، واسمه الحصين بن ضرار الضبي، من كلمة له اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة.

اللغة: «تألي» حلف وأقسم «حلفة» يمينًا وقسمًا «ليردني» يروي بكسر اللام على أنها لام التعليل، والفعل المضارع بعدها منصوب بأن المصدرية مضمرة، والمعنى على هذا الوجه أنه حلف لأجل أن يرده، ويروى بفتح اللام، والفعل المضارع بعدها مرفوع، وهذه اللام- على هذا الوجه- هي لام جواب القسم، وكان من حقه أن يلحق بالفعل المضارع إحدى نوني التوكيد؛ لأن الفعل المضارع إذا كان مثبتًا ووقع جواب قسم واقترن باللام وجب توكيده في مذهب جمهور النحاة، لكنه ترك توكيده لكونه حالًا، أو على ما ذهب إليه سيبويه من تجويز مجيئه غير مؤكد كما في هذا البيت «مفائد» جمع مِفْأد- كمنبر- وهن المساعير، قاله شارح الحماسة، وأرى أن المفائد- بالفاء- جمع مِفْأد- بزنة منبر أيضًا- وهي في الأصل الخشبة التي تحرك بها النار في التنور، شبه النساء في اسودادها ويبسها بها، أراد أنهن مهزولات سود، وهو تشبيه معروف لا يزال جاريًا على ألسنة عوام المصريين.

الإعراب: «تألى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر «ابن» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و«أوس» مضاف إليه «حلفة» مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة «ليردني» اللام واقعة في جواب القسم، يرد: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، ولم يؤكده بالنون مع اتصاله بلام جواب القسم إما على ما رآه سيبويه، وإما لأن المراد به الحال لا الاستقبال، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، أما فاعله فهو ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ابن أوس «إلى نسوة» جار ومجرور متعلق بيرد «كأنهن» كأن: حرف تشبيه ونصب، وضمير الغائبات اسمه «مفائد» خبره، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل جر صفة لنسوة.

الشاهد فيه: قوله: «تألى حلفة» فإن حلفة مفعول مطلق، والفعل العامل فيه من معناه، لا من لفظه، ألست ترى أن معنى الحلفة القسم، وأن معنى تألى أقسم، كما بيناه في لغة البيت، فكأنه قال: أقسم قسمًا.

واحترزتُ بذكر الفَضْلَةِ عَن نَحو قَوْلك: كلامُكَ كَلَامٌ حَسَن، وقَول العَرَب: جَدَّ جِدُّه؛ «فكَلَامٌ»، الثَّانِي: و«جِدُّهُ» مصدران سُلِّطَ عَلَيْهِمَا عَامِلٌ من لَفْظهمَا، وهُوَ الفِعْل فِي المِثَال الثَّانِي، والمبتدأ فِي المِثَال الأول، بِنَاءً على قَول سِيبَوَيْهِ: إن المُبْتَدَأ عَامِلٌ فِي الخَبَر ولَيْسَا من بَاب المَفْعُول المُطلق فِي شَيْء.

وَقد تُنْصَبُ أَشْيَاء على المَفْعُول المُطلق، ولم تكن مصدرًا، وذَلِكَ على سَبِيل النِّيَابَة عَن المصدر، نَحْو: «كل، وبَعض» مُضَافَيْن إِلَى المصدر، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[1]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾[2]؛ والعدَد نَحْو: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[3] فثمانين مفعول مُطلق، وجلدة تَمْيِيز؛ وأَسْمَاء الآلَات نَحْو: ضَرَبْتُهُ سَوْطًا أَو عَصًا أَو مَقْرَعَةً.

وَلَيْسَ مِمَّا يَنُوب عَن المصدر صفته، نَحْو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾[4] خلافًا للمعربين، زَعَمُوا أَن الأَصْل: أَكْلًا رَغَدًا، وأَنه حذف المَوْصُوف ونابت صفته مَنَابَهُ، فانتصب انتصابه، ومذهب سِيبَوَيْهِ أَن ذَلِك إِنَّمَا هُوَ حَال من مصدر الفِعْل المَفْهُوم مِنْهُ، والتَّقْدِير: فكلا حَالَة كَون الأكل رَغَدًا، ويدل على ذَلِك أَنهم يَقُولُونَ: سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا، فيقيمون الجَار والمَجْرُور مُقَامَ الفَاعِل، ولَا يَقُولُونَ: «طَوِيلٌ» بِالرَّفْع، فَدَلَّ على أَنه حَال لَا مصدر، وإِلَّا لجازت إِقَامَته مُقَامَ الفَاعِل، لأن المصدر يقوم مقَام الفاعل بِاتِّفَاق.

○ (ص) والمَفْعُول لَهُ، وهُوَ المصدر المُعَلِّلُ لحَدَثٍ شَارَكَهُ وقْتًا وفَاعِلًا، نَحْو: قُمْتُ إجلالًا لَك، فَإِنْ فَقَدَ المُعَلِّلُ شَرْطًا جُرَّ بِحرف التَّعْلِيل، نَحْو:

---

(١) من الآية ١٢٩ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٤٤ من سورة الحاقة.

(٣) من الآية ٤ من سورة النور.

(٤) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

﴿خَلَقَ لَكُم﴾[1] و:

* وإني لَتَعْرُوني لِذِكْـــرَاكِ هِـــــزَّةٌ *

* و: فَجِئْــتُ وقد نَضَّـــتْ لنوم ثِيَابهَا *

(ش) الثَّالِث من المفاعيل: المَفْعُول لَهُ، ويُسَمَّى المَفْعُول لأَجله، ومن أَجله.

وَهُوَ كل مصدر مُعَلِّلٌ لِحَدَثٍ مُشَارِكٍ لَهُ فِي الزَّمَان والفَاعِل، وذَلِك كَقَوْله تَعَالَى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ﴾[2]، فالحذر: مصدر [مَنْصُوب] ذكر علَّةً لجعل الأَصَابِع فِي الآذان، وزمنه وزمن الجعل واحِد، وفاعلهما أَيْضًا واحِد وهم الكَافِرُونَ، فَلَمَّا اسْتُوفِيَتْ هَذِه الشُّرُوط انتصب.

فَلَو فقد المُعَلِّل شَرْطًا من هَذِه الشُّرُوط وجب جَرُّه بلام التَّعْلِيل[3].

فمثال مَا فَقَدَ المصدرية قَوْله تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾[4] فَإِن المُخَاطَبين هم العِلَّة فِي الخَلْق، وخفض ضميرهم بِاللَّامِ، لأَنَّهُ لَيْسَ مصدرًا، وكَذَلِكَ قَول امْرِئ القَيْس:

٨١- وَلَــو أَنَّ مَــا أَسْــعَى لِأَدْنَى مَعِيــشَةٍ ... كَفَانِي- وَلَمْ أَطْلُبْ- قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ[5]

فأدنى: أفعل تَفْضِيل، ولَيْسَ بمصدر، فَلهَذَا جَاءَ مخفوضا بِاللَّام.

وَمِثَال مَا فَقَدَ اتِّحَاد الزَّمَان قَوْله:

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٩ من سورة البقرة.

(٣) اللام ليست بشرط، بل يجوز أن يجر بكل حرف من حروف الجر الدالة على التعليل- وهي اللام، ومن، وفي، والباء- وممن نص على ذلك ابن عقيل.

(٤) من الآية ٢٩ من سورة البقرة.

(٥) قد سبق شرح هذا البيت في باب التنازع، والشاهد هنا في قوله: «لأدنى» فإن اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل، لكن لا يقال أن هذا من باب المفعول لأجله؛ لأن الشرط فيما يسمى مفعولًا لأجله أن يكون مصدرًا، والذي معنا أفعل تفضيل.

١٠١- فَجِئْتُ وقد نَضَّتْ لنومٍ ثِيَابَهَا   لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ لِمُتَفَضِّلِ[1]

فَإِن النّوم، وإِن كَانَ عِلّة فِي خَلْع الثِّيَاب، لَكِن زمن خلع الثَّوْب سَابق على زَمَنه.

وَمِثَال مَا فقد اتِّحَاد الفَاعِل قَوْله:

١٠٢- وإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ   كَمَا انْتَفَضَ العُصفور بَلَّلَهُ الْقَطْرُ[2]

---

(١) هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٠٩) وأنشده الأشموني (رقم ٤٢٧).

اللغة: «نضت» بالضاد المعجمة مشددة أو مخففة- أي: خلعت «لدى» أي: عند «لبسة المتفضل» يريد غلالة رقيقة هي التي يبقيها من يتبذل.

المعنى: يقول: أنه جاء عندها في الوقت الذي خلعت فيه ثيابها وتهيأت لأن تنام.

الإعراب: «جئت» فعل وفاعل «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق، «نضت» نض: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، والجملة في محل نصب حال «لنوم» جار ومجرور متعلق بنض «ثيابها» ثياب: مفعول به لنض، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «لدى» ظرف مكان متعلق بنض، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف و«الستر» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء، وهو مضاف و«المتفضل» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «لنوم» فإن النوم علة لخلع الثياب، وفاعل الخلع والنوم واحد، لكن زمانهما غير واحد؛ لأنها تخلع قبل النوم؛ فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل، ولم يجز فيه أن يكون منصوبًا؛ لأن شرط نصبه اتحاده مع عامله في الزمن وهو منتف هنا كما علمت.

(٢) هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي، وقد أنشده المؤلف في شذور الذهب (رقم ١١٠) وفي أوضحه (رقم ٢٥٣) وابن عقيل (رقم ٢٠٤) والأشموني (رقم ٤٢٨)، وهو من كلمة أبي صخر التي أولها قوله:

لِلَيْلَى بِذَاتِ الْبَيْنِ دَارٌ عَرَفْتُهَا   وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجَيْشِ آيَاتُهَا سَطْرُ

اللغة: «تعروني» تنزل بي وتصيبني «ذكراك» الذكرى- بكسر الذال- التذكر والخطورة بالبال «هزة» بكسر الهاء- حركة واضطراب «انتفض» تحرك واضطرب «القطر» المطر.

المعنى: يصف ما يحدث له عند ما يذكرها، فيقول: إنه ليصيبه اضطراب يشبه الاضطراب =

فَإِن الذكرى هِيَ عِلّة عُرُوِّ الهِزَّة، وزمنهما واحِد، ولَكِن اخْتلف الفَاعِل، ففاعل العُرُوّ هُوَ الهِزَّة، وفاعل الذكرى هُوَ المُتَكَلّم، لأن المَعْنى لذكرى إياك، فَلَمَّا اخْتلف الفَاعِل خُفِض بِاللَّام، وعَلى هَذَا جَاءَ قَوْله تَعَالَى: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وزِينَةً﴾[1]، فَإِن «تركبوها» بِتَقْدِير لأَنْ تركبوها، وهُوَ عِلّة لخلق الخَيل والبِغَال والحمير، وجِيء بِهِ مَقْرُونًا بِاللَّام لاخْتِلَاف الفَاعِل، لأن فَاعل الخلق هُوَ اللَّه سُبْحَانَهُ وتَعَالَى، وفاعل الرُّكُوب بَنو آدم، وجِيء بقوله جلّ ثَنَاؤُهُ «وزينة» مَنْصُوبًا، لأن فَاعل الخلق والتزيين هُوَ اللَّه تَعَالَى.

○ (ص) والمَفْعُولُ فِيهِ، وهُوَ: مَا سُلِّطَ عليه عَامِلٌ على معنى «فِي» من اسْم

= الذي يحدث للعصفور عندما ينزل المطر عليه فيبلل جسده.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «لتعروني» اللام هي المزحلقة، تعرو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع ظهورها الثقل، والنون للوقاية، والياء مفعول به «لذكراك» اللام حرف جر، ذكرى: مجرور باللام، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وذكرى مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر، والإضافة من إضافة المصدر لمفعوله «هزة» فاعل تعرو، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن «كما» الكاف حرف جر، ما: مصدرية «انتفض» فعل ماض «العصفور» فاعله، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة، والتقدير: هزة كائنة كانتفاض العصفور «بلله» بلل: فعل ماض، والهاء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به «القطر» فاعل بلل، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور.

الشاهد فيه: قوله: «لذكراك» فإن اللام حرف دال على التعليل، والتذكر علة لعرو الهزة، ووقت التذكر هو وقت عزو الهزة، لكن لما كان العامل الذي هو تعروني له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل، ولم يجز أن ينصب على أنه مفعول لأجله؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحدًا.

(١) من الآية ٨ من سورة النحل.

زمَانٍ كـ «صمت يَوْم الخَمِيس، أَو حينًا، أَو أسبوعًا، أَو اسْم مَكَان مُبْهَم؛ وهُوَ الجِهَاتُ السِّتّ: كالأمَامِ، والفَوْقِ، واليَمِين، وعكسهن؛ ونحوهن: كعِنْدَ، ولَدي؛ والمقادير، كالفَرْسَخِ، ومَا صِيغ من مصدر عَامله، كقَعَدْتُ مَقْعَدَ زيد.

(ش) الرَّابِع من المفعولات المَفْعُول فِيهِ، وهُوَ المُسَمّى ظَرْفًا.

وَهُوَ: كل اسْم زمَانٍ أَو مَكَانٍ سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامل على معنى «فِي»، كَقَوْلك: صمت يَوْم الخَمِيس، وجَلَست أمامك.

وَعُلِمَ مِمَّا ذكرته أَنه لَيْسَ من الظروف «يَوْمًا» و«حَيْثُ» من قَوْله تَعَالَى: ﴿**إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا**﴾[1]، وقَوله تَعَالَى: ﴿**اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**﴾[2] فَإِنَّهُمَا وإِن كَانَا زَمَانًا ومكانًا، لكنهما ليسَا على معنى «فِي» وإِنَّمَا المُرَاد أَنهم يخَافُونَ نفس اليَوْم، وأَن اللَّه تَعَالَى يعلم نفس المَكَان المُسْتَحق لوضع الرسَالَة فِيهِ، فَلهَذَا أعرب كل مِنْهُمَا مَفْعُولًا بِهِ، وعامل «حَيْثُ» فعل مُقَدّر دلّ عَلَيْهِ «أعلم» أي يعلم حَيْثُ يَجْعَل رسَالَته، وأنه لَيْسَ مِنْهُمَا أَيْضًا نَحْو: ﴿**أَن تَنكِحُوهُنَّ**﴾[3] من قَوْله تَعَالَى: ﴿**وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ**﴾[4]، لأَنَّهُ وإِن كَانَ على معنى «فِي» لكنه لَيْسَ زَمَانًا ولَا مَكَانًا.

وَاعلم أَن جَمِيع أَسمَاء الزَّمَان تقبل النصب على الظَّرْفِيَّة، ولَا فَرْقَ فِي ذَلِك بَين المُخْتَصِّ مِنْهَا والمعدود والمبهم، ونعني بالمختص مَا يَقع جَوَابًا لِمَتَى، كَيَوْم الخَمِيس، وبالمعدود مَا يَقع جَوَابًا لكَمْ، كالأسبوع والشهر والحول؛ وبالمبهم مَا لَا يَقع جَوَابًا لشَيْء مِنْهُمَا، كالحين والوَقْت.

---

(١) من الآية ١٠ من سورة الإنسان. (الدهر = هل أتى).

(٢) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة.

(٤) من الآية ١٢٧ من سورة النساء.

وَأن أَسمَاء المَكَان لَا ينْتَصب مِنْهَا على الظَّرْفِيَّة إِلَّا مَا كَانَ مُبْهمًا.

والمبهم ثَلَاثَة: أَنْوَاع:

أَحدهَا: أَسمَاء الجِهَات السِّت، وهِي: الفوق، والتحت، والأعلى، والأسفل، واليَمين، والشمَال، وذَات اليَمين، وذَات الشمَال، والوراء، والأمام؛ قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[1]، ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾[2]، ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[3]، ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾[4]، ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾[5].

وَقَوْلِي: «وعكسهن» أَشرت بِهِ إِلَى الوراء والتحت والشمَال؛ وقَوْلِي: و«نحوهن» أَشرت بِهِ إِلَى أَن الجِهَات وإِن كَانَت سِتًّا لَكِن ألفاظها كَثِيرَة.

وَيلْحق بأسماء الجِهَات مَا أشبههَا فِي شدَّة الإِبْهَام والاحتياج إِلَى مَا يبين مَعْنَاهَا كعِنْدَ ولَدَى.

الثَّانِي: أَسمَاء مقادير المساحات، كالفَرْسَخ والمِيل والبريد.

الثَّالِث: مَا كَانَ مصوغًا من مصدر عَامله كَقَوْلِك: جَلَست مجْلِسَ زيد؛ فالمجلس مُشْتَقّ من الجُلُوس الَّذِي هُوَ مصدر لعامله، وهُوَ «جَلَست» قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[6]، ولَو قلت ذهبت مجْلِس زيد، أَو جَلَست مَذْهَب عَمْرو؛ لم يَصح، لاخْتِلَاف مصدر اسْم المَكَان ومصدر عَامله.

***

(١) من الآية ٧٦ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة مريم.

(٣) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٤) من الآية ١٧ من سورة الكهف.

(٥) من الآية ٧٩ من سورة الكهف.

(٦) من الآية ٩ من سورة الجن.

الْمَفْعُول مَعَه

○ (ص) والمَفْعُول مَعَه، وهُوَ اسْمٌ فَضْلَةٌ بعد واوٍ أُرِيد بهَا التَّنْصِيص على المَعِيَّة، مسبوقة بِفعل أَو مَا فِيهِ حُرُوفه ومَعْنَاهُ، كـ«سرت والنيل، وأَنا سَائِر والنيل».

(ش) خرج بِذكر الاسْم الفِعْلُ المَنْصُوبُ بعد الوَاو فِي قَوْلك: لَا تَأْكُل السّمك وتَشْرَبَ اللَّبن، فَإِنَّهُ على معنى الجمع، أَي لَا تفعل هَذَا مَعَ فعلك هَذَا، ولَا يُسمى مَفْعُولًا مَعَه، لكَونه لَيْسَ اسْمًا، والجُمْلَة الحالية فِي نَحْو: جَاءَ زيدٌ والشَّمْسُ طالعةٌ، فَإِنَّهُ، إِن كَانَ المَعْنى على قَوْلك: جَاءَ زيد مَعَ طُلُوع الشَّمْس، إِلَّا أَن ذَلِك لَيْسَ باسم، ولكنه جملَة، وبذكر «الفَضْلَة» مَا بعد الوَاو فِي نَحْو: اشْترك زيد وعَمْرو، فَإِنَّهُ عُمْدَةٌ، لأن الفِعْل لَا يَسْتَغْنى عَنهُ، لَا يُقَال: اشْترك زَيْدٌ، لِأَن الاشْتِرَاك لَا يَتَأَتَّى إِلَّا بَين اثنين، وبذكر الوَاو مَا بعد «مَعَ» فِي نَحْو: جَاءَنِي زيد مَعَ عَمْرو، ومَا بعد البَاء فِي نَحْو: بِعْتُكَ الدَّارَ بأثاثها، وبذكر إِرَادَة التَّنْصِيص على المَعِيَّة نَحْو: جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرو، إِذا أُرِيد مجرد العَطف.

وَقَوْلِي «مسبوقة...إِلَخ» بَيَان لشرط المَفْعُول مَعَه، وهُوَ أَنه لَا بُد أَن يكون مَسْبُوقًا بِفعل، أَو بِمَا فِيهِ معنى الفِعْل وحروفه، فَالأول: كَقَوْلِك: سرت والنيل، وقَول اللَّه تَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ﴾[1].

والثَّانِي: كَقَوْلِك: أَنا سَائِر والنيل؛ ولَا يجوز النصب فِي نَحْو: قَوْلهم كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ، خلافًا للصيمري، لأَنَّك لم تذكر فعلًا ولَا مَا فِيهِ معنى الفِعْل، وكَذَلِك لَا يجوز: هَذَا لَك وأَباك، بِالنّصب، لأن اسْم الإِشَارَة وإِن كَانَ فِيهِ معنى الفِعْل- وهُوَ «أُشير»- لكنه لَيْسَ فِيهِ حُرُوفه.

* * *

(١) من الآية ٧١ من سورة يونس.

○ (ص) وقد يجب النصب، كَقَوْلِك: لا تنه عَن القَبِيح وإتيانه، ومِنْه: قُمْت وزيدًا، ومررتُ بك وزيدًا؛ على الأَصَح فيهمَا، ويَتَرَجَّحُ فِي نَحْو قَوْلك: كن أَنْت وزيدًا كالأخ، ويضعف فِي نَحْو: قَامَ زيد وعَمْرو.

(ش) للاسم الوَاقِع بعد الوَاو المسبوقة بِفعل أَو مَا فِي مَعْنَاهُ ثَلَاث حالات:

إِحْدَاهَا: أَنْ يَجِبَ نَصْبُهُ على المفعولية، وذَلِكَ إِذا كَانَ العَطف مُمْتَنعًا لمَانع معنوي أَو صناعي، فَالأول كَقَوْلِك: لَا تنه عَن القَبِيح وإِتْيانَهُ، وذَلِكَ لأن المَعْنى على العَطف: لا تنه عَن القَبِيح وعَن إِتْيانه، وهَذَا تناقض، والثَّانِي كَقَوْلِك: قُمْت وزيدًا، ومررت بك وزيدًا؛ أما الأول فَلأَنَّهُ لَا يجوز العَطف على الضَّمِير المَرْفُوع المُتَّصِل إِلَّا بعد التوكيد بضمير مُنْفَصِل، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[1]؛ وأما الثَّانِي، فَلأَنَّهُ لَا يجوز العَطف على الضَّمِير المخفوض إِلَّا بِإِعَادَة الخَافِض، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَعَلَيْهَا وعَلَى الفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[2].

وَمِن النَّحْويين مَن لم يشْتَرط فِي المَسْأَلَتَيْنِ شَيْئًا، فعلى قَوْله يجوز العَطف، وَلِهَذَا قلت: «على الأَصَح فيهمَا».

وَالثَّانية: أَن يترَجَّح المَفْعُول مَعَه على العَطف، وذَلِكَ نَحو قَوْلك: كن أَنْت وزيدًا كالأخ؛ وذَلِكَ لأَنَّك لَو عطفت زيدًا على الضَّمِير فِي «كُنْ» لزم أَن يكون زيد مَأْمُورًا، وأَنت لَا تُرِيدُ أَن تَأمره، وإِنَّمَا تُرِيدُ أَن تأمر مُخَاطِبَكَ بِأَن يكون مَعَه كالأخ؛ قَالَ الشَّاعِر:

١٠٣- فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ ... مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ[3]

---

(١) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون.

(٣) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٧) والأشموني في باب المفعول معه (رقم ٤٤٠) كما أنشده سيبويه في الكتاب (١-١٥٠) وكما =

وقد اسْتُفِيدَ من تمثيلي بـ «كُنْ أَنْتَ وزيدًا كالأخ» أَن مَا بعد المَفْعُول مَعَه يكون على حسب مَا قبله فَقَط، لَا على حسبهما، وإِلَّا لَقلت كالأخوين، هَذَا هُوَ الصَّحِيح.

وَمِمَّنْ نَص عَلَيْهِ ابْن كَيْسَان، والسَّمَاعُ والقِيَاس يقتضيانه؛ وعَن الأَخْفَش إجَازَة مطابقتهما قِيَاسًا على العَطف؛ ولَيْسَ بِالقَوِيّ.

وَالثَّالِثَة: أَن يتَرَجَّح العَطف ويَضْعُفُ المَفْعُولُ مَعَه، وذَلِكَ إِذا أمكن العَطف بِغَيْر ضعف فِي اللَّفْظ ولَا ضعف فِي المَعْنى، نَحْو: قَامَ زيد وعَمْرو، لأن العَطف هُوَ الأَصْل ولَا مُضعف لَهُ فيترجح.

* * *

= أنشده جار اللَّه الزمخشري في المفصل (١-١٦٣ بتحقيقنا) وقد ورد عجزه في كلمة للأقرع القشيري.

اللغة: «الكليتين» تثنية كلية- بضم الكاف وسكون اللام- وهي لحم أحمر لاصق بعظم الصلب عند الخاصرتين «الطحال» بوزن كتاب- وهو دم منعقد، وهو من مشمولات الحشا.

الإعراب: «كونوا» فعل أمر ناقص مبني على حذف النون، وواو الجماعة اسمه، مبني على السكون في محل رفع «أنتم» ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل «وبنى» الواو واو المعية، بني: مفعول معه، منصوب بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وأبى مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم حرف دال على جمع المخاطب «مكان» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص، وهو مضاف و«الكليتين» مضاف إليه، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «من» حرف جر «الطحال» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمكان، لاشتماله على رائحة الفعل.

الشاهد فيه: قوله: «وبنى» حيث نصبه على أنه مفعول معه، ولم يرفعه بالعطف على اسم كونوا، مع وجود التوكيد بالضمير المنفصل الذي يسوغ العطف؛ لأن الرفع على العطف يفيد أن بنى أبيهم مأمورون مثلهم بأن يكونوا منهم مكان الكليتين من الطحال، وليس هذا مراد الشاعر؛ فلذلك ترجح النصب، ليدل على المراد.

باب الْحَال

○ (ص) وهُوَ: وصْفٌ فَضْلَة يَقع فِي جَوَاب كَيفَ، كَـ «ضربت اللصَّ مكتوفًا».

(ش) لما انْتهى الكَلَام على المفعولات شرعت فِي الكَلَام على بَقِيَّة المنصوبات، فَمِنْهَا الحَال، وهُوَ عبارَة عَمَّا اجْتمع فِيهِ ثَلَاثَة شُرُوط: أَحدهَا: أَن يكون وصْفًا، والثَّانِي: أَن يكون فَضْلَةً، والثَّالِث: أَن يكون صَالحا للوقوع فِي جَوَاب كَيفَ، وذَلِكَ كَقَوْلِك: ضربت اللص مكتوفًا.

فَإِن قلت: يَرِدُ على ذكر الوَصْف نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ﴾[1] فَإِن «ثبات» حَال ولَيْسَ بِوَصْف، وعَلى ذكر الفضلة نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾[2]؛ وقَول الشَّاعِر:

١٠٤- لَـيْسَ مَـنْ مَـاتَ فاسـتراح بِمَيْـتٍ ... إِنَّمَـــا الْمَيْـــتُ مَيِّـــتُ الْأَحْيَـــاءِ[3]

إِنَّمَــا الْمَيْــت مَــنْ يَعِــيشُ كئيبًــا ... كاسِـــفًا بَـــالُه قَلِيـــلَ الرَّجَـــاءِ

---

(١) من الآية ٧١من سورة النساء.

(٢) من الآية ٣٧من سورة الإسراء. ومن الآية ١٨ من سورة لقمان.

(٣) هذان البيتان من كلام عدي بن الرعلاء.

اللغة: «ميت» وقع في هذين البيتين كلمة ميت ثلاث مرات بسكون الياء، ومرة رابعة بالتشديد، وقد اختلف العلماء؛ فقيل: التشديد والتخفيف لغتان، والمعنى واحد، وقيل: المشدد معناه الذي فيه الحياة ولكنه في تعب وجهد، والمخفف معناه الذي فارق الحياة، وقيل: عكسه «كئيبًا» حزينًا «كاسفًا باله» أراد به المتغير الحال «الرجاء» الأمل، ويقع في بعض النسخ محرفًا «قليل الرخاء».

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص «من» اسم موصول اسمه «مات» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة «فاستراح» الفاء عاطفة، استراح: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة معطوفة على جملة الصلة =

فَإِنَّهُ لَو أسقط (مرحًا) و(كثيبًا) فسد المَعْنى، فَيبْطل كَون الحَال فَضْلَةً، وعَلى ذكر الوُقُوع فِي جَوَاب كَيفَ، نَحو قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[1]. قلت: (ثبات) فِي معنى مُتَفَرّقين، فَهُوَ وصْف تَقْدِيرًا.

وَالمرَاد بالفَضْلة: مَا يَقع بعد تَمام الجُمْلَة، لَا مَا يَصِحُّ الاسْتِغْنَاء عَنهُ، والحَد المَذْكُور للْحَال المبينة لَا المُؤَكّدَة.

***

○ (ص) وشَرْطُهَا التنكِير.

(ش) شَرْطُ الحَال أَن تكون نكرَة، فَإِن جَاءَت بِلَفْظ المعرفَة وجب تَأْوِيلُهَا بنكرة، وذَلِكَ كَقَوْلِهِم: ادخلوا الأولَ فَالأولَ، وأَرْسَلَها العِرَاك، وقِرَاءَة بَعضهم: «لَيَخْرُجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ»[2] بِفَتْح اليَاء وضم الرَّاء، وهَذِه المَوَاضِع ونَحْوهَا:

= «بميت» الباء حرف جر زائد، ميت: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «إنما» أداة حصر «الميت» مبتدأ «ميت» خبر المبتدأ، وهو مضاف، و«الأحياء» مضاف إليه «إنما» أداة حصر «الميت» مبتدأ «من» اسم موصول خبر المبتدأ، «يعيش» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة «كئيبًا» حال من الضمير المستتر فيه يعيش «كاسفًا» حال ثانية «باله» بال: فاعل بكاسف، لأنه اسم فاعل، وبال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «قليل» حال ثالثة، وهو مضاف و«الرجاء» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «الميت من يعيش كئيبًا كاسفًا باله قليل الرجاء» فإن هذه الأحوال لا يستغنى الكلام عنها، لأنك لو أسقطتها لصار الكلام: إنما الميت من يعيش، وهذا تناقض لأنك حملت الشيء على ضده، لكن بعد ذكر هذه الأحوال صح المعنى، فقولنا في تعريف الحال «فضله» يجب ألا يكون معنى الفضلة فيه الذي يصح الاستغناء عنه، كما هو المشهور. بل يكون معناه الذي يجيء بعد تمام الجملة واستيفاء أركانها وإن كان محتاجًا إليه في كمال المعنى.

(١) من الآية ١٨٣ من سورة الشعراء. والآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٨ من سورة المنافقون.

مخرجة على زِيَادَة الألف واللَّام، وكقولهم: اجْتهد وحدك، وهَذَا مؤول بما لا إِضَافَة فِيهِ، والتَّقْدِير: اجْتهد مُنْفَردًا.

***

○ (ص) وشَرْطُ صَاحبهَا التَّعْرِيف، أَو التَّخْصِيص، أَو التَّعْمِيم، أَو التَّأْخِير، نَحْو: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[1]، ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾[2]، ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[3].

لمية موحشًا طَلَلُ.

(ش) أَي: شَرط صَاحب الحَال واحِد من أُمُور أَرْبَعَة:

الأول: التَّعْرِيف، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[4]، فخشعًا حَال من الضَّمِير فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿يَخْرُجُونَ﴾، والضَّمِير أعرف المعارف.

وَالثَّانِي: التَّخْصِيص، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾[5] فَسَوَاء حَال من أَرْبَعَة، وهِي وإِن كَانَت نكرَة، ولكنهَا مخصصة بالإِضَافَة إِلَى أَيَّام.

وَالثَّالِث: التَّعْمِيم، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[6] فجملة لَهَا منذرون حَال من قَرْيَة وهِي نكرَة عَامَّة لوقوعها فِي سِيَاق النَّفْي.

وَالرَّابِع: التَّأْخِير عَن الحَال، كَقَوْل الشَّاعِر:

١٠٥- لِمَيَّـــةَ مُوحِـــشًا طَلَـــلُ ... يَلُـــوحُ كَأَنَّـــهُ خِلَـــلُ[7]

---

(١) من الآية ٧ من سورة القمر.

(٢) من الآية ١٠ من سورة فصلت.

(٣) من الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء.

(٤) من الآية ٧ من سورة القمر.

(٥) من الآية ١٠ من سورة فصلت.

(٦) من الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء.

(٧) هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة، وقد أنشده سيبويه (ج١ ص =

فـ «موحشًا» حَال من طلل، وهُوَ نكرَة، لتأخيره عَن الحَال.

* * *

= ٢٧٦) وأنشد المؤلف صدره في أوضحه (رقم ٢٦٩) وأنشده كله في شذور الذهب مرتين (رقم ٧) والأشموني في باب الحال (رقم ٤٧٢).

اللغة: «طلل»: هو ما بقى شاخصًا- أي بارزًا مرتفعًا عن الأرض- من آثار الديار «موحشًا» اسم فاعل فعله «أوحش المنزل» إذا خلا من أهله «خلل» بكسر الخاء وفتح اللام- جمع خلة، وهي بطانة تغشي بها أجفان السيوف.

الإعراب: «لمية» اللام حرف جر، مية: مجرور باللام، وعلامة جره الفتحة – نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «موحشًا» حال تقدم على صاحبه، منصوب بالفتحة الظاهرة «طلل» مبتدأ مؤخر، وهو صاحب الحال «يلوح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى طلل، والجملة في محل رفع صفة لطلل «كأنه» كأن: حرف تشبيه ونصب، وضمير الطلل اسمه «خلل» خبر كأن، والجملة في نصب حال من الضمير المستتر في يلوح.

الشاهد فيه: قوله: «موحشًا طلل» فإن الشارح استشهد به على مجيء الحال من النكرة، والمسوغ له كون النكرة متأخرة عن الحال كما ترى؛ ولنا فيه مقال طويل ذكرنا بعضه في شرحنا على «أوضح المسالك» عند الكلام على هذا الشاهد، ونقول لك هنا: إن هذه النكرة قد وصفت بجملة «يلوح» وفاعله، فالمسوغ ههنا كالمسوغ في نحو قوله تعالى من الآية ١٠ من سورة فصلت: (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً) وهو التخصيص، ثم إن هذه النكرة مبتدأ، والجمهور على أن الحال لا يأتي منه، وخير من هذا البيت في الاستشهاد به قول الشاعر، وهو من شواهد سيبويه.

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ

فبينا: حال من قوله شحوب، وهو نكرة، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه عليها، ويرد على هذا الشاهد الاعتراض الثاني الذي ذكرناه أخيرًا على بيت الشاهد، والعلماء إنما ذكروا هذين البيتين على مذهب سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ.

باب التَّمْيِيز

○ (ص) **وهُوَ اسْم فَضْلَة، نكرَة، جامد، مُفَسِّر لما انْبَهَمَ من الذوات.**

(ش) من المنصوبات التَّمْيِيز، وهُوَ: مَا اجْتمع فِيهِ خَمْسَة أُمُور: أَحدهَا: أَن يكون اسْمًا، والثَّانِي: أَن يكون فضلَة، والثَّالِث: أَن يكون نكرَة، والرَّابِع: أَن يكون جَامِدًا، والخَامِس: أَن يكون مُفَسرًا لما انْبَهَمَ من الذوات؛ فَهُوَ مُوَافق للْحَال فِي الأُمُور الثَّلَاثَة الأولى، ومخالف فِي الأمرينِ الأخيرينِ؛ لأن الحَال مُشْتَقّ مُبين للهيئات، والتمييز جامد مُبين للذوات[1].

***

○ (ص) **وأكْثر وُقُوعه بعد المَقَادِير، كـ «جَرِيب نخلًا، وصَاع تَمرًا، ومَنَوَيْن عَسَلًا»؛ والعدَد نَحْو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[2]، و﴿تِسْعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[3]، ومِنْه تَمْيِيز «كم» الاستفهامية، نَحْو: كَمْ عَبْدًا ملكت، فَأَما تَمْيِيزُ الخبرية فمجرور**

---

(١) يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور؛ الأول: أن كل واحد منهما اسم، والثاني: أن كل واحد منهما فضلة، والثالث: أن كل واحد منهما نكرة، والرابع: أن كل واحد منهما منصوب، والخامس: أن كل واحد منهما مفسر لما قبله.

ويفترقان في خمسة أمور أيضًا: أولها: أن الحال يفسر هيئة صاحبه، والتمييز يفسر ما انبهم من ذات أو نسبة، وثانيها: أن الأصل في الحال أن يكون مشتقًا والأصل في التمييز أن يكون جامدًا، وقد يكون كل واحد منهما على خلاف الأصل فيه، وثالثها: أن الحال يأتي ظرفًا أو جارًا ومجرورًا أو جملة اسمية أو فعلية والتمييز لا يجيء على واحد منها، ورابعها: أن الحال قد يكون مؤكدًا لصاحبه أو لعامله، قياسًا، وأما التمييز فلا يكون مؤكدًا لأحدهما على ما ذهب إليه الجمهور، وسنعرض لهذا مرة أخرى في هذا الباب، وخامسها: أن الحال قد يكون غير مستغنى عنه كما في الشاهد (رقم ١٠٤) والتمييز لا يكون بهذه المنزلة، بل هو مستغنى عنه دائمًا، نعني أن معنى الكلام لا يفسد بدونه.

(٢) من الآية ٤ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ٢٣ من سورة ص.

مُفْرد، كتمييز المِائَة ومَا فَوْقها، أَو مَجْمُوعٌ كتمييز العشْرَة ومَا دونهَا، ولَك فِي تَمْيِيز الاستفهامية المجرورة بالحرف جَرٌّ ونَصْبٌ.

ويكون التَّمْييزُ مُفَسِّرًا للنِّسْبَة مُحَوَّلًا، كـ ﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (١)، و ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾ (٢)، و ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ (٣)، أَو غَيْرَ مُحَوَّلٍ نَحْو: امْتَلَأَ الإِنَاءُ مَاء.

وَقد يؤكدان نَحْو: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (٤)، وقَوله: من خير أَدْيَان البَرِيَّة دينًا.

وَمِنْه: بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلًا؛ خلافًا لسيبويه.

(ش) التَّمْيِيز ضَرْبَان: مُفَسِّرٌ لمفرد، ومُفَسِّرُ نِسْبَة.

فمفسِّرُ المُفْرد لَهُ مَظَانٌّ يقع بعْدهَا:

أَحدهَا: المَقَادِير وهِيَ عبارَة عَن ثَلَاثَة أُمُور: المساحاتِ، كجَرِيبٍ نَخْلًا؛ والكيلِ كصَاعٍ تَمْرًا؛ والوَزْن كمَنَوَيْن عَسَلًا.

الثَّانِي: العدَد كَأَحَدَ عَشَرَ درهمًا، ومِنْه قَوْله تَعالَى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ (٥) وهَكَذَا حُكْمُ الأَعْدَاد من الأَحَدَ عَشَرَ إِلَى التِّسْعَةِ والتسْعين، وقَالَ اللَّه تَعالَى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ (٦)، وفِي الحَدِيث: «إن للَّه تِسْعَة وتِسْعين اسْمًا»، وفُهِمَ من عَطْفي فِي المُقدمَة العَدَدَ على المَقَادِير أَنه لَيْسَ من جُمْلَتهَا، وهُوَ قَول أَكثر المُحَقِّقين، لأن المُرَاد بالمقادير مَا لم تُرَدْ حَقِيقَتُه، بل مِقْدَارُه،

---

(١) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٢) من الآية ١٢ من سورة القمر.

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الكهف.

(٤) من الآية ١٨٣ من سورة الشعراء.

(٥) من الآية ٤ من سورة يوسف.

(٦) من الآية ٢٣ من سورة ص.

حَتَّى إِنَّه تصح إِضَافَةُ المِقْدَار إِلَيْهِ، ولَيْسَ العدَد كَذَلِك، أَلا ترى أَنَّك تَقول: عِنْدِي مِقْدَارُ رَطْلٍ زيتًا، ولَا تَقول: عِنْدِي مِقْدَارُ عشرين رَجُلًا، إِلَّا على معنى آخر[1].

وَمن تَمْيِيز العدَد تَمْيِيزُ «كم» الاستفهامية[2]، وذَلِكَ لأن «كم» فِي العَرَبِيَّة كِنَايَة

(١) وذلك كأن يكون عندك رجل واحد أو أكثر يقاومون عشرين رجلًا، مثلًا، فتقول: عندي مقدار عشرين رجلًا، تريد أن عندك من لو وزن قدره لكان بمنزلة هذا العدد من الرجال، وهذه معنى مجازي كما هو واضح، وانظر إلى قول ابن دريد:

وَالنَّـــاسُ أَلْـــفٌ مِـــنْهُمُ كَوَاحِـــدٍ وَوَاحِـــدٌ كَالْأَلْـــفِ إِنْ أَمْـــرٌ عَـــنَى

(٢) الفرق بين «كم» الاستفهامية وتمييزها و«كم» الخبرية وتمييزها من عشرة أوجه:

الأول: أن الأصل في تمييز الاستفهامية النصب وفي تمييز الخبرية الجر، وقد يختلف الحال في كل منهما.

الثاني: أن تمييز الاستفهامية يكون مفردًا لا غير وتمييز الخبرية يكون مفردًا ويكون جمعًا.

والثالث: أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في سعة الكلام، والفصل بين الخبرية ومميزها لا يقع إلا في الضرورة.

والرابع: أن الاستفهامية لا تدل على التكثير والخبرية تدل عليه، وفي كل منهما خلاف. ولكن ما ذكرناه هو مذهب الجمهور.

والخامس: أن الخبرية يعطف على تمييزها بلا، تقول: كم رجلًا جاءني لا رجلًا ولا رجلين، والاستفهامية لا يجوز فيها ذلك.

والسادس: أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب، والأجود في جوابها أن يكون بحسب موقعها هي من الإعراب، ويجوز فيها الرفع مطلقًا، والخبرية لا تحتاج إلى جواب.

والسابع: أن الخبرية تختص بالماضي مثل «رب» أما الاستفهامية فلا تختص به؛ فنقول «كم عبدًا سأملكه» على معنى التكثير.

والثامن: أن الخبرية يتوجه إليها التصديق، والتكذيب، بخلاف الاستفهامية.

والتاسع: أن البدل من الاستفهامية يقترن بهمزة الاستفهام يجب نصبه إذا فصل منها بظرف أو جار ومجرور، فأما تمييز الخبرية فإنه إذا فصل منها بأحدهما - ولا يكون فصله منها إلا في الضرورة كما قدمنا - فإنه يجوز نصبه وهو المختار حملًا على تمييز الاستفهامية ويجوز جره إما بحرف جر وأما بالإضافة.

عَن عدد مَجْهُول الجِنْس والمقدار، وهِي على ضَرْبَيْنِ: استفهامية بِمَعْنى أَيّ عدد، ويستعملها من يَسْأَل عَن كمية الشَّيْء، وخبرية بِمَعْنى كثير، ويستعملها من يُرِيد الافتخار والتكثير.

وتمييزُ الاستفهامية مَنْصُوب مُفْرد، تَقول: كم عبدًا ملكتَ؟ وكم دَارًا بنيت؟

وتمييزُ الخبرية مَخْفُوض دَائِمًا، ثمَّ تَارَة يكون مجموعًا كتميز العشْرَة فَمَا دونهَا، تقول: كم عَبِيدٍ مَلَكْتُ، كَمَا تَقول: عَشَرَةَ أَعْبُدٍ ملكتُ، وثَلَاثَةَ أَعْبُدٍ ملكتُ، وتارَة يكون مُفردًا، كتمييز المِائَة فَمَا فَوْقهَا، تَقول: كم عَبْدٍ ملكت؛ كَمَا تَقول: مائَةَ عَبْدٍ ملكت، وأَلْفَ عبد ملكت.

وَيجوز خَفْضُ تَمْيِيز «كم» الاستفهامية إِذا دخل عَلَيْهَا حرفُ جر، تَقول: بكم دِرْهَمٍ اشْتريتَ؟ والخافضُ لَهُ «مِنْ» مضمرةً، لَا الإِضَافَة، خلافًا للزَّجَّاج.

الثَّالِث من مظان تَمْيِيز المُفْرد: مَا دلّ على مُمَاثلة نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿**وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا**﴾ [1]، وقَوْلهمْ: إِن لنا أَمْثَالهَا إبِلًا.

الرَّابِع: مَا دلّ على مُغَايرَة نَحْو: إِنَّ لنا غَيرَها إبِلًا أَو شَاءَ، ومَا أشبه ذَلِك.

وَقد أَشرت بِقَوْلِي: «وَأَكْثر وُقُوعه» إِلَى أَن تَمْيِيز المُفْرد لَا يخْتَص بالوقوع بعد المَقَادِير.

ومفسر النِّسْبَة على قسمَيْنِ: مُحَوَّل وغير مُحَوَّل.

فالمُحَوَّل على ثَلَاثَة أَقسَام مُحَوَّل عَن الفَاعِل نَحْو: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾ [2] أَصله: اشتعل شيبُ الرَّأْس، فَجعل المُضَاف إِلَيْهِ فَاعِلًا والمضافَ تمييزًا، أَو مُحَوَّل عَن المَفْعُول نَحْو: ﴿**وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا**﴾ [3] أَصله: وفجرنا عُيُونَ

---

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف.

(٢) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٣) من الآية ١٢ من سورة القمر.

الأَرْض، فَفُعِل فِيهِ مثلُ مَا ذكرنَا، ومُحَوَّل عَن مُضَاف غَيرهمَا، وذَلِك بعد أفعل التَّفْضِيل المخبر بِهِ عَمَّا هُوَ مُغَاير للتمييز، وذَلِك كَقَوْلِك: زيد أكثر مِنْك علمًا، أَصله: عِلْمُ زَيْدٍ أَكثرُ، وكَقَوْلِه تَعالَى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [1] فَإِن كَانَ الوَاقِع بعد أفعل التَّفْضِيل هُوَ عين المُخْبَرِ عَنهُ وجب خَفْضُه بِالإِضَافَة، كَقَوْلِك: مَالُ زَيْدٍ أَكثرُ مَالٍ، إِلَّا إِنْ كَانَ أَفْعَلُ التَّفْضِيل مُضَافًا إِلَى غَيره، فينصب، نَحْو: زَيْدٌ أَكثرُ النَّاس مَالًا.

وَقد يَقع كل من الحَال والتمييز مؤكِّدًا غير مُبين لهيئة ولَا ذَات، مِثَال ذَلِك فِي الحَال قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [2]، ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [3]، ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [4]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [5]، وقَالَ الشَّاعِر:

١٠٦- وتُضِيءُ فِي وجْهِ الظلامِ مُنِيرَةً ... كَجُمَانَةِ البَحْرِيِّ سُلَّ نِظَامُهَا [6]

---

(١) من الآية ٣٤ من سورة الكهف.

(٢) من الآية ١٨٣ من سورة الشعراء.

(٣) من الآية ٢٥ من سورة التوبة.

(٤) من الآية ٣٣ من سورة مريم.

(٥) من الآية ١٩ من سورة النمل.

(٦) هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، ومن معلقته المشهورة، يصف بقرة من بقر الوحش.

اللغة: «تضيء» يريد أنها شديدة البياض «وجه الظلام» أوله «جمانة» بضم الجيم اللؤلؤة الصغيرة «البحرى» أراد به الغواص «نظامها» أي: خيطها.

الإعراب: «تضيء» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «في وجه» جار ومجرور متعلق بتضيء، ووجه مضاف و«الظلام» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «منيرة» حال من فاعل تضيء المستتر فيه «كجمانة» جار ومجرور متعلق بمحذوف إما حال ثانية من فاعل تضيء، وإما خبر مبتدأ محذوف، وجمانة مضاف، و«البحرى» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «سل» فعل ماض مبني للمجهول «نظامها» نظام: نائب فاعل سل، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى جمانة =

وَمِثَالُ ذَلِك فِي التَّمْيِيز قَوْلُه تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[1]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[2]، وقَول أبي طَالب:

١٠٧- ولَقَـدْ علمـتُ بِـأَن ديـنَ مُحَمَّـد ... مِـن خـيرِ أَدْيَـانِ الْبَرِيَّـةِ دينـا[3]

= البحرى مضاف إليه، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «منيرة» فإنه حال من فاعل تضيء، على ما عرفت في الإعراب، ومعنى هذا الحال قد فهم من قوله: «تضيء» لأن الإضاءة والإنارة بمعنى واحد تقريبًا؛ فتكون هذه الحال مؤكدة لعاملها.

(١) من الآية ٣٦من سورة التوبة.

(٢) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف.

واعلم أن تأكيد التمييز في الآيتين الكريمتين ليس كتأكيد الحال؛ فإنك قد عرفت أن الحال قد يكون مؤكدًا لعامله نحو (فتبسم ضاحكًا) أما التمييز فلا يكون مؤكدًا لعامله لأن (شهرًا) تمييز لقوله سبحانه: (اثنا عشر) وهو العامل في التمييز، وليس التمييز مؤكدًا للاثنى عشر، بل هو مبين له، وإنما هو مؤكد لقوله سبحانه: (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ)، وليس هو العامل فيهن وكذلك الآية الثانية.

(٣) هذا البيت من كلام أبي طالب بن عبد المطلب، عم النبي ﷺ، ووالد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ومفرداته ومعناه في غاية الظهور.

الإعراب: «لقد» اللام موطئه للقسم، قد: حرف تحقيق «علمت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم «بأن» الباء حرف جر، أن: حرف توكيد ونصب «دين» اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و«محمد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من خير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وخير مضاف و«أديان» مضاف إليه، وهو مضاف و«البرية» مضاف إليه، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور وبالباء، والجار و المجرور متعلق بعلم «دينًا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

والشاهد فيه: قوله: «دينًا» فإنه تمييز على ما عرفت في الإعراب، وهو مؤكد لما سبقه، ومما أسلفنا ذكره في بيان التأكيد في الآيتين تعلم أنه ليس مؤكدًا لعامله الذي هو «خير».

وَمِنْه قَول الشَّاعِر:

١٠٨- والتغلبيون بئس الْفَحْل فَحْلُهُمُ فَحْلًا وأمهم زَلَّاءَ منطيق[١]

---

(١) هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٧١).

اللغة: «الفحل» أراد به هنا أباهم «زلاء» بفتح الزاي وتشديد اللام وآخره همزة- هي المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين «منطيق» المراد هنا التي تتأزر بما يعظم عجيزتها.

المعنى: يذمهم بدناءة الأصل، وبأنهم في شدة الفقر وسوء الحال، حتى إن أمهم لتمتهن في الأعمال؛ فيذهب عنها اللحم، ويهزل جسدها لكثرة ما تعمل- وذلك عند العرب مما تذم به المرأة- فتضطر إلى أن تتخذ حشية تضعها فوق جسدها لتعظم أليتها وتكبرها.

الإعراب: «التغلبيون» مبتدأ أول، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «بئس» فعل ماض دال على إنشاء الذم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الفحل» فاعل بئس، فعل ماض دال على إنشاء الذم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الفحل» فاعل بئس، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من بئس وفاعلها في محل رفع خبر مقدم «فحلهم» فحل: مبتدأ مؤخر، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى التغلبيين مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو قوله التغلبيون «فحلا» تمييز، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهذا إعراب المبرد، وعليه الشاهد، وأعربه سيبويه حالًا مؤكدة «وأمهم» الواو حرف عطف، أم: مبتدأ وضمير الغائبين مضاف إليه «زلاء» خبر المبتدأ «منطيق» صفة لزلاء، أو خبر بعد خبر، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ الثاني وخبره؛ فهي في محل رفع أيضًا بالعطف على الجملة التي هي في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله: «فحلا» فإنه عند المبرد تمييز، على ما عرفت في الإعراب، وهو مؤكد؛ لانفهام معناه مما سبق، وفي البيت اجتماع التمييز مع الفاعل الظاهر في باب «نعم» وهو مما لا يجيزه جمهور النحاة، وعندهم أن الفاعل في باب «نعم» إذا كان اسمًا ظاهرًا اكتفى به، وإذا كان ضميرًا مستترًا فيه وجب تمييزه بنكرة على ما مضى بيانه في باب الفاعل من هذا الكتاب، وفي المسألة قولان آخران؛ أحدهما: أنه يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز مطلقًا كما في بيت الشاهد، وهو رأي أبي العباس المبرد وجماعة، وثانيهما: إن كان التمييز لا يفيد إلا المعنى الذي يفيده الفاعل- كما في بيت الشاهد- لم يجز الجمع بينهما، وإن أفاد التمييز معنى زائدًا =

وسيبويه رَحمَه اللَّه تَعَالَى يمْنَع أَن يُقَال: نِعْمَ الرجلُ رَجُلًا زَيْدٌ، وتَأَوَّلُوا «فحلًا» فِي البَيْت على أَنه حَال مُؤَكدَة، والشواهد على جَوَاز المَسْأَلَة كَثِيرَة، فَلَا حَاجَة إِلَى التَّأْوِيل، ودخُولُ التَّمْيِيز فِي بَاب نعم وبئسَ أَكثر من دُخُول الحَال.

* * *

= على المعنى الذي يفيده الفاعل جاز الجمع بينهما، كما قال الشاعر:

تَخَـــيَّرَهُ فَلَـــمْ يَعْـــدِلْ سِـــوَاهُ ... فَـــنِعْمَ الْمَـــرْءُ مِـــنْ رَجُـــلٍ تِهَـــامِ

المستثنى بإلا

○ (ص) والمستثنى بإلَّا مِنْ كَلَام تَامّ مُوجَب، نَحْو: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [1]، فَإِنْ فُقِدَ الإِيجَابُ تَرَجَّح البَدَلُ فِي المُتَّصِل، نَحْو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [2]، والنَّصْبُ فِي المُنْقَطع عِنْد بني تَمِيم، ووَجَبَ عِنْد الحِجَازِيِّينَ نَحْو: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [3] مَا لم يَتَقَدَّمْ فيهمَا، فالنصب نَحو قَوْله:

وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

أَو فُقِدَ التَّمَامُ، فعلى حَسَبِ العوامل نَحْو: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾ [4] ويُسَمَّى مُفَرَّغًا.

(ش) من المنصوبات: المُسْتَثْنى فِي بعض أقسامه.

وَالحَاصِلُ أَنه إِذا كَانَ الاسْتِثْنَاء بإلا، وكَانَت مسبوقة بِكَلَام تَامّ ومُوجبُ وجَبَ بِمَجْمُوع هَذِه الشُّرُوط الثَّلَاثَة نَصْبُ المُسْتَثْنى، سَوَاءً كَانَ الاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا نَحْو: قَامَ القَوْمُ إِلَّا زيدًا، وقَوله تَعالَى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [5]؛ أَو مُنْقَطِعًا، كَقَوْلِك: قَامَ القَوْمُ إِلَّا حِمَارًا، ومِنْه فِي أحد القَوْلَيْنِ [6] قَوْلُه تَعالَى: ﴿فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهُم

---

(١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.
(٢) من الآية ٦٦ من سورة النساء.
(٣) من الآية ١٥٧ من سورة النساء.
(٤) من الآية ٥٠ من سورة القمر.
(٥) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.
(٦) اختلف العلماء في إبليس – لعنه اللَّه –: أهو من جنس الملائكة أم من جنس آخر؟ فذهب قوم إلى أنه من جنس الملائكة، واستدلوا على ذلك بشيئين؛ الأول: أحاديث وردت في هذا المعنى تدل على أنه من جنسهم، والثاني: استثناؤه من الملائكة في كثير من آيات الكتاب العزيز، والأصل في الاستثناء أن يكون متصلًا بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وذهب قوم آخرون إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى =

أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾[1].

فَلَو كَانَت المَسْأَلَةُ بِحَالِهَا، ولَكِنَّ الكَلَامَ السَّابِقَ مُوجَبٌ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَن يكون الاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا أَو مُنْقَطِعًا، فَإِن كَانَ مُتَّصِلًا جَازَ فِي المُسْتَثْنى وجْهَان:

أَحدهمَا: أَن يُجْعَلَ تَابعًا للمستثنى مِنْهُ على أَنه بَدَلٌ مِنْهُ، بَدَلَ بَعْضٍ من كل عِنْد البَصرِيين، أَو عَطْفُ نَسَقٍ عِنْد الكُوفِيّين.

الثَّانِي: أَن ينصب على أصل البَاب، وهُوَ عَرَبِيّ جيد والإِتْبَاعُ أَجود مِنْهُ.

ونعني بِغَيْرِ الإِيجَاب النَّفْيَ والنَّهْيَ والاستفهامَ:

مِثَالُ النَّفْي قَوْله تَعَالَى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[2] قَرَأَ السَّبْعَةُ- غير ابْن عَامر- بِالرَّفْع على الإِبْدَال من الوَاو فِي مَا فَعَلُوهُ وقَرَأَ ابْن عَامر وحده بِالنّصب

= من الآية (٥٠) من سورة الكهف ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ وردوا الأحاديث التي استند إليها الفريق الأول، وردوا دعواهم أن استثناءه من الملائكة يدل على أنه من جنسهم، وذلك لأن الاستثناء المنقطع وارد في العربية، ومنه قول النابغة الذبياني:

يَـا دَارَ مَيَّـةَ بِالْعَلْيَـاءِ فَالسَّنَدِ ... أَقْـوَتْ وَطَـالَ عَلَيْهَـا سَـالِفُ الْأَمَـدِ

وَقَفْـتُ فِيهَـا أُصَيـلًا كَيْ أُسَـائِلُهَا ... عَيَّـتْ جَوَابًـا وَمَـا بِـالرَّبْعِ مِـنْ أَحَـدِ

إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَأْيًـا مَـا أُبَيِّنُهَـا ... وَالنُّـؤْيُ كَالْحَـوْضِ بِالْمَظْلُومَـةِ الْجَلَدِ

فإنه استثنى الأواري من أحد، وحملت عليه آيات من القرآن، مثل قوله تعالى من الآية ١٥٨ من سورة النساء: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ وقوله جل شأنه من الآيتين ٤٣، ٤٤ من سورة يس: ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ﴿٤٣﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا﴾ وإذا قد ورد ذلك في الشعر العربي الموثوق به وفي عدد وافر من الآيات لم يجز إنكاره وإذا علمت هذا الكلام سهل عليك معرفة قول الشارح: «في أحد القولين» فإنه يريد أن من ذهب من العلماء إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة جعل الاستثناء في الآية منقطعًا، ومن ذهب إلى أنه من جنسهم جعل الاستثناء متصلًا، والاستشهاد بالآية على المذهب الأول.

(١) من الآية ٣٠، ٣١ من سورة الحجر.

(٢) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

على الاسْتِثْنَاء.

وَمِثَالُ النَّهي قَوْله تَعالَى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[1] قَرَأَ أَبُو عَمْرو وابْن كثير بِالرَّفْع على الإِبْدَال من (أحد)، وقَرَأَ البَاقُونَ بِالنّصب على الاسْتِثْنَاء؛ وفِيه وجْهَان: أَحدهمَا: أَن يكون مُسْتَثْنى من (أحد)، وجَاءَت قِرَاءَة الأَكْثَر على الوَجْه المَرْجُوح، لأَن مَرْجِعَ القِرَاءَة الرِّوَايَةُ لَا الرَّأْي؛ والثَّانِي: أَن يكون مُسْتَثْنى من (أهلك) فعلى هَذَا يكون النَّصْبُ واجِبًا.

وَمِثَال الاسْتِفْهَام قَوْله تَعَالَى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾[2] قَرَأَ الجَمِيع بِالرَّفْع على الإِبْدَال من الضَّمِير فِي (يقنط) ولَو قرئَ (إلا الضَّالّين) بِالنّصب على الاسْتِثْنَاء لجَاز، ولَكِن القِرَاءَة سُنَّة مُتَّبَعَةٌ.

وَإِن كَانَ الاسْتِثْنَاء مُنْقَطِعًا؛ فَأهل الحجاز يُوجبون النَّصْب، فَيَقُولُونَ: مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حمارًا، وبلغتهم جَاءَ التَّنْزِيل، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[3] وبَنُو تَمِيم يُجيزون النصب والإبدال، ويقرءون: (إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّن) بِالرَّفْع على أَن بدل من العلم بِاعْتِبَار الموضع، ولَا يجوز أَن يقْرَأ بالخفض على الإِبْدَال مِنْهُ بِاعْتِبَار اللَّفْظ، لأَن الخَافِض لَهُ «من» الزَّائِدَة، و(اتباع الظَّن) معرفَة مُوجبَة، و«من» الزَّائِدَة لَا تعْمل إِلَّا فِي النكرات المنفية أَو المستفهم عَنْهَا، وقد اجْتمعَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ﴾[4].

وَإِذا تَقَدَّم المُسْتَثْنى على المُسْتَثْنى مِنْهُ وجب نَصْبه مُطلقًا، أَي سَوَاء كَانَ

---

(١) من الآية ٨١ من سورة هود.

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الحجر.

(٣) من الآية ١٥٧ من سورة النساء.

(٤) من الآية ٣ من سورة الملك.

الاسْتِثْنَاء مُنْقَطِعًا نَحْو: «مَا فِيهَا إِلَّا حمارًا أَحَدٌ» أَو مُتَّصِلًا نَحْو: «مَا قَامَ إِلَّا زيدًا القَوْمُ». قَالَ الكُمَيْت:

١٠٩- ومَــــالِي إِلَّا آلَ أَحْمَــــدَ شِــــيعَةٌ وَمَــالِيَ إِلَّا مَــذْهَبَ الْحَــقِّ مَــذْهَبُ[1]

وَإِنَّمَا امْتنع الإتباعُ فِي ذَلِك، لأن التَّابِعَ لَا يتَقَدَّم على المَتْبُوع.

وَإِن كَانَ الكَلَامُ السَّابِقُ على «إِلَّا» غيرَ تَامٍّ- ونَعني بِهِ أَلا يكون المُسْتَثْنى مِنْهُ مَذْكُورًا- فَإِن الاسْم المَذْكُور الوَاقِع بعد «إِلَّا» يُعْطَى مَا يسْتَحقّهُ لَو لم تُوجد «إِلَّا» فيُقَال: مَا قَامَ إِلَّا زيدٌ بِالرَّفْع، كَمَا يُقَال: مَا قَامَ زَيْدٌ، ومَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا، بِالنّصب، كَمَا يُقَال: مَا رَأَيْتُ زيدًا، ومَا مَرَرْتُ إِلَّا بزيدٍ، بِالجَرِّ؛ كَمَا يُقَال: مَا مَرَرْتُ بزيد، ويُسَمَّى ذَلِك اسْتِثْنَاءً مُفَرَّغًا، لأن مَا قبل «إِلَّا» قد تَفَرَّغ لطلب مَا بعْدهَا، ولم يشْتَغل عَنهُ بِالعَمَلِ فِيمَا يَقْتَضِيه، والاسْتِثْنَاء فِي ذَلِك كُله من اسْم عَام مَحْذُوف، فتقدير «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ»: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ؛ وكَذَا البَاقِي.

---

(١) هذا البيت من كلام الكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٦٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٢٦٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٤) وأنشده الأشموني (رقم ٤٤٨).

اللغة: «شيعة» أشياع وأنصار، وأشايعهم وأجرى معهم قيمًا يذهبون إليه «مذهب الحق» يروى في مكانه «مشعب الحق» والمراد الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق.

الإعراب: «ما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء «آل» منصوب على الاستثناء من شيعة، وهو مضاف و«أحمد» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل «شيعة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة «وما» الواو عاطفة، ما: نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء «مذهب» منصوب على الاستثناء، ومذهب مضاف و«الحق» مضاف إليه «مذهب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «إلا آل أحمد» وقوله: «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى في الموضعين؛ لأنه مقدم على المستثنى منه، وأصل نظم البيت: ومالي شيعة إلا آل أحمد، ومالي مذهب إلا مذهب الحق.

الْمُسْتَثْنى بِغَيْر وسوى، وبخلا وعدا وحاشا، وما خلا وما عدا، ولَيْسَ ولَا يكون

○ (ص) ويُسْتَثْنَى بِغَيْر وسوى خَافِضَيْن مُعْرَبَيْن بإعرابِ الاسْمِ الَّذِي بَعْدَ «إِلَّا»، وبِخَلَا، وعَدَا، وحَاشَا، نَواصِبَ أَوْ خَوَافِضَ، وبِمَا خَلَا، وبِمَا عَدَا، ولَيْسَ، ولَا يكونُ، نَوَاصِبَ.

(ش) الأدواتُ الَّتِي يُسْتَثْنى بهَا. غير إِلَّا- ثَلَاثَةُ أَقْسَام: مَا يخْفض دَائِمًا، ومَا ينصب دَائِمًا، ومَا يخْفض تَارَة وينصب أُخْرَى.

فَأَما الَّذِي يُخْفض دَائِما، فَغير وسوى، تَقول: قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، وقَامَ القَوْمُ سوى زيدٍ؛ بخفض زيد فيهمَا، وتُعْرَبُ «غيْرُ» نَفسُهَا بِمَا يسْتَحقُّهُ الاسْمُ الوَاقِعُ بعد «إِلَّا» فِي ذَلِك الكَلَام، فَتَقول: قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زيدٍ، بِنصب غير، كَمَا تَقول: قَامَ القَوْمُ إِلَّا زيدًا، بِنصبِ زيد، وتقول: مَا قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زيد، وغَيْرُ زيدٍ، بِالنّصب والرَّفْع، كَمَا تَقول: مَا قَامَ القَوْمُ إِلَّا زيدًا، وإِلَّا زَيْدٌ، وتقول: مَا قَامَ القَوْمُ غيرَ حمَارٍ، بِالنّصب عِنْد الحِجَازِيِّينَ، وبِالنَّصبِ أَو الرّفع عِنْد التميميين، وعَلى ذَلِك فَقِسْ.

وَهَكَذَا حُكْم «سوى» خلافًا لسيبويه، فَإِنَّهُ زعم أَنَّهَا واجِبَةُ النَّصْبِ على الظَّرْفِيَّة دَائِمًا.

الثَّانِي: مَا يَنْصِبُ فَقَط، وهُوَ أَرْبَعَة: لَيْسَ، ولَا يكون، ومَا خلا، ومَا عدا. تَقول: قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا، ولَا يكونُ زيدًا، ومَا خلا زيدًا، ومَا عدا زيدًا؛ وفِي الحَدِيث: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وذُكِرَ اسْمُ اللَّه عَلَيْه، فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ والظُّفُر»، وقَالَ لبيد:

١١٠- أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ ... وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ[1]

(١) هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٦٧) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٢) وأنشده الأشموني (رقم ٣).

وانتصابه بعد «لَيْسَ»، و«لَا يكون» على أنه خَبَرُهُما، واسمهما مستتر فيهمَا، أَي وجوبًا، وانتصابه بَعْدَ «مَا خلا» و«مَا عدا» على أَنه مفعولهما، والفَاعِل مستتر فيهمَا.

الثَّالِث: مَا يخْفض تَارَة وينصب أُخْرَى، وهُوَ ثَلَاثَة: خلا، وعدا، وحاشا؛ وذَلِكَ لأَنَّهَا تكون حُرُوفَ جَرٍّ وأفعالًا مَاضِيَة، فَإِن قَدَّرْتَها حروفًا خفضت بهَا المُسْتَثْنى، وإِن قَدَّرْتَها أفعالًا نصبته بهَا على المفعولية، وقَدَّرْتَ الفَاعِلَ مضمرًا فِيهَا.

***

= **الإعراب:** «ألا» أداة استفتاح «كل» مبتدأ، وكل مضاف و«شيء» مضاف إليه «ما» مصدرية «خلا» فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «اللَّه» منصوب على التعظيم، مفعول به لخلا، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «باطل» خبر المبتدأ «وكل» الواو حرف عطف، كل: مبتدأ، وكل مضاف و«نعيم» مضاف إليه «لا» نافية للجنس «محالة» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا محالة موجودة مثلًا، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «زائل» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «ما خلا اللَّه» حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد «ما خلا»؛ فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوبًا، وذلك لأَنْ «ما» هذه مصدرية وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل؛ فإذا وجب أن يكون خلا فعلًا وجب أن يكون ما بعده منصوبًا على أنه مفعول؛ وإنما يجوز جره إذا كان «خلا» حرفًا، و«خلا» لا تكون حرفًا متى سبقها الحرف المصدري، ولبعض العلماء هنا مقال ذكرنا مجمله في شرحنا على «أوضح المسالك» ولا يليق ذكره في هذه اللمحة اليسيرة.

مخفوضات الأَسْمَاء

(ص) بَابٌ: يُخْفَضُ الاسْمُ إِمَّا بِحرفٍ مُشْتَرِك، وهُوَ: مِنْ، وإِلَى، وعَن، وعَلى، وفِي، واللَّام، والبَاء للقَسَم وغيرِهِ، أَو مُخْتَصّ بِالظَّاهِرِ، وهُوَ: رُبَّ، ومُذْ، ومُنْذُ، والكَاف، وحَتَّى، وواو القسم، وتاؤه.

(ش) لما انْقَضى الكَلَام على ذكر المرفوعات والمنصوبات شَرَعْتُ فِي ذكر المجرورات، وقَسَّمْتُ المجرورات إِلَى قسمَيْنِ: مجرورٍ بالحرف، ومجرورٍ بِالإِضَافَة، وبدأت بالمجرور بالحرف لأَنَّهُ الأَصْل.

والحروف الجَارَّةُ عشرُونَ حرفًا، أسقطتُ مِنْهَا سَبْعَة، وهِي: خلا، وعدا، وحاشا، ولَعَلَّ، ومَتى، وكَي، ولَوْلَا؛ وإِنَّمَا أسقطت مِنْهَا الثَّلَاثَة الأُول، لأَنِّي ذكرتها فِي الاسْتِثْنَاء، فاستغنيت بذلك عَن إعادتها، وإِنَّمَا أسقطت الأَرْبَعَة البَاقِيَة لشذوذها، وذَلِكَ لأن «لَعَلَّ» لَا يجر بها إِلَّا عُقَيلٌ. قَالَ شَاعِرهمْ:

١١١- لَعَلَّ اللهِ فَضلكُمْ علينا ... بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ[1]

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٩٤) والمؤلف في أوضحه (رقم ٢٧٧) والأشموني (٥٢٢).

اللغة: «أن» يجوز في همزة هذا الحرف الفتح، على أن يكون المصدر المنسبك بدلا من «شيء» المجرور بالباء، ويجوز فيها الكسر، على أن تكون الجملة استئنافية جيء بها لقصد التعليل، والمعنى على التهكم «شريم» هي المرأة المفضاة التي أتحد مسلكاها، ويقال فيها شرماء وشروم- بفتح الشين- أيضًا.

المعنى: يقول: إنكم تفخرون من غير أن يكون لكم ما تفخرون به، وإني لأرجو أن يكون اللَّه تعالى قد جعل لكم فضلًا تتباهون به، وذلك أن أمكم شرماء، وهو من باب توكيد الذم بما يشبه المدح.

الإعراب: «لعل» حرف ترج وجر شبيه بالزائد «اللَّه» مبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «فضلكم» فضل: فعل ماض =

وَ«مَتى» لَا يَجُرُّ بهَا إِلَّا هُذَيْل؛ قَالَ شَاعِرهمْ يصف السَّحَاب:

١١٢- شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[1]

= مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى المبتدأ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والميم حرف دال على جمع المخاطب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «علينا» جار ومجرور متعلق بفضل «بشيء» جار ومجرور متعلق بفضل أيضًا، «أن» حرف توكيد ونصب «أمكم» أم: اسم أن، وأم مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، والميم علامة على جمع المخاطب «شريم» خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من «شيء».

الشاهد فيه: قوله: «لعل اللّه» حيث جر بلعل ما بعدها لفظًا، وهو في التقدير مرفوع على أنه مبتدأ، كما أوضحناه في إعراب البيت، والجر بلعل لغة عقيل دون سائر العرب.

ومثل هذا البيت قول كعب بن سعد الغنوي، ويقال: إنه لسهل الغنوي:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

(١) البيت من كلام أبي ذؤيب الهذلي، يصف السحاب، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٩٥) والمؤلف في أوضحه (رقم ٢٨٧) وصاحب أدب الكاتب (ص ٥٢٩ بتحقيقنا) والأشموني (رقم ٥٢٣).

اللغة: «ترفعت» تصاعدت وتباعدت «لجج» جمع لجة، بزنة غرفة وغرف، واللجة: معظم الماء «نئيج» هو الصوت العالي المرتفع.

المعنى: يدعو لامرأة اسمها أم عمرو، كما ورد في بيت قبل هذا البيت، بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها في تلك الحال صوت عال مرتفع، والبيت المشار إليه هو قوله:

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَنَاتِمُ سُودٍ مَاؤُهُنَّ ثَجِيجُ

الإعراب: «شربن» فعل وفاعل «بماء» جار ومجرور متعلق بشرب، إما على تضمين شرب معنى روى؛ فتكون الباء سببية، وإما على أن شرب باق على معناه فتكون الباء بمعنى من الابتدائية، وماء مضاف و«البحر» مضاف إليه «ثم» حرف عطف «ترفعت» ترفع: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى نون النسوة العائد =

و«كي» لَا يَجُرَّ بها إِلَّا «مَا» الاستفهامية، وذَلِكَ فِي قَوْلهم فِي السُّؤَال عَن عِلَّة الشَّيْء: «كَيْمَهْ؟» بِمَعْنى لِمَه؟ و«لَوْلَا» لَا يُجَرَّ بهَا إِلَّا الضَّمِير فِي قَوْلهم: لَوْلَايَ، ولَوْلَاكَ، ولَوْلَاه، وهُوَ نَادِر؛ قَالَ الشَّاعِر:

١١٣- أَوْمَتْ بعينيها مِن الهَوْدَجِ لولاكَ فِي ذَا الْعَام لم أحْجُجِ[1]

= إلى حناتم «متى» حرف جر بمعنى من «لجج» مجرور بمتى، والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور الأول إذا قدرت الباء بمعنى من، وإلا فهذا متعلق بشرب «خضر» صفة للجج «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نئيج» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل ترفعت المستتر فيه.

الشاهد فيه: قوله: «متى لجج» حيث استعمل «متى» حرف جر، فجر بها قوله: «لجج».

(١) ينسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، ويروى بعده:

أَنْتَ إِلَى مَكَّةَ أَخْرَجْتَنِي وَلَوْ تَرَكْتَ الْحَجَّ لَمْ أَخْرُجِ

اللغة: «أومت» معناه أشارت، وأصله أومأت، فسهل الهمزة التي بعد الميم بقلبها ألفًا ثم حذف هذه الألف تخلصًا من التقاء الساكنين «الهودج» مركب يوضع فوق البعير يركب فيه النساء.

المعنى: يقول: أشارت هذه الفتاة إلى بعينيها من داخل مركبها مخافة من الرقباء، وحدثتني هذه الإشارة أنها تريد أنها لم تخرج للحج إلا رغبة في لقائي، ولو كنت لم أخرج لما خرجت هي.

الإعراب: «أومت» فعل ماض، مبني على فتح مقدر على الألف المنقلبة عن الهمزة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، والتاء الساكنة علامة التانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازصا تقديره هي «بعينيها» الباء حرف جر، عيني: مجرور بالباء وعلامة جره الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها تقديرًا لأنه مثنى، وعيني مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بأومأ «من الهودج» جار ومجرور متعلق بأومأ أيضًا «لولاك» لولا: حرف جر لا يحتاج إلى متعلق، والكاف ضمير المخاطب مبتدأ «قال الأخفش: مبني على الفتح في محل رفع، وقال سيبويه والجمهور: له محلان أولهما جر بحرف الجر، وثانيهما رفع بالابتداء، ولوحظ الأول فجيء به متصلًا» والخبر محذوف وجوبًا تقديره: لولاك موجود «في» حرف جر «ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بفي، والجار =

وَأنكر المُبَرِّدُ اسْتِعْمَاله، وهَذَا البَيْت ونَحْوه حُجَّة لسيبويه عَلَيْهِ[1]، والأَكْثَرُ فِي العَرَبِيَّة: لَوْلَا أَنا، ولَوْلَا أَنْت، ولَوْلَا هُوَ؛ قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿**لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ**﴾[2].

وتنقسم الحُرُوف المَذْكُورَة إِلَى مَا وُضِعَ على حرف واحِد، وهُوَ خَمْسَة: البَاء، واللَّام، والكَاف، والوَاو، والتَّاء؛ ومَا وُضِعَ على حرفين، وهُوَ أَرْبَعَة: من، وعَن، وفِي، ومُذْ؛ ومَا وُضِعَ على ثَلَاثَة أحرف، وهُوَ ثَلَاثَة: إِلَى، وعَلى، ومُنْذ؛ ومَا وُضِعَ على أَرْبَعَة، وهُوَ «حَتَّى» خَاصَّة.

وتنقسم أَيْضًا إِلَى مَا يَجُرُّ الظَّاهِرَ دون المُضْمَرِ، وهُوَ سَبْعَة: الوَاو، والتَّاء، ومُذْ، ومُنْذُ، وحَتَّى، والكَاف، ورُبَّ ومَا يَجُرُّ الظَّاهِر والمضمر، وهُوَ البَوَاقِي.

ثمَّ الَّذِي لَا يَجُرُّ إِلَّا الظَّاهِرَ يَنْقَسِم إلى مَا لَا يجر إِلَّا الزَّمَان، وهُوَ: مُذْ ومُنْذُ، تَقول: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَيْنِ، أَو مُنْذُ يَوْم الجُمُعَة، ومَا لَا يَجُرُّ إِلَّا النكرات، وهُوَ «رُبَّ»،

= والمجرور متعلق بأحجج الآتي «العام» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أحجج» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروى، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة لا محل لها جواب لولا.

الشاهد فيه: قوله: «لولاك» حيث دخلت «لولا» على الضمير المتصل فجرته محلًا كما هو مذهب سيبويه، وفي هذه المسألة كلام طويل، ذكرناه مفصلًا في شرحنا على شرح الأشموني، ولا يليق ذكره بهذه العجالة.

(١) مثل هذا البيت قول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٥٢٤):

أَتُطْمِـعُ فِينَـا مَـنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَـا ... وَلَـوْلَاكَ لَـمْ يَعْـرِضْ لِأَحْـسَابِنَا حَـسَنُ

وقول يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي يخاطب ابن عمه، وهو أيضًا من شواهد الأشموني (رقم ٥٢٥).

وَكَمْ مَـوْطِنٍ لَـوْلَاي طِحْـتَ كَمَا هَـوَى ... بِأَجْرَامِـهِ مِـنْ قُنَّـةِ النِّيـقِ مُنْهَـوِي

(٢) من الآية ٣١ من سورة سبأ.

تَقول: رُبَّ رَجُلٍ صَالح؛ ومَا لَا يَجُرُّ إِلَّا لفظ الجَلالَة، وقد يَجُرُّ لفظ الرَّبِّ مُضَافًا إِلَى الكَعْبَة، وقد يَجُرُّ لفظ الرَّحْمَن، وهِي التَّاء، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[1]، ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾[2]، وهُوَ كثير، وقَالُوا: «تَرَبِّ الكَعْبَة لَأَفْعَلَنَّ كَذَا، وهُوَ قَلِيل، وقَالُوا: تالرحمَنِ لَأَفْعَلَنَّ كَذا، وهُوَ أَقَلُّ، ومَا يَجُرُّ كُلَّ ظَاهر، وهُوَ البَاقِي.

***

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية ٩١ من سورة يوسف.

الْمَجْرُورُ بِالْإِضَافَةِ

○ (ص) أو بِإِضَافَة اسْم على مَعْنَى اللَّام، كـ «غُلَام زيد»، أَو مِنْ، كـ «خَاتمِ حَدِيد»، أَو فِي كـ ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾[1]، وتسَمَّى مَعْنَوِيَّةً، لأَنَّها للتعريفِ، أَو التَّخْصِيص، أو بِإِضَافَةِ الوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِه، كـ «بَالغ الكَعْبَة»، و«معمور الدَّار»، و«حسن الوَجْه»؛ وتسَمَّى لفظيةً، لأَنَّهَا لمُجَرّد التَّخْفِيف.

(ش) لما فَرَغْتُ من ذكر المَجْرُور بالحرف شَرَعْتُ فِي ذكر المَجْرُور بِالإِضَافَة، وقسمته إِلَى قسمَيْن:

أحدهما: أَن لَا يكون المُضَافُ صفةً والمضاف إليه مَعْمُولًا لَهَا، ويخرج من ذَلِك ثَلَاثُ صُوَرٍ؛ إِحْدَاهَا أَن يَنْتَفِي الأمران مَعًا كغُلَام زيد.

وَالثَّانِيَة: أَن يكونَ المُضَافُ صِفَةً ولَا يكونُ المُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولًا لِتِلْك الصّفة نَحْو: كَاتب القَاضِي، وكَاسِبِ عِيَاله.

وَالثَّالِثَة: أَن يكون المُضَاف إِلَيْهِ مَعْمُولًا للمضاف، ولَيْسَ المُضَافُ صفةً نَحْو: ضَرْبُ اللِّصِّ، وهَذِه الأَنْوَاع كلهَا تُسَمَّى الإِضَافَة فِيهَا إضافةً معنوية، وذَلِكَ لأَنَّهَا تُفِيدُ أمرًا معنويًّا، وهُوَ التَّعْرِيف إن كَانَ المُضَافَ إليه معرفَةً، نَحْو: غُلَام زيد، والتخصيص إن كَانَ المضاف إليه نكرَة، كـ «غُلَام امْرَأَة».

ثمَّ إنَّ هَذِه الإضافة على ثَلَاثَة أَقسَام: أَحدهَا: أَن تكون على معنى «فِي»، وذَلِكَ إذا كَانَ المُضَاف إليه ظرفًا للمضاف نَحْو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾[2].

الثَّانِي: أَن تكون على معنى «مِنْ» وذَلِكَ إذا كَانَ المُضَاف إليه كُلًّا للمضاف، ويصِح الإخبار بِهِ عَنهُ، كخَاتم حَدِيد، وبَاب سَاجٍ، بِخِلَاف نَحْو: يَدِ زَيْدٍ، فَإِنَّهُ لَا يَصح

---

(١) من الآية ٣٣من سورة سبأ.

(٢) من الآية ٣٣من سورة سبأ.

أَن يُخبَر عَن اليَد بِأَنَّهَا زَيْدٌ.

الثَّالِث: أَن تكون على معنى اللَّام، وذَلِكَ فِيمَا بَقِي، نَحْو: غُلَامُ زَيْدٍ، ويَدُ زَيْدٍ.

القسم الثَّانِي: أَن يكون المُضَافُ صفةً والمضاف إليه مَعْمُولًا لِتِلْكَ الصّفة، ولِهَذَا أَيْضًا ثَلَاثُ صُوَر: إضافة اسْم الفَاعِل، كـ «هَذَا ضَارِبُ زيدٍ، الآن أَو غَدًا»، وإضافة اسْم المَفْعُول كـ «هَذَا مَعْمُور الدَّار، الآن أَو غَدًا»، وإضافة الصّفة المشبهة باسم الفَاعِل كـ «هَذَا رَجُلٌ حَسَنُ الوَجْه»، وتسمى إضافة لفظية، لأَنَّهَا تفِيد أمرًا لفظيًّا، وهُوَ التَّخْفِيف، أَلَا ترى أَن قَوْلك: ضَاربُ زَيْدٍ، أَخَفُّ من قَوْلك: ضَارِبٌ زيدًا؟ وكَذَا البَاقِي، ولَا تفِيد تعريفًا ولَا تَخْصِيصًا، ولِهَذَا صَحَّ وصف (هَدْيا) بـ (بَالغ) مَعَ إضافته إِلَى المعرفة فِي قوله تَعَالَى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾[1]، وصَحَّ مَجِيء (ثَانِي) حَالًا مَعَ إضافته إِلَى المعرفة فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ثَانِي عِطْفِهِ﴾[2].

***

○ (ص) ولَا تُجامع الإِضافةُ تنوينًا ولَا نُونًا تاليةً للإعراب مُطلقًا، ولَا «أل» إِلا فِي نَحْو: الضَّارِبَا زَيْدٍ، والضَّارِبُو زَيْدٍ، والضَّارِبُ الرَّجُلِ، والضاربُ رَأْسِ الجَانِي، والرَّجُلُ الضَّارِبُ غُلَامِهِ.

(ش) اعْلَم أَن الإضافة لَا تجتمع مَعَ التَّنْوِين، ولَا مَعَ النُّون التالية للإعراب، ولَا مَعَ الألف واللَّام، تَقول: جَاءَنِي غُلَامٌ يَا هَذَا، فتنوّن، وإِذا أضفت تَقول: جَاءَنِي غُلَامُ زَيْدٍ، فتحذف التَّنْوِين، وذَلِكَ لأَنَّهُ يدلُّ على كَمَال الاسْم، والإِضَافَة تدل على نقصانه، ولَا يكون الشَّيْءُ كَامِلًا نَاقِصًا، وتقول: جَاءَنِي مسلمان ومسلمون، فَإِذا أضفت قلت: مُسْلِمَاك ومُسْلِمُوك، فتحذف النُّون، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿وَالمُقِيمِي

---

(١) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٢) من الآية ٩ من سورة الحج.

الصَّلَاةِ﴾[1]، ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو العَذَابِ﴾[2]، ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾[3]، والأَصْل المقيمين ولذائقون ومرسلون، والعلَّةُ فِي حذف النُّون هِيَ العلَّة فِي حذف التَّنْوِين، لكَونهَا قَائِمَةً مقَام التَّنْوِين، وإِنَّمَا قَيَّدْتُ النُّون بِكَوْنِهَا تالية للإعراب احْتِرَازًا من نوني المُفْرد وجمع التكسير، وكَذَلِك كنونَي (حِينَ، وشياطين)، فَإِنَّهما مَتْلُوَّانِ بالإعراب، لا تاليان لَهُ، تَقول: هَذَا حِينٌ يَا فَتى، وهَؤُلَاء شَيَاطِينُ يَا فَتى، فتجد إعرابهما بضمة واقعَة بعد النُّون، فَإِذا أضفتْ قلت: آتِيك حِين طُلُوع الشَّمْس، وهَؤُلَاء شياطينُ الإِنْس، بِإِثْبَات النُّون فيهمَا، لأَنَّهَا مَتْلُوَّةٌ بالإعراب، لَا تالية لَهُ.

وَأما الألف واللَّام، فَإِنَّك تَقول: جَاءَ الغُلَام، فَإِذا أضفت قلت: جَاءَ غُلَامُ زيد، وذَلِكَ لأن الألف واللَّام للتعريف، والإضافة للتعريف، فَلَو قلت: الغُلَام زيدٍ، جمعت على الاسْم تعريفين، وذَلِكَ لَا يجوز.

وَيُسْتَثْنى من مَسْأَلَة الألف واللَّام أَن يكون المُضَافُ صفةً، والمضافُ إليه مَعْمُولًا لِتِلْك الصّفة، وفِي المَسْأَلَة واحِد من خَمْسَة أُمُور تذكر؛ فَحِينَئِذٍ يجوز أن يجمع بَين الألف واللَّام والإِضَافَة.

أَحدهَا: أَن يكون المُضَافُ مُثنًّى نَحْو: الضاربا زيدٍ[4].

الثَّانِي: أَن يكون المُضَافُ جَمْعَ مُذَكّرٍ سالمًا نَحْو: الضاربو زيدٍ[5].

---

(١) من الآية ٣٥ من سورة الحج.

(٢) من الآية ٣٨ من سورة الصافات.

(٣) من الآية ٢٧ من سورة القمر.

(٤) من ذلك قول عنترة بن شداد العبسي:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ ... لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ

الشَّاتِمِي عِرْضِيَ وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا ... وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي

(٥) ومن ذلك قول الشاعر: وهو من شواهد سيبويه والأشموني: =

الثَّالِث: أَن يكون المُضَاف إليه بِالألف واللَّام نَحو: الضَّارِبُ الرَّجُلِ.

الرَّابع: أَن يكون المُضَافُ إليه مُضَافًا إِلَى مَا فِيهِ الألف واللَّام نَحْو: الضَّارِبُ رَأسِ الرجلِ.

الخَامِس: أن يكون المُضَاف إِلَيْهِ مُضَافًا إِلَى ضميرٍ عَائِدٍ على مَا فِيهِ الألف واللَّام نَحْو: مَرَرْتُ بِالرجلِ الضَّارِبِ غُلَامِهِ.

***

= الْحَـــافِظُو عَــــوْرَةَ الْعَـــشِيرَةِ لَا يَــــأْتِيهِمُ مِـــنْ وَرَائِهِـــمْ نَطَـــفُ

مَا يعْمل عمل الْفِعْل

○ (ص) بَابٌ، يَعْمَلُ عَمَلَ فعله سَبْعَة: اسْمُ الفِعْل، كَهَيْهَات، وصَهْ، ووَىْ بِمَعْنى بَعُدَ، واسْكُتْ، وأَعْجَبُ، ولَا يُحْذَفُ، ولَا يتَأَخَّرُ عَن معموله، و ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[1] مُتَأَوَّل، ولَا يُبْرَزُ ضَمِيرُهُ، ويُجْزَمُ المُضَارِعُ فِي جَوَاب الطَّلَبِيّ مِنْهُ نَحْو:

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَو تَسْتَرِيحِي

وَلَا يُنْصَبُ.

(ش) هَذَا البَاب مَعْقُود للأسماء الَّتِي تعْمَلُ عمل أفعالها، وهِي سَبْعَة، أَحدهَا: اسْم الفِعْل، وهُوَ على ثَلَاثَة أَقسَام:

١ – مَا سمى بِهِ المَاضِي، كهَيْهَات، بِمَعْنى بَعُدَ، قَالَ الشَّاعِر:

١١٤- فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ ومَن بِهِ وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق نُوَاصِلُهْ[2]

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) هذا البيت من كلام جرير بن عطية، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٦١) وفي شذور الذهب (رقم ٢١٢).

اللغة: «هيهات» معناه بَعُدَ، وقد روى «أيهات» في المواضع الثلاثة بقلب الهاء همزة «العقيق» اسم مكان، ورواه ياقوت «الغزيز» بضم الغين وبزاءين، وقال: هو ماء يقع عن يسار القاصد إلى مكة عن طريق اليمامة «خل» صديق، وهو بكسر الخاء.

المعنى: يقول: بعد عنا الموضع الذي يسمى العقيق، وبعد عنا سكانه، وبعد الأخلاء الذين كنا نواصلهم فيه.

الإعراب: «هيهات» اسم فعل ماض بمعنى بعد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «هيهات» توكيد للأول «العقيق» فاعل بهيهات، مرفوع بالضمة الظاهرة «ومن» الواو حرف عطف، من: اسم موصول معطوف على العقيق، مبني على السكون في محل رفع «به» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة للموصول «وهيهات» الواو حرف عطف، هيهات: اسم فعل بمعنى بعد، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «خل» فاعل لاسم الفعل «بالعقيق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل «نواصله» نواصل فعل مضارع =

٢- ومَا سمي بِهِ الأَمر، كصَهْ، بِمَعْنى اسْكُتْ، وفِي الحَدِيث: «إذا قلت لصاحبك والإِمَامُ يَخْطُبُ صَهْ، فقد لَغَوْت»، كَذَا جَاءَ فِي بعض الطّرق.

٣- ومَا سمي بِهِ المُضَارع كـ «وَيْ»، بِمَعْنى أَعْجَبُ، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ ﴾ [1] أَي أَعْجَبُ لعدم فلاح الكَافرين، ويُقَال فِيهِ: «وَا».

قَالَ الشَّاعِر:

١١٥- وا بِــأَبِي أَنْــتِ وفُــوكِ الأَشْــنَبُ   كَأَنَّمَــا ذُرَّ عَلَيْــهِ الزَّرْنَــبُ [2]

= مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، والهاء ضمير الغائب مفعول به، مبني على الضم في محل نصب، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة ثانية لخل.

الشاهد فيه: قوله: «هيهات العقيق» وقوله: «هيهات خل» حيث استعمل هيهات في الموضعين اسم فعل بمعنى بَعُدَ، ورفع به فاعلًا، كما يرفعه بنفس «بَعُدَ»، فدل ذلك على أن اسم الفعل يعمل عمل الذي يكون بمعناه.

(١) من الآية ٨٢من سورة القصص.

(٢) هذا البيت من كلام راجز من بني تميم، ولم يعين أحد اسمه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٩).

اللغة: «وا» معناه أعجب «بأبي» يريد أفديك بأبي، أو أنت بأبي «الأشنب» الذي فيه الشنب، وهو – بفتح الشين والنون جميعًا- عبارة عن رقة الأسنان وعذوبتها، أو نقط بيض فيها «الزرنب» نبت من نبات البادية طيب الرائحة.

الإعراب: «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «بأبي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«أنت» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر «وفوك» الواو حرف عطف، فو: معطوف على الضمير المنفصل، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وفو مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، «الأشنب» نعت لفوك، مرفوع بالضمة الظاهرة «كأنما» كأن: حرف تشبيه، وما كافة «ذُر» فعل ماض مبني للمجهول «عليه» جار ومجرور متعلق بذر «الزرنب» نائب فاعل لذر، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب حال من «فوك».

الشاهد فيه: قوله: «وا» فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مثل «وي» بفتح الواو وسكون =

و«واهًا»، قَالَ الشَّاعِر:

١١٦- واهًا لسلمى ثمَّ واهًا واهَا ... يَا لَيْتَ عَيْناهَا لنا وفَاهَا[1]

وَمن أَحْكَام اسْم الفِعْل أَنه لَا يتَأَخَّر عَن معموله، فَلَا يجوز فِي: عَلَيْكَ زيدًا، بِمَعْنى الزَمْ زيدًا، أَن يُقَال: زيدًا عَلَيْك، خلافًا للكسائي، فَإِنَّهُ أجازه محتجًّا عَلَيْهِ بقوله تَعَالَى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[2] زاعمًا أن مَعْنَاهُ: عَلَيْكُم كتابَ اللَّه، أَي الزموه،

= الياء، والمرفوع به ضمير مستتر فيه وجوبًا، كالذي يرتفع بنفس أعجب، فدل ذلك على أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل المضارع الذي يكون بمعناه.

(١) نسب جماعة هذا البيت لرؤبة بن العجاج، ونسبه آخرون لأبي النجم الفضل ابن قدامة العجلي، وروى أبو زيد الأنصاري في نوادره أكثر الأبيات التي يروونها مع بيت الشاهد ونسبها لأبي الغول الطهوي بعض أهل اليمن، وقد أنشد المؤلف بيت الشاهد في أوضحه (رقم ٤٦٠).

اللغة: «واها» معناه أعجب «عيناها» جاء به على لغة قوم من العرب يلزمون المثنى الألف في الأحوال كلها، ووقع في بعض نسخ الشرح «يا ليت عينيها» وهو صحيح، بل هو الجاري على اللغة الفصحى، غير أن الرواة متفقون على روايته بالألف.

الإعراب: «واها» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «لسلمي» جار ومجرور متعلق باسم الفعل «ثم» حرف عطف «واها» اسم فعل كالسابق «واها» توكيد لاسم الفعل الذي قبله «يا» حرف نداء، والمنادى به محذوف، والتقدير: يا هؤلاء، مثلًا «ليت» حرف تمن ونصب «عيناها» عينا: اسم ليت منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وعينا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمي مضاف إليه «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت «وفاها» الواو حرف عطف، فا: معطوف على اسم ليت، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وفا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «واها» في المواضع الثلاثة، فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مثل وي، وقد رفع ضميرًا مستترًا فيه وجوبًا تقديره أنا، كما بيناه في إعراب البيت.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

وعند البَصرِيين أن كتاب اللَّه مصدرٌ مَحْذُوفُ العَامِل، و«عَلَيْكُمْ» جَار ومجرور مُتَعَلق بِهِ أَوْ بالعامل المُقدر، والتَّقْدِير: كَتَبَ اللَّهُ ذَلِك كتابًا عَلَيْكم، ودلّ على ذَلِك المُقَدَّرِ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ [1] لأن التَّحْرِيم يسْتَلْزم الكِتَابَة.

وَمن أَحْكَامه: أنه إِذا كَانَ دَالًّا على الطّلب جَازَ جَزْمُ المُضَارِع فِي جَوَابه، تَقول: نَزَال نُحَدِّثْك، بِالجَزْمِ، كَمَا تَقول: انزلْ نُحَدِّثْك، وقَالَ الشَّاعِر:

١١٧- وقَــوْلِي كلمــا جَــشَأَتْ وجَاشَــتْ   مَكَانَــكِ تُحْمَــدِي أَو تَــسْتَرِيحِي [2]

---

(١) من الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٢) هذا الشاهد من كلام عمر بن زيد مناة، المعروف بعمرو بن الإطنابة. والإطنابة أمه، وقد أنشده المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٥٠٣) وأنشده في شذور الذهب (رقم ١٧٤) وقال قبل إنشاده: «وغلط أبو عبيدة فنسبه إلى قطري بن الفجاءة». اهـ.

هذا، وقبل بيت الشاهد قول الشاعر:

أَبَـــتْ لِي عِفَّـــتِي وَأَبَى بَـــلَائِي   وَأَخْـــذِي الْحَمْـــدَ بِالثَّمَـــنِ الـــرَّبِيحِ

وَإِقْحَـــامِي عَلَى الْمَكْـــرُوهِ نَفْـــسِي   وَضَرْبِي هَامَـــةَ الْبَطَـــلِ الْمـــشِيحِ

اللغة: «جشأت» الحديث عن نفسه، وجشوءها: نهوضها، وثورانها من فزع أو حزن «جاشت» علت من الفزع أو الحزن، ومعناه قريب من المعنى الأول «تحمدي» يحمدك الناس ويشكروا لك الثبات «تستريحي» تطمئن خوالجك وتسكن ثورتك.

الإعراب: «وقولي» الواو حرف عطف، قول: معطوف على فاعل أبي في البيت السابق على بيت الشاهد، وقد ذكرناه في نسبة الشاهد، فهو مرفوع بضمة مقدرة منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وقول مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «كلما» ظرف متعلق بالمصدر الذي قبله «جشأت» جشأ: فعل ماض، والتاء للتأنيث «وجاشت» الواو عاطفة، جاش: فعل ماض، والتاء للتأنيث «مكانك» مكان: اسم فعل أمر بمعنى اثبتي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف حرف دال على الخطاب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «تحمدي» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة نائب فاعل، مبني على السكون في محل رفع «أو» حرف عطف «تستريحي» فعل مضارع معطوف على المضارع السابق، والمعطوف على المجزوم =

فـ «مَكَانك» فِي الأَصْل ظرف مَكَان، ثمَّ نُقِل عَن ذَلِك المَعْنى، وجُعِل اسْمًا لِلْفِعْل، ومَعْنَاهُ: اثْبُتِي. وقَوله: «تُحْمَدِي» مضارع مجزوم فِي جَوَابه، وعلامةُ جَزْمِه حَذْفُ النُّون.

وَمن أَحْكَامه: أَنه لَا يُنْصَبُ الفِعْلُ بعد الفَاء فِي جَوَابه، لَا تقول: مَكَانَكِ فَتُحْمَدِي، وصَهْ فَتُحَدثك خلافًا للكسائي، وقد قَدَّمْتُ هَذَا الحكم فِي صَدْر المُقدمَة؛ فَلم احْتَجْ إِلَى إعادته هُنَا.

***

(ص) والمَصْدَرُ، كَضَرْبٍ وإكرام، إنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ أَنْ، أَو مَعَ مَا، ولَمْ يَكُنْ مُصغَّرًا، ولَا مُضْمَرًا، ولَا مَحْدُودًا، ولَا مَنْعوتًا قَبْلَ العَمَل، ولَا مَحْذُوفًا ولَا مَفْصُولًا من المَعْمُول، ولَا مُؤَخَّرًا عَنهُ، وإعمالُه مُضَافًا أَكثرُ، نَحْو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾[(١)].

وقَول الشَّاعِر:

أَلا إِنَّ ظُلْـمَ نَفسِهِ الْمَـرْءُ بَيِّـنٌ

ومُنَوَّنًا أَقيس، نَحْو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾[(٢)]، وبأل شَاذ نَحْو: وكَيف التوقي ظهر مَا أَنْت رَاكِبه.

(ش) النَّوْع الثَّانِي من الأَسْمَاء العاملة عمل الفِعْل: المَصْدَر، وهُوَ الاسْم الدَّال على الحَدث الجَارِي على الفِعْل، كالضَّرْب والإِكْرَام.

= مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله.

الشاهد فيه: قوله: «مكانك تحمدي» حيث جزم «تحمدي» في جواب اسم الفعل الدال على الأمر، وعلامة كونه مجزومًا حذف النون منه، وليس بين العلماء خلاف في جواز جزم المضارع بعد اسم فعل الأمر إذا سقطت الفاء، كما هنا، فتأمل ذلك.

(١) من الآية ٤٠ من سورة الحج.

(٢) من الآية ١٤، ١٥ من سورة البلد.

وَإِنَّمَا يَعْمَلُ بِثَمَانِيَة شُرُوط:

أَحدهَا: أَن يَصح أَن يَحُلَّ مَحَلَّهُ فعلٌ مَعَ «أَنْ»، أَو فعل مَعَ «مَا».

فَالأول: كَقَوْلِك: أعجبني ضَرْبُكَ زيدًا، ويُعجبني ضَرْبُكَ عَمْرًا، فَإِنَّهُ يَصح أَن تَقول مَكَان الأول: أعجبني أَنْ ضَرَبْتَ زيدًا، ومَكَان الثَّانِي: يُعجبنِي أَنْ تَضْرِبَ عَمْرًا.

وَالثَّانِي: نَحْو: يُعجبنِي ضَرْبُك زَيْدًا الآن، فَهَذَا لَا يُمكن أَن يَحُلَّ مَحله «أَنْ ضَرَبْت»، لأَنه للماضي، ولَا «أَن تضرب»، لأنه للمستقبل، ولَكِن يجوز أَن تَقول فِي مَكَانه: «مَا تَضْرِبُ» وتريد بِمَا المصدرية مثلهَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾[1]، وقَوله تَعَالَى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾[2] أَي بِرُحْبِها، وعَنَتِكُم، ولَا يجوز فِي قَوْلك: ضَرْبًا زيدًا، أَن تعتقد أَن (زيدًا) مَعْمُولٌ لـ «ضَرْبًا»، خلافًا لقوم من النَّحْوِيين، لأن المصدر هُنَا إنما يَحُلُّ مَحله الفِعْلُ وحده بِدُونِ (أَنْ، ومَا) تقول: اضْرِبْ زيدًا، وإِنَّمَا (زيدًا) مَنْصُوبٌ بِالفِعْلِ المَحْذُوف الناصب للمصدر، ولَا يجوز فِي نَحْو: «مَرَرْت بزيد، فَإِذا لَهُ صَوتٌ صَوْتُ حِمَار»، أَن تنصب (صَوت) الثَّانِي بِـ(صَوْت) الأول، لأَنَّهُ لَا يَحُلُّ مَحل الأول فعل، لَا مَعَ حرف مصدري ولَا بِدُونِهِ، لأن المَعْنى يَأْبَى ذَلِك، لأن المُرَاد أَنَّك مَرَرْت بِهِ، وهُوَ فِي حَالَة تصويته، لَا أَنه أَحْدَثَ التصويت عِنْد مرورك بِهِ.

الشَّرْط الثَّانِي: أَن لَا يكون مُصَغرًا، فَلَا يجوز: «أعجبني ضُرَيْبُكَ زيدًا»، ولَا يخْتَلف النحويون فِي ذَلِك، وقَاسَ على ذَلِك بَعضُهم المصدر المَجْمُوع، فَمنع إعماله حَمْلًا لَهُ على المُصَغَّر، لأن كُلًّا مِنْهُمَا مُبَاين للْفِعْل، وأجاز كثير مِنْهُم إعماله، واسْتَدَلُّوا بِنَحْوِ قَوْله:

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران.

١١٨- وعَدْتَ وكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَتْرِبِ[1]

الثَّالِث: أَن لَا يكون مضمرًا، فَلَا تَقول: ضَرْبِي زيدًا حَسَنٌ وهُوَ عَمْرًا قَبِيحٌ، لأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ لفظ الفِعْل، وأَجَازَ ذَلِك الكُوفِيُّونَ، واسْتَدَلُّوا بقوله:

١١٩- ومَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وذُقْتُمُ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ المُرَجَّمِ[2]

---

(١) هذا البيت قد نسبه في اللسان (ج٢ ص ٨٥) وفي مجمع الأمثال (ج٢ ص ٢٢٢) للأشجعي، بدون تعيين.

اللغة: «سجية» خصلة وخليقة «عرقوب» رجل يضرب به المثل في خلف الوعد، «بِيَتْرِب» حكاه في اللسان بفتح الياء وسكون التاء المثناة وفتح الراء المهملة- وهو اسم مكان باليمامة، ومنهم من يرويه بالثاء المثلثة وكسر الراء، وهو الاسم القديم لمدينة الرسول ﷺ التي سميت بعد ذلك طيبة، وقد صار لفظ «المدينة» علمًا بالغلبة عليها.

الإعراب: «وعدت» فعل وفاعل «وكان» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص، «الخلف» اسمها «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سجية؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالًا «سجية» خبر كان «مواعيد» مفعول مطلق عامله وعدت في أول البيت، منصوب بالفتحة الظاهرة، ومواعيد مضاف و«عرقوب» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «أخاه» أخا: مفعول به لمواعيد، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف وضمير الغائب العائد إلى عرقوب مضاف إليه «بيثرب» جار ومجرور متعلق بمواعيد.

الشاهد فيه: قوله: «مواعيد عرقوب أخاه» فإن مواعيد جمع ميعاد أو موعد بإشباع الكسرة في الجمع حتى تتولد منها الياء، وموعد: مصدر ميمي لوعد، وقد أعمل هذا الجمع في فاعل ومفعول، فأضافه إلى الفاعل، ثم نصب به المفعول؛ فدل ذلك على أن المصدر إذا جمع جاز أن يعمل كما يعمل وهو مفرد.

(٢) هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني، من معلقته المشهورة، وقد استشهد به العلامة رضى الدين في شرح الكافية وشرحه البغدادي في الخزانة (ج٣ ص ٣٤٥ بولاق).

اللغة: «وما الحرب إلا ما علمتم» يريد ليست الحرب إلا ما جربتموه وعرفتم عواقبه ونتائجه من التدمير والفناء، يحذرهم من أن يعودوا إليها «وما هو» الضمير يعود إلى العلم الذي يشير إليه «علمتم» وقوله: «بالحديث» أراد الخبر، يريد ليس العلم عن الحرب بخبر تسمعونه قد =

أَي: وَمَا الحَدِيثُ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّم، قَالُوا: فعنها مُتَعَلق بالضمير، وهَذَا

= يكون صحيحًا وقد لا يكون صحيحًا، يؤكد أن أمرها معلوم لهم لا ينبغي أن يتجاهلوه «المرجم» الأصل في هذه الكلمة الرجم، وهو القذف بالحجارة، ثم قالوا: رجم فلان فلانًا، إذا أرادوا أنه شتمه وسبه، ثم قالوا: رجم بالظن، يريدون رمي به، ثم كثر هذا الاستعمال حتى قالوا: رجم، ورجم- بالتخفيف والتشديد- وهم يريدون ظن، وقالوا: لقد قال فلان هذا الكلام رجمًا، يريدون قاله ظنًا، فقوله زهير «المرجم» يريد به المظنون الذي ليس في موضع اليقين.

الإعراب: «ما» نافية «الحرب» مبتدأ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ما» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «علمتم» علم: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعل مبني على الضم في محل رفع، والميم علامة على الجمع، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بعلم محذوف، والتقدير: إلا التي علمتموها «وذقتم» الواو عاطفة، ذاق: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، والميم علامة الجمع، والجملة معطوفة على جملة الصلة، فلا محل لها من الإعراب «وما» الواو عاطفة، ما: نافية حجازية تعمل عمل ليس «هو» اسم ما، مبني على الفتح في محل رفع «عنها» جار ومجرور متعلق بهو، وسيأتي إيضاح ذلك في بيان الاستشهاد به «بالحديث»: الباء حرف جر زائد، «الحديث»: خبر ما الحجازية منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، «المرجم»: صفة للحديث باعتبار لفظه مجرورة بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «هو عنها» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «هو» في هذا البيت ليس راجعًا إلى الحرب، لأن الحرب مؤنثة، وهذا الضمير مذكر، وأيضًا فإن رجوع هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى، إذ لا معنى لقولك: وما الحرب عن الحرب بالحديث المرجم، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو العلم، ويرشح لذلك إخباره عنه بقوله: «الحديث المرجم» أي المظنون، فكأنه قال: وليس الحديث عن الحرب بالحديث المظنون، بل هو الحديث الصادق الموثوق به، فلما كان الضمير كناية عن القول أو الحديث تعلق به الجار والمجرور، كما يتعلق بالحروف التي للمعاني، إذ الظرف والجار والمجرور يكتفيان برائحة الفعل، وهذا بيان كلامهم، ومن تقريره على هذا الوجه تعلم ما في كلام بعض أرباب الحواشي من التهافت فافهمه، ولا تكن عبد التقليد.

البَيْت، نَادِرٌ قَابلٌ للتأويل، فَلَا تُبْنَى عَلَيْهِ قَاعِدَة.

الرَّابِـــع: أَن لَا يكون محدودًا، فَلَا تَقول: أعجبني ضَرْبَتُكَ زَيْدًا، وشَذَّ قَوْله:

١٢٠- يُحَـايِي بِـهِ الـْجَلْـدُ الَّذِي هُـوَ حَـازِمٌ   بِـضربَةِ كَفَّيْــهِ المَــلَا نَفْــسَ رَاكِــبِ[1]

---

(١) لم أجد أحدًا نسب هذا البيت إلى قائل معين.

اللغة: «يحايي»: أراد يحيي، «الجَلْدُ»: الصبور الصلب، «حازم»: هو الضابط لأموره، «الملا»: التراب.

المعنى: قال شراح الشواهد، ومنهم المصنف، وتبعهم عامة أرباب الحواشي: إن قائل هذا البيت يصف رجلًا كان معه ماء، وقد احتاجه آخر ليشربه، فأعطاه إياه وتيمم بدلًا من أن يتوضأ، فأحيا نفس ذلك الذي يحتاجه، وأصل تركيب البيت هكذا: يحايي بالماء نفس راكب الجلد الذي هو حازم بضربه كفيه الملا، وستعرف إعرابه ووجه ما ذكروه أنهم يروونه «يحايي به» ولا يروون شيئًا قبله، فلابد من التماس مرجع للضمير فتخيلوه الماء وإن لم يجر له ذكر، والبيت ثاني بيتين، رواهما غير واحد من حملة اللغة والأدب، والذي قبله قوله:

وَدَاوِيَّـــةٍ قَفْـــرٍ يَحَــارُ بِهَـــا الْقَطَـــا   أَدِلَّـــةِ رَكْبَيْهَـــا بَنَـــاتِ التَّجَائِـــبِ

والرواية الصحيحة في بيت الشاهد «يحايي بها» والضمير عائد على الداوية التي هي الصحراء الواسعة، والباء بمعنى في و«نفس راكب» أراد به نفس الجلد الذي هو حازم فوضع الظاهر موضع المضمر، والأصل: يحايي فيها الجلد نفسه.

الإعراب: «يحايي» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «به» جار ومجرور متعلق بيحايي «الجلد» فاعل يحايي «الذي» اسم موصول نعت للجلد، مبني على السكون في محل رفع «هو» مبتدأ «حازم» خبره، والجملة لا محل لها صلة «بضربة» جار ومجرور متعلق بيحايي، وضربة مضاف وكفى من «كفيه» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقًا المكسور ما بعدها تقديرًا لأنه مثنى، وكفى مضاف وهاء الغائب العائدة إلى الجلد مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر «الملا» مفعول به لضربة، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «نفس» مفعول به ليحايي منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و«راكب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ضربة كفيه الملا» فإن ضربة مصدر محدود، ومع ذلك قد أعمله فأضافه =

فأعمل الضَّرْبَة فِي الملا، وأما «نَفْسَ رَاكِب» فمفعول لـ «يحابي»، ومَعْنَاهُ أَنه عَدَلَ عَن الوضُوء إِلَى التَّيَمُّم، وسَقَى الرَّاكِب المَاء الَّذِي كَانَ مَعَه، فأحيا نَفسه.

الخَامِس: أَن لَا يكونَ مَوْصُوفًا قبل العَمَل، فَلَا يُقَال: أعجبني ضَرْبُكَ الشَّديدُ زيدًا، فَإِن أَخَّرْتَ (الشَّديد) جَازَ؛ قَالَ الشَّاعِر:

١٢١- إنَّ وجْدِي بكِ الشَّدِيدَ أَرَانِي ... عاذِرًا فِيكِ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولَا[1]

فَأَخَّرَ (الشَّديد) عَن الجَار والمَجْرُور المُتَعَلّق بوجدي.

= إلى فاعله- وهو قوله: «كفيه»- ثم نصب به المفعول به- وهو قوله: «الملا»- وذلك شاذ.

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين.

اللغة: «وجدي» الوجد: العشق، أو أشده «عاذرًا» اسم فاعل من قولك: عذر فلان فلانًا يعذره -مثل ضرب يضرب- إذا دفع عنه اللوم، أو التمس له عذرًا «عذولًا» فعول بمعنى فاعل: أي عاذل، أو هو صيغة مبالغة معناه الشديد العذل، وأصل العذل اللوم والتعنيف على ما تفعله.

المعنى: لقد زاد وجدي، وبان للناس تهيامي بك، حتى لقد صار الذين كانوا يلومونني على محبتي إياك يلتمسون لي الأعذار.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «وجدي» وجد: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله «بك» جار ومجرور متعلق بوجد «الشديد» صفة لوجد، منصوبة بالفتحة الظاهرة «أراني» أرى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى وجد، والنون للوقاية والياء مفعول أول لأرى «عاذرًا» مفعول ثالث لأرى تقدم على المفعول الثاني «فيك» جار ومجرور متعلق بعاذر «من» اسم موصول: مفعول ثان لأرى، مبني على السكون في محل نصب «عهدت» فعل وفاعل، وله مفعول محذوف هو ضمير عائد إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها صلة الموصول «عذولا» حال من مفعول عهدت، والجملة من أرى وفاعله ومفاعيله في محل رفع خبر إن، وتقدير الكلام: إن الوجد الشديد أراني الذي عهدته عذولًا عاذرًا فيك.

الشاهد فيه: قوله: «وجدي بك الشديد» فإن «وجد» مصدر، وهو موصوف بقوله: «الشديد» وقوله: «بك» متعلق بهذا المصدر؛ فلما قدم هذا المتعلق على الوصف جاز، ولو أخره فقال «إن وجدي الشديد بك» لامتنع؛ لأن الشرط هو ألا يكون موصوفًا قبل العمل.

السَّادِس: أَن لَا يكون محذوفًا، وبِهَذَا رَدُّوا على مَنْ قَالَ فِي «مَا لَكَ وزيدًا»: إِن التَّقْدِير: ومُلَابَسَتَكَ زيدًا، وعَلى من قَالَ فِي «بِسم اللَّه»: إِن التَّقْدِير: ابتدائي بِسم اللَّه ثَابت، فَحذف المُبْتَدَأ والخَبَر، وأبقى مَعْمُولَ المُبْتَدَأ، وجعلُوا من الضَّرُورَة قَوْله:

١٢٢- هَل تذكرون إِلَى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكُمْ ... ومَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَانُ قُرْبَانَا؟[1]

لأنه بِتَقْدِير: «وقولكم: يَا رَحْمَنُ قربانًا».

---

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير، يهجو فيها الأخطل، التغلبي، النصراني، وأول هذه القصيدة قوله:

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَوْ طُووِعْتُ مَا بَانَا ... وَقَطَّعُوا مِنْ حِبَالِ الْوَصْلِ أَقْرَانَا

اللغة: «بان» فارق «الخليط» أراد العُشَرَاء المخالطين «الديرين» تثنية دير، وهو معبد من معابد النصارى «صلبكم» جمع صليب، وأصله بضمتين مثل نذير ونذر، ولكنه سكن اللام تخفيفًا «قربانًا» أي: تقربًا.

الإعراب: «هل» حرف استفهام «تذكرون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل «إلى الديرين» جار ومجرور متعلق بقوله هجرتكم الآني «هجرتكم» هجرة: مفعول به لتذكرون، وهجرة مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، والميم حرف دال على الجمع «ومسحكم» الواو عاطفة، مسح: معطوف على هجرة، ومسح مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، والميم حرف دال على الجمع، «صلبكم» صلب: مفعول به لمسح، وصلب مضاف والكاف مضاف إليه على نحو ما سبق، «رحمان»: منادى بحرف نداء محذوف، مبني على الضم في محل نصب، وجملة هذا النداء مقول لقول محذوف، والتقدير: وقولكم يا رحمن، على ما ذكره المؤلف «قربانًا» مفعول لأجله، أي: تفعلون ذلك كله قربانًا، أي تقربًا.

الشاهد فيه: قوله: «رحمن» فإنه- على ما بينا في الإعراب وعلى ما أشار إليه المؤلف- معمول لقول محذوف، وهذا القول المحذوف مصدر؛ فيكون في البيت إعمال المصدر وهو محذوف، ولنا في هذا الذي قاله المؤلف مقال لا تتسع لذكره هذه اللمحة، فإن إعمال القول محذوفًا من باب حَدِّث عن البحر ولا حرج؛ فكأنه مستثنى من امتناع إعمال المصدر محذوفًا.

السَّابع: أَن لَا يكونَ مَفْصُولًا عَن مَعْمُوله، ولِهَذَا ردوا على مَنْ قَالَ: فِي ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾[1]: إِنَّه مَعْمُول لِـ ﴿رَجْعِهِۦ﴾، لأَنَّهُ قد فُصِلَ بَينهمَا بالخبر.

الثَّامِن: أَن لَا يكون مُؤَخَّرًا عَنهُ، فَلَا يجوز: أعجبني زيدًا ضَرْبُكَ، وأَجازَ السُّهيْلي تَقْدِيم الجَار والمَجْرُور، واسْتدلَّ بقوله تَعَالَى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾[2]، وقَوْلهمْ: اللَّهُمَّ اجْعَل لنا من أمرنَا فرجا ومخرجًا.

وينقسم المصدر العَامِل إِلَى ثَلَاثَة أَقسَام:

أَحدهَا: المُضَافُ، وإعماله أَكثر من إِعْمَال القسمَيْنِ الآخرين، وهُوَ ضَرْبَان:

مُضَاف للْفَاعِل، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾[3]، ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالبَاطِلِ﴾[4].

ومضاف للْمَفْعُول كَقَوْله:

١٢٣- أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ ... إِذا لم يَصُنْها عَن هَوًى يَغْلِبُ العَقْلا[5]

---

(١) من الآية ٩ من سورة الطارق.

(٢) من الآية ١٠٨ من سورة الكهف.

(٣) من الآية ٤٠ من سورة الحج. من الآية ٢٥١ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٦١ من سورة النساء.

(٥) لم أجد أحدًا نسب هذا البيت إلى قائل معين.

اللغة: «ظلم» هو مجاوزة الحد، أو هو وضع الشيء في غير موضعه «يصنها» يحفظها «هوى» ما تميل إليه النفس بطبيعتها «يغلب العقل» أراد يمنعه من أن يكون له السلطان على الإنسان.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «إن» حرف توكيد ونصب «ظلم» اسم إن، وهو مضاف ونفس من «نفسه» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وضمير الغائب العائد إلى المرء الآتي مضاف إليه «المرء» فاعل بظلم، مرفوع بالضمة الظاهرة «بين» خبر إن، مرفوع بالضمة الظاهرة «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يصنها» يصن: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى المرء، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مفعول به، =

وَقوله عَلَيْهِ الصَّلَاة والسَّلَام: «وَحج البَيْت من اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»؛ وبَيت الكتاب- أَي كتاب سِيبَوَيْهِ- وهُوَ قَول الشَّاعِر:

١٢٤- تنفي يداها الْحَصَى فِي كُلِّ هاجرةٍ نَفْيَ الدراهيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[1]

= والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة إذا إليها «عن هوى» جار ومجرور متعلق بيصن «يغلب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى هوى «العقلا» مفعول به ليتغلب، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لهوى، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

الشاهد فيه: قوله: «ظلم نفسه المرء» حيث أضاف المصدر، الذي هو ظلم إلى مفعوله الذي هو قوله: «نفسه» ثم أتى بفاعله بعد ذلك، وهو قوله: «المرء».

وليس يجوز لك أن تجعل قوله: «نفسه» فاعل المصدر، وقوله: «المرء» مفعوله؛ لأمرين:

الأول: أن الرواية وردت برفع «المرء» فلزم أن يكون فاعلًا.

الثاني: أنه يلزم على جعل «نفسه» فاعلًا عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وذلك لا يجوز على ما علمت مرارًا منها ما وقع في باب الاشتغال، فافهم ذلك.

ومثال هذا البيت في إضافة المصدر إلى مفعوله ثم الإتيان بفاعله قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو مما رواه المفضل (المفضلية رقم ٣٠):

وَكُنْتُ إِذَا مَا الْخَيْلُ شَمَّصَهَا الْقَنَا لَبِيقًا بِتَصْرِيفِ الْقَنَاةِ بَنَانِيَا

فقد أضاف المصدر وهو قوله تصريف إلى مفعوله وهو قوله القناة، ومعناه الرمح، ثم أتى بالفاعل وهو قوله بنانيا وأراد به يده.

(١) هذا البيت من كلام الفرزدق، يصف ناقة، وهو من شواهد سيبويه (ج١ ص ١٠) كما قال المؤلف، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٥٣) والمؤلف في أوضح المسالك (رقم ٥٦٨) والأشموني (رقم ٦٨٩).

اللغة: «تنفي» أراد تدفع «هاجرة» هي نصف النهار «الدراهيم» جمع درهم، وأصله الدراهم، لكنه أشبع الكسرة فتولدت عنها ياء، وقيل: مفردة درهام، كقرطاس وقراطيس ويروى «نفي الدنانير» جمع دينار، ويروى «نفي الدراهم» من غير زيادة الياء المشبعة عن الكسرة «تنقاد» هو مصدر نقد كالتذكار مصدر ذكر «الصياريف» جمع صيرفي.

المعنى: يقول: إن هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر، =

الثَّانِي: المُنَوَّنُ، وإعماله أَقيس من إِعْمَال المُضَاف، لأَنَّهُ يُشبه الفِعْل بالتنكير، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾[(١)] تَقْدِيره: أَو أَن يُطْعِمَ فِي يَوْم ذِي مسغبة يَتِيمًا.

الثَّالِث: المُعَرّف بأل، وإعمالُه شَاذٌّ قِيَاسًا واستعمالًا، كَقَوْلِه:

١٢٥- عَجِبْتُ مِنَ الرَّزْقِ الْمُسِيءِ إِلَهُهُ ... وَمِنْ تَرْكِ بعضِ الصَّالِحِينَ فَقِيرا[(٢)]

= كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم، وكنى بذلك كله عن سرعة سيرها.

الإعراب: «تنفي» فعل مضارع «يداها» يدا: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، ويدا مضاف وها: مضاف إليه «الحصى» مفعول به لتنفي «في كل» جار ومجرور بتنفي، وكل مضاف و«هاجرة» مضاف إليه «نفي» مفعول مطلق، عامله تنفي، منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و«الدراهيم» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله «تنقاد» فاعل نَفْي مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و«الصياريف» مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «نفي الدراهيم تنقاد» حيث أضاف المصدر، وهو قوله نفي، إلى مفعوله، وهو قوله الدراهيم، ثم أتي بعد ذلك بفاعله مرفوعًا، وهو قوله تنقاد.

ومثله في ذلك قول الأقيشر الأسدي:

أَفْنَى تِلَادِيَ وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعَ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

الرواية برفع أفواه؛ فقرع مصدر، وهو مضاف إلى «القواقيز» من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقوله: «أفواه» فاعل لذلك المصدر.

(١) من الآية ١٤، ١٥ من سورة البلد.

(٢) وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين.

المعنى: يتعجب من أن اللَّه- تعالى- يرزق بعض المسيئين الذين لا يستحقون- في نظره- أن يرزقهم، ويوسع عليهم، ومن أنه- سبحانه- يترك بعض الصالحين ضيق الحال مقترًا عليه، وهذا كقول ابن الراوندي الزنديق:

كَمْ مِنْ عَالِمٍ عَالِمٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقًا

هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً ... وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النِّحْرِيرَ زِنْدِيقًا

=

أَي عجبت من أَن رزق المُسِيءَ إلهُهُ، ومن أَن تَركَ بعضَ الصَّالِحين فَقِيرًا.

***

○ (ص) واسم الفَاعِل، كضارب ومُكْرِم، فَإِن كَانَ بأل عَمِلَ مُطلقًا، أَو مُجَرَّدًا فبشرطين: كَونه حَالًا، أَو اسْتِقْبَالًا، واعتماده على نفي أَو اسْتِفْهَام أَو مُخْبَرٍ عَنهُ، أَو مَوْصُوف، و ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[1] على حِكَايَة الحَال، خلافًا للكسائي، و«خَبِيرٌ بَنو لَهْب»، على التَّقْدِيم والتَّأْخِير، وتَقْدِيره: خَبِيرٌ كظهير، خلافًا للأخفش.

والمثال وهُوَ مَا حُوِّلَ للْمُبَالَغَة من فَاعل إِلَى فَعَّال أَو فعول أَو مِفْعَال، بِكَثْرَة؛ أَو فعيل أَو فَعِل، بقلة، نَحْو: أما العَسَلَ فَأَنا شَرَّابٌ.

(ش) النَّوْع الثَّالِث من الأَسْمَاء العاملة عمل الفِعْل: اسْم الفَاعِل، وهُوَ الوَصْفُ الدَّال على الفَاعِل، الجَارِي على حركات المُضَارع وسكناته، كضارب ومُكْرِم، ولَا يَخْلُو إِمَّا أَن يكون بأل أَو مُجَردا مِنْهَا.

فَإِن كَانَ بأل عمل مُطلقًا، مَاضِيًا كَانَ أَو حَالًا أَو مُسْتَقْبلًا، تَقول: جَاءَ الضَّارِب زيدًا أمس أَو الآن أَو غدًا، وذَلِكَ لأن «أل» هَذِه مَوْصُولَة، وضاربٌ حَالٌّ مَحل ضَرَبَ

= الإعراب: «عجبت» فعل وفاعل «من الرزق» جار ومجرور متعلق بعجب، والرزق مضاف، و«المسيء» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «إلهه» إله: فاعل المصدر، وإله مضاف والضمير العائد للمسيء مضاف إليه «ومن ترك» الواو عاطفة، من ترك: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وترك مضاف، «وبعض» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وبعض مضاف و«الصالحين» مضاف إليه «فقيرًا» حال من بعض الصالحين.

الشاهد فيه: قوله: «الرزق المسيء إلهه» حيث أضاف المصدر المقرون بأل، وهو قوله الرزق، إلى مفعوله، وهو قوله المسيء، ثم أتى بفاعله، وهو قوله إلهه، وإعماله مع كونه مقترنًا بأل شاذ في اقياس والاستعمال، أما شذوذه في القياس فلأنه عمل بالحمل على الفعل واقترانه بأل يبعد شبهه من الفعل، وأما في الاستعمال فلأن، وروده عن العرب نادر.

(١) من الآية ١٨ من سورة الكهف.

إن أردْت المُضِيّ، أَو يضْرب إن أردْت غَيره[1]، والفِعْل يعْمل فِي جَمِيع الحَالَات، فَكَذَا مَا حَلَّ مَحَله؛ وقَالَ امْرُؤ القَيْس:

١٢٦- القَـــاتلينَ الْمَلِـــكَ الحُلَاحِـــلَا خَـــيْرَ مَعَـــدٍّ حَـــسَبًا ونَـــائِلا[2]

وإنْ كَانَ مُجَردًا مِنْهَا، فَإِنَّمَا يعْمل بِشَرْطَيْن.

أَحدهمَا: أَن يكون بِمَعْنى الحَال أَو الاسْتِقْبَال، لَا بِمَعْنى المُضِيّ، وخَالف فِي ذَلِك الكِسَائي وهِشَام وابْن مَضَاء[3]؛ فأجازوا إعماله إنْ كَانَ بِمَعْنى المَاضِي،

---

(١) وجه ذلك أن الأصل في صلة الموصول أن تكون جملة، وعدل عن هذا الأصل في صلة أل تشبيهًا لأل الموصولة بأل المعرِّفة، فكان اسم الفاعل المتصل بأل الموصولة حالّا محل الفعل.

(٢) هذا البيت من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندي، يقولها بعد أن قتل بنو أسد أباه، وخرج يطلب ثأره منهم، وقيل هذا البيت قوله:

وَاللهِ لَا يَـــذْهَبُ شَـــيْخِي بَـــاطِلًا حَـــتَّى أُبِـــيرَ مَـــالِكًا وَكَاهِـــلَا

اللغة: «شيخي» أراد أباه، والكلام على تقدير مضاف محذوف،وأصل الكلام: لا يذهب دم شيخي باطلًا، يريد لا يذهب دمه هدرًا، يعني أنه سيأخذ بثأره «ابير» أهلك «مالكًا وكاهلًا» قبيلتان «الحلاحل» بضم الحاء الأولى- السيد الشجاع، أو العظيم المروءة «حسبًا» هو ما يعده المرء من مفاخر آبائه «نائلًا» عطاء وجودًا.

الإعراب: «القائلين» صفة لقوله مالكًا وكاهلا في البيت السابق عليه، وهو الذي أنشدناه، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم «الملك» مفعول به للقاتلين لأن القاتلين جمع اسم فاعل يعمل عمل الفعل «الحلاحلا» صفة الملك، وصفة المنصوب منصوبة، والألف للإطلاق «خير» صفة ثانية للملك، وهو مضاف و«معد» مضاف إليه «حسبًا» تمييز «ونائلًا» معطوف على قوله حسبًا.

الشاهد فيه: قوله: «القاتلين الملك» حيث أعمل اسم الفاعل، وهو قوله: «القاتلين» في المفعول به، مع كونه دالّا على المضي؛ لأنهم قتلوه من قبل. وإنما أعمله مع ذلك لكونه محلى بأل، ولو كان مجردًا منها لما أعمله.

(٣) في نسخة «ابن جني».

واسْتَدَلُّوا بقوله تَعَالَى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ﴾[1].

وأجيب بِأَن ذَلِك على إرادة حِكَايَة الحَال، أَلا ترى أَن المُضَارع يَصح وُقُوعه هُنَا، تَقول: وكلبهم يَبْسُطُ ذِرَاعَيْهِ، ويدل على إرادة حِكَايَة الحَال أَن الجُمْلَة حَالية والوَاو واو الحَال، وقَوله سُبْحَانَهُ وتَعَالَى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾[2] ولم يقل: وقَلَّبْنَاهم.

الشَّرْط الثَّانِي: أن يعْتَمد على نفي أَوْ اسْتِفْهَام، أَو مخبر عَنهُ، أَو مَوْصُوف:

مِثَال النَّفْي قَوْله:

٣٨- خَليلَيَّ مَا وافٍ بعهدِيَ أَنْتُمَا[3]

فأنتما فَاعِلٌ بوافٍ، لاعتماده على النَّفْي.

وَمِثَال الاسْتِفْهَام قَوْله:

٣٩- أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أم نَوَوْا ظَعنا[4]

وَمِثَال اعْتِمَاده على المخبر عَنهُ قَوْله تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾[5].

وَمِثَال اعْتِمَاده على المَوْصُوف قَوْلك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زيدًا، وقَول الشَّاعِر:

١٢٧- إِنِّي حَلَفْتُ بِرَافِعِينَ أَكُفَّهُم ... بَين الحَطِيم وبَين حَوْضَيْ زَمْزَمِ[6]

---

(١) من الآية ١٨ من سورة الكهف.

(٢) من الآية ١٨ من سورة الكهف.

(٣) قد مضى قولنا في هذا البيت، وبينا وجه الاستشهاد به، انظر مباحث المبتدأ والخبر من شرح قطر الندى.

(٤) وهذا البيت أيضًا قد مضى بيان وجه الاستشهاد به بما لا تحتاج معه إلى إعادة شيء عنه، وارجع إليه في أثناء مباحث المبتدأ والخبر أيضًا.

(٥) من الآية ٣ من سورة الطلاق. والتمثيل بهذه الآية الكريمة على قراءة تنوين «بالغ» ونصب «أمره».

(٦) لم أجد أحدًا نسب هذا البيت إلى قائل معين.

=

أي: بِقوم رافعين.

وَذهب الأَخْفَش إِلَى أَنه يعْمل، وإن لم يعْتَمد على شَيْء من ذَلِك، واسْتدلَّ بقوله:

١٢٨- خَبِيرٌ بَنو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ[1]

= اللغة: «الحطيم» بحاء مهملة مفتوحة- اسم لحِجْرِ مكة «زمزم» اسم لبئر معروفة في مكة بجوار البيت الحرام.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، مبني على السكون في محل نصب «حلفت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر إن «برافعين» جار ومجرور متعلق بحلف «أكفهم» أكف: مفعول به لرافعين، لكونه اسم فاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «بين» ظرف متعلق برافعين، وبين مضاف و«الحطيم» مضاف إليه «وبين» الواو عاطفة، بين: ظرف معطوف على الظرف السابق، وهو مضاف و«حوضي» مضاف إليه، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها تقدير لأنه مثنى، وهو مضاف و«زمزم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «برافعين أكفهم» حيث أعمل جمع اسم الفاعل، وهو قوله: «رافعين» عمل الفعل، فنصب به المفعول، وهو قوله: «أكفهم»؛ لكونه معتمدًا على موصوف محذوف، إذ التقدير: حلفت برجال رافعين أكفهم، وأنت خبير أن المحذوف المدلول عليه كالمذكور.

(١) نسب العلماء هذا الشاهد لرجل من طيىء، ولم يعينوه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٦٦) والأشموني (رقم ١٣٩)، وابن عقيل (رقم ٤٢):

اللغة: «خبير» هو من الخبرة، وهي العلم بالشيء ومعرفته «بنو لهب» جماعة من بني نضر بن الأزد، يقال: أنهم أزجر قوم؛ وهم بنو لهب بن أحجن بن كعب بن الحارث ابن كعب بن عبد اللّه بن نصر بن الأزد، وفيهم يقول كثير عزة:

تَيَمَّمْتُ لِهْبًا أَبْتَغِي الْعِلْمَ عِنْدَهَا وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِفِينَ إِلَى لِهْبِ

«ملغيًا» اسم فاعل من الإلغاء بمعنى مهمل.

المعنى: إن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة، فإذا قال أحدهم كلامًا فصدقه، ولا تهمل ما يذكره لك إن زجر أو عاف.

الإعراب: «خبير» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «بنو» فاعل بخبير سد مسد الخبر، مرفوع =

وَذَلِكَ لأن (بَنو لَهَب) فَاعل بخبير، مَعَ أَن خَبِيرًا لم يعْتَمد، وأجيب بِأَنا نحمله على التَّقْدِيم والتَّأْخِير، فبنو لَهب مُبْتَدأ، وخبير خَبره، وُرَّد بِأَنَّهُ لَا يُخْبَرُ بالمفرد عَن الجمع، وأجيب بِأَن فَعِيلًا قد يسْتَعْمل للْجَمَاعَة، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَالمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾[1].

= بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، وهو مضاف و«لهب» مضاف إليه هذا إعراب الأخفش، وستعرف ما فيه «فلا» الفاء حرف دال على التفريع، لا: ناهية «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة، للتخفيف؛ واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «ملغيًا» خَبَر «تك»، منصوب بالفتحة الظاهرة، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مقالة» مفعول به لقوله ملغيًا، وهو مضاف و«لهبي» مضاف إليه «إذا» ظرف لا يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا مرت الطير، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «مرت» مر: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الطير، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة، وجواب إذا يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا مرت الطير فلاتك ملغيًا مقالة لهبي.

الشاهد فيه: قوله: «خبير بنو لهب» فإن الأخفش زعم أن قوله: «خبير» مبتدأ، وأن قوله: «بنو لهب» فاعل سد مسد الخبر، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل أو نائب الفاعل وإن لم يسبقه نفي أو استفهام، والجمهور على اشتراط أن يسبقه النفي أو الاستفهام، ولذلك لم يرتضوا هذا الإعراب الذي ذكره الأخفش، وقالوا: إن قوله: «خبير» خبر مقدم، وقوله: «بنو لهب» مبتدأ مؤخر، والأصل: بنو لهب خبير، واعترض عليهم أنصار الأخفش بأن قوله: «بنو لهب» جمع، و«خبير» مفرد؛ فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الجمهور، والجواب على ذلك أن نقول: إن صيغة فعيل ربما استعملت للمفرد والمثنى والجمع فأخبر بها عن كل واحد منها، وقد ورد ذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾، وفي نحو قول الشاعر:

* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ *

فسقط هذا الاعتراض، وسلم قول الجمهور، وقد أشار الشارح إلى كل ذلك.

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم.

النَّوْع الرَّابِع من الأَسْمَاء الَّتِي تعْمل عمل الفِعْل: أَمْثِلَة المُبَالغَة، وهِي خَمْسَة:

فَعَّال، وفَعُول، مِفْعَال، وفَعِيل، وفَعِل، قَالَ الشَّاعِر:

١٢٩- أَخـا الحَـرْبِ لَبَّاسًـا إِلَيْهَـا جِلَالَهَـا وَلَـيْسَ بِـوَلَّاجِ الخَوَالِـفِ أَعْقَـلَا[1]

وَقَالَ الآخر:

---

(١) البيت للقلاخ بن حزن بن جناب، والقلاخ: بضم القاف وبعدها لام مفتوحة وآخره خاء معجمة، وقد أنشد هذا البيت ابن عقيل (رقم ٢٥٥) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٢) وفي الشذور (٢٠٧).

اللغة: «أخا الحرب» أراد الذي يعالجها ويلازمها ولا يفر منها «جلالها» بكسر الجيم- جمع جل، وأراد بها الدروع ونحوها مما يلبس في الحرب «ولاج» كثير الولوج وهو الدخول «الخوالف» جمع خالفة، وأصلها عمود الخيمة، وأراد هنا الخيمة نفسها من باب إطلاق اسم جزء الشيء وإرادة كله «أعقلا» الأعقل: هو الذي تصطك ركبتاه من الفزع.

المعنى: افتخر بأنه شجاع، ملازم للحرب؛ آخذ لها أهبتها، وبأنه عف لا يغير على جاراته حال غيبة بعولتهن.

الإعراب: «أخا» حال من ضمير مستتر في قوله: «بأرفع» في بيت سابق سنذكره آخر الإعراب، وهو مضاف و «الحرب» مضاف إليه «لباسًا» حال ثانية «إليها» جار ومجرور متعلق بلباس، وإلى بمعنى اللام «جلالها» جلال: مفعول به للباس، وهو مضاف وضمير الحرب مضاف إليه، «وليس» الواو عاطفة، ليس: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو «بَوَلَّاج» الباء حرف جر زائد، ولاج: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وهو مضاف و«الخوالف» مضاف إليه «أعقلا» خبر ثان لليس، منصوب بالفتحة الظاهرة.

والبيت الذي وعدنا إنشاده هو قوله:

فَـإِنْ تَـكُ فَاتَتْـكَ الـسَّمَاءُ فَـإِنَّنِي بِـأَرْفَعِ مَـا حَـوْلِي مِـنَ الْأَرْضِ أَطْـوَلَا

الشاهد فيه: قوله: «لباسًا جلالها» حيث أعمل صيغة المبالغة- وهي قوله: «لباسا»- إعمال اسم الفاعل، فنصب بها المفعول به- وهو قوله: «جلالها»- لأن هذه الصيغة معتمدة على ذي حال، وهو كالموصوف، وقد عرفت صاحب الحال في إعراب البيت.

١٣ - ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا[١]

وَقَالُوا: إِنَّه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا، واللَّه سميعٌ دُعَاء من دَعَاهُ، وقَالَ الشَّاعِر:

١٣١- أَتَــانِي أَنَّهُــم مَزِقُــون عِــرْضِي جِحَــاشُ الكِــرْمِلَيْنِ لَهَــا فَدِيــدُ[٢]

---

(١) هذا الشاهد صدر بيت لأبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ، من كلمة يرثي فيها أمية بن المغيرة المخزومي، وعجزه قوله:

* إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ *

وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٣) وفي الشذور (رقم ٢٠٨).

اللغة: «سوق» جمع ساق «سمان» جمع سمينة، يريد أن ينحر للأضياف السمين من إبله، ويضرب سوقها بسيفه.

الإعراب: «ضروب» خبر مبتدأ محذوف، أي: أنت ضروب، أو نحوه «بنصل» جار ومجرور متعلق بضروب، ونصل مضاف و «السيف» مضاف إليه «سوق» مفعول به لضروب، وسوق مضاف وسمان من «سمانها» مضاف إليه، وسمان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «عدموا» فعل وفاعل «زادًا» مفعول به لعدموا، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «فإنك» الفاء واقعة في جواب إذا، إن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسم إن «عاقر» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا، لأنها شرطية غير عاملة جزمًا.

الشاهد فيه: قوله: «ضروب ساق سمانها» لأنه أعمل صيغة المبالغة، وهي قوله ضروب، إعمال اسم الفاعل، فنصب بها المفعول به، وهو قوله: «سوق سمانها»؛ لأن هذه الصيغة معتمدة على مخبر عنه وإن كان محذوفًا، كما قررناه في الإعراب.

(٢) هذا البيت لزيد الخير، وكان اسمه زيد الخيل، فسماه النبي ﷺ زيد الخير، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٥٨) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٥) وفي الشذور (رقم ٢٠٩).

اللغة: «جحاش» جمع جحش، وهو ولد الحمار «الكرملين» تثنية كِرْمِل - بكسر الكاف والميم بينهما راء مهملة ساكنة - وهو ماء بجبل من جبال طيء «فديد» صوت.

المعنى: يقول: بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن والقدح، وأنا لا أباليهم ولا أعبأ بهم؛ لأنهم عندي بمنزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصيح وتصوت.

الإعراب: «أتاني» أتى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به «أنهم» أن: حرف توكيد ونصب، وضمير الغائبين اسمه «مزقون» خبر أن، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع =

وَأكْثر الخَمْسَة اسْتِعْمَالًا الثَّلَاثَةُ الأُول، وأقلُّها اسْتِعْمَالًا الأخيران، وكلهَا تَقْتَضِي تكْرَار الفِعْل، فَلَا يُقَال: «ضَرَّاب» لمن ضرب مرّةً واحِدَة؛ وكَذَا البَاقِي، وهِي فِي التَّفْصِيل والاشتراط كاسم الفَاعِل سَوَاءً، وإعمالُها قَوْلُ سِيبَوَيْهٍ وأَصْحَابه، وحجتهم فِي ذَلِك السماعُ، والحَمْل على أَصْلهَا وهُوَ اسْم الفَاعِل، لأَنَّهَا محولة عَنهُ لقصد المُبَالغَة، ولم يُجز الكُوفيُّونَ إِعْمَالَ شَيْء مِنْهَا لمخالفتها لأوزان المُضَارع ولمعناه، وحملوا نَصْبَ الاسْم الَّذِي بعْدهَا على تَقْدِير فعْلٍ، ومنعُوا تَقْدِيمه عَلَيْهَا ويَرُدُّ عَلَيْهِم قَوْلُ العَرَب: أما العَسَلَ فَأَنا شَرَّابٌ[1]، ولم يُجِزْ بعض البَصرِيين إِعْمَال فعيل وفعل.

وَأَجَازَ الجَرْمِيّ إِعْمَالَ فِعْلٍ دُونَ فعيل، لأَنَّهُ على وزن الفِعْل، كعلم وفهم.

○ (ص) واسم المَفْعُول، كمضروب ومُكْرَم، ويعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِه، وهُوَ كاسم الفَاعِل.

= مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «عرضي» عرض: مفعول به لقوله مزقون، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل أتى، أي أتاني تمزيقهم عرضي «جحاش» خبر مبتدأ محذوف، تقديره هم جحاش، وهو مضاف، و«الكرملين» مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «قديد» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من خبر المبتدأ الذي هو جحاش.

الشاهد فيه: قوله: «مزقون عرضي» حيث أعمل جمع صيغة المبالغة، وهو قوله مزقون، فإنه جمع مزق- بفتح فكسر- ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفرده، وبالتالي إعمال اسم الفاعل، فنصب به المفعول، وهو قوله عرضي واسم المبالغة هذا معتمد على مخبر عنه مذكور في الكلام، وهو اسم أن، فتدبر ذلك وافهمه واللّه ينفعك به.

(١) ونظير هذا في الرد عليهم قول أبي ذؤيب الهذلي:

قَلَي دِينَــهُ وَاهْتَــاجَ لِلشَّوْقِ؛ إِنَّهَا ... عَلَى الشَّـوْقِ إِخْـوَانَ الْعَـزَاءِ هَيُوجُ

فإن قوله: «إخوان العزاء» مفعول لهيوج، وقد تقدم عليه كما ترى، ونظائره كثيرة.

(ش) **النَّوْع الخَامِس من الأَسْمَاء الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْل**: اسْم المَفْعُول، كمضروب ومكرم.

وَهُوَ كاسم الفَاعِل فِيمَا ذكرنَا، تَقول: جَاءَ المَضْرُوبُ عَبْدُهُ، فَترفع العَبْد بمضروب على أَنه قَائِمٌ مقَامَ فَاعله، كَمَا تَقول: جَاءَ الَّذِي ضُرِبَ عَبْدُهُ، ولَا يخْتَص إِعْمَالُ ذَلِك بزَمَان بعَيْنِه لاعتماده على الألف واللَّام، وتقول: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ، فَتُعْمِلُه فِيهِ إِن أردْت بِهِ الحَال أَو الاسْتِقْبَال، ولَا يجوز أَن تَقول: مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ، وأَنت تُرِيدُ المَاضِيَ، خلافًا للكسائى، ولَا أن تَقول: مَضْرُوبٌ الزيدان، لعدم الاعْتِمَاد، خلافًا للأخفش.

***

(ص) **والصّفة المُشَبَّهَةُ باسم الفَاعِل المُتَعَدِّي لوَاحِد، وهِي الصّفةُ المَصُوغَةُ لغيرِ تَفْضِيلٍ، لإِفَادَة الثُّبُوت، كحَسَن، وظريف، وطاهر، وضامر؛ ولَا يتقدمها معمولها ولَا يكون أَجْنَبِيًّا، ويُرْفَعُ على الفاعلية أَو الإِبْدَال، وينصب على التَّمْيِيز أَو التَّشْبِيه بالمفعول بِهِ، والثَّانِي يتعَيَّن فِي المعرفَة ويُخْفَضُ بِالإِضَافَة.**

(ش) النَّوْعُ السَّادِسُ من الأَسْمَاءِ العاملةِ عَمَلَ الفِعْل: الصّفةُ المُشَبَّهَةُ باسم الفَاعِلِ المُتَعَدِّي لوَاحِد، وهِي: الصّفةُ المَصُوغَةُ لغير تَفْضِيلٍ، لإِفَادَة نِسْبَة الحَدثِ إِلَى موصوفها، دون إفادة الحُدُوث؛ مِثَال ذَلِك (حَسَن) فِي قَوْلك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْه، فَحَسَن صفة، لأَن الصّفة مَا دلّ على حدث وصَاحبه، وهَذِه كَذَلِك، وهِي مَصُوغَة لغير تَفْضِيلٍ قطعًا، لأن الصِّفَاتِ الدَّالَّة على التَّفْضِيل هِيَ الدَّالَّة على مُشَارَكَةٍ وزِيَادَة، كأَفْضَلَ، وأَعْلَمَ، وأَكْثَر؛ وهَذِه لَيست كَذَلِك، وإِنَّمَا صِيغَتْ لنسبة الحَدث إِلَى مَوْصُوفها، وهُوَ الحُسْنُ، ولَيْسَتْ مَصُوغَةً لإِفَادَة معنى الحُدُوث، وأعني بذلك أَنَّهَا تُفِيدُ أن الحُسْنَ فِي المِثَال المَذْكُور ثَابتٌ لوجه الرجل، ولَيْسَ بحادث مُتَجَدِّدٍ، وهَذَا بِخِلَاف اسْمَي الفَاعِل والمَفْعُول، فَإِنَّهُمَا يفيدان الحُدُوث والتجدد، أَلا

ترى أنَّك تَقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَاربٍ عَمْرًا، فتجد (ضَارِبًا) مُفِيدًا لحدوث الضَّرْب وتَجَدُّدِه، وكَذَلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوب.

وَإِنَّمَا سميت هَذِه الصّفة مُشَبَّهَةً، لأَنَّهَا كَانَ أَصْلهَا أَنَّهَا لَا تنصب، لكَونهَا مَأْخُوذَةً من فعل قَاصِر، ولكَونهَا لم يُقْصَدْ بهَا الحُدُوث، فَهِيَ مباينة للْفِعْل، لكونها أشبهت اسمَ الفاعل، فأعطيت حُكْمه في العمل، ووَجْهُ الشبه بينهما أنها تؤنَّثُ وتُثَنَّى وتجمع، فَتَقول: حَسَنٌ، وحَسَنَةٌ، وحَسَنَان، وحَسَنَتَان، وحَسَنُون، وحَسَنَات؛ كَمَا تَقول فِي اسْم الفَاعِل: «ضَارب، وضاربة، وضاربان، وضاربتان، وضاربون، وضاربات»، وهَذَا بِخِلَاف اسْم التَّفْضِيل كَأَعْلَمَ وأَكْثَرَ، فَإِنَّهُ لَا يُثَنَّى ولَا يجمع ولَا يؤنث، أَي فِي غَالب أَحْوَاله، فلهَذَا لَا يجوز أَن يُشَبَّه باسم الفَاعِل.

وَقَوْلِي: «المُتَعَدِّى إِلَى واحِد» إشارة إِلَى أَنَّهَا لَا تنصب إِلَّا اسْمًا واحِدًا.

وَلم تُشَبَّهْ باسم المَفْعُول، لأَنَّهُ لَا يدل على حدث وصَاحبه، كاسم الفَاعِل، ولأن مرفوعها فَاعل، كاسم الفَاعِل، ومرفوعه نَائِب فَاعل.

وَاعْلَم أَن الصّفةَ المُشَبَّهَة تخَالف اسْم الفَاعِل فِي أُمُور:

أَحدهَا: أَنَّهَا تَارَة لَا تجْرِي على حركات المُضَارع وسكناته وتارَة تجْري؛ فَالأول كَحَسَنٍ وظَرِيف، أَلَا ترى أَنَّهُمَا لَا يجاريان يَحْسُنُ ويَظْرُفُ، والثَّانِي نَحْو: طَاهِر وضامر؛ أَلَا ترى أَنَّهُمَا يجاريان: يَطْهُرُ ويَضْمُرُ.

وَالقسم الأول هُوَ الغَالِب، حَتَّى إِنَّ كَلَام بَعضهم أَنه لَازم، ولَيْسَ كَذَلِك.

ونَبَّهْتُ على أَن عدم المجاراة هُوَ الغَالِب بتقديمي مِثَالَ مَا لَا يُجَارِي، وهَذَا بِخِلَاف اسْم الفَاعِل، فَإِنَّهُ لَا يكون إِلَّا مُجَارِيًا للمضارع، كضارب، فَإِنَّهُ مُجَارٍ ليضْرِب.

فَإِن قلت: هَذَا مُنْتَقِضٌ بداخلٍ ويَدْخُلُ، فَإِن الضمة لَا تقَابل الكسرة.

قلت: المُعْتَبَرُ فِي المجاراة تَقَابُلُ حَرَكَة بحركةٍ، لَا حَرَكَة بِعَينهَا.

فَإِن قلت: كَيفَ تصنع بقائم ويَقُومُ، فَإِنَّ ثَانِي قَائِم سَاكن وثَانِي يقوم متحرك؟

قلت: الحَرَكَة فِي ثَانِي يَقُومُ مَنْقُولَةٌ من ثالثِه، والأَصْل يَقْوُم كَيَدْخُل، فنقلت الضمةُ لعِلَّةٍ تصريفية.

الثَّانِي: أَنَّهَا تدل على الثُّبُوت، واسم الفَاعِل يدل على الحُدُوث.

الثَّالِث: أَن اسْم الفَاعِل يكون للماضي وللحال وللاستقبال، وهِي لَا تكون للماضي المُنْقَطع، ولَا لما لم يَقَعْ، وإِنَّمَا تكون للْحَال الدَّائِم، وهَذَا هُوَ الأَصْل فِي بَاب الصِّفَات.

وَهَذَا الوَجْه نَاشِئ عَن الوَجْه الثَّانِي، والأَوْجه الثَّلَاثَة مستفادة مِمَّا ذكرت من الحَد ومن الأَمْثِلَة.

الرَّابِع: أَن معمولها لَا يتَقَدَّم عَلَيْهَا لَا تَقول زيد وجهه حسن بِنصب الوَجْه، ويجوز فِي اسْم الفَاعِل أَن تَقول: زَيْدٌ أَبَاهُ ضَاربٌ، وذَلِكَ لضعف الصّفة، لكَونهَا فَرْعًا عَن فرع، فَإِنَّهَا فَرْعٌ عَن اسْم الفَاعِل الَّذِي هُوَ فرع عَن الفِعْل، بِخِلَاف اسْم الفَاعِل، فَإِنَّهُ قوي لكَونه فرعًا عَن أصل، وهُوَ الفِعْل.

الخَامِس: أَن معمولها لَا يكون أَجْنَبِيًّا، بل سَبَبِيًّا، ونعني بالسببيّ واحِدًا من أُمُور ثَلَاثَة: الأول: أَن يكون مُتَّصِلًا بضمير المَوْصُوف نَحْو: مَرَرْت بِرَجُلٍ حَسَنٍ وجْهُهُ. الثَّانِي: أَن يكون مُتَّصِلًا بِمَا يقوم مَقَامَ ضَمِيره نَحْو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْه، لأن «أل» قَائِمَة مقَام الضَّمِير المُضَاف إِلَيْه. الثَّالِث: أَن يكون مُقَدَّرًا مَعَه ضمير المَوْصُوف، كـ «مَرَرْتُ بِرَجُل حَسَنٍ وجْهًا»، أي: وجهًا مِنْهُ، ولَا يكون أجنبيًّا، لَا تَقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ عَمْرًا، وهَذَا بِخِلَاف اسْم الفَاعِل، فَإِن معموله يكون سَببًا، كمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَاربٍ أَبَاهُ، ويكون أَجْنَبِيًّا، كمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَاربٍ عَمْرًا.

ولمعمول الصّفة المشبهة ثَلَاثَة أَحْوَال:

أَحدهَا: الرّفْع نَحْو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وجْهُهُ، وذَلِكَ على ضَرْبَيْنِ: أَحدهما:

الفاعلية، وهُوَ مُتَّفق عَلَيْه، وحِينَئِذٍ فالصفة خَالِيَة من الضَّمِير، لأَنَّهُ لَا يكون للشَّيْء فاعلان. الثَّانِي: الإِبْدَال من ضمير مستتر فِي الوَصْف، أجاز ذلك الفَارِسِي، وخَرَّج عَلَيْه قَوْله تَعَالَى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ﴾ [1] فَقَدَّر فِي (مُفَتَّحَة) ضميرًا مَرْفُوعًا على النِّيَابَة عَن الفَاعِل، وقدر (الأَبْوَاب) مبدلةً من ذَلِك الضَّمِير بَدَل بعضٍ من كل.

الوَجْه الثَّانِي: النصب؛ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَن يكون نكرَة كَقَوْلِك: وجهًا، أَو معرفَة كَقَوْلِك: الوَجْه؛ فَإِن كَانَ نكرَة فنصبه على وجْهَيْن: أَحدهمَا أَن يكون على التَّمْيِيز، وهُوَ الأَرْجَح، والثَّانِي: أَن يكون مَنْصُوبًا على التَّشْبِيه بالمفعول بِهِ، فإن كَانَ معرفَة تَعَيَّنَ أَن يكون مَنْصُوبًا على التَّشْبِيه بالمفعول بِهِ، لأن التَّمْيِيز لَا يكون معرفَة خلافًا للكوفيين.

الوَجْه الثَّالِث: الجَرّ؛ وذَلِكَ بِإِضَافَة الصّفة.

وعَلى هَذَا الوَجْه ووجه النَّصْب، فَفِي الصّفة ضمير مستتر مَرْفُوع على الفاعلية.

وَأصلُ هَذِه الأَوْجه الرّفْعُ، وهُوَ دونهَا فِي المَعْنى، ويتَفَرَّعُ عَنهُ النَّصْبُ، ويتَفَرَّعُ عَن النصب الخَفْضُ.

***

(ص) واسم التَّفْضِيل، وهُوَ الصّفةُ الدَّالَّة على المُشَاركَة والزِّيَادَة، كأَكْرَمَ، ويُسْتَعْمَلُ بِمِنْ، ومضافًا لنكرة، فيفرد ويُذَكَّر، وبأل فَيُطَابِقُ، ومُضافًا لمعْرِفَة، فَوَجْهَانِ، ولَا يَنْصِبُ المَفْعُولَ مُطلقًا، ولَا يَرْفَعُ فِي الغَالِبِ ظَاهرًا إِلَّا فِي مَسْأَلَة الكُحْل.

(ش) النَّوْع السَّابِع من الأَسْمَاء الَّتِي تعمل عَمَلَ الفِعْل: اسْم التَّفْضِيل، وهُوَ «الصّفة الدَّالَّة على المُشَاركَة والزِّيَادَة» نَحْو: أَفْضَلَ وأَعْلَمَ وأَكْثَرَ.

(1) من الآية ٥٠ من سورة ص.

وَله ثَلَاث حالات:

حَالَة يكون فِيهَا لَازِمًا للإفراد والتذكير، وذَلِكَ فِي صُورَتَيْنِ:

إِحْدَاهمَا: أَن يكون بعده «منْ» جَارَّةً للمَفْضُول، كَقَوْلِك: زيدٌ أَفْضَلُ من عَمْرو، والزيدان أفضلُ من عَمْرو، والزَّيْدُون أَفْضَلُ من عَمْرو، وهِنْدٌ أَفْضَلُ من عَمْرو، والهِنْدَان أَفْضَلُ من عَمْرو، والهِنْدَاتُ أفضلُ من عَمْرو؛ ولَا يجوز غير ذَلِك، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا﴾[1]، وقَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وأَبْنَاؤُكُمْ وإِخْوَانُكُمْ وأَزْوَاجُكُمْ وعَشِيرَتُكُمْ وأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا ومَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ ورَسُولِهِ وجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ﴾[2] فَأَفْرَدَ فِي الآيَة الأولى مَعَ الاثْنَيْنِ، وفِي الثَّانِيَة مَعَ الجَمَاعَة.

الثَّانِيَة أَن يكون مُضَافًا إِلَى نكرَة، فَتَقول: زَيْدٌ أفضلُ رجلٍ، والزيدان أفضلُ رجلَيْنِ، والزيدون أفضلُ رجال، وهِنْدٌ أفضلُ امْرَأَة، والهِنْدان أفضل امْرَأَتَيْنِ، والهِنْدَاتُ أفضلُ نسْوَةٍ.

وَحَالَة يكون فِيهَا مطابقًا لموصوفه، وذَلِكَ إِذا كَانَ بأل، نَحْو: زَيْدٌ الأَفْضَلُ، والزيدانِ الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهِنْدٌ الفُضْلَى، والهِنْدَان الفُضْلَيَان، والهِنْدَات الفُضْلَيَات، أَو الفُضَّل.

وَحَالَة يكون فِيهَا جَائِز الوَجْهَيْنِ: المُطَابَقَة، وعدمهَا؛ وذَلِكَ إِذا كَانَ مُضَافًا لمعْرِفَة، تَقول: الزيدان أفضل القَوْم، وإِن شِئْت قلت: أفضلا القَوْم، وكَذَلِكَ فِي البَاقِي، وعدُم المُطَابَقَة أَفْصَحُ، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ﴾[3] ولم يَقُلْ أَحْرَصِي بِاليَاءِ، وقَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ

---

(١) من الآية ٨ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة.

(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة.

مُجْرِمِيهَا﴾[1] فَطَابَق، ولم يقل: أَكْبَرَ مُجْرِميها؛ وعَن ابْن السراج أنه أوجب عدم المُطَابقَة، ورُدَّ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الآيَة.

وأجمعوا على أنه لَا ينصب المَفْعُولَ بِهِ مُطلقًا، ولِهَذَا قَالُوا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ﴾[2]: إن (مَنْ) لَيست مَفْعُولًا بِأَعْلَم، لأَنَّهُ لَا ينصب المَفْعُولَ، ولَا مُضَافًا إِلَيْهِ، لأن أفعَلُ بعضُ مَا يُضَاف إِلَيْهِ، فَيكون التَّقْدِير أعلم المضلين، بل هُوَ مَنْصُوب بِفعل مَحْذُوف يدل عَلَيْهِ أعلم، أَي: يعلم مَنْ يَضِلُّ.

وَاسمُ التَّفْضِيل يَرْفَعُ الضَّمِيرَ المُسْتَتر بِاتِّفَاق، تَقول: زيدٌ أفضلُ من عَمْرو، فَيكون فِي (أفضل) ضمير مستتر عَائِد على زيد، وهِل يرفع الظَّاهِر مُطلقًا، أَو فِي بعض المَوَاضِع؟

فِيهِ خلاف بَين العَرَب؛ فبعضهم يرفعهُ بِهِ مُطلقًا، فَتَقول: مَرَرْتُ بِرَجُل أَفْضَلَ مِنْهُ أَبوهُ، فتخفض (أفضل) بالفتحة على أَنه صفة لرجل، وترفع (الأَب) على الفاعلية، وهِي لُغَة قَلِيلَة، وأَكْثَرُهم يُوجِبُ رَفْعَ (أفضل) فى ذَلِك على أنه خَبَرٌ مقدم، و(أَبوهُ) مُبْتَدأ مُؤخر[3]، وفاعلُ أفضل ضميرٌ مستتر عَائِد عَلَيْهِ، ولَا يرفع أكثرُهم بأَفْعَلَ الاسْمَ الظَّاهِر إِلَّا فِي مَسْأَلَة الكُحْل، وضابطها: أَن يكون فِي الكَلَام نَفْيٌ بعده اسْمُ جِنْسٍ، مَوْصُوفٌ باسم التَّفْضِيل، بعده اسْمٌ مُفَضَّلٌ على نَفسه باعتبارين، مِثَالُ ذَلِك قَوْلهم: مَا رَأَيْتُ رجلًا أحسنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْل مِنْهُ فِي عَيْنِ زيد.

وقَول الشَّاعِر:

---

(١) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ١٢٥ من سورة النحل. من الآية ١١٧ من سورة الأنعام.

(٣) وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لرجل؛ فالفرق بين الوجهين أن النعت في الوجه الأول مفرد، وهو في الوجه الثاني جملة، وأفعل التفضيل غير متحمل الضمير في الوجه الأول؛ لأن الاسم الظاهر مرفوع به، والفعل وشبهه لا يرفعان إلا فاعلًا واحدًا، وهو في الوجه الثاني متحمل للضمير؛ لأن الاسم الظاهر غير معمول له.

١٣٢- مَـا رَأَيْـتُ امْـرَءًا أَحَـبَّ إِلَيْـهِ الْبَـ ـــذْلُ مِنْـهُ إِلَيْـكَ يَـا بْـنَ سِـنَانِ[(١)]

وَكَذَلِكَ لَو كَانَ مَكَان النَّفْيِ اسْتِفْهَامٌ، كَقَوْلِك: هَل رَأَيْتَ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عين زيد؟ أَو نَهْيٌ نَحْو: لَا يَكُنْ أَحَدُ أَحَبَّ إِلَيْهِ الخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْك.

***

(١) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد يتوهم أنه لزهير بن أبي سلمى المزني؛ لذكر ابن سنان فيه، وممدوح زهير هو هرم بن سنان المري، ولكنه ليس من شعره الذي رواه وشرحه الأعلم الشنتمري وأحمد بن يحيى ثعلب.

اللغة: «البذل» العطاء والجود.

الإعراب: «ما» نافية «رأيت» فعل وفاعل «امرأ» مفعول به لرأى «أحب» نعت لأمرأ «إليه» جار ومجرور متعلق بأحب «البذل» فاعل أحب «منه، إليك» جاران ومجروران يتعلقان بأحب «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و«سنان» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أحب... البذل» حيث رفع أفعل التفضيل، الذي هو قوله: «أحب» الاسم الظاهر غير السببي، وهو قوله: «البذل» لكون اسم التفضيل وقع وصفًا لاسم جنس، وهو قوله: «امرأ» مسبوق بنفي وهو المذكور في قوله: «ما رأيت» والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين، ألا يرى أن «البذل» باعتبار كونه محبوبًا لابن سنان أفضل منه باعتبار كونه محبوبًا لغيره، وهذا الذي يعبر العلماء عنه بمسألة الكحل.

التوابع

○ (ص) بَاب التَّوَابِعِ يَتْبَعُ مَا قبله فِي إعرابه خَمْسَةٌ.

(ش) التوابع عبارَة عَن الكَلِمَات الَّتِي لَا يَمَسُّهَا الإِعْرَاب إِلَّا على سَبِيل التَّبع لغَيْرِهَا، وهِي خَمْسَة:

النَّعْت، والتأكيد، وعطف البَيَان، وعطف النسق، والبَدَل؛ وعَدَّهَا الزَّجَّاجي وغَيره أَرْبَعَة، وأدرجوا عطف البَيَان وعطف النسق تَحت قَوْلهم: «العَطف».

***

○ (ص) النَّعْت، وهُوَ التَّابِع المُشْتَقّ أَو المُؤَوَّل بِهِ المُبَايِنُ لِلَفْظ مَتْبُوعِهِ.

(ش) التَّابِع جِنْسٌ يَشْمَل التوابع الخَمْسَة، و(المشتق أَو المؤول بِهِ) مخرج لبَقِيَّة التوابع، فَإِنَّهَا لَا تكون مُشْتَقَّةً ولَا مُؤَوَّلَةً بِهِ[1]، أَلا ترى أَنَّك تَقول فِي التوكيد: جَاءَ القَوْمُ أَجْمَعُونَ، وجَاء زَيْدٌ زَيْدٌ، وفِي البَيَان والبدل: جَاءَ زَيْدٌ أَبُو عبد اللَّه، وفِي عطف النَّسق: جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرو، فتجدها تَوَابِعَ جامدةً، وكَذَلِكَ سَائِر أمثلتها، ولم يبْق إِلَّا التوكيد اللَّفْظِيُّ، فَإِنَّهُ قد يَجِيء مشتقًّا، كَقَوْلك: جَاءَ زَيْدٌ الفَاضِلُ الفَاضِلُ؛ الأول نعت، والثَّانِي توكيد لَفْظِي، فَلِهَذَا أخرجته بِقَوْلِي: «المباين للفظ متبوعه».

فَإِن قلت: قد يكون التَّابِعُ المُشْتَقُّ غَيْرَ نعت، مِثَال ذَلِك فِي البَيَان والبدل قَوْلك: قَالَ أَبُو بكر الصّديق، وقَالَ عمر الفَارُوق؛ وفِي عَطْفِ النَّسَقِ: رَأَيْت كَاتبًا وشاعرًا.

قلت: الصّديق والفاروق وإِن كَانَا مُشْتَقَّيْنِ إلا أَنَّهُمَا صَارا لَقَبَيْنِ على الخَلِيفَتَيْن

---

(١) لا يخفى على ذي فطنة أن العطف قد يكون بين مشتقين كما تقول: أبوك كريم وعالم، وهذا مما لا ينكره أحد؛ فمعنى قول الشارح: إن التوابع غير النعت لا تكون مشتقة ولا مؤولة به أنه لا يشترط فيها ذلك كما هو مشترط في النعت، ولاشك أن ما ذكره الشارح من الجواب عن عطف النسق في المشتق لا يجري في مثالنا وما أشبهه، من كل ما كان فيه المعطوف وصفًا للذي وصف به المعطوف عليه، لا لغيره كما فرضه الشارح في مثاله.

رضى اللَّه عَنْهُمَا لاحِقَيْن بباب الأعلام كزيد وعَمْرو، و(شاعرًا) فِي المِثَال المَذْكُور نَعْتٌ حُذِفَ منعوته، وذَلِكَ المنعوت هُوَ المَعْطُوف، وكَذَلِكَ (كَاتبًا) لَيْسَ مَفْعُولًا فِي الحَقِيقَة، إِنَّمَا هُوَ صفة للْمَفْعُول، والأَصْل: رَأَيْت رجلا كَاتبًا، ورجلًا شَاعِرًا.

***

○ (ص) وفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ، أَو تَوْضِيحٌ، أَو مَدْحٌ، أَو ذَمٌّ، أَو تَرَحُّمٌ، أَو توكيد.

(ش) فَائِدَة النَّعْت: إِمَّا تَخْصِيص نكرَة، كَقَوْلِك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَاتبٍ؛ أَو توضيحُ معرفَةٍ، كَقَوْلِك: مَرَرْتُ بزيدٍ الخَيَّاطِ؛ أَو مدحٌ، نَحْو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [1]، أَو ذمّ، نَحْو: أعوذ بِاللَّه من الشَّيْطَان الرَّجِيم، أَو تَرَحُّمٌ، نَحْو: اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبدك المِسْكِين؛ أَو توكيدٌ، نَحْو: قَوْله تَعَالَى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [2]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [3].

***

○ (ص) ويَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ فِي واحِد من أوجه الإعْرَاب، ومن التَّعْرِيفِ والتنكيرِ، ثمَّ إِنْ رَفَعَ ضَميرًا مستترًا تَبعَ فِي واحِدٍ من التَّذْكِير والتأنيث، ووَاحِدٍ من الإِفْرَاد وفَرْعَيْه، وإِلَّا فَهُوَ كالفعل، والأَحْسَنُ: جَاءَنِي رَجلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُه، ثمَّ (قَاعدٌ) ثمَّ (قَاعِدُونَ).

(ش) اعْلَم أَن للاسم بِحَسب الإِعْرَاب ثَلَاثَة أَحْوَالٍ: رفع، ونصب، وجر؛ وبحسب الإفراد وغيره ثَلَاثَة أَحْوَال: إفراد، وتثنية، وجمع؛ وبحسب التَّذْكِير والتأنيث حالتان؛ وبحسب التنكير والتعريف حالتان؛ فَهَذِهِ عشرَة أَحْوَال للاسم.

وَلَا يكون الاسْمُ عَلَيْهَا كلهَا فِي وقت واحِد، لما فِي بَعْضهَا من التضاد، أَلا ترى

---

(١) من الآية ١ من سورة الفاتحة. وفي عدها آية منها وحدها أو من كل سورة من سور القرآن الكريم خلاف طويل.

(٢) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٣ من سورة الحاقة.

أنه لَا يكونُ الاسْم مَرْفُوعًا مَنْصُوبًا مجرورًا، ولَا مُعَرفًا مُنْكرًا، ولَا مُفردًا مثنى مجموعًا، ولَا مذكرًا مؤنثًا؟

وَإِنَّمَا يَجْتَمع فِيهِ مِنْهَا فِي الوَقْت الوَاحِد أَرْبَعَةُ أُمُور، وهِي من كل قسم واحِد، تَقول: جَاءَنِي زيد، فَيكون فِيهِ الإفراد والتذكير والتعريف والرَّفْع، فَإِن جِئْت مَكَانَهُ بِرَجُل، فَفِيهِ التنكيرُ بدل التَّعْرِيف وبَقِيَّةُ الأَوْجه، فَإِن جِئْتَ مَكَانَهُ بالزيدان أَو بِالرِّجَالِ، فَفِيهِ التَّثْنِيَة أَو الجمع بدل الإِفْرَاد وبَقِيَّة الأَوْجه، فَإِن جِئْتَ مَكَانَهُ بهند، فَفِيهِ التَّأْنِيث بدل التَّذْكِير وبَقِيَّة الأَوْجه، فَإِن قلتَ: رَأَيْتُ زيدًا، أَو مَرَرْتُ بزيد، فَفِيهِ النصب أَو الجَرّ بدل الرّفع وبَقِيَّةُ الأَوْجه.

وَوَقع فِي عبارَة بعض المعربين أَن النَّعْت يتبع المنعوت فِي أَرْبَعَة من عشرَة، ويَعْنُون بذلك أَنه يتبعهُ فِي الأُمُور الأَرْبَعَة الَّتِي يكون عَلَيْهَا، ولَيْسَ كَذَلِك، وإِنَّمَا حكمه أن يتبعهُ فِي اثْنَيْنِ من خَمْسَة دَائِمًا، وهما: واحِد من أوجه الإعراب، ووَاحِد من التَّعْرِيف والتنكير؛ ولَا يجوز فِي شَيْء من النعوت أَن يُخَالف مَنْعُوتَهُ فِي الإِعْرَاب، ولَا أن يُخَالِفهُ فِي التَّعْرِيف والتنكير.

فَإِن قلت: هَذَا منتقض بقَوْلهِمْ: هَذَا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ[1]، فوصفوا المَرْفُوع، وهُوَ الجُحْر بالمخفوض، وهُوَ (خَرِب)، وبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾[2] فوصف النكرَة، وهِي كل (همزَة لُمزَة) بالمعرفة، وهُوَ (الَّذِي) وبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حم ۝١ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ الذَّنبِ

---

(١) مثل هذا المثل قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ ... كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

فإن «مزمل» نعت لكبير أناس، وأنت ترى النعت مجرورًا والمنعوت مرفوعًا، والكلام فيه كالذي ذكره الشارح في تخريج المثل عند من جر «خرب».

(٢) من الآية ١، ٢ من سورة الهمزة.

وقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ العِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾[1] فوصف المعرفَة- وهُوَ اسْم اللَّه تَعَالَى- بالنكرة، وهِي: شَدِيد العقَاب، وإنَّمَا قُلْنَا: إنَّه نكرَة لأنَّهُ من بَاب الصّفة المُشَبَّهَة، ولَا تكون إضافتها إلَّا في تَقْدِير الانفصال، ألَا ترى أن المَعْنى: شَدِيدٌ عِقَابُهُ، لَا يَنْفَكّ فِي المَعْنى عَن ذَلِك؟

قلت: أما قَوْلهم: «هَذَا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ»، فَأَكْثر العَرَب ترفع خَرِبًا، ولَا إشْكَال فِيهِ؛ ومِنْهُم مَنْ يَخْفِضُهُ لمجاورته للمخفوض، كَمَا قَالَ الشَّاعِر:

١٣٣- قـد يُؤْخَـذُ الْجَـارُ بِجُرْمِ الْجَـار[2]

ومرادهم بذلك أَن يُنَاسِبوا بَين المتجاورين فِي اللَّفْظ وإن كَانَ المَعْنى على خلاف ذَلِك، وعَلى هَذَا الوَجْه فَفِي (خَرِبٍ) ضمة مقدرَة منع من ظُهُورهَا اشْتِغَالُ الآخِرِ بحركة المُجَاورَة، ولَيْسَ ذلك بِمُخْرِجٍ لَهُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ من أنه تَابع لمنعوته فِي

(١) من الآية ١ - ٣من سورة غافر.

(٢) هذا مثل من أمثال العهد الإسلامي يوافق نصف بيت من الرجز، وانظره في مجمع الأمثال للميداني (ج٢ ص ٢٧ طبع المطبعة الخيرية)، وقد أورده أبو الفتح ابن جني في كتاب الخصائص (٢٦٤) ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور، ونسبه لأعرابي يقوله لامرأته، ولم يعينهن وقد أشار إليه الحريري في المقامة الأربعين، وذكر شارحها الأبيات والقصة التي ذكرها ابن جني.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يؤخذ» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بالضمة الظاهرة «الجار» نائب فاعل يؤخذ، مرفوع بالضمة الظاهرة «بظلم» جار ومجرور متعلق بقوله يؤخذ، وظلم مضاف و«الجار» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: ليس في هذا المثل شاهد لهذا الباب يستشهد بشيء من ألفاظه عليه، ولكن المؤلف قد جاء به ليدل على أن الشيء قد يعامل المعاملة التي يستحقها جاره، لا المعاملة التي يستحقها هو نفسه، ونظيره أن العرب عاملت «خرب» المعاملة التي استحقها «ضب» فجروا لفظه، ولو أنهم عاملوا «خرب» المعاملة التي يستحقها هو نفسه لرفعوه، لأنه نعت للمرفوع، ونعت المرفوع يجب أن يكون مرفوعًا.

الإعراب، كَمَا أَن نقُول: إِن المُبْتَدَأ والخَبَر مرفوعان، ولَا يمْنَع من ذَلِك قِرَاءَة الحسن البصري: «الحَمدِ للَّه»[1] بِكَسْر الدَّال إتباعًا لكسرة اللَّام؛ ولَا يمْنَع من ذَلِك أَيْضًا قَوْلهم في الحِكَايَة: مَنْ زيدًا، بِالنّصب؛ أَو مَنْ زيدٍ، بالخفض؛ إِذا سَأَلت مَنْ قَالَ: رَأَيْتُ زيدًا أَو مَرَرْتُ بزيد، وأَرَدْتَ أَن ترْبط كلامك بِكَلَامِهِ بحكاية الإعراب؛ وقد تبين بِهَذَا صِحَة قَوْلنَا: إِن النَّعْتَ لَا بُد أَن يتبع منعوته فِي إعرابه وتعريفه وتنكيره.

وَأما حُكْمُه بِالنّظرِ إِلَى الخَمْسَة البَاقِيَة- وهِي الإِفْرَاد والتَّثنية والجمع والتذكير والتأنيث- فَإِنَّهُ يُعْطَى مِنْهَا مَا يُعطى الفِعْلُ الَّذِي يحلُّ مَحلَّه فِي ذَلِك الكَلَام، فَإِن كَانَ الوَصْفُ رَافعًا لضمير المَوْصُوف طَابَقَهُ فِي اثْنَيْنِ مِنْهَا، وكملت لَهُ حِينَئِذٍ المُوَافقَةُ فِي أَرْبَعَة من عشرَة كَمَا قَالَ المعربون؛ تَقول: مَرَرْت بِرَجُلٍ قَائِمٍ، وبرجلين قَائِمَيْن، وبرجالٍ قَائِمين، وبامرأة قَائِمَةٍ، وبامرأتين، قائمتَيْن، وبنساءٍ قائمات؛ كَمَا تَقول فِي الفِعْل: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ، وبرجلين قاما، وبرجالٍ قَامُوا، وبامرأةٍ قَامَتْ وبامرأتين قامتا، وبنساءٍ قُمْنَ؛ وإِن كَانَ الوَصْفُ رَافعًا لاسم ظَاهر، فَإِن تذكيره وتأنيثه على حسب ذَلِك الاسْم الظَّاهِر، لَا على حسب المنعوت كَمَا أَن الفِعْل الَّذِي يحل مَحَله يكون كَذَلِك، تَقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ؛ فتؤنث الصّفة لتأنيث الأم، ولَا تلْتَفت لكَون المَوْصُوف مذكرًا، لأَنَّك تَقول فِي الفِعْل: قَامَتْ أُمُّهُ، وتقول فِي عَكسه: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ قَائِم أَبوهَا، فَتذَكِّرُ الصّفة لتذكير الأب، ولَا تلْتَفت لكَون المَوْصُوف مؤنثًا، لأَنَّك تَقول فِي الفِعْل: قَامَ أَبوهَا، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ القَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[2].

وَيجب إِفْرَادُ الوَصْفِ ولَو كَانَ فَاعلُه مُثَنًى أَو مجموعًا، كَمَا يجب ذَلِك فِي الفِعْل فَتَقول: مَرَرْتُ برجلين قَائِمٍ أبواهما، وبرجالٍ قَائِمٍ آباؤهم؛ كَمَا تَقول: قَامَ

---

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة، ومن آيات أخرى.

(٢) من الآية ٧٥ من سورة النساء.

أبواهما، وقَامَ آباؤهم؛ ومَنْ قَالَ: قاما أبواهما، وأَكَلُوني البَرَاغِيثُ، ثَنَّى الوَصْفَ وجَمَعَهُ جَمْعَ السَّلامَة؛ فَقَالَ: قَائِمَيْنِ أبواهما، قَائِمِينَ آباؤهم؛ وأَجَازَ الجَمِيعُ أَن تجمع الصّفة جَمْعَ التكسير إِذا كَانَ الاسْم المَرْفُوعُ جمعًا، فَتَقول: مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قيامٍ آباؤهم، وبرجلٍ قُعُود غِلْمَانُهُ، ورَأَوْا ذَلِك أحسن من الإِفْرَاد الَّذِي هُوَ أحسن من جمع التَّصْحِيح.

***

○ **(ص) ويجوزُ قَطْعُ الصّفةِ المَعْلُوم موصوفُها حَقِيقَة أَو ادِّعاء، رفعًا بِتَقْدِيرِ هُوَ، ونَصْبًا بِتَقْدِير أعني أَو أمدح أَو أَذُمُّ أَو أَرْحَمُ.**

(ش) إِذا كَانَ المَوْصُوفُ مَعْلُومًا بِدُونِ الصّفة جَازَ لَك فِي الصّفة الإتباعُ والقطعُ، مِثَالُ ذَلِك فِي صفة المَدْح: «الحَمدُ للَّه الحميُدِ» أجاز فِيهِ سِيبَوَيْهِ الجَرَّ على الإتباع، والنّصب بِتَقْدِير أَمْدَحُ، والرَّفع بِتَقْدِير هُوَ، وقَالَ: سمعنَا بعض العَرَب يَقُول: ﴿**الحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّ العَالَمِينَ**﴾[1] بِالنّصب، فَسَأَلْتُ عَنْهَا يُونُس، فَزعم أنها عَرَبِيَّة، ومثاله فِي صفة الذَّم: ﴿**وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ**﴾[2] قَرَأَ الجُمْهُور بِالرَّفْع على الإِتِّبَاع، وقَرَأَ عَاصِم بِالنّصب على الذَّم؛ ومثاله فِي صفة الترحُّم: مَرَرْتُ بزيدٍ المِسْكِينِ، يجوز فِيهِ الخَفْضُ على الإِتِّبَاع، والرَّفْع بِتَقْدِير هُوَ، والنّصب بِتَقْدِير أَرْحَمُ؛ ومثاله فِي صفة الإِيضاح: مَرَرْتُ بزيدِ التَّاجِرُ، يجوز فِيهِ الخَفْضُ على الإِتِّبَاع، والرَّفْع بِتَقْدِير هُوَ، والنّصب بِتَقْدِير أَعنِي.

وَلَا فرق فِي جَوَاز القطع بَين أَن يكون المَوْصُوف مَعْلُومًا حَقِيقَة أَو ادِّعَاء، فالأول مَشْهُور، وقد ذكرنَا أمثلته، والثَّانِي نَصَّ عَلَيْهِ سيبويه فِي كِتَابه، فَقَالَ: وقد يجوز أن تَقول: مَرَرْتُ بقومِكَ الكِرَامَ، يَعْنِي بِالنّصب أَو بِالرَّفع إِذا جعلت المُخَاطبَ كَأَنَّهُ

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة.

(٢) من الآية ٤ من سورة المسد.

قد عرَفَهم...، ثمَّ قَالَ: نزلتهم هَذِه المنزلَة وإِن كَانَ لم يعرفهُمْ. اهـ.

***

○ (ص) والتوكيدُ، وهُوَ إِمَّا لَفْظِيٌّ نَحْو:

أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخـا لَهُ

ونَحْو:

أَتَاك أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسْ احْبِسْ

ونَحْو:

لَا لَا أبوح بِحُبِّ بُثْنَـةَ إِنَّهَـا

وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿دَكًّا دَكًّا﴾[1]، و﴿صَفًّا صَفًّا﴾[2].

(ش) الثَّانِي من التوابع: التوكيدُ، ويُقَال فِيهِ أيضًا: التَّأْكِيدُ، بِالهَمْزَةِ وبإبدالها ألفًا على القِيَاس فِي نَحْو: (فأس ورَأس).

وَهُوَ ضَرْبَان: لَفْظِي، ومعنوي.

وَالكَلَام الآن فِي اللَّفْظِيّ، وهُوَ إِعَادَة اللَّفْظ الأول بِعَيْنِه، سَوَاءً كَانَ اسْمًا، كَقَوْلِه:

١٣٤- أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـنْ لَا أَخـا لَهُ كَـسَاعٍ إِلَى الهَيْجَـا بِغَـيْرِ سِـلَاحِ[3]

---

(١) من الآية ٢١ من سورة الفجر.

(٢) من الآية ٢٢ من سورة الفجر.

(٣) هذا البيت من شواهد سيبويه (ج١ ص ١٢٩) وقد نسبه الأعلم إلى إبراهيم بن هرمة القرشي، وليس كما ذكر، بل هو من كلمة لمسكين الدارمي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٨) وفي شذور الذهب (رقم ١٠٦).

اللغة: «الهيجا» بالقصر ههنا - الحرب، ونظيره قول لبيد:

* يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ *

وتمد أيضًا، ومن ذلك قول الشاعر:

إِذَا كَانَـتِ الْهَيْجَـاءُ وَانْـشَقَّتِ الْعَـصَا فَحَـسْبُكَ وَالـضَّحَّاكَ سَـيْفٌ مُهَنَّـدُ

=

وانتصابُ أَخَاكَ الأول بإضمار (احفظ، أَو الزم) أَو نَحْوِهمَا، والثَّانِي تَأْكِيد لَهُ.

أَو فعلًا، كَقَوْلِه:

١٣٥- فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ ببغلتي أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ[1]

= المعنى: يحض على الاعتصام بالأخ، والتمسك بوداده؛ لأنه الناصر وقت الشدة.

الإعراب: «أخاك» أخا: مفعول به لفعل محذوف وجوبًا، تقديره الزم أخاك، مثلًا، وهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «أخاك» تأكيد للأول «إن» حرف توكيد ونصب «من» اسم موصول اسم إن، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية للجنس «أخا» اسم لا «له» خبر لا، وفي هذا التعبير كلام طويل لا تتسع له هذه العجالة فانظر فيه بحثًا مستفيضًا في شرحنا على شرح الأشموني، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «كساع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «إلى الهيجا بغير» جاران ومجروران يتعلقان بساع، وغير مضاف و«سلاح» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أخاك أخاك» فإن هذا توكيد لفظي، ذكر اللفظ الثاني فيه تقوية للأول، ونصب اللفظ الأول من باب الإغراء، وهو: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، ألا ترى أن المتكلم يغري بهذه العبارة المخاطب بأن يلزم أخاه، ولا يقطع حبل مودته، وحذف العامل في الاسم الأول في مثل هذه العبارة واجب لا يجوز ذكره، بسبب أنه كرر الاسم الواحد مرتين، فكأن اللفظ الثاني عوض عن ذكر العامل، وهم لا يجمعون في كلامهم بين العوض والمعوض عنه.

(١) هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين، وممن أنشده ابن عقيل (رقم ٢٨٧) والمؤلف في باب التنازع من أوضحه (رقم ٢٤٠).

الإعراب: «أين» اسم استفهام، ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق، مبني على الفتح في محل نصب، والتقدير: فأين تذهب، كما ذكره المؤلف، ولو جعلته معمولًا لحرف جر يدل على ما بعده بتقديره فإلى أين، لم تكن قد أبعدت «إلى أين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النجاة» مبتدأ مؤخر «ببغلتي» جار ومجرور متعلق بالنجاة، وبغلة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أتاك» أتى: فعل ماض، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به «أتاك» تأكيد للسابق «اللاحقون» فاعل لأتى الأول «احبس» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «احبس» فعل أمر فيه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت هو فاعله، =

تَقْدِير البَيْت: فَأَيْنَ تذهب إِلَى أَيْن النجَاة ببغلتي؟ فَحذف الفِعْل العَامِل فِي أَيْن الأول وكَرَّرَ الفِعْل والمَفْعُول فِي قَوْله: «أَتَاك أَتَاك»، واللاحقون فَاعل بأتاك الأول، ولَا فَاعل للثَّانِي، لأَنَّهُ إِنَّمَا ذكر للتَّأْكِيد، لَا ليُسْنَدَ إِلَى شَيْء، وقيل: إِنَّه فَاعل بهما مَعًا، وذَلِكَ لأَنَّهُمَا لما اتحدا لفظًا ومعنى نُزِّلا منزلَة الكَلِمَة الوَاحِدَة، وقيل: إِنَّهُمَا تنَازعا قَوْله (اللاحقون)، ولَو كَانَ كَذَلِك لزم أَن يُضْمَرَ فِي أَحدهمَا، فَكَانَ يَقُول: أَتَوك أَتَاكِ اللاحقون، على إِعْمَال الثَّانِي، وأتاكِ أَتَوْكِ، على إِعْمَال الأول؛ وقَوله: (احْبِسِ احْبِس) تَكْرِير للجملة، لأن الضَّمِيرَ المُسْتَترِ فِي الفِعْل فِي قُوَّة الملفوظ بِهِ.

أَو حَرْفًا كَقَوْلِه:

١٣٦- لَا لَا أَبُــوحُ بِحُــبِّ بُثْنَــةَ إِنَّهَــا أَخَــذَتْ عَــلَيّ مَوَاثِقًــا وعُهُــودَا[1]

= وهذه الجملة تأكيد للجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله: «أتاك أتاك اللاحقون» وقوله: «احبس احبس» فإن في كل من العبارتين تأكيدًا لفظيًا؛ فأما الأولى فإن «أتاك» الثانية ذكرت تأكيدًا للأولى، ولا فاعل للثانية، ومن الناس من زعم أن قوله: «اللاحقون» تنازعه كل من الفعلين، وهذا غير صحيح؛ لأن باب التنازع يقتضي أن يعمل أحد العاملين في المعمول المذكور، وأن يضمر في المهمل ضمير المعمول؛ فكان يقال على إعمال الأولى«أتاك أتوك اللاحقون» وعلى إعمال الثاني «أتوك أتاك اللاحقون» فلما لم يقل أحد ذينك التعبيرين تبين أنه لم يجر على سنن التنازع، ولا يذهب عنك أن هذا التقرير جار على المختار عند البصريين، وأما الثانية فإن قوله: «احبس» الثاني فعل أمر فيه ضمير واجب الاستتار، وهو مع ضميره تأكيد للفعل الأول مع ضميره؛ فهو تأكيد جملة بجملة.

(١) هذا البيت ينسب إلى جميل بن عبد اللَّه بن معمر العذري، وإنما الصواب أنه لكثير عزة، وذكر بثنة فيه سهو، وقد ذكره المؤلف في أوضحه (رقم ٤٠٤).

اللغة: «أبوح» مضارع باح بما في نفسه، إذا أظهره للناس «مواثقًا» جمع موثق، وفي التنزيل من الآية ٦٦ من سورة يوسف: ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾، والموثق: العهد الذي توثق به كلامك وتؤكد به التزامك «وعهودًا» جمع عهد، وهو بمعنى الموثق والميثاق.

الإعراب: «لا» حرف نفي «لا» حرف مؤكد لسابقه «أبوح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر =

وَلَيْسَ من تَأْكِيد الاسْم قَوْله تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ٢١ وجَاءَ رَبُّكَ والمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[1] خلافًا لكثير من النَّحْوِيين، لأَنَّهُ جَاءَ فِي التَّفْسِير أَن مَعْنَاهُ: دَكًّا بعد دَكٍّ، وأَن الدَّكَّ كُرِّرَ عَلَيْهَا حَتَّى صَارَت هَبَاءً مُنْبَثًّا، وأَن معنى ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[2] أَنه تَنْزِلُ مَلَائِكَة كل سَمَاء، فيصطفون صَفًّا بعد صَف، مُحْدِقِين بالجن والإِنْس، وعَلى هَذَا فَلَيْسَ الثَّانِي فِيهِ تَأْكِيدًا للْأولِ، بل المُرَاد بِهِ التكرير، كَمَا يُقَال: عَلَّمْتُهُ الحِسَابَ بَابًا بَابًا.

وَكَذَلِكَ لَيْسَ من تَأْكِيد الجُمْلَة قَول المُؤَذّن: «اللَّه أكبر، اللَّه أكبر»، خلافًا لابْنِ جني، لأَن الثَّانِي لم يُؤْت بِهِ لتأكيد الأول، بل لإنشاء تَكْبِير ثَانٍ، بِخِلَاف قَوْله: «قد قَامَت الصَّلَاة، قد قَامَت الصَّلَاة»، فَإِن الجُمْلَة الثَّانِيَة خَبَرٌ ثَانٍ جِيءَ بِهِ لتأكيد الخَبَرِ الأول.

***

○ (ص) أَو مَعْنَوِيٌّ، وهُوَ بِالنَّفسِ والعين مُؤَخَّرَة عَنْهَا، إِن اجتمعتا، وتُجْمَعان

= فيه وجوبًا تقديره أنا «بحب» جار ومجرور متعلق بأبوح، وحب مضاف، و«بثنة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية، والتأنيث «إنها» إن: حرف توكيد ونصب، والضمير العائد إلى بثنة اسم إن «أخذت» أخذ: فعل ماض، و التاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى بثنة، والجملة في محل رفع خبر إن «على» جار ومجرور متعلق بأخذت «مواثقًا» مفعول به لأخذت، منصوب بالفتحة الظاهرة، وحق هذه الكلمة المنع من الصرف لكونها على صيغة منتهى الجموع، ولكن الشاعر صرفها ضرورة «وعهودًا» الواو عاطفة، عهودًا: معطوف على مواثق.

الشاهد فيه: قوله: «لا لا» فإن الثاني من هذين الحرفين توكيد لفظي للأول منهما.

(١) من الآية ٢١، ٢٢من سورة الفجر. ومن تقرير المؤلف في هاتين الآيتين الكريمتين تعلم أنه يشترط في التوكيد اللفظي أن يكون المعنى المراد من اللفظ الثاني هو نفس المعنى المراد من اللفظ الأول.

(٢) من الآية ٢٢من سورة الفجر.

على أَفْعُل مَعَ غير المُفْرد، وبِكُلّ لغير مُثَنَّى **إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفسِهِ أَو بعامله، وبكِلَا وكِلْتا لَهُ إِنْ صَحَّ وُقُوعُ المُفْرد مَوْقِعَهُ واتحد مَعْنَى المُسْنَد، ويُضَفْنَ لضمير المُؤكّد، وبأَجْمَع وجَمْعَاءَ وجَمْعِهما غَيْرَ مُضَافَة.**

(ش) النَّوْع الثَّانِي: التَّأْكِيد المَعْنوِيّ، وهُوَ بِأَلْفَاظ محصورة:

مِنْهَا (النَّفس، والعين)، وهما لِرَفْع المجاز عَن الذَّات، تَقول: جَاءَ زيدٌ، فَيحْتَمل مَجِيء ذَاته، ويحْتَمل مَجِيء خَبره أَو كِتَابه، فَإِذا قلت: «نَفْسُه» ارْتَفع الاحْتِمَالُ الثَّانِي، ولَا بُد من اتصالهما بضمير عَائِد على المُؤَكَّدِ، ولَكَ أَنْ تُؤَكِّدَ بِكُلٍّ مِنْهُمَا وحْدَهُ، وأَنْ تَجْمَعَ بَينهمَا بِشَرْط أَن تبدأ بِالنَّفسِ، تَقول: جَاءَ زيدٌ نَفسُهُ عَيْنُهُ، ويمْتَنع: جَاءَ زيدٌ عَيْنُه نَفسُهُ.

وَيجب إِفْرَاد النَّفس والعين مَعَ المُفْرد، وجمعهما على وزن أَفْعُل مَعَ التَّثْنِيَة والجمع، تَقول: جَاءَ الزيدان أَنْفُسهمَا أَعْيُنُهمَا، والزيدون أنفُسهم أَعْيُنُهم، والهندات أَنْفسُهُنَّ أعيُنُهن.

وَمِنْهَا: (كلٌّ) لرفع إِرَادَة الخُصُوص بِلَفْظ العُمُوم، تَقول: جَاءَ القَوْمُ، فَيحْتَمل مَجِيءُ جَمِيعهم، ويحْتَمل مَجِيء بَعضهم، وأَنَّك عَبَّرتَ بِالكُلِّ[1] عَن البَعْض، فَإِذا قلت: «كلهم» رفعت هَذَا الاحْتِمَال، وإِنَّمَا يُؤَكد بهَا بِشُرُوط.

أَحدهَا: أَن يكون المُؤَكّد بهَا غير مثنى، وهُوَ المُفْرد والجمع.

الثَّانِي: أَن يكون متجزئًا بِذَاتِهِ أَو بعامله، فَالأول كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[2]؛ والثَّانِي كَقَوْلك: اشْتريتُ العَبْدَ كُلَّهُ، فَإِن العَبْدَ يَتَجَزَّأُ بِاعْتِبَار الشِّرَاء، وإِن كَانَ لَا يتجزَّأ بِاعْتِبَار ذَاته، ولَا يجوز: جَاءَ زيدٌ كُلُّهُ، لأَنَّهُ لَا يتَجزَّأ

---

(١) سيأتي للمصنف عند الكلام على أقسام البدل أن يذكر أن لفظ «كل» و«بعض» لا تدخل عليهما أل.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الحجر.

لَا بِذَاتِهِ ولَا بعامله.

الثَّالِث: أَن يتَّصل بهَا ضَمِيرٌ عَائِدٌ على المُؤَكّد، فَلَيْسَ من التَّأْكِيد قِرَاءَةُ بَعضهم: «إِنَّا كلًّا فِيهَا[1]»، خلافًا للزمخشري والفَرَّاء.

وَمِنْهَا: (كلا، وكلتا) وهما بِمَنْزِلَة (كل) فِي المَعْنى، تَقول: جَاءَ الزيدان، فَيُحْتَمل مجيئهما مَعًا وهُوَ الظَّاهِر، ويحْتَمل مَجِيء أَحدهمَا، وأَن المُرَادَ أحدُ الزَّيْدَيْن، كَمَا قَالُوا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[2]: إن مَعْنَاهُ على رجل من إِحْدَى القريتين، فَإِذا قيل: (كِلَاهُمَا) انْدفع الاحْتِمَالُ؛ وإِنَّمَا يُؤَكَّدُ بهما بِشُرُوط:

أَحدهَا: أَن يكون المُؤَكَّد بهما دَالًّا على اثْنَتَيْن.

الثَّانِي: أَن يَصِحَّ حُلُولُ الوَاحِد مَحلهمَا، فَلَا يجوز على المَذْهَب الصَّحِيح أَن يُقَال: اخْتصم الزيدان كِلَاهُمَا، لأَنَّهُ لَا يحْتَمل أَن يكون المُرَاد: اخْتَصَمَ أحدُ الزيدين، فَلَا حَاجَة للتَّأْكِيد.

الثَّالِث: أَن يكون مَا أَسْنَدْتَهُ إِلَيْهِمَا غَيْرَ مُخْتَلف فِي المَعْنى، فَلَا يجوز: مَاتَ زيد، وعاش عَمْرو كِلَاهُمَا.

الرَّابِع: أَن يتَّصل بهما ضمير عَائِد على المُؤَكَّد بهما.

وَمِنْهَا: (أَجْمَع، وجَمْعَاء) وجمعهما، وهُوَ (أَجْمَعُونَ، وجُمَع)[3] وإِنَّمَا يُؤَكَّد بهَا غَالِبًا بعد (كل) فَلهَذَا اسْتَغْنَتْ عَن أَن يتَّصل بهَا ضمير يعود على المُؤَكَّد، تَقول: (اشْتريتُ العَبْدَ كُلَّه أَجْمَعَ، والأَمَةَ كُلَّهَا جَمْعَاء، والعَبِيد كلهم أَجْمَعِينَ، والإِمَاء كُلهنَّ

---

(١) من الآية ٤٨ من سورة غافر.

(٢) من الآية ٣١من سورة الزخرف. ونظير ما قالوه في هذه الآية قالوه في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾.

(٣) وجمعاوات أيضًا.

جُمَعَ)، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[1].

وَيجوز التأكدُ بهَا وإن لم يتَقَدَّم (كل)، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[2]، ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[3]، وفِي الحَدِيث: «إِذا صلى الإِمَام جَالِسًا، فصلوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ»؛ يرْوى بِالرَّفْع، تَأْكِيدًا للضمير، وبِالنَّصبِ على الحَال، وهُوَ ضَعِيف، لاستلزامه تَنكيرَها، وهِي معرفَة بنية الإِضَافَة.

وَقد فُهِمَ من قولي: «أَجْمَع وجَمْعُاء وجَمْعُهُمَا» أَنَّهُمَا لَا يُثَنَّيَان، فَلَا يُقَال: أجمعان، ولَا جمعاوان؛ وهَذَا مَذْهَب جُمْهُور البَصرِيين، وهُوَ الصَّحِيح، لأن ذَلِك لم يسمع.

○ (ص) وهِي بِخِلَاف النعوت، لَا يجوز أَن تتعاطف المُؤَكّدات، ولَا أَن يَتْبَعْنَ نكرَةً، ونَدَرَ:

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْل كُلِّه رَجَبُ

(ش) ذكرت فِي هَذَا الموضع مَسْأَلَتَيْنِ من مسَائِل بَاب النَّعْت: إِحْدَاهمَا: أن النعوت إِذا تَكَرَّرت، فَأَنت فِيهَا مُخَيّر بَين المَجِيء بالعَطْف، وتَركه؛ فالأول: كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ۞ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ۞ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ۞ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾[4]، وكقول الشَّاعِر:

١٣٧- إِلَى الْمَلِكِ القَرْمِ وابْنِ الْهُمَام ... ولَيْثِ الكَتِيبَةِ فِي المُزْدَحَمْ[5]

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة الحجر.

(٢) من الآية ٨٢ من سورة ص. من الآية ٣٩ من سورة الحجر أيضًا.

(٣) من الآية ٤٣ من سورة الحجر.

(٤) من الآية ١ - ٤ من سورة الأعلى.

(٥) هذا بيت مشهور، لكنني لم أقف له مع ذلك على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الزمخشري في الكشاف عند تفسير قوله تعالى من الآية ٤ من سورة البقرة: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ ولم ينسبه، ولا نسبه العلامة السيد في الحاشية، ولا نسبه شراح شواهده. =

وَالثَّانِي، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾[1] الآيَة.

الثَّانِيَة: أَن النَّعْت كَمَا يتبع المعرفَة كَذَلِك يتبع النكرَة.

وَذكرتُ أَن أَلفاظ التوكيد مُخَالفَةٌ للنعوت فِي الأمرين جَمِيعًا، وذَلِك أَنَّهَا لَا تتعاطف إِذا اجْتمعت، لَا يُقَال: جَاءَ زيدٌ نَفسُهُ وعينُهُ، ولَا: جَاءَ القَوْمُ كلُّهم وأجمعون؛ وعلة ذَلِك أَنَّهَا بِمَعْنى واحِد، والشَّيْء لَا يُعْطَفُ على نَفسِه، بِخِلَاف النعوت؛ فَإِن مَعَانِيَهَا متخالفة.

وَكَذَلِكَ لَا يجوز فِي أَلْفَاظ التوكيد أَن تتبع نكرَة، لَا يُقَال: جَاءَ رجل نَفسُهُ، لأن أَلفاظ التوكيد مَعَارِفُ، فَلَا تجْرِي على النكرات، وشَذَّ قَول الشَّاعِر:

١٣٨- لكِنَّــهُ شَــاقَهُ أَنْ قِيــلَ ذَا رَجَــبُ ... يَــا لَيْــت عِــدَّةَ حَــوْلٍ كُلِّــهِ رَجَــبُ[2]

= اللغة: «القرم» بفتح القاف وسكون الراء- هو في الأصل الجَمَل الْمُكَرَّم الذي أعد للضِّرَاب، ثم أطلق على الرجل العظيم «ليث الكتيبة» أي: الشجاع الفاتك، وأصل الليث الأسد، والكتيبة: الفرقة من الجيش «المزدحم» أصله مكان الازدحام، والمراد به هنا موطن الحرب.

الإعراب: «إلى الملك» جار ومجرور متعلق بأهدى، مثلا «القرم» صفة للملك «وابن» معطوف على القرم، وابن مضاف و«الهمام» مضاف إليه «وليث» معطوف على القرم أيضًا، وليث مضاف و«الكتيبة» مضاف إليه «في المزدحم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ليث الكتيبة.

الشاهد فيه: عطف الصفات بعضها على بعض لما كان الموصوف بها واحدًا، ومثله قول ابن زيابه:

يَــا لَهْــفَ زَيَّابَــةَ لِلْحَــارِثِ الــ ... صَــابِحِ فَالْغَــانِمِ فَالآيِــبِ

غير أن عطف الصفات في هذا البيت بالفاء التي تدل على الترتيب والتعقيب، لما كانت نفس هذه الصفات لا تحصل إلا مترتبة متعاقبة، فهو يُصَبِّحُ القوم بالحروب، فيغنم أموالهم، فيؤوب إلى أهله سالمًا ظافرًا.

(١) من الآية ١٠- ١٢ من سورة القلم.

(٢) هذا البيت من البسيط، قائله عبد اللّه بن مسلم بن جندب الهُذَلي، من كلمة أولها قوله: =

○ (ص) وعَطْفُ البَيَان، وهُوَ: تَابعٌ مُوَضِّحٌ أَو مُخَصِّصٌ جامدٌ، غَيْرُ مُؤَوَّلٍ.

(ش) هَذَا البَاب الثَّالِث من أَبْوَاب التوابع.

والعَطْفُ فِي اللُّغَة: الرُّجُوعُ إِلَى الشَّيْء بعد الانْصِرَاف عَنهُ.

وَفِي الاصْطِلَاح: ضَرْبَان: عطف نَسَق، وسَيَأْتِي؛ وعَطْفُ بَيَان، والكَلَام الآن فِيهِ.

يَـا لَلرِّجَـالِ لِيَـوْمِ الْأَرْبَعَـاءِ، أَمَـا ... يَنْفَـكُّ يُحْـدِثُ لِي بَعْـدَ النُّـهَى طَرَبَـا

إِذْ لَا يَـزَالُ غَـزَالٌ فِيـهِ يَفْتِنُـنِي ... يَـأْتِي إِلَى مَـسْجِدِ الْأَحْـزَابِ مُنْتَقِبَـا

والرواية عند الأدباء في بيت الشاهد «يا ليت عدة حول كله رجبا» على نصب الجزءين (المبتدأ والخبر) جميعًا بليت، وهي لغة ضعيفة لبعض العرب، ولكن النحاة غيروه حين لم يعثروا على بقية الكلمة.

اللغة: «شاقة» أعجبه، أو أثار شوقه.

الإعراب: «لكنه» لكن: حرف استدراك ونصب، والهاء اسمه «شاقه» شاق: فعل ماض، والضمير الذي للغائب مفعول به «أن» حرف مصدري ونصب «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، «ذا رجب» مبتدأ وخبر، والجملة مقول القول، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق، وجملة شاق وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لكن «يا» حرف نداء، والمنادى به محذوف «ليت» حرف تمن ونصب «عدة» اسم ليت، وعدة مضاف و«حول» مضاف إليه «كله» كل: توكيد لحول، وكل مضاف والهاء مضاف إليه «رجب» خبر ليت، وهو على رواية النحاة مرفوع بالضمة الظاهرة، وعلى رواية الأدباء منصوب بالفتحة الظاهرة، ونظيره في نصب الجزءين بليت قول الراجز:

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا *

الشاهد فيه: قوله: «حول كله» حيث أكد النكرة وهي قوله: «حول» بكل، وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف ههنا، لكن المؤلف قد اختار في أوضحه- تبعًا لابن مالك- صحة توكيد النكرة إن أفاد توكيدها، وقال: «إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة»، وأنشد هذا البيت على أنه مما حصلت فيه الفائدة.

ومثله قول العرجي:

نَلْبَـثُ حَـوْلًا كَامِـلًا كُلَّـهُ ... لَا نَلْـتَقِي إِلَّا عَلَى مَهْـجِ

قولي: «تَابع» جنس يَشْمَل التوابع الخَمْسَة، وقَوْلِي: «مُوضِّح أَو مُخَصِّص» مخرج للتَّأْكِيد، كجَاءَ زيدٌ نَفسُهُ، ولعطف النَّسَق، كجَاءَ زيدٌ وعَمْرو، وللبدل كَقَوْلِك: أكلتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَه، وقَوْلِي: «جامد» مخرج للنعت، فَإِنَّهُ وإِن كَانَ مُوضِّحًا فِي نَحْو: جَاءَ زيد التَّاجِر، ومُخَصِّصا فِي نَحْو: جَاءَنِي رجل تَاجر، لكنه مُشْتَقّ؛ وقَوْلِي: «غير مؤول» مخرج لما وقع من النعوت جَامِدًا نَحْو: مَرَرْت بزيد هَذَا، وبِقَاعٍ عَرْفَجٍ، فَإِنَّهُ فِي تَأْوِيل المُشْتَقّ، أَلا ترى أَن المَعْنى: مَرَرْتُ بزيدٍ المشَارِ إِلَيْهِ وبقاع خَشِنٍ.

***

(ص) فيوافق متبوعه.

(ش) أَعنِي بِهَذَا أَن عطفَ البَيَان - لكَونه مُفِيدًا فَائِدَة النَّعْت، من إِيضَاح متبوعه وتخصيصه - يلْزمه من مُوَافقَة المَتْبُوع فِي التنكير والتذكير والإفراد وفروعهن مَا يلْزم من النَّعْت.

***

(ص) كأَقْسَمَ بِاللَّـه أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ، وهَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ.

(ش) أشرت بالمثالين إِلَى مَا تضمنه الحَدُّ من كَونه مُوَضِّحًا للمعارف ومُخَصِّصًا للنكرات، والمرَادُ بِأبي حَفْص: عمرُ بن الخطاب - رَضِي اللَّه عَنهُ -.

وَلَك فِي نَحْو: (خَاتم حَدِيد) ثَلَاثَةُ أوجه: الجَرُّ بالإضافة على معنى مِنْ، والنّصب على التَّمْيِيز، وقيل: على الحَال، والإتباعُ؛ فَمن خَرَّجَ النصب على التَّمْيِيز قَالَ: إِن التَّابِع عَطْفُ بَيَان، ومَنْ خَرَّجَهُ على الحَال قَالَ: إِنَّه صفة، والأول أولى، لأَنَّهُ جامد جمودًا مَحْضًا، فَلَا يحسن كَونه حَالًا ولَا صفة.

وَمنع كثير من النَّحْويين كَون عطف البَيَان نكرَة تَابعًا للنكرة، والصَّحِيح الجَوَاز، وقد خُرِّجَ على ذَلِك قَوْله تَعَالَى: ﴿وَيُسْقَى مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾[1]، وقَالَ الفَارِسِي فِي

(١) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم.

قَوْله تَعالَى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾[1] يجوز فِي «طَعَام» أَن يكون بَيَانًا، وأن يكون بَدَلًا.

* * *

○ (ص) ويُعْرَبُ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ إِن لم يَمْتَنِع إحْلاَلُه مَحَلَّ الأول، كَقَوْلِه:

أَنا ابْنُ التارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ

وَقَوله:

أيا أَخَوَيْنَا عبدَ شَمْسٍ ونَوْفَلا

(ش) كل اسْم صَحَّ الحُكْمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ عَطْفُ بيَان مُفِيدٌ للإيضاح أَو للتخصيص- صَحَّ أَن يحكم عَلَيْهِ بِأَنَّهُ بدل كل من كل مُفِيدٌ لتقرير معنى الكَلَام وتوكيده، لكَونه على نِيَّة تكْرَار العَامِل.

وَاسْتثنى بَعضهم من ذَلِك مَسْأَلَةً، وبَعْضهمْ مَسْأَلَتَيْنِ، وبَعْضهمْ أَكثر من ذَلِك، ويجمع الجَمِيعَ قولي: إِن لم يمْتَنع إحلاله مَحل الأول؛ وقد ذَكَرْتُ لذَلِك مثالين: أَحدهمَا قَول الشَّاعِر:

١٣٩- أَنــا ابْــنُ التــارِكِ الْبَكْــرِيِّ بِــشْرٍ ... عَلَيْــهِ الطَّــيرُ تَرْقُبُــهُ وُقُــوعَا[2]

---

(١) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٢) هذا البيت من كلام المرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر، الفقعسي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤١١) وفي شذور الذهب (رقم ٢٣٠) وابن عقيل (رقم ٢٨٩).

اللغة: «التارك» يجوز أن يكون من «ترك» بمعنى صير، وعليه يحتاج إلى مفعولين ويجوز أن يكون من ترك بمعنى خلي وفارق، فيحتاج إلى مفعول واحد «البكرى» المنسوب إلى بكر بن وائل «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد «ترقبة» تنتظر موته لتنقض عليه فتأكله، ويروى «تركبه».

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبره، وهو مضاف، و«التارك» مضاف إليه، وهو مضاف، و«البكري» مضاف إليه «بشر» عطف بيان على البكري «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف =

وَالثَّانِي قَول الآخر:

١٤٠- أَيَـا أَخَوَيْنـا عَبْـدَ شـمسٍ ونَـوْفَلا أُعِيـذُكُمَا بِاللَّـه أَنْ تُحْـدِثَا حَرْبَـا[1]

= خبر مقدم «الطير» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من البكري إن جعلت التارك من ترك بمعنى خلى؛ وفي محل نصب مفعول ثان للتارك إن جعلته من ترك بمعنى صير، ومفعوله الأول هو قوله البكري، لأن الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «ترقبه» ترقب: فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هي يعود إلى الطير، وهو فاعله، وضمير الغائب البارز العائد إلى بشر مفعوله، والجملة في محل نصب حال من الطير أو من ضميره المستتر في خبره «وقوعًا» حال من الضمير المستتر في ترقبه.

الشاهد فيه: قوله: «التارك البكري بشر» فإن قوله: «بشر» عطف بيان على قوله: «البكري»؛ ولا يجوز أن يكون بدلًا منه، لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلًا أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البدل مكانه؛ فتقول «التارك بشر» ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بأل إلى اسم خال منها، وذلك في الصحيح لا يجوز، كما عرفت في باب الإضافة.

(١) هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب أخي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وابن عم النبي ﷺ، من كلمة يمدح بها النبي صلوات اللّه وسلامه عليه، ويبكي فيها على من قتل يوم بدر من قريش، وهذه الكلمة في سيرة ابن هشام (ج٢ ص ١٢ طبع بولاق- ٢/ ٣٩٦ بتحقيقنا)، وقد روى هذا الشاهد المؤلف في أوضحه (رقم ٤١٠).

الإعراب: «أيا» حرف نداء «أخوينا» منادى، منصوب بالياء لأنه مثنى، وأخوي مضاف والضمير مضاف إليه «عبد» عطف بيان، وعبد مضاف و«شمس» مضاف إليه «ونوفلا» معطوف بالواو على عبد شمس «أعيذكما» أعيذ: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وضمير المخاطب مفعول به «باللّه» جار ومجرور متعلق بأعيذ «أن» مصدرية «تحدثا» مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع، وأن وما دخلت عليه في ت أويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أعيذكما باللّه من إحداث حرب، والجار والمجرور متعلق بأعيذ.

الشاهد فيه: قوله: «أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا» فإن قوله: «عبد شمس» عطف بيان على قوله: «أخوينا» ولا يجوز أن يكون بدلًا منه؛ لأنه لو كان بدلًا لكان حكمه وحكم المعطوف بالواو عليه واحدًا؛ واستلزم ذلك أن يكون كل واحد منهما كالمنادى المستقل؛ لأن البدل من =

وَبَيَان ذَلِك فِي البَيْت الأول أن قَوْله: (بِشْر) عَطْفُ بَيَان على (البكْرِيّ)، ولَا يجوز أَن يكون بَدَلًا مِنْهُ، لأن البَدَل فِي نِيَّة إحلاله مَحل الأول، ولَا يجوز أَن يُقَال: أَنا ابْن التارِكِ بشر، لأَنَّهُ لَا يُضَاف مَا فِيهِ الألف واللَّام نَحْو: (التارك) إِلَّا لما فِيهِ الألف واللَّام نَحْو: (البكْرِيّ) ولَا يُقَال: الضَّارِبُ زَيْدٍ، كَمَا تقدم شَرحه فِي بَاب الإضافة.

وَبَيَان ذَلِك فِي البَيْت الثَّانِي أَن قَوْله: (عبد شمس ونوفلًا) عَطفُ بَيَان على قَوْله: (أخوينا)، ولَا يجوز أَن يكون بَدَلًا، لأَنَّهُ حِينَئِذٍ فِي تَقْدِير إحلاله مَحل الأول، فكأنك قلتَ: أَيَا عبد شمس ونوفلًا، وذَلِكَ لَا يجوز، لأن المُنَادِي إِذا عُطِفَ عَلَيْهِ اسْم مُجَرَّد من الألف واللَّام، وجب أَن يُعْطَى مَا يسْتَحقّهُ لَو كَانَ منادى، و(نوفلًا) لَو كَانَ منادى لقيل فِيهِ يَا نَوْفَلُ، بِالضَّمِّ، لَا: يَا نوفلًا، بِالنّصب، فَلذَلِك كَانَ يجب أَن يُقَال[1] هُنَا: أيا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شمسٍ ونَوْفَلُ.

***

(ص) وعَطْفُ النَّسَق بِالوَاو.

(ش) الرَّابِع من التوابع: عَطْفُ النَّسَق.

وَقد مَضَى تَفْسِيرُ العَطف، فَأَما النَّسَق، فَهُوَ: التَّابِع المُتَوَسّط بَينه وبَين متبوعه أحد حُرُوفِ العَطْفِ الآتِي ذكرهَا، ولم أَحُدَّه بِحَدّ لوضوحه، على أنني فسرته بِقَوْلِي: «بِالوَاو- إِلَخ» فَإِن مَعْنَاهُ أَن عطف النَّسَق هُوَ العَطف بِالوَاو والفَاء وأخواتهما،

= المنادى يعامل معاملة نداء مستقل، وهذا يستدعي أن يكون قوله: «نوفلا» مبنيًا على الضم، لكونه علمًا مفردًا، لكن الرواية وردت بنصبه، فدلت على أنه لا يكون بدلًا، أي أن المانع من جعل عبد شمس بدلًا مع صحة جريان هذه الأحكام عليه إنما هو أن هذا الشاعر عطف عليه اسمًا آخر بالنصب مع كونه ذلك المعطوف علمًا مفردًا.

(١) أي ليصح كونه بدلًا، على ما أوضحنا لك في شرح الشاهد رقم ١٤٠، ومن هنا تعلم أن الكلام في ذاته صحيح عربية. لكن صحته بوجه عام لا تستلزم صحة اعتباره بدلًا، فافهم ذلك.

واعترضْتُ بعد ذكري كل حرف بتفسير مَعْنَاهُ.

***

○ (ص) «الواو»، وهِي لمُطلق الجَمْع.

(ش) قَالَ السيرافي: أجمع النحويون واللغويون من البَصرِيين والكوفيين على أَن الوَاو للْجمع من غير تَرْتِيب.

وَأَقُول: إِذا قيل: جاء زيد وعَمْرو، فَمَعْنَاه أَنَّهُمَا اشْتَركَا فِي المَجِيء، ثمَّ يَحْتَمل الكَلَامُ ثَلَاثَةَ معَانٍ: أَحدهَا: أَن يَكُونَا جاءا مَعًا، والثَّانِي: أَن يكون مجيئهما على التَّرْتِيب[1]، والثَّالِث: أَن يكون على عكس التَّرْتِيب، فَإِن فُهِمَ أَحَدُ الأُمُور بِخُصُوصِهِ، فَمن دَلِيل آخر، كَمَا فُهمت المَعِيَّة فِي نَحْو: قَوْله تَعَالَى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾[2]، وكما فُهِمَ التَّرْتِيب فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ الْإِنسَانُ مَا لَهَا﴾[3]، وكما فُهِم عكس التَّرْتِيب فِي قَوْله تَعَالَى إِخْبَارًا عَن منكري البَعْث: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾[4]، ولَو كَانَت للتَّرْتِيب لَكَانَ اعترافًا بِالحَيَاةِ بعد المَوْت.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَولُ أَكثرِ أهلِ العلم من النُّحَاة وغَيرهم، ولَيْسَ بِإِجْمَاع كَمَا قَالَ السيرافي، بل رُوِيَ عَن بعض الكُوفِيّين أَن الوَاو للتَّرْتِيب، وأَنه أَجاب عَن هَذِه الآيَة بِأَن المُرَاد: يَمُوتُ كبارُنا وتُولَدُ صِغَارُنا فنحيا، وهو بعيد، ومن أوضح مَا يَرُدُّ

---

(١) المراد ترتيب ذكرهما في الكلام، وذلك بأن يكون مجيء زيد قبل مجيء عمرو في هذا المثال.

(٢) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١ - ٣ من سورة الزلزلة.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة الجاثية.

عَلَيْهِم قَولُ العَرَب: اخْتصم زيدٌ وعَمْرٌو، وامتناعهم من أَن يعطفوا فِي ذَلِك بِالفَاءِ أَو بِثُمَّ، لكونهما للتَّرتِيب، فَلَو كَانَت الوَاو مثلهمَا لامتنع ذَلِك مَعهَا، كَمَا امْتنع مَعَهُمَا.

***

○ (ص) والفَاء للتَّرْتِيب والتعقيب.

(ش) إِذا قيل: جَاءَ زيدٌ فعمرو، فَمَعْنَاه أَن مَجِيء عَمْرو وقَعَ بعد مَجِيء زيد من غير مُهْمَلَةٍ، فَهِيَ مفيدة لثَلَاثَة أُمُور: التَّشْرِيك فِي الحكم، ولم أنبه عَلَيْهِ لوضوحه؛ والتَّرْتِيب، والتعقيب.

وتعقيبُ كل شَيْء بِحَسبِهِ، فَإِذا قلتَ: دخلتُ البَصْرَة فبغداد، وكَانَ بَينهمَا ثَلَاثَة أَيَّام ودخلت بعد الثَّالِث، فَذَلِك تعقيبٌ فِي مثل هَذَا عَادَةً، فَإِذا دخلت بعد الرَّابِع أَو الخَامِس، فَلَيْسَ بتعقيب ولم يَجُزِ الكَلَامُ.

وللفاء معنى آخر وهُوَ التَّسَبُّبُ، وذَلِكَ غَالب فِي عطف الجمل نَحْو قَوْلك: سَهَا فَسجَدَ، وزنى فَرُجِمَ، وسرق فَقُطِع، وقَوله تَعَالَى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾[1] ولدلالتها على ذَلِك اسْتُعِيرت للربط فِي جَوَاب الشَّرْط نَحْو: من يأتيني فَإِنِّي أُكْرمه، ولِهَذَا إِذا قيل: من دخل دَاري فَلهُ دِرْهَم، أَفَادَ اسْتِحْقَاق الدِّرْهَم بِالدُّخُولِ، ولَو حذف الفَاء احْتمل ذَلِك، واحْتمل الإِقْرَارَ بالدرهم لَهُ.

وَقد تَخْلُو الفَاء العاطفة للجُمَل عَن هَذَا المَعْنى، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ۝٢ والَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ۝٣ والَّذِي أَخْرَجَ المَرْعَى ۝٤ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾[2].

***

○ (ص) و«ثمّ» للتَّرْتِيب والتراخي.

(ش) إِذا قيل: جَاءَ زيدٌ ثمَّ عَمْرٌو، فَمَعْنَاه أَن مَجِيء عَمْرو وقع بعد مَجِيء زيد

---

(١) من الآية ٣٧ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٢ - ٥ من سورة الأعلى.

بِمُهْلَةٍ، فَهِيَ مفيدة أَيْضا لثَلَاثَة أُمُور: التَّشْرِيك فِي الحكم ولم أنبه عَلَيْهِ لوضوحه، والتَّرْتِيب، والتراخي.

فَأما قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [(١)] فَقيل: التَّقْدِير: خلقنَا أَبَاكُم، ثمَّ صَوَّرْنا أَبَاكُم؛ فَحذف الْمُضَاف مِنْهُمَا.

***

○ (ص) وحَتَّى للغاية والتَّدْرِيج.

(ش) معنى الغَايَة: آخر الشَّيْء، ومعنى التدريج: أَن مَا قبلهَا يَنْقَضِي شَيْئًا فَشَيْئًا إِلَى أَن يبلغ إِلَى الغَايَة، وهُوَ الاسْم المَعْطُوف، ولذَلِك وجب أَن يكون المَعْطُوفُ بهَا جُزْءًا من المَعْطُوف عَلَيْهِ، إِمَّا تَحْقِيقًا كَقَوْلِك: أكلتُ السَّمَكَة حَتَّى رَأسَهَا، أَو تَقْدِيرًا كَقَوْلِه:

١٤١- أَلْقى الصَّحِيفَة كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[(٢)]

---

(١) من الآية ١١ من سورة الأعراف.

(٢) حكى الأخفش عن عيسى بن عمر أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوي يقوله في قصة المتلمس وفراره من عمرو بن هند، وكان عمرو بن هند قد كتب له كتابًا إلى عامله يأمره فيه بقتله، وأوهم المتلمس أنه أمر له في هذا الكتاب بعطاء عظيم، ففتحه واقترأه، فلما علم ما فيه رمى به في النهر، وبعد هذا البيت المستشهد به قوله:

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ ... خَوْفًا، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

الإعراب: «ألقى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو «الصحيفة» مفعول به لألقى «كي» حرف تعليل وجر، أو حرف مصدري ونصب «يخفف» فعل مضارع منصوب إما بأن المضمرة إن قدرت كي تعليلية، وإما بكي نفسها إن قدرتها مصدرية، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو «رحله» رحل: مفعول به ليخفف، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه «والزاد» معطوف بالواو على الصحيفة «حتى» حرف عطف «نعله» نعل: معطوف على ما قبله، ونعل مضاف والضمير الذي للغائب مضاف إليه «القاها» ألقى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والضمير العائد إلى النعل مفعول به لألقى، مبني على =

فعطف نَعْلَه بحتى، ولَيْسَتْ جُزْءًا مِمَّا قبلهَا تَحْقِيقًا، لَكِنَّهَا جُزْءٌ تَقْدِيرًا، لأن معنى الكَلَام: أَلْقى مَا يُثْقِلُهُ حَتَّى نَعْلَهُ.

* * *

○ (ص) لَا للتَّرْتِيب.

(ش) زعم بَعضهم أن (حَتَّى) تفِيد التَّرْتِيب، كَمَا تفيده (ثمَّ)، والفَاء؛ ولَيْسَ كَذَلِك، وإِنَّمَا هِيَ لمُطلق الجمع كالواو، ويشْهد لذَلِك قَوْله عَلَيْهِ الصَّلَاة والسَّلَام: «كل شَيْء بِقَضَاء وقدر، حَتَّى العَجْزُ والكَيْسُ»، ولَا تَرْتِيب بَين القَضَاء والقدر، وإِنَّمَا التَّرْتِيبُ فِي ظُهُور المَقْضِيَّات والمُقَدَّرَات.

* * *

○ (ص) و«أو» لأحد الشَّيْئَيْنِ أَو الأَشْيَاء، مُفِيدَةً- بعد الطَّلَبِ- التَّخْيِيرَ أَو الإِبَاحَةَ، و- بعد الخَبَرَ- الشَّك أَو التشكيك.

(ش) مثالها لأحد الشَّيْئَيْنِ قَوْله تَعَالَى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[1]، ولأحد الأَشْيَاء ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[2]، ولكونها لأحد الشَّيْئَيْنِ أَو الأَشْيَاء امْتنع أَن يُقَال: سَوَاءٌ عَليّ أَقمتَ أَو قَعَدْتَ، لأن (سَوَاء) لَا بُدَّ فِيهَا من شَيْئَيْنِ، لأَنَّك لَا تقول: سَوَاءٌ عَليّ هَذَا الشَّيْء.

= السكون في محل نصب، وذكر هذه الجملة يرجح عندنا رواية رفع «نعله» على أنه مبتدأ، والجملة بعده خبر، وعليه تكون حتى ابتدائية لا عاطفة.

الشاهد فيه: قوله: «حتى نعله» على رواية النصب؛ فإن النعل وإن لم تكن جزءًا من الذي قبلها على وجه الحقيقة فهي جزء منه بسبب التأويل فيما قبلها؛ لأن معنى الكلام: ألقى كل شيء يثقله حتى نعله، ولاشك أن النعل بعض ما يثقله.

(١) من الآية ١٩ من سورة الكهف. من الآية ١١٣ من سورة المؤمنون.

(٢) من الآية ٨٩ من سورة المائدة.

وَلها أَرْبَعَة معَان؛ مَعْنيانِ بعد الطّلب، وهما: التَّخْيِيرُ والإِبَاحَةُ؛ ومعنيان بعد الخَبَر، وهما: الشَّكُّ والتشكيك.

فمثالها للتَّخْيير: تَزَوَّجْ هِنْدًا أو أُخْتهَا؛ وللإباحة: جَالِسْ الحَسَنَ أَو ابْنَ سِيرِين، والفرقُ بَينهمَا: أَن التَّخْيِيرَ يَأْبَى جَوَازَ الجمع بَين مَا قبلهَا ومَا بعْدهَا، والإِبَاحَةَ لَا تأباه، أَلَا ترى أَنه لَا يجوزُ لَهُ أَن يجمع بَين تَزَوُّجِ هِنْدٍ وأُخْتهَا، وله أَن يُجَالس الحسن وابْن سِيرِين جَمِيعًا؟

ومثالها للشَّكّ قَوْلك: جَاءَ زيدٌ أَو عَمْرو، إِذا لم تعلم الجائي مِنْهُمَا.

ومثالها للتشكيك قَوْلُك: جَاءَ زيدٌ أَو عَمْروٌ، إِذا كنت عَالمًا بالجائي مِنْهُمَا، ولَكِنَّك أَبْهَمْتَ على المُخَاطَبِ.

وأمثلة ذَلِك من التَّنْزِيل قَوْله تَعالَى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ﴾[(١)] الآيَة، فَإِنَّهُ لَا يجوز لَهُ الجمع بَين الجَمِيع على اعْتِقَاد أَن الجَمِيع هُوَ الكَفَّارَة، وقَوله تَعالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الأَعْمَى حَرَجٌ ولَا عَلَى الأَعْرَجِ حَرَجٌ ولَا عَلَى المَرِيضِ حَرَجٌ ولَا عَلَى أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾[(٢)] الآيَة، وقَوله تَعالَى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[(٣)]، وقَوله تَعالَى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[(٤)].

***

○ (ص) و«أَمْ» لِطَلَبِ التَّعْيين بعد هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ على أحد المُسْتَوَيَيْنِ.

(ش) تَقول: أَزَيْدٌ عنْدك أم عَمْرو؟ إِذا كنت قَاطعًا بِأَن أَحدهمَا عِنْده، ولَكِنَّك

---

(١) من الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٢) من الآية ٦١ من سورة النور. والتلاوة في الكتاب الكريم: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟﴾.

(٣) من الآية ١٩ من سورة الكهف. والآية ١١٣ من سورة المؤمنون.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة سبأ.

شَكَكْتَ فِي عينه، ولِهَذَا يكون الجَوابُ بِالتَّعْيين، لَا بـ «نعم»، ولَا بـ «لَا»؛ وتَسَمى «أم» هَذِه مُعَادِلَة، لأَنَّهَا عادلت الهمزةَ فِي الاسْتِفْهَام بهَا، أَلا ترى أَنَّك أدخلت الهمزة على أحد الاسمين اللَّذين اسْتَوَى الحكم فِي ظَنك بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا، وأدخلت «أم» على الآخر، ووَسَّطْتَ بَينهمَا مَا لَا تشك فِيهِ، وهُوَ قَوْلك: «عنْدك؟»؛ وتَسَمى أَيْضًا مُتَّصِلَة، لأن مَا قبلهَا ومَا بعْدهَا لَا يُسْتَغْنَى بِأَحَدِهِمَا عَن الآخر.

***

○ **(ص) وللرَدِّ عَن الخطَأ فِي الحُكْم: «لَا» بعدَ إِيجَاب، و«لَكِنْ»، و«بَلْ» بعدَ نَفْي، ولِصَرْفِ الحُكْم إِلَى مَا بعْدهَا «بل» بعد إِيجَاب.**

(ش) حَاصِلُ هَذَا الموضِع أَن بَين «لَا» و«لَكِن» و«بل» اشتراكًا وافتراقا، فَأَما اشتراكها فَمن وجْهَيْن: أَحدهمَا أَنَّهَا عاطفة، والثَّانِي: أَنَّهَا تُفِيدُ رَدَّ السَّامِعِ عَن الخَطَأ فِي الحكم إِلَى الصَّوَاب.

وَأما افتراقها، فَمن وجْهَيْن أَيْضًا: أَحدهمَا: أَنَّ «لَا» تكونِ لقَصْر القلب وقصر الإِفْرَاد[1]، و«بَلْ» و«لَكِنْ» إِنَّمَا يكونَانِ لِقَصْرِ القَلْبِ فَقَط، تَقول: جَاءَنِي زَيْدٌ لَا

(١) واعلم أولًا أنك إذا قلت «محمد عالم» فمعنى هذه العبارة الذي قصدت إليه هو ثبوت العلم لمحمد، ولا دلالة لهذه العبارة على ثبوت شيء من الأوصاف غير العلم لمحمد، كما لا دلالة لها على نفي شيء من الأوصاف عنه، ولا دلالة لها أيضًا على أن غير محمد من الناس قد ثبت له العلم أو انتفى عنه؛ فإذا قلت «إنما محمد عالم» أو قلت «ما محمد إلا عالم» دلت هذه العبارة على شيئين: الأول ثبوت العلم لمحمد، والثاني انتفاء غير صفة العلم من الصفات التي تكون مثار جدل بينك وبين غيرك عنه، وهذا هو الذي يسمى قصرًا.
ثم أعلم أن المخاطب الذي يلقى إليه هذا الكلام قد يكون معتقدًا لضد الوصف الذي يسند إلى المحدث عنه، كأن يكون معتقدًا أن محمدًا جاهل؛ فإذا قلت في هذه الحال «إنما محمد عالم» كنت قد قلبت عليه اعتقاده؛ فهذا يسمى قصر قلب، وقد يكون المخاطب معتقدًا أن المحدث عنه موصوف بصفتين، كأن يعتقد أن خالدًا شاعر وناثر، فتريد أن تبين له أنه موصوف بأحد الوصفين دون الآخر، فتقول: «إنما خالد شاعر» فهذا يسمى قصر إفراد؛ لأنك =

عَمْرو، رَدًّا على مَنْ اعْتقد أَن عَمْرًا جَاءَ دون زيد، أَو أَنَّهُمَا جاءاك مَعًا، وتقول: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْروٌ، أَو بَلْ عَمْروٌ، رَدًّا على من اعْتقد العَكْس.

وَالثَّانِي: أَن «لَا» إِنَّمَا يُعْطَفُ بهَا بعد الإِثْبَات، و«بل» يُعْطَفُ بهَا بعد النَّفْي، و«لَكِنْ» إِنَّمَا يُعْطفُ بهَا بعد النَّفْي، ويكون مَعْنَاهَا كَمَا ذكرنَا، ويعطف بِبَلْ بعد الإِثْبَات[1]، ومَعْنَاهَا حِينَئِذٍ إِثْبَاتُ الحكم لما بعْدهَا وصَرْفُهُ عَمَّا قبلهَا وتَصْيِيرُه كالمسكوت عَنهُ مِنْ قِبَلِ أَنه لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِشَيْء، وذَلِكَ كَقَوْلك: جَاءَنِي زَيْدٌ، بل عَمْروٌ.

وَقد تضمن سكوتي عَن «إِمَّا» أَنَّهَا غيرُ عاطفة، وهُوَ الحَقُّ، وبِه قَالَ الفَارِسِي؛ وقَالَ الجِرْجَانِيّ: عَدُّهَا فِي حُرُوف العَطف سَهْوٌ ظَاهِر.

***

(ص) والبَدَلُ وهُوَ: تَابع مَقْصُود **بالحكم بِلَا واسِطَة وهُوَ سِتَّةٌ: بَدَلُ كُلٍّ نَحو:** ﴿مَفَازًا﴾[2]، ﴿حَدَائِقَ﴾[3]، **وبَعضٍ، نَحْو:** ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ﴾[4]،

= أفردت الموصوف بإحدى الصفتين اللتين اعتقد المخاطب أنه متصف بهما، وقد يكون المخاطب معتقدًا أن المحدث عنه موصوف بصفة واحدة ولكنه لا يجزم بهذه الصفة بذاتها، بل يكون مترددًا في أن تكون هذه الصفة هي الكتابة أو الشعر؛ فإذا قلت حينئذ «إنما خالد كاتب» كنت قد عينت للمخاطب الصفة التي اتصف بها المحدث عنه من بين الصفتين اللتين كان يتردد في أيتهما التي يتصف بها المحدث عنه، وهذا يسمى قصر التعيين؛ فالقصر على ثلاثة أنواع: قصر قلب، وقصر إفراد، وقصر تعيين، وانقسامه إلى هذه الثلاثة بالنظر إلى حال المخاطب؛ فإن كان المخاطب يعتقد غير ما تثبته فهو قصر القلب، وإن كان يعتقد ما تثبته وزيادة فهو قصر الإفراد، وإن كان مترددًا بين ما تثبته وغيره فهو قصر التعيين.

(١) في كل نسخ الأصل «ويعطف بها بعد الإثبات» فيعود الضمير إلى «لكن» لكونها أقرب شيء، وهو خطأ؛ فقد قرر المؤلف قريبًا أن «لكن» يعطف بها بعد النفي وحده.

(٢) من الآية ٣١ من سورة النبأ.

(٣) من الآية ٣٢ من سورة النبأ.

(٤) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

واشتمال نَحْو: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ [(١)]، وإضراب، وغَلَطٍ، ونِسْيَانٍ، نَحْو: تَصَدَّقتُ بدرهم دِينَارٍ، بِحَسب قصد الأول والثَّانِي، أَو الثَّانِي وسَبَقَ اللِّسَانُ، أَو الأَوَّلِ وتَبَيَّنَ الخَطأَ.

(ش) البَابُ الخَامِسُ من أَبْوَاب التوابع: البَدَل.

وَهُوَ فِي اللُّغَة: العِوَض، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿عَسَى رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا﴾ [(٢)].

وَفِي الاصْطِلَاح: تَابِعٌ، مَقْصُودٌ بالحكم، بِلَا واسِطَة؛ فقولِي: «تَابع» جنس يَشْمَل جَمِيعَ التوابع، وقَوْلِي: «مَقْصُودٌ بالحكم» مُخْرِجٌ للنعت، والتأكيد، وعطف البَيَان؛ فَإِنَّهَا مُكَمِّلة للمتبوع المَقْصُود بالحكم، لَا أَنَّهَا هِيَ المَقْصُودَة بالحكم، و«بلا واسِطَة» مُخْرِجٌ لعطف النَّسَق، كجَاءَ زيدٌ وعَمْرٌو، فَإِنَّهُ وإِن كَانَ تَابعًا مَقْصُودًا بالحكم، ولكنه بِوَاسِطَة حرف العَطف.

وأقسامُهُ ستة:

أَحدها: بَدَلُ كُلٍّ مِن كُلٍّ، وهُوَ عبارَة عَمَّا الثَّانِي فِيهِ عَيْنُ الأول، كَقَوْلك: جَاءَنِي مُحَمَّد أَبُو عبد اللَّه، وقَوله تَعَالَى: ﴿مَفَازًا ۝ حَدَائِقَ﴾ [(٣)].

وَإِنَّمَا لم أقل بدل الكل من الكل، حذرًا من مَذْهَب مَنْ لَا يُجِيز إِدْخَالَ أل على كل، وقد اسْتَعْمَلهُ الزَّجَّاجي فِي جُمَله، واعْتذر عَنهُ بِأَنَّهُ تَسَامَحَ فِيهِ مُوَافقَةً للنَّاس [(٤)].

الثَّانِي: بَدَلُ بَعْضٍ من كُلٍّ، وضابطه أَن يكون الثَّانِي جُزْءًا من الأول، كَقَوْلك: أكلتُ الرَّغِيف ثُلُثَهُ، وكَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

---

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٣٢ من سورة القلم.

(٣) من الآية ٣١، ٣٢ من سورة النبأ.

(٤) قد وقع المصنف في هذا الذي فر منه هنا في كلامه على التوكيد بكل، ونبهنا عليه هناك.

سَبِيلًا﴾ [(١)]، فـ(من اسْتَطَاعَ) بدل من (النَّاس) هَذَا هُوَ المَشْهُور، وقيل: فَاعِلٌ بِالحَجِّ، أَي ولله على النَّاس أَنْ يَحُجَّ مُسْتَطِيعُهُم، وقَالَ الكسَائي: إِنَّهَا شَرْطِيَّة مُبْتَدأ، والجَوَاب مَحْذُوف، أَي من اسْتَطَاعَ فَلْيَحُجّ، ولَا حَاجَة لدعوى الحَذف مَعَ إِمْكَان تَمام الكَلَام، والوَجْه الثَّانِي يَقْتَضِي أَنه يجب على جَمِيع النَّاس أَن مستطيعهم يَحُجّ، وذَلِكَ بَاطِل بِاتِّفَاق فَيتَعَيَّن القَوْلُ الأول.

وَإِنَّمَا لم أقل: (البَعْض) بِالألف واللَّام لما قدمت فِي كل.

وَالثَّالِث: بَدَلُ الاشتمال، وضَابِطُهُ: أَنْ يكونَ بَين الأول والثاني مُلَابسَة بِغَيْر الجُزْئِيَّة، كَقَوْلِك: أعجبني زَيْدٌ عِلْمُهُ، وقَوله تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [(٢)].

ونَبَّهْتُ بالتمثيل بِالآيَاتِ الثَّلَاث على أَن البَدَل والمبدل مِنْهُ يكونَانِ نكرتين نَحو: قَوْله تَعَالَى: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَائِقَ﴾ [(٣)] ومعرفتين مثل النَّاس ومَنْ، ومختلفين مثل الشَّهْر وقتال.

وَالرَّابِع والخَامِس والسَّادِس: بَدَلُ الإضراب، وبدَلُ الغلَط، وبدَلُ النسْيَان، كَقَوْلِك: تَصَدَّقْتُ بدرهم دِينَارٍ، فَهَذَا المِثَالُ مُحْتَمِلٌ لأن تكون قد أَخْبَرْتَ بأنك تَصَدَّقْتَ بدرهم، ثمَّ عَنَّ لَك أَن تخبر بأنك تَصَدَّقْتَ بِدِينَار، وهَذَا بَدَلُ الإِضْراب، ولأن تكون قد أردْت الإخبارَ بالتصدق بالدينار، فَسَبَقَ لِسَانُكَ إِلَى الدِّرْهَم، وهَذَا بدل الغلَط، ولأن تكون قد أَرَدْتَ الإِخْبَارَ بالتصدق بالدرهم، فَلَمَّا نَطَقْتَ بِهِ تبين فَسَادُ ذَلِك القَصْد، وهَذَا بَدَلُ النِّسْيَان.

وَرُبمَا أشكل على كثير من الطّلبَة الفرق بَين بَدَلَي الغلَط والنِّسْيَان، وقد بيناه،

---

(١) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٣١، ٣٢ من سورة النبأ.

ويوضحه أَيْضًا أن الغَلَط فِي اللِّسَان، والنِّسْيَان فِي الجَنَان[1].

***

(ص) بَابُ العدَدِ من ثَلاثَة إِلَى تِسْعَة يُؤَنَّثُ مَعَ المُذَكَّر، ويُذَكَّرُ مَعَ المُؤَنَّث دَائِمًا، نَحْو: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وثَمَانِيَةَ أَيَّام﴾[2] وكَذَلِكَ العَشَرَة إِنْ لم تُرَكَّبْ، ومَا دُون الثَّلاثَةِ، وفَاعِلٌ كثالثٍ ورابعٍ على القِيَاس دَائِمًا، وُيفْرَدُ فَاعِلٌ، أَو يُضَاف لما اشْتُقَّ مِنْهُ، أَو لِمَا دُونَهُ أَو يُنْصَبُ مَا دُونَهُ.

(ش) اعْلَم أَن أَلْفَاظَ العدَدِ على ثَلاثَة أَقسَام:

أَحدهَا: مَا يَجْرِي دَائِمًا على القِيَاس فِي التَّذْكِير والتأنيث، فَيُذَكَّر، مَعَ المُذَكَّر، ويُؤَنث مَعَ المُؤَنَّث، وهُوَ الوَاحِد والاثنان، ومَا كَانَ على صِيغَة فَاعل، تَقول فِي المُذكر: واحِدٌ، واثْنَانِ، وثانٍ، وثالث، ورابع إِلَى عَاشِر، وفِي المُؤَنَّث: واحِدَةٌ، واثْنَتَانِ، وثانية، وثالثة، ورابعة إِلَى عاشرة.

وَالثَّانِي: مَا يَجْرِي على عكس القِيَاس دَائِمًا، فيؤنث مَعَ المُذَكّر، ويذكّر مَعَ المُؤَنَّث، وهُوَ: الثَّلاثَةُ والتسعة ومَا بَينهمَا، تَقول: ثَلاثَةُ رجال، وثَلاثُ نسْوَة، قَالَ تَعَالَى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وثَمَانِيَةَ أَيَّام حُسُومًا﴾[3].

وَالثَّالِث: مَا لَهُ حالتان، وهُوَ العَشَرَة، فَإِنْ اسْتَعْمِلَتْ مُرَكَّبَةً جَرَتْ على القِيَاس، تَقول: ثَلاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا، بالتذكير؛ وثَلاثَ عَشْرَةَ أَمَة، بالتأنيث، وإِن اسْتُعْمِلَتْ غير مُرَكَّبَة جَرَتْ على خلاف القِيَاس، تَقول: عَشَرَةُ رجالٍ، بالتأنيث؛ وعَشْرُ إِمَاءٍ، بالتذكير.

وَاعْلَم أَنَّ لأسماء العدَد الَّتِي على وزن فَاعل أَرْبَعُ حالات:

---

(١) الجنان – بفتح الجيم، بزنة السحاب – القلب، وهو موضع التفكير فيما ظن العرب.

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة.

(٣) من الآية ٧ من سورة الحاقة.

إحداها: الإِفْرَاد، تَقول: ثَانٍ، ثَالِثٌ، رَابِعٌ، خَامِسٌ؛ ومَعْنَاهُ واحِدٌ مَوْصُوف بِهَذِهِ الصّفة.

الثَّانِيَة: أَن يُضَاف إِلَى مَا هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، فتَقول: ثَانِي اثْنَيْن، وثَالِث ثَلَاثَة، ورَابعُ أَرْبَعَة؛ ومَعْنَاهُ واحِد من اثْنَيْن، ووَاحِد من ثَلَاثَة، ووَاحِد من أَرْبَعَة؛ قَالَ اللَّه تَعالَى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾[1]، وقَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾[2].

الثَّالِثَة: أَنْ يُضَافَ إِلَى مَا دونه، كَقَوْلِك: ثَالِثُ اثْنَيْنِ، ورابعُ ثَلَاثَة، وخامسُ أَرْبَعَة، ومَعْنَاهُ جَاعلُ الاثْنَيْنِ بِنَفسِهِ ثَلَاثَة، وجاعل الثَّلَاثَة بِنَفسِهِ أَرْبَعَة؛ قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[3].

الرَّابِعَة: أَنْ يَنْصُبَ مَا دونه، فتَقول: رَابعٌ ثَلَاثَةً، بتنوين (رَابِع) ونصب (ثَلَاثَة)، كَمَا تَقول: جَاعلُ الثَّلَاثَةِ أَرْبَعَةً، ولَا يجوز مثل ذَلِك فِي الْمُسْتَعْمل مَعَ مَا اشتق مِنْهُ، خلافًا للأخفش، وثعلب.

***

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة.

(٣) من الآية ٧ من سورة المجادلة.

مَوَانِع صرف الاسْم تِسْعَة

(ص) بَابٌ: مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ تِسْعَةٌ يجمعها.

وَزْنُ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا عَدْلٌ ووَصْفُ الْجَمْعِ زِدْ تأنيثًا

كأحْمَدَ، وأحْمَرَ، وبَعْلَبَكَّ، وإبراهيمَ، وعُمَرَ، وأُخَرَ، وأُحَادَ، ومُوْحَدَ إِلَى الأَرْبَعَةِ، ومساجِدَ، ودَنانِيرَ، وسَلْمَانَ، وسَكْرَانَ، وفَاطِمَةَ، وطَلْحَةَ، وزَيْنَب، وسَلْمَى، وصَحْرَاء؛ فألفُ التَّأْنِيث والجمعُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الآحَاد كلٌّ مِنْهُمَا يتأثر بالمَنْعِ، والبواقي لَا بُدَّ من مُجَامَعَةِ كلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ للصفة أَو العَلَمِيَّة.

وتتعيَّنُ العَلَمِيَّةُ مَعَ التَّرْكِيب، والتأنيث، والعُجْمَة، وشَرْطُ العُجْمَةِ: عَلَمِيَّةٌ فِي العَجَمِيَّة وزِيَادَةٌ على الثَّلَاثَةِ، والصّفةِ: أَصَالَتُها، وعَدَمُ قَبُولهَا التَّاءَ، فَعُرْيَانٌ، وأَرْمَلٌ، وصَفْوَانٌ، وأَرْنَبٌ- بِمَعْنى قَاسٍ وذليل- مُنْصِرَفَةٌ، ويجوز فِي نَحْو: (هِنْد) وجْهَان، بِخِلَاف (زَيْنَب، وسَقَر، وبَلْخ)، وكـ (عمر) عِنْد تَمِيم بَابُ حُذَامِ، إنْ لم يُخْتَم بِرَاء كَسَفَارِ، وأَمْسِ لِمُعَيَّنٍ إنْ كَانَ مَرْفُوعًا، وبَعْضهمْ لم يَشْتَرط فيهمَا، و(سَحَرُ) عِنْد الجَمِيع إنْ كَانَ ظرفًا مُعَيَّنًا.

(ش) الأَصل فِي الاسْم المعرب بالحركات الصَّرْفُ، وإِنَّمَا يخرج عَن ذَلِك الأَصْل إذا وُجد فِيهِ عِلَّتَانِ من علل تسع، أَوْ واحِدَة مِنْهَا تقوم مقامهما، وقد جَمَعَ العِلَلَ التِّسْعَ فِي بَيت واحِد مَنْ قَالَ:

اجْمَعْ وزِنْ عَادِلًا، أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وزِدْ عُجْمَةً، فالوَصْفُ قد كَمُلا

وَهَذَا البَيْت أحسن من البَيْت الَّذِي أَثْبَتُّهُ فِي المُقدمَة، وهُوَ لابْن النّحاس، وقد مثلتها فِي المُقدمَة على التَّرْتِيب، وهَا أنا أشرحها على هَذَا التَّرْتِيب فَأَقُول:

العلَّة الأولى: وزن الفِعْل، وحَقِيقَة: أن يكون الاسْم على وزنٍ خَاص بِالفِعْلِ، أَو يكون فِي أَولهِ زِيَادَة كزيادة الفِعْل، وهُوَ مساوٍ لَهُ فِي وزنه، فَالأول كَأَن تسمى رجلًا

(قتَّلَ) بِالتَّشْدِيدِ، أَو (ضُرِبَ) أَو نَحوه من أبنية مَا لم يُسَمَّ فَاعله أَو انْطَلَقَ ونَحْو من الأَفْعَال المَاضِيَة المبدوءة بِهَمْزَة الوَصْل، فَإِن هَذِه الأوزان كلهَا خَاصَّة بِالفِعْلِ، والثَّانِي مثل (أَحْمَد، ويزِيد، ويَشْكُر، وتَغْلِب، ونَرْجِس) علمًا.

العلَّة الثَّانِيَة: التَّرْكِيبُ، ولَيْسَ المُرَاد بِهِ تركيبَ الإضافة كامرئ القَيْس، لَأن الإضافة تَقْتَضِي الانجرار بالكسرة، فَلَا تكون مُقْتضية للجر بالفتحة، ولَا تركيبَ الإسناد، كشَابَ قَرْنَاها، وتَأَبَّطَ شَرًّا؛ فَإِنَّهُ من بَاب المَحْكِي؛ ولَا التَّرْكِيبَ المَزْجِيَّ المَخْتُومَ بِوَيْهِ مثل: سِيبَوَيْهِ وعَمْرَوَيْه، لأنه من بَاب المَبْنِيّ؛ والصَّرْفُ وعَدَمُه إِنَّمَا يقالان فِي المُعْرَب، وإِنَّمَا المُرَادُ التَّرْكِيبُ المَزْجِيُّ الَّذِي لم يخْتم بِوَيْهِ؛ كَبَعْلَبَكَّ وحَضَرَمَوْتَ ومَعْدِ يَكْرِبَ.

العلَّة الثَّالِثَة: العُجْمَة، وهِي أَن تكون الكَلِمَةُ على الأوضاع الأعجمية كإبراهيمَ، وإِسْمَاعِيلَ، وإِسْحَاق ويَعْقُوبَ.

وَجَمِيعُ أَسمَاء الأَنبِيَاء أَعْجَمِيَّةٌ إِلَّا أَرْبَعَة: مُحَمَّد ﷺ، وصَالح، وشُعَيْب، وهود [(١)]، صلوَات اللَّه وسَلَامه عَلَيْهِم أَجْمَعِينَ.

وَيُشْتَرَطُ لاعْتِبَار العُجْمَة أَمْرَانِ:

أَحدهمَا: أَن تكون الكَلِمَةُ عَلَمًا فِي لُغَة العَجم كَمَا مَثَّلْنَا، فَلَو كَانَت عِنْدهم اسْمَ جِنْسٍ ثمَّ جعلناها عَلَمًا وجب صَرْفُهَا، وذَلِكَ بِأَنْ تُسَمِّيَ رجلًا بـ «لِجَام، أَو دِيبَاج».

الثَّانِي: أَنْ تكونَ زَائِدَةً على ثَلَاثَة أحرف، فَلهَذَا انْصَرف نُوحٌ ولُوط، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم﴾ [(٢)]، وقَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ [(٣)].

---

(١) وبقي اثنان على الراجح – وهما: نوح، ولوط – ولعله اعتبرهما أعجميين بدليل ما بعده.

(٢) من الآية ٣٤ من سورة القمر.

(٣) من الآية ١ من سورة نوح.

وَمَنْ زَعَمَ من النَّحْويين أن هَذَا النَّوْعَ يَجُوز فِيهِ الصَّرْفُ وعَدَمُه، فَلَيْسَ بِمُصِيب.

العِلَّةُ الرَّابِعَة: التَّعْرِيفُ، والمرَاد بِهِ تَعْرِيفُ العَلَمِية، لأن المُضْمرَات، والإشارات والموصولات لَا سَبِيل لدُخُول تَعْرِيفهَا فِي هَذَا البَاب، لأَنَّهَا مبنيات كلهَا، وهَذَا بَابُ إِعْرَاب، وأما ذُو الأداة والمضاف، فَإِن الاسْم إذا كَانَ غير مُنْصَرِفٍ، ثمَّ دَخلَتْهُ الأداة أَو أضيف- انْجرَّ بالكسرة، فاسْتَحَال اقتضاؤهما الجَرَّ بالفتحة وحِينَئِذٍ فَلم يبْق إِلَّا تَعْرِيفُ العلمية.

العِلَّة الخَامِسَة: العَدْلُ، وهُوَ تَحْوِيلُ الاسْمِ من حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى، مَعَ بَقَاءِ المَعْنى الأَصْلِيّ.

وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ: واقع فِي المعارف، وواقع فِي الصِّفَات

فالواقِعُ فِي المعارف يَأْتِي على وزْنَيْن: أحدهمَا: فُعَلُ، وذَلِكَ فِي المُذكَّر، وعَدْلُه عَن فَاعل، كعُمَرَ، وزُفَرَ، وزُحَلَ، وجُمَح.

وَالثَّانِي: فَعَال، وذَلِكَ فِي المُؤَنَّث، وعَدْلُه عَن فَاعله نَحْو: حَذَام، وقَطَام، ورَقَاشِ[1]؛ وذَلِكَ فِي لُغَة تَمِيم خَاصَّة، فَأَما الحجازيون، فَيَبْنُونَهُ على الكَسْر، قَالَ الشَّاعِر:

١٤٢- أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ رَضِينَا بالتَّحِيَّةِ والسَّلَام[2]

---

(١) استشهد المؤلف للأول والثاني من هذه الأعلام، وشاهد الثالث قول جذيمة الأبرش فيما يقوله لأخته رقاش -وقد زوجها ثم أنكر عليها- في قصة طويلة:

خَبِّرِينِي رَقَاشِ لَا تَكْذِبِينِي أَبِحُرٍّ زَنَيْتِ أَمْ بِهَجِينِ

أَمْ بِعَبْدٍ فَأَنْتِ أَهْلٌ لِعَبْدٍ أَمْ بِدُونٍ فَأَنْتِ أَهْلٌ لِدُونِ

(٢) هذا البيت مطلع كلمة طويلة للنابغة الذبياني، يمدح فيها عمرو بن هند، وكان قد غزا بلاد الشام بعد قتل المنذر أبيه.

اللغة: «تاركة» مؤنث تارك، وهو اسم فاعل فعله ترك، ومعناه خلي وفارق «تدللها» هو الدلال، وهو إظهار المرأة أنها تخالف وما بها مخالفة «قطام» اسم امرأة.

وَقَالَ الآخر:

١- إذا قَالَــــتْ حَــــذَامِ فـــصدقوها   فَــإِنَّ القَــوْلَ مَـــا قَالَــتْ حَــذَامِ[1]

فَإِن كَانَ آخِره رَاء كَسَفَارِ- اسْم لماء، وحَضَار- لكوكب، ووَبَار- لقبيلة، فأكثرهم يُوَافِقُ الحِجَازِيِّينَ على بنائِهِ على الكسر، ومِنْهُم من لَا يُوافقهم، بل يلْتَزم الإِعْرَابَ ومَنْعَ الصّرْف[2]

وَمِمَّا اخْتلف فِيهِ التَّمِيمِيُّونَ أَيْضًا (أمس) الَّذِي أُرِيد بِهِ اليَوْم الَّذِي قبل يَوْمك، فأكثرهم يمنعهُ من الصّرْف إِن كَانَ فِي مَوضِع رفع على أَنه مَعْدُولٌ عَن الأمس، فَيَقُول: مَضَى أَمْسُ بِمَا فِيهِ، ويَبْنِيهِ على الكسر فِي النصب والجر، على أَنه مُتَضَمّنٌ معنى الألف واللَّام، فَيَقُول: اعْتكفْتُ أمس، ومَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْس؛ وبَعْضُهم يُعْرِبُه إِعْرَابَ مَا لَا ينْصَرف مُطلقًا، وقد ذكرت ذَلِك فِي صدر هَذَا الشَّرْح[3]

وَأما (سَحَرُ) فَجَمِيع العَرَب تَمنعهُ من الصّرْفِ بِشَرْطَيْنِ: أَحدهمَا أَن يكون

= **الإعراب:** «أتاركة» الهمزة للاستفهام، تاركة: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، «تدللها» تدلل: مفعول به لتاركة منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى قطام مضاف إليه «قطام» فاعل بتاركة أغنى عن خبر المبتدأ؛ لأن المبتدأ وصف معتمد على الاستفهام، وقطام مبني على الكسر في محل رفع «رضينا» فعل ماض وفاعله «بالتحية» جار ومجرور متعلق برضى «والسلام» معطوف بالواو على التحية، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «قطام» فإنه علم على زنة فعال – بفتح الفاء- فهو معدول عن قاطمة، وهو مكسور في حالة الرفع، فذلك دليل على أنه مبني؛ إذ لو كان معربًا لارتفع لأنه في موضع الفاعل، والفاعل مرفوع ألبتة، فلما لم يكن مرفوعًا في اللفظ حكمنا ببنائه ليكون رفعه محليًا.

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت في أول شرح القطر (ص١٤) وشرحناه شرحًا وافيًا، فارجع إليه في الموضع الذي دللناك عليه، واعلم أن الاستشهاد به ههنا كالاستشهاد به هناك؛ فلا داعي لإعادة شيء من الكلام عليه.

(٢) ارجع في بيان ذلك إلى (ص١٥) من شرح القطر، وما بعدها.

(٣) ارجع إلى إيضاح ذلك في (ص١٥) من شرح القطر، وما بعدها.

ظَرْفًا، والثَّانِي: أَن يكون من يَوْم معِين كَقَوْلك: جِئْتُكَ يَوْمَ الجُمُعَة سَحَر، لأَنَّهُ حِينَئِذٍ مَعْدُول عَن السَّحرِ، كَمَا قَدَّرَ التَّمِيمِيُّونَ (أَمْسِ) مَعْدُولًا عَن الأمس، فَإِن كَانَ سَحَرَ غير يَوْم معِين انْصرف، كَقَوْلِه تعَالَى: ﴿نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾[1].

وَالوَاقِع فِي الصِّفَات ضَرْبَان: واقِعٌ فِي العدَد، وواقع فِي غَيره.

فالواقعُ فِي العدَد يَأْتِي على صيغتين: فُعَال ومَفْعَل، وذَلِكَ فِي الوَاحِد والأَرْبَعَة ومَا بَينهمَا، تَقول: أُحَاد ومَوْحَد، وثُنَاء ومَثْنَى، وثُلَاث ومَثْلَث، ورُبَاع ومَرْبَع؛ قَالَ النجاري رَحمَه اللَّه تَعالَى: لَا تَتَجَاوزُ العَرَبُ الأَرْبَعَةَ، فَهَذِهِ الأَلْفَاظُ الثَّمَانِيَةُ مَعْدُولة عَن أَلْفَاظ العدَد الأَرْبَعَة مكررة، لأن (أُحَاد) مَعْنَاهُ: واحِد واحِد، و(ثُنَاء) مَعْنَاهُ: اثْنَان اثْنَان، وكَذَا البَاقِي، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وثُلَاث ورُبَاعَ﴾[2]، فمَثْنَى ومَا بعده صفةٌ لأجنحة، والمعْنَى- واللَّه أعلم- أولي أَجْنِحَة اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وثَلَاثَة ثَلَاثَة، وأَرْبَعَة أَرْبَعَة.

وَأما قَوْله ﷺ: «صَلَاة اللَّيْل مَثْنَى مَثْنَى». فمَثْنَى الثَّانِي للتَّأْكِيد، لَا لِإِفَادَة التَّكْرَار، لأن ذلك حَاصِل بِالأولِ.

وَالوَاقِعُ فِي غير العدَد (أُخَرُ) وذَلِكَ نَحو قَوْلك: مَرَرْتُ بنسوةٍ أُخَر، لأَنَّهَا جَمْعُ الأُخْرَى، وأُخْرَى أُنْثَى آخَر، أَلَا تَرى أنك تَقول: جَاءَنِي رَجُلٌ آخَرُ، وامْرَأَةٌ أُخْرَى، والقَاعِدَةُ أَنَّ كُل (فُعْلَى) مُؤَنَّثَة (أفعل) لَا تُسْتَعْمل هِيَ ولَا جَمْعُهَا إِلَّا بِالألف واللَّام أَو بِالإِضَافَة، كالكُبْرَى والصُّغْرَى، والكُبَر والصُّغَر، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الكُبَرِ﴾[3]، ولَا يجوز أَن تَقول: صُغْرَى، ولَا كُبْرَى، ولَا كُبَر، ولَا صُغَر، ولِهَذَا لَحَّنُوا العروضيين فِي قَوْلهم: فاصلة كُبْرَى، وفاصلة صُغْرَى، ولَحَّنُوا أَبَا نُوَاس فِي قَوْله:

---

(١) من الآية ٣٤ من سورة القمر.

(٢) من الآية ١ من سورة فاطر.

(٣) من الآية ٣٥ من سورة المدثر.

١٤٣- كَأَنَّ صُغْرَى وكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِها ... حَصْبَاءُ دَرٍّ على أَرضٍ مِنَ الذَّهَبِ[1]

فَكَانَ القِيَاسُ أَنْ يُقَالَ (الأُخَرُ) ولَكِنهُمْ عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ الاسْتِعْمَالِ فَقَالُوا (أُخَرُ)

---

(١) هذا البيت من كلمة لأبي نواس- بضم النون وفتح الواو مخففة- واسمه الحسن بن هانئ، الحكمي، الدمشقي، يصف فيه الخمر، وقبله قوله:

سَاعٍ بِكَأْسٍ إِلَى نَاشٍ مِنَ الطَّرَبِ ... كِلَاهُمَا عَجَبٌ فِي مَنْظَرٍ عَجَبِ

قَامَتْ تُرِينِي وَأَمْرُ اللَّيْلِ مُجْتَمِعٌ ... صُبْحًا تَوَلَّدَ بَيْنَ الْمَاءِ واللَّهَبِ

اللغة: «فقاقعها» وردت هذه الكلمة بروايتين مختلفتين: الأولى «فواقعها» وهي على هذه الرواية جمع فاقعة، وأراد بها ما يعلو فوق الكأس من النفاخات إذا مزجت بالماء ويروى «فقاقعها» وهي جمع فقاعة- بضم فتشديد- ومعناه ما ذكرناه في معنى الرواية الأولى، والموجود في كتب اللغة يرجح الرواية الثانية «حصباه» هي صغار الحصى.

الإعراب: «كأن» حرف تشبيه ونصب «صغرى» اسمه، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «وكبرى» معطوف عليه «من» حرف جر «فقاقعها» فقاقع: مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم كأن وما عطف عليه «حصباء» خبر كأن، مرفوع بالضمة الظاهرة، وحصباء مضاف و«در» مضاف إليه «على أرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خبر كأن «من الذهب» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض.

التمثيل به: قوله: «صغرى وكبرى» فإن المؤلف كجماعة من النحاة قد اعتبروا كل واحدة من هاتين الكلمتين أفعل تفضيل، وبنوا على ذلك تخطئه أبي نواس؛ لأن من حق أفعل التفضيل إذا كان مجردًا من أل والإضافة أن يكون مفردًا مذكرًا مهما يكن أمر الموصوف به، فكان عليه أن يقول: كأن أصغر وأكبر من فقاقعها- إلخ، أو يقول: كأن الكبرى والصغرى- إلخ.

إلا أنك لو تأملت أدنى تأمل لوجدت الشاعر لم يرد معنى التفضيل، وإنما اراد معنى الصفة المشبهة: أي كأن الفقاعة الصغيرة والفقاعة الكبيرة من فقاقع هذه الخمر – إلخ، والصفة المشبهة تطابق ما تجري عليه، فإن كانت جارية على مفرد مؤنث كما هنا كان الواجب فيها الإفراد والتأنيث، وهذا هو الذي فعله الشاعر، لذلك نرى أنه لم يأت إلا بالقياس المطرد، ومثل هذا الكلام يصح أن يقال في توجيه قول العروضيين: فاصلة كبرى، وفاصلة صغرى، فهم يريدون الفاصلة الكبيرة والفاصلة الصغيرة، ولا يريدون معنى أصغر وأكبر.

كَمَا عَدَل التَّمِيمِيُّونَ الأَمْسَ عَن الأَمْسِ، وكما عَدَلَ جَمِيعُ العَرَب سَحَرَ عَن السَّحَر، قَالَ اللَّه تَعالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[1].

العلَّة السَّادِسَة: الوَصْفُ، كَأَحْمَرَ، وأَفْضَل، وسَكْرَانَ، وغَضْبَانَ.

وَيُشْتَرَطُ لاعتباره أَمْرَانِ: أَحدهما: الأَصَالَة، فَلَو كَانَتْ الكَلِمَةُ فِي الأَصْل اسْمًا، ثمَّ طَرَأَتْ لَهَا الوَصْفِيَّةُ لم يُعْتَدّ بها، وذَلِكَ كَمَا إذا أخرجت (صَفْوَانًا، وأَرْنَبًا) عَن مَعْنَاهُمَا الأَصْلِيّ وهُوَ الحَجَرُ الأَمْلَسُ، والحَيَوَانُ المَعْرُوفُ، واستعملتها بِمَعْنى قَاسٍ وذَليل، فَقلت: هَذَا قَلْبٌ صَفْوَانٌ، وهَذَا رَجُلٌ أَرْنَبٌ، فَإِنَّك تصرفهما، لعروض الوصفية فيهمَا.

الثَّانِي: أَنْ لَا تقبل الكَلِمَة تَاء التَّأْنِيث، فَلهَذَا تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عُرْيَانٍ، ورجلٍ أَرْمَلٍ[2] بِالصرْفِ؛ لقَولهم فِي المؤنثة (عُرْيَانَة، وأرملة) بِخِلَاف (سَكرَان، وأحمر) فإنّ مؤنثهما (سَكْرَى، وحَمْرَاء) بِغَيْر التَّاء.

العلَّة السَّابِعَة: الجمع، وشَرْطُه أَن يكون على صِيغَةٍ لَا يكون عَلَيْهَا الآحَاد، وهُوَ نَوْعَانِ: مَفَاعِلُ، كَمَسَاجِدَ، ودَرَاهِمَ؛ ومَفَاعِيل، كمَصَابِيح، وطَوَاوِيس.

العلَّة الثَّامِنَة: الزِّيَادَة، والمرَاد بهَا الألف والنُّون الزائدتان، نَحْو: سَكرَانَ، وعُثْمَانَ.

العلَّة التَّاسِعَة: التَّأْنِيث، وهُوَ على ثَلَاثَة أَقسام: تَأْنِيث بِالألف كحُبْلَى وصحراء؛ وتأنيث بِالتَّاءِ كطلحة وحَمْزَة؛ وتأنيث بِالمَعْنَى كزينب وسُعَاد، وتأثيرُ الأول مِنْهَا فِي منع الصّرْفِ لَازمٌ مُطلقًا من غير شَرط كَمَا سَيَأْتِي، وتأثير الثَّانِي مَشْرُوط بالعَلَمِيّة كَمَا سَيَأْتِي، وتأثير الثالث كتأثير الثَّانِي، ولكنه تَارَة يُؤْثر وجوبَ منع الصّرْف، وتارَة يُؤْثر

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٢) من مجيء الأرمل وصفًا للرجل قول جرير لعمر بن عبد العزيز:

هَـذِي الْأَرَامِـلُ قَـدْ قَـضَّيْتَ حَاجَتَهَـا … فَمَـنْ لِحَاجَـةِ هَـذَا الْأَرْمَـلِ الذَّكَـرِ

جَوَازَهُ، فَالأول مَشْرُوطٌ بِوُجُود واحِدٍ من ثَلَاثَة أُمُور، وهِي: إِمَّا الزِّيَادَة على ثَلَاثَةِ أحرف كسعاد وزَيْنَب، وإِمَّا تحرّك الوسط كَسَقَر ولَظَى، وإِمَّا العُجْمَة كَمَاهَ وجُورَ وحِمْص وبَلْخَ، والثَّانِي فِيمَا عدا ذَلِك كهند ودَعْد وجُمْل، فَهَذِهِ يجوز فِيهَا الصّرْفُ وعَدَمُهُ، وقد اجْتمع الأَمْرَانِ فِي قَول الشَّاعِر:

١٤٤- لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ، ولم تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ[1]

فَهَذِهِ جَمِيع العِلَل، وقد أَتَيْنَا على شرحها شَرْحًا يَلِيق بِهَذَا المُخْتَصر.

ثمَّ اعْلَمْ أَنَّهَا ثَلَاثَة أَقسَام: الأول: مَا يُؤثر وحْدَه ولَا يحْتَاج إِلَى انضمام عِلّةٍ أُخْرَى، وهُوَ شَيْئَانِ: الجَمْعُ، وألفا التَّأْنِيث.

وَالثَّانِي: مَا يُؤثر بِشَرْط وجود العَلَمِية، وهُوَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاء: التَّأْنِيثُ بِغَيْر الألف،

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه (ج٢ ص٢٢) وقد نسبه الأعلم إلى جرير ابن عطية، وينسبه بعض الناس لعبيد اللَّه بن قيس الرقيات، وقد استشهد به المؤلف في كتابه شذور الذهب (رقم ٢٣٨).

اللغة: «تنلفع» تنقنع، ويقال: التلفع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد «العلب» بضم ففتح- جمع علبة، وهي بضم فسكون وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب «دعد» اسم امرأة.

المعنى: يصف هذه المرأة بأنها حضرية رقيقة العيش ناعمة الحال؛ فهي لا تلبس لبس الأعراب، ولا تغتذى غذاءهم.

الإعراب: «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تتلفع» فعل مضارع مجزوم بلم «بفضل» جار ومجرور متعلق بتتلفع، وفضل مضاف ومئزر من «مئزرها» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، ومئزر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه «دعد» فاعل تتلفع «ولم» الواو عاطفة، لم: نافية جازمة «تسق» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها «دعد» نائب فاعل «في العلب» جار ومجرور متعلق بتسق.

والشاهد فيه: قوله: «دعد» في المرتين، فإن هذا علم مؤنث، وهو ثلاثي ساكن الوسط غير أعجمي، وقد أتى به الشاعر منونًا في الجملة الأولى، وغير منون في الجملة الثانية، فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثيًا، وكان مع ذلك ساكن الوسط، ولم يكن أعجميًا، جاز فيه الصرف وعدمه.

والتركيب، والعُجْمَة، نَحو: (فَاطِمَة، وزَيْنَب، ومَعْدِيكْرِب، وإبراهيم)؛ ومن ثَمَّ انْصرف «صِنْجَة» وإن كَانَ مؤنثًا أعجميًّا و«صَوْلَجَان»، وإِن كَانَ أعجميًّا ذَا زِيَادَة، و«مسلمة» وإِن كَانَ مؤنثًا وصفًا لانتفاء العلمية فِيهِنَّ.

الثَّالِث: مَا يُؤثر بِشَرْط وجود أحد أَمريْن: العَلَمِيّة أَو الوَصْفِيّة، وهُوَ ثَلَاثَة أَيْضًا: العدْل، والوَزْن، والزِّيَادَة، مِثَالُ تأثيرها مَعَ العَلَمِيّة (عمر، وأحمد، وسلمان)؛ ومِثَال تأثيرها مَعَ الصّفة: (ثُلَاث، وأَحْمَر، وسَكْرَان).

***

(ص) بَابٌ: التَّعَجُّبُ لَهُ صيغتان: مَا أَفْعَلَ زيدًا، وإِعْرَابُهُ: «مَا» مُبْتَدأ بِمَعْنى شَيْء عَظِيم، و«أَفْعَل» فعلُ مَاضٍ فَاعلُه ضميرُ «مَا»، و«زيدًا» مفعول بِهِ، والجُمْلَة خَبَرُ «مَا».

وأَفْعِلْ بِهِ، وهُوَ بِمَعْنى (مَا أَفعلهُ) وأَصْلُهُ: أفعلَ أَي صَار ذَا كَذَا، كأغَدَّ البَعِيرُ، أَي صَار ذَا غُدَّة، فَغُيِّرَ اللَّفْظ، وزِيدَت البَاءُ فِي الفَاعِل لإِصْلَاح اللَّفْظ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا، بِخِلَافِهَا فِي فَاعل كفى.

وَإِنَّمَا يُبْنَى فِعْلَا التَّعَجُّبِ، واسمُ التَّفْضِيل من: فِعْل ثلاثي، مُثبت، مُتَفَاوِتٍ، تَامّ، مَبْنِيّ للْفَاعِل، لَيْسَ اسْمُ فَاعلِهِ على أَفْعَل.

(ش) التَّعَجُّب: تَفَعُّلٌ من العَجَب، وله أَلْفَاظٌ كَثِيرَة غير مُبَوَّب لَهَا فِي النَّحْو، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾[1]، وقَوله عَلَيْهِ الصَّلَاة والسَّلَام: «سُبْحَانَ اللَّه، إِنَّ المُؤمن لَا ينجس حَيًّا ولَا مَيتًا»، وقَوْلهمْ: للَّه دره فَارِسًا، وقَول الشَّاعِر:

١٤٥- يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ[2]

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة البقرة.

(٢) لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به المؤلف في شذور الذهب (رقم ١٢١).

والمُبَوَّبُ لَهُ فِي النَّحو صيغتان: مَا أَفْعَلَ زيدًا، وأَفْعِلْ بِهِ.

فَأَما الصِّيغَةُ الأولى، فـ «ما» اسْم مُبْتَدأ، واخْتلف فِي مَعْنَاهَا على مذهبين:

أَحدُهمَا أَنَّهَا نكرَة تَامَّة بِمَعْنى شَيْء، وعَلى هَذَا القَوْل فَمَا بعْدهَا هُوَ الخَبَر، وجَاز الابْتِدَاء بهَا لما فِيهَا من معنى التَّعَجُّب، كَمَا قَالُوا فِي قَول الشاعر:

١٤٦- عَجَبٌ لتِلْكَ قَضِيَّةً، وإقامتي ... فِيكُمْ على تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ[1]

= اللغة: «موطأ الأكناف» الأكناف: جمع كنف، على مثال سبب وأسباب، والكنف: هو الجانب والناحية، ويقال: أنا في كنف فلان، إذا كنت تنزل في جواره وتستظل بظله، ويقال: فلان موطأ الأكناف، إذا كان ممهدها، وكان يسهل النزول في حماه والاستجارة به «رحب الذراع» هذه كناية عن سعة جودة وكثرة كرمه.

الإعراب: «يا» حرف نداء «سيدا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم استفهام مبتدأ «أنت» خبر المبتدأ، وهذا أحسن الأعاريب لمثل هذه العبارة «من سيد» تمييز، وأصله منصوب فادخل عليه من التي يكون التمييز على معناها «موطأ» نعت للمنادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ويجوز أن يكون نعتًا لسيد المجرور بمن باعتبار لفظه، فالكلمة على هذا مجرورة، وهي منصوبة على الإعراب الأول، وموطأ مضاف و«الأكناف» مضاف إليه «رحب» نعت ثان لنفس المنعوت الذي ينعت بالنعت السابق، وهو مضاف و«الذراع» مضاف إليه.

الشاهد فيه: أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلًا على أنه عبارته تدل على التعجب، لأن الشاعر يتعجب من بلوغ المخاطب غاية فوق كل غاية من جهة السيادة والكرم، وهذا التعبير ليس هو المبوب له في علم النحو بعنوان التعجب.

وفي البيت شاهد آخر، وذلك في قوله: «يا سيدا» وذلك أنه نكرة مقصودة، كما هو واضح، فكان حقه أن يبنيه على الضم، ولكنه لما اضطر إلى تنوينة عامله معاملة النكرة غير المقصودة، فنصبه منونًا.

(١) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله، فمنهم من نسبه لزرافة الباهلي، ومنهم من نسبة إلى عمرو بن الغوث بن طيىء، ومنهم من نسبة لهني بن أحمر الكناني، ونسبه سيبويه لرجل من مذحج ولم يعينه؛ وقد استشهد بهذا البيت سيبويه (ج١ ص ٦١) والأشموني (رقم ١٤٦). =

وإِمَّا لأَنَّهَا فِي قُوَّة الموصوفة، إِذْ المَعْنَى شَيْء عَظِيم حَسَّنَ زَيْدًا، كَمَا قَالُوا فِي: «شَرَّ أَهَرَّ ذَا نَاب»: إِن مَعْنَاهُ: شَرّ عَظِيم أَهَرَّ ذَا نَاب.

والثَّانِي: أَنَّهَا تحْتَملُ ثَلَاثَةَ أوجهٍ؛ أَحدهَا: أَن تكون نكرَة تَامَّة كَمَا قال سِيبَوَيْهِ، والثَّانِي: أَن تكون نكرَة مَوْصُوفَة بِالجُمْلَةِ الَّتِي بعْدهَا، والثَّالِث: أَن تكون معرفَة مَوْصُولَة بِالجُمْلَةِ الَّتِي بعْدهَا وعَلى هذَيْن الوَجْهَيْنِ، فَالخَبَر مَحْذُوف، والمعْنَى شَيْء حَسَّنَ زَيْدًا عَظِيمٌ، أَو الَّذِي حَسَّنَ زيدًا شَيْءٌ عَظِيم، وهَذَا قَول الأَخْفَش.

وأما «أَفْعَلَ» فَزعم الكُوفِيُّونَ أَنه اسْم، بِدَلِيل أَنه يُصَغَّرُ، قَالُوا: مَا أُحَيْسِنَهُ، ومَا أُمَيْلِحَهُ[1].

وَزعم البصريون أَنه فِعْلٌ مَاضٍ، وهُوَ الصَّحِيحُ، لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ على الفَتْح، ولَو كَانَ

= الإعراب: «عجب» مبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة «لتلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو متعلق بنفس عجب، وعليه لا خبر لهذا المبتدأ، أو خبره محذوف، أو عجب خبر لمبتدأ محذوف، وأصل الكلام على هذا: أمري عجب، فحذف المبتدأ «قضية» بالنصب حال من اسم الإشارة أو تمييز له، أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي هذه قضية، أو بالجر بدل من اسم الإشارة «وإقامتي» الواو عاطفة، وإقامة: مبتدأ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فيكم» جار ومجرور متعلق بإقامة «على تلك» جار ومجرور متعلق بإقامة أيضًا، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «القضية» بدل من تلك المجرور محلًا وهذه الكلمة مجرورة على التبعية للمجرور بعلى «أعجب» خبر المبتدأ الذي هو إقامة.

الشاهد فيه: ذكر المؤلف هذا الشاهد ليستدل به على أن النكرة إذا دلت على معنى التعجب جاز الابتداء بها، وكان ذلك مسوغًا لها، وذلك لأنها حينئذ في معنى الفعل، إذ تدل على ما يدل عليه «أعجب»، ففي هذا البيت قوله: «عجب» نكرة، ولدلالتها على معنى التعجب الذي هو مدلول «فَعَل» جاز الابتداء بها، فتكون «ما» التي في قولهم «ما أحسن زيدًا» مع كونها نكرة يجوز وقوعها مبتدأ، لدلالتها على معنى التعجب، فافهم هذا.

(١) من ذلك قول الشاعر:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

اسْمًا لارتفع على أنه خبر، ولأَنَّهُ يلْزمه مَعَ يَاء المُتَكَلّم نونُ الوِقَايَة، يُقَال: مَا أَفْقَرِني إِلَى عَفْوِ اللَّه، ولَا يُقَال: مَا أَفْقَرِي، وأما التصغير فَشَاذّ، ووَجهه أَنه أَشْبَهَ الأَسْمَاء عُمُومًا بجموده، وأَنه لَا مَصْدَرَ لَهُ، وأشبه أَفْعَلَ التَّفْضِيل خُصُوصًا بِكَوْنِهِ على وزْنه، وبدلالته على الزِّيَادَة، وبكونهما لَا يُبْنَيَان إِلَّا مِمَّا اسْتكْمل شُرُوطًا يَأْتِي ذكرهَا، وفِي «أَحْسَنَ» ضمير مستتر بالاتِّفَاقِ مَرْفُوعٌ على الفاعلية رَاجع إِلَى «مَا» وهُوَ الَّذِي دَلَّنَا على اسميتها، لأن الضَّمِير لَا يعود إِلَّا على الأَسْمَاء.

و«زيدًا» مفعول بِهِ على القَوْل بِأَنَّ «أَفْعَلَ» فعلٌ مَاضٍ، ومُشَبَّهٌ بالمفعول بِهِ على القَوْل بِأَنَّهُ اسْم.

وَأما الصِّيغَة الثَّانِيَة، فَأَفْعِلْ فِعْلٌ بِاتِّفَاق، لَفْظُهُ لَفْظُ الأَمر، ومَعْنَاهُ التَّعَجُّبُ، وهُوَ خَالٍ من الضَّمِير، وأصل قَوْلك: «أَحْسِنْ بزيدٍ» أَحْسَنَ زَيْدٌ، أَي صَار ذَا حُسْن، كَمَا قَالُوا: أَوْرَقَ الشَّجَرُ، وأَزْهَرَ البُسْتَانُ، وأَثْرَى فُلَانٌ، وأَتْرَبَ زَيْدٌ، وأَغَدَّ البَعِير، بِمَعْنى صَار ذَا ورق، وذَا زهر، وذَا ثروة، وذَا مَتْرَبَة، أَي فقر وفاقه، وذَا غُدَّة[1]؛ فَضُمِّنَ معنى التَّعَجُّب، وحُوِّلَتْ صِيغَتُه إِلَى صِيغَة أَفْعِل بِكَسْر العين، فَصَار: أَحْسِنْ زَيْدٌ، فاسْتُقْبِحَ اللَّفْظُ بِالاسْمِ المَرْفُوع بعد صِيغَة فِعْلِ الأَمر، فزيدت البَاءُ لإِصْلَاح اللَّفْظ، فَصَارَ أَحْسِنْ بزيدٍ، على صِيغَة أُمْرُرْ بزيد، فَهَذِهِ البَاءُ تشبه البَاءَ فِي ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[2] فِي أَنَّهَا زيدت فِي الفَاعِل، ولكنهَا تخالفها من جِهَة أَنَّهَا لَازِمَة، وتلك جَائِزَة الحَذف؛ قَالَ سُحَيْم:

١٤٧- عُمَيْرَةَ ودِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غازِيا ... كَفَى الشيبُ والإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا[3]

(١) الغده- بضم الغين وتشديد الدال مفتوحة- طاعون يصيب الإبل فتنشأ عنه ثآليل (خراج) وتقول: أغد البعير فهو مغد، وأعد القوم: أي أصابت إبلهم الغدة.

(٢) من الآية ٧٩من سورة النساء. ومن الآية ٤٥ من سورة الرعد، ومن الآية ٩٦ من سورة الإسراء، ومن الآية ٢٥ من سورة الفتح.

(٣) هذا البيت مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحي المعروف بعبد بني الحسحاس، وقد =

وَلَا يُبْنَى فِعْلُ التَّعَجُّبِ واسْمُ التَّفْضِيل إِلَّا مِمَّا اسْتكْمل خَمْسَةَ شُرُوط:

أَحدهَا: أَن يكون فِعْلًا، فَلَا يُبْنيَان من غير فعل، ولِهَذَا خُطِّئَ مَنْ بناه من الجِلْفِ والحمار، فَقَالَ: مَا أَجْلَفَهُ، ومَا أَحْمَرَهُ، وشَذَّ قَوْلهم: مَا أَلَصَّهُ، وهُوَ أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ[1].

الثَّانِي: أَن يكون الفِعْل ثلاثيًّا، فَلَا يُبْنَيَان من نَحْو: دَحْرَجَ، وانْطَلق، واستخرج.

وَعَن أبي الحسن جَوَازُ بنائِهِ من الثلاثي المَزِيد فِيهِ بِشَرْط حَذْفِ زوائده.

وَعَن سِيبَوَيْهِ جَوَازُ بنائِهِ من أَفْعَلَ نَحْو: أَكْرَمَ، وأَحْسَنَ، وأَعْطَى.

= استشهد به الأشموني في باب التعجب (رقم ٧٣٦)، والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٩) اللغة «عميرة» اسم امرأة «ودع» أمر من التوديع، وأراد اترك مواصلتها والتودد إليها «تجهزت غازيًا» أراد أعددت العدة للغزو في سبيل اللّه، وأغلب الظن أنه أراد جهاد النفس، ووقع في ديوان سحيم (ص ١٦) «إن تجهزت غاديًا».

المعنى: اترك مواصلة الغواني والتودد إليهن إذا كنت قد عزمت على أن تقطع ما بينك وبين شواغل الدنيا، ثم بين أن الإسلام والشيخوخة يردعان من لا يرتدع عن الغي والضلال.

الإعراب: «عميرة» مفعول به تقدم على عامله، منصوب بالفتحة الظاهرة «ودع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «إن» حرف شرط جازم بجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تجهزت» تجهز: فعل ماض فعل الشرط، مبني على الفتح المقدر في محل جزم، والتاء ضمير المخاطب فاعله، مبني على الفتح في محل رفع «غازيًا» حال من الفاعل «كفى» فعل ماض «الشيب» فاعل «والإسلام» معطوف عليه «للمرء» جار ومجرور متعلق بقوله: «ناهيًا» الآتي «ناهيًا» حال من الشيب.

الشاهد فيه: قوله: «كفى الشيب» فإن هذا الشاعر قد أتى بفاعل كفى غير مجرور بالباء الزائدة كالتي في قوله تعالى من الآية ٧٩ من سورة النساء: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ فدل البيت على أن الباء غير لازمة في فاعل كفى بحيث لا يجوز حذفها، وهذا وجه مفارقة هذه الباء للباء التي في فاعل أفعل في التعجب في نحو قولك «أجمل بالمجتهد» فإن هذه الباء لا يجوز سقوطها من الكلام أصلًا.

(١) شظاظ- بزنة كتاب- اسم رجل من بني ضبة، يضرب به المثل في اللصوصية فيقال: ألص من شظاظ، وأسرق من شظاظ.

الثَّالِث: أَن يكون مِمَّا يَقْبَلُ مَعْنَاهُ التَّفَاوُت، فَلَا يُبْنَيَانِ من نَحْو: (مَاتَ وفَنِيَ)، لأن حقيقتهما واحِدَة، وإِنَّمَا يُتَعَجَّبُ مِمَّا زَاد على نَظَائِره.

الرَّابع: أَن لَا يكون مَبْنِيًّا للْمَفْعُول، فَلَا يُبْنَيَان من نَحْو: (ضُرِبَ، وقُتِلَ).

الخَامِس: أَن لَا يكون اسْمُ فَاعِلِه على وزن أَفْعَلَ، فَلَا يُبْنَيان من نَحْو: (عَمِيَ، وعَرِجَ)، وشبههما من أَفعَال العُيُوب الظَّاهِرَة، ولَا من نَحْو: (سَوِدَ وحَمِرَ) ونَحْوهما من أَفعَال الألوان، ولَا من نَحْو: (لَمِيَ ودَعِجَ) ونَحْوهما من أَفعَال الحِلَى الَّتِي الوَصْفُ مِنْهَا على وزن أفْعَل، لأنهم قَالُوا من ذَلِك: هُوَ أَعْمَى، وأَعْرَجُ، وأَسْوَدُ، وأَحْمَرُ، وأَلْمَى، وأَدْعَجُ.

***

باب الْوَقْف

○ (ص) بَابٌ: الوَقْفُ فِي الأَفْصَح على نَحْو: (رَحْمَةْ) بِالهَاءِ، وعَلى نحو: (مُسْلِمَاتْ) بِالتَّاءِ.

(ش) إِذا وُقِفَ على مَا فِيهِ تَاء التَّأْنِيث، فَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً لم تَتَغَيَّر نَحْو: (قَامَتْ، وقَعَدتْ)؛ وإِنْ كَانَت متحركةً، فإمَّا أَن تكون الكَلِمَة جمعًا بِالألف والتَّاء، أَو لا، فَإِن لم تكن كَذَلِك، فالأفصحُ الوَقْف بإبدالها هَاءً، تَقول: (هَذِه رَحْمَهْ، وهَذِه شَجَرَهْ) وبعضُهم يقف بِالتَّاءِ، وقد وقف بعضُ السَّبْعَة فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1]، و﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾[2] بِالتَّاءِ، وسُمِعَ بَعضُهم يَقُول: يَا أهل سُورَة البَقَرَتْ، فَقَال بعضُ مَنْ سَمِعَهُ: واللَّه مَا أَحْفَظُ مِنْهَا آيَتْ، وقَالَ الشَّاعِر:

١٤٨- واللهُ أنجَاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ ... مِن بَعْدِ مَا وبَعْدِ مَا وبعْدِ مَتْ[3]

كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ... وكادتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

---

(١) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة الدخان.

(٣) هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة أبي النجم العجلي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٥٥٤).

الإعراب: «اللَّه» مبتدأ «أنجاك» أنجى: فعل ماض، فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اللَّه، وضمير المخاطب مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكفى» جار ومجرور متعلق بأنجى، وكفى مضاف ، و«مسلمت» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة وإنما سكن لأجل الوقف «من بعد» جار ومجرور متعلق بأنجى، «ما» مصدرية، «وبعد ما» معطوف على سابقه «وبعدمت» كذلك «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث «نفوس» اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف «القوم» مضاف إليه «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة، وهو مضاف و«الغلصمت» مضاف إليه، وما المصدرية مع كان ومعموليها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه: أي من بعد كون نفوس القوم عند الغلصمة. =

وَإِن كَانَ جَمْعًا بِالألف والتَّاء، فَالأَصَحُّ الوَقْفُ بِالتَّاءِ، وبَعْضُهمْ يقف بِالهَاءِ، وسُمِعَ من كَلَامهم: كَيفَ الإِخْوَةُ والأخواهْ؟ وقَالُوا: «دَفْنُ البَنَاهْ من المَكْرُمَاهْ» وقد نَبَّهْتُ على الوَقْفِ على نَحْو: (رَحْمَة) بِالتَّاءِ، و(مسلمات) بِالهَاءِ بِقَوْلِي بعدُ: «وَقد يُعْكَسُ فِيهِنَّ».

* * *

(ص) وعَلى نَحْو: (قَاضٍ) رفعًا وجرًّا بالحذف، ونَحْو: (القَاضِي) فيهمَا بالإثبات.

(ش) إذا وقَفْتَ على المَنْقوص، وهُوَ: الاسْمُ الَّذِي آخِره يَاء مَكْسُورٌ مَا قبلهَا، فإمَّا أَن يكون مُنَوَّنًا، أَوْ لَا.

فَإِن كَانَ مُنَوَّنًا، فالأَفْصَحُ الوَقْفُ عَلَيْهِ رَفْعًا وجَرًّا بالحَذْفِ، تَقول: هَذَا قَاضٍ، ومَرَرْتُ بِقَاضٍ؛ ويجوزُ أَنْ تقف عَلَيْهِ بالياءِ، وبِذَلِك وقَفَ ابْن كثير على (هاد) و(وال) و(واق) من قَوْله تَعالَى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[1]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن والٍ﴾[2]، ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن واقٍ﴾[3].

وَإِن كَانَ غيرَ مُنَوَّنٍ فالأَفْصَحُ الوَقْفُ عَلَيْه رَفْعًا وجَرًّا بالإثبات، كَقَوْلِك: هَذَا القَاضِي، ومَرَرْتُ بِالقَاضِي؛ ويجوزُ الوَقْفُ عَلَيْهِ بالحَذْفِ، وبِذَلِك وقف الجُمْهُور على (المتعال) و(التلاق) فِي قَوْله تَعالَى: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ الكَبِيرُ المُتَعَالِ﴾[4]، ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾[5]، ووقف ابْن كثير بِاليَاءِ على الوَجْه الأَفْصَح.

= **الشاهد فيه:** قوله: «مسلمت» وقوله: «مت» وقوله: «الغلصمت» وقوله: «أمت» أما الأول فأصله مسلمَة -بفتح الميم- فقلبت هاء التأنيث تاء في الوقف، ومثله الغلصمة وأمة، وأما قوله: «مت» فأصله «ما» فقلب الألف هاء ثم قلب هذه الهاء تاء، تشبيهًا لها بهاء التأنيث.

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد.

(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد.

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الرعد.

(٤) من الآية ٩ من سورة الرعد.

(٥) من الآية ١٥ من سورة غافر.

○ (ص) وقد يُعْكَسُ فِيهِنَّ.

(ش) الضَّمِيرُ[1] رَاجِعٌ إِلَى قَلْبِ تَاء (رَحْمَة) هَاء، وإِثْبَات تَاء (مُسْلِمَات) وحَذْفِ يَاء (قَاض)، وإِثْبَات يَاء (القَاضِي) أَي: وقد يُوقَفُ على (رَحْمَة) بِالتَّاءِ، وعَلى (مسلمات) بِالهَاءِ، وعَلى (قَاضٍ)، باليَاءِ وعَلى (القَاضِي) بالحَذْف.

***

○ (ص) ولَيْسَ فِي نَصْبِ قَاضٍ والقَاضِي إِلَّا اليَاء.

(ش) إِذا كَانَ المَنْقُوصُ مَنْصُوبًا وجَبَ فِي الوَقْفِ إِثْبَاتُ يائِه، فَإِن كَانَ مُنَوَّنًا أبدل من تنوينه ألف، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿رَّبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾[2]، وإِن كَانَ غير مُنَوَّنٍ وقف على اليَاء، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[3].

***

○ (ص) ويُوقَفُ على (إِذًا) ونَحْو: (لنسفعًا) و«رَأَيْتُ زيدًا» بِالألف.

(ش) يجب فِي الوَقْف قَلْبُ النُّونِ الساكنة ألفًا فِي ثَلَاث مَسَائِل:

إِحْدَاهَا: «إِذا» هَذَا هُوَ الصَّحِيح، وجَزَمَ ابْن عُصْفُور فِي شرح الجُمَل بِأَنَّهُ يُوقف عَلَيْهَا بالنُّون، وبنَى على ذَلِك أَنَّهَا تُكْتب بالنُّون، ولَيْسَ كَمَا ذكر، ولَا تخْتَلف القُرَّاء فِي الوَقْف على نَحْو: ﴿وَلَن تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا﴾[4] أَنه بِالألف.

الثَّانِيَة: نون التوكيد الخَفِيفَة الوَاقِعَة بعد الفتحة، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[5]، ﴿وَلَيَكُونًا﴾[6] وقف الجَمِيع عَلَيْهَا بِالألف، قَالَ الشَّاعِر:

---

(١) يريد الضمير الذي في قوله: «فيهن».

(٢) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٢٦ من سورة القيامة.

(٤) من الآية ٢٠ من سورة الكهف.

(٥) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٦) من الآية ٣٢ من سورة يوسف.

١٤٩- وإيَّــاك والْمَيْتَــاتِ لَا تَقْرَبَنَّهــا وَلَا تعبــد الــشَّيْطَانَ والله فاعْبُــدَا[٤]

أَصله «أَعْبُدَن».

الثَّالِثَة: تَنْوِينُ الاسْمِ المَنْصُوب نَحْو: «رَأَيْتُ زيدًا» هَذَا وقَفَ عَلَيْهِ العَرَب بِالألف إِلَّا ربيعة، فَإِنَّهُم وقَفُوا على نَحْو: «رَأَيْتُ زَيدًا» بالحَذْف؛ قَالَ شَاعِرهمْ:

١٥٠- أَلَا حبــذا غُــنْمٌ وحُــسْنُ حَــدِيثهَا لقــد تركــتْ قلــبِي بهَــا هَائِمًــا دَنِــفْ[٥]

---

(١) هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان قد هيأها لكي يمدح بها النبي ﷺ، وقدم عليه بها لينشدها بين يديه، فمنعته قريش أن يصل إليه، وقد استشهد المؤلف بهذا البيت في أوضحه (رقم ٤٧٦).

الإعراب: «إياك» إيا: مفعول به لفعل محذوف وجوبًا، والكاف حرف خطاب «والميتات» معطوف على المفعول به، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم «لا» ناهية «تقربنها» تقرب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وضمير الغائبة مفعول به «ولا» الواو عاطفة، لا: ناهية «تعبد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، «الشيطان» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة «والله» الواو عاطفة، الله: منصوب على التعظيم «فاعبدا» الفاء زائدة، اعبدا: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والنون المنقلبة ألفًا حرف لا محل له من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «اعبدا» فإن أصله «اعبدن» بنون التوكيد الخفيفة، فلما أراد الوقف قلب هذه النون ألفًا.

(٢) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «حبذا» كلمة تقال عند إرادة المدح، وأصلها مركبة من «حب» الذي هو فعل ماض و«ذا» الذي هو اسم إشارة، وقد اختلف النحاة فيها بعد التركيب، فقيل: هي الآن كلمتان، وقيل: هي كلمة واحدة، والذين قالوا أنها كلمة واحدة اختلفوا: فمنهم من قال: هي فعل تغليبًا لصدرها، ومنهم من قال: هي اسم تغليبًا لعجزها، فأما الذين قالوا هي كلمتان فقد جعلوهما فعلًا وفاعلًا على ما سنعرب عليه البيت، وأما الذين قالوا هي فعل فقد جعلوا الاسم المرفوع بعدها فاعلًا، وأما الذين قالوا هي اسم فقد جعلوه مبتدأ والاسم المرفوع بعده خبرًا، وكأنه قد قيل: الممدوح - أو المحبوب - غنم «هائمًا» اسم فاعل فعله قولهم: هام فلان =

(ص) كَمَا يُكْتَبْنَ.

(ش) لما ذَكَرْتُ الوَقْفَ على هَذِه الثَّلَاثَة ذكرتُ كَيْفيَّة رَسْمِها فِي الخط اسْتِطْرَادًا، فَذكرتُ أَن النُّون فِي المَسَائِل الثَّلَاث تُصَوَّرُ أَلفًا على حسب الوَقْف، وعَن الكُوفِيّين أَن نون التوكيد تُصَوَّرُ نُونًا، وعَن الفَرَّاء أَن «إِذًا» إذا كَانَت ناصبةً كتبت بالألف، وإِلَّا كتبت بالنُّون فَرْقًا بَينهَا وبَين «إِذا» الشّرطِيّة والفُجَائية، وقد تلخص أَن فِي كِتَابَة «إِذًا» ثَلَاثَة مَذَاهِب: بِالألف مُطلقًا، والنُّون مُطلقًا، والتَّفْصِيل.

***

(ص) وتُكْتَبُ الألفُ بعد واو الجَمَاعَة كـ (قَالُوا) دون الأصلية كـ (زيد يَدْعُو)، وتُرْسَمُ الألفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتْ الثَّلَاثَةَ، كاستدعى والمصطفى، أَو كَانَ أَصْلُهَا اليَاء، كَرَمَى والفَتَى، وألفًا فِي غَيره كَقَفَا والعَصَا، ويَنْكَشِفُ أَمْرُ ألفِ الفِعْلِ بِالتَّاءِ، كَرَمَيْتُ وعَفَوْتُ، والاسْم بالتثنية، كَعَصَوَيْن وفَتَيَيْن.

= على وجهه، إذا كان لا يدري أين يتوجه «دنف» صفة مشبهة من الدنف- بفتح الدال والنون جميعًا- وهو المرض، وفعله من باب فرح يفرح.

الإعراب: «ألا» حرف يستفتح به الكلام وينبه به المخاطب، إذا كان ما بعده من الكلام مما يستدعي الاهتمام ولو ادعاه، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حبذا» حب: فعل ماض دال على المدح، ذا: فاعل، والجملة في محل رفع خبر مقدم «غنم» مبتدأ مؤخر «وحسن» معطوف على غنم، وحسن مضاف وحديث من «حديثها» مضاف إليه، وحديث مضاف وضمير الغائبة العائد إلى غنم مضاف إليه «لقد» اللام موطئة للقسم قد: حرف تحقيق «تركت» ترك: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى غنم «قلبي» قلب: مفعول به لترك ، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بقوله هائمًا الآتي «هائمًا» حال من قلبي منصوب بالفتحة الظاهرة «دنف» صفة لهائمًا، أو حال ثانية من قلبي، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «دنف» فإن موضع هذه الكلمة نصب، لكونها حالًا أو نعتًا للاسم المنصوب على ما قررناه في الإعراب، ولكن الشاعر وقف عليها بالسكون، وهذه لغة ربيعة، وليست لغة جمهرة العرب، وإنما يقف جمهور العرب على المنصوب بالألف.

(ش) لما ذكرتُ هَذِه المَسْأَلَة من مسَائِل الكِتَابَة استطردتُ بذكر مَسْأَلَتَيْن مُهمَّتَيْن من مسائلها:

إِحْدَاهمَا: أَنهم فرَّقوا بَين الوَاو فِي قَوْلك: زيد يَدْعُو، وبَينهَا فِي قَوْلك: القَوْمُ لم يَدْعوا، فزادوا ألفًا بعد واو الجَمَاعَة، وجَرَّدُوا الأصلية من الألف، قَصْدًا للتفرقة بَينهما.

الثَّانِيَة: أَن من الأَلِفَات المُتَطَرِّفة مَا يُصوَّر أَلِفًا، ومِنْهَا مَا يُصَوَّرُ يَاءً.

وَضَابِطُ ذَلِك أَن الأَلِفَ إِذا تَجَاوَزَتْ ثَلَاثَةَ أحرف، أَو كَانَتْ مُنقلبةً عَن يَاءٍ، صُوِّرَتْ يَاءً، مِثَال ذَلِك فِي النَّوْع الأول: (اسْتَدْعَى، والمصطفى)، وفِي النَّوْع الثَّانِي (رَمَى، وهدى، والفتى، والهُدَى) وإِن كَانَت ثَالِثَة مُنقلبة عَن واو صُوِّرَتْ ألفًا، وذَلِكَ نَحْو: (دَعَا، وعَفا، والعصا، والقفا).

وَلما ذكرتُ ذَلِك احتجت إِلَى ذكر قانونٍ يتَمَيَّز بِهِ ذَوَاتُ الوَاو من ذَوَاتِ اليَاء.

فَذكرتُ أَنه إِذا أشكل أَمْرُ الفِعْل وصَلْته بتاء المُتَكَلّم أَو المُخَاطب، فمهما ظَهَرَ فَهُوَ أَصله، أَلا ترى أَنَّك تَقول فِي (رمَىَ، وهدى): رَمَيْتُ، وهَدَيْتُ، وفِي (دَعَا، وعَفا): دَعَوْتُ وعَفَوْتُ.

وَإِذا أشكل أَمْرُ الاسْم نظرتَ إِلَى تَثْنِيَتِهِ، فمهما ظهر فِيهَا فَهُوَ أَصله، أَلا ترى أَنَّك تَقول فِي (الفَتى والهَدَى): الفَتَيان، والهُدَيَان، وفِي (العَصَا والقفا): العَصَوَان، والقَفَوان؛ ومَا أَحْسَنَ قَولَ الشاطبي رَحمَه اللَّه تَعَالَى:

وتثنيــــةُ الْأَسْـــــمَاءِ تَكْـــــشِفُها وإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْــكَ الْفِعْــلَ صَــادَفْتَ مَــنْهَلَا

قَالَ الحَرِيرى رَحمَه اللَّه تَعَالَى:

إِذا الْفِعْــلُ يَوْمًــا غُــمَّ عَنْــك هِجَــاؤُهُ فَــأَلْحِقْ بِــهِ تَــاءَ الْخِطَــابِ ولَا تَقِــفْ

فَــإِنْ تَــرَهُ بِالْيَــاءِ يَوْمًــا كتبتَــهُ بيــاءٍ وإِلَّا فَهُــوَ يُكْتَــبُ بِــالْأَلِفِ

همزة الوَصْل

○ (ص) فصلٌ: هَمْزَةُ اسْمٍ بِكَسْرٍ وضمّ، واسْتٍ، وابْنٍ، وابْنُم، وابْنَةٍ، وامرئ، وامْرَأَة، وتَثنيتهنَّ، واثنين، واثنتين، والغُلام وايمُن اللَّه- فِي القَسَم- بفتحهما أَو بِكَسْرٍ فِي ايْمُن- همزةُ وصْلٍ، أَي: تَثْبُتُ ابْتِدَاءً، وتُحْذَفُ وصْلًا، وكَذَا همزةُ المَاضِي المُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ، كاسْتَخْرَجَ، وأَمْرِهِ، ومَصْدَرِهِ، وأَمْرِ الثلاثي كاقْتُلْ، واغْزُ، واغْزِي، بِضَمِّهِنَّ، واضْرِبْ، وامْشُوا، واذْهَبْ بِكَسْرٍ كالبُواقي.

(ش) هَذَا الفَصْل فِي ذكر همزات الوَصْل- وهِي الَّتِي تَثْبُتُ فِي الابْتِدَاء، وتُحْذَف فِي الوَصْل- والكَلَام فيها فِي فصلين:

الأول: فِي ضبط مواقعها، فَنَقُول: قد اسْتَقَرَّ أَن الكَلِمَةَ إِمَّا اسْم، أَو فعل، أَو حَرْف.

فَأَما الاسْم، فَلَا تكون همزته هَمْزَةَ وصل إِلَّا فِي نَوْعَيْن:

أَحدهمَا: أَسمَاء غير مصَادر، وهِي عشرَة مَحْفُوظَة: اسم، واست، وابْن، وابْنَة، وابْنُمٌ، وامرؤ، وامرأة، واثْنَانِ، واثْنَتَانِ، وابنان، وابنمان، وامرآن، وامْرَأَتَانِ؛ قَالَ اللَّه تَعالَى: ﴿فَرَجُلٌ وامْرَأَتَانِ﴾[1].

بِخِلَاف الجمع، فَإِن همزته همزات قطع، قَالَ اللَّه تَعالَى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا﴾[2]، ﴿فَقُلْ تَعالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وأَبْنَاءَكُمْ﴾[3].

النَّوْع الثَّانِي: أَسمَاء هِيَ مصَادر، وهِي مصَادر الأَفْعَال الخماسية، كالانطلاق، والاقتداء[4]، والسداسية، كالاستخراج.

---

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة النجم.

(٣) من الآية ٦١ من سورة آل عمران.

(٤) في نسخة «الاقتدار» وكلتاهما صواب.

وَأما الفِعْل، فَإِن كَانَ مضارعًا، فهمزاته همزات قطع، نَحْو: أَعوذ بِاللَّـهِ، أَسْتَغْفرُ اللَّه، وأَحْمَدُ اللَّه؛ وإِن كَانَ مَاضِيًا، فَإِن كَانَ ثلاثيًّا أَو رباعيًّا، فهمزاته همزاته قَطْع، فالثلاثي نَحْو: (أَخَذَ، وأكل)، والرباعي نَحْو: (أَخْرَجَ، وأعْطى). وإِن كَانَ خُمَاسيًّا أَو سُدَاسِيًّا، فهمزاته همزات وصْلِ نَحْو: (انْطَلَقَ، واسْتَخْرَجَ)

وَأما الأَمر، فَإِن كَانَ من الرباعي، فهمزاته همزاتُ قَطْعٍ، كَقَوْلِك: يَا زيدُ أَكْرِمْ عَمْرًا، و يَا فلَانُ أَجِبْ فلَانًا(١).

وَأما الحَرْفُ، فَلم تَدْخُلْ عَلَيْهِ هَمْزَةُ وصْلٍ إِلَّا على اللَّام، نَحْو قَوْلك: (الغُلَامُ، والفَرَس)، وعَن الخَلِيل أَنَّهَا هَمْزَة قَطْعٍ عُومِلَتْ فِي الدَّرْجِ مُعَاملَة الوَصْل تَخْفِيفًا لِكَثْرَة الاسْتِعْمَال، كَمَا حذفت الهمزَة من (خير) و(شَرّ) فِي الحَالَتَيْنِ للتَّخْفِيف، وبَقِيَّة الحُرُوف همزاتها همزاتُ قَطْعٍ نَحْو: (أم، وأو، وأَن).

***

الفَصْلُ الثَّانِي: فِي حَرَكَة همزَة الوَصْل

اعْلَم أَن مِنْهَا مَا يُحَرك بِالكَسْرِ فِي الأَكْثَر، وبالضم فِي لُغَة ضَعِيفَة، وهُوَ (اسْم) وقد أَشرتُ إِلَى ذَلِك بِقَوْلِي: «همزَة اسْم بِكَسْر أَو ضم».

وَمِنْهَا مَا يُحَرك بِالفَتْح خَاصَّة، وهِي همزَة لَام التَّعْرِيف، ومِنْهَا مَا يُحَرك بِالفَتْح فِي الأَفْصَح، وبالكسر فِي لُغَة ضَعِيفَة، وهُوَ «ايْمُن» المُسْتَعْمل فِي القَسَم فِي قَوْلهم: «ايْمُنُ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ»، وهُوَ اسْم مُفْرد مُشْتَقٌّ من اليُمْن، وهُوَ البركَة، لَا جَمْعُ يَمِينٍ، خلافًا للفَرّاء، وقد أَشَرْتُ إِلَى هَذَا القسم والَّذِي قبله بِقَوْلِي: «بفتحهما أَو بِكَسْر همزَة ايمن».

---

(١) إنما مثل المؤلف بهذين المثالين ليدل على أن المدار على أن يكون أصله رباعيًا سواء أسلم من الحذف عند بناء الأمر كالمثال الأول، أم حذف منه حرف عند بناء الأمر كالمثال الثاني.

وَمِنْهَا مَا يُحرك بِالضَّمِّ فَقَط، وهُوَ أَمر الثلاثي إِذا انْضَمَّ ثالثُهُ ضَمًّا متأصلًا نَحْو: (اقْتُلْ، واكتبْ، وادخُلْ)، ودخل تَحت قَوْلنَا: «متأصلًا» نَحْو قَوْلك لِلْمَرْأَة: اغْزِي يَا هِنْد، لأن أَصله «اغْزُوِي»- بِضَم الزَّاي وكسر الوَاو- فأسكنت الوَاو للاستثقال، ثمَّ حذفت، ثمَّ كسرت الزَّاي لتناسب اليَاء، وقد أَشرت إِلَى هَذَا بالتمثيل باغْزِي، ومَثَّلْتُ قبلهَا باغْزُ؛ لأنبه على أَن الأَصْل «اغْزُوِي» بِالضَّمِّ، بِدَلِيل وجوده إِذا لم تُوجد يَاء المخاطبة، وخرج عَنهُ نَحْو قَوْلك: «امشوا»، فَإِنَّهُ يبتدأ بِالْكَسْرِ، لأن أَصله «امْشِيُوا» بِكَسْر الشين وضم اليَاء، فسكنت اليَاء للاستثقال، ثمَّ حُذِفَتْ لالتقاء الساكِنَيْن، ثمَّ ضُمَّت الشين، لتجانس الوَاو، ولتسلم من القلب يَاءً، ولِهَذَا مَثَّلْتُ بِهِ فِي الأَصْل لما يكسر مَعَ التَّمْثِيل باضرب، للتنبيه على أَنَّهُمَا من بَاب واحِد، وإِنَّمَا مَثَّلْتُ باذهب دفعًا لتوهم مَنْ يتوَهَّم أَنهم إِذا ضَمُّوا فِي مثل (اكْتُبْ) وكسروا فِي مثل (اضرب) فَيَنْبَغِي أَن يفتحوا فِي مثل (اذهب)، ليكونوا قد رَاعَوْا بحركة الهمزَة مُجَانَسَة حَرَكَة الثَّالِث، وإِنَّمَا لم يَفْعَلُوا ذَلِك لِئَلَّا يلتبس بالمضارع المبدوء بِالْهَمْزَةِ فِي حَال الوَقْف.

وَمِنْهَا مَا يكسر لَا غير، وهُوَ البَاقِي، وذَلِكَ أصل البَاب.

***

وَهَذَا آخر مَا أردنَا إملاءه على هَذِه المُقدمَة، وقد جَاءَ بِحَمْد اللَّه مُهَذَّبَ المباني، مشيد المعَانِي، مُحكم الأَحْكَام، مُسْتَوفى الأَنْوَاع والأقسام، تَقَرُّ بِهِ عين الوَدُود، وتَكْمَدُ بِهِ نَفْسُ الجَاهِل الحسود:

إِنْ يَحْسُدُونِي فَإِنِّي غيرُ لائِمِهِمْ ... قَبْلِي من النَّاس أهلِ الْفضل قد حُسِدُوا

فَدَام لي ولَهُم مَا بِي ومَا بهمُ ... وَمَاتَ أكثرُنا غَيْظًا بِمَا يَجِدُ

أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمُ ... لَا أَرْتَقِي صَدَرًا مِنهَا ولَا أَرِدُ[1]

(١) في قول الشاعر «يحدوني» من هذا البيت مقال، فإنه فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة، =

وإلى اللَّه العَظِيم أرغب أَن يَجْعَل ذَلِك لوجهه الكَرِيم مصروفًا، وعَلى النَّفْع بِهِ مَوْقُوفًا، وأَن يكفينا شَرَّ الحساد، ولَا يفضحنا يَوْم التناد، بِمَنِّهِ وكَرمه، إِنَّه الكَرِيم التواب، والرؤوف الرَّحِيم الوَهَّاب.

* * *

= فهو من الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون، وقد اتصلت به ياء المتكلم والفعل إذا اتصل بياء المتكلم لزمت قبلها نون الوقاية. فكان ينبغي أن يقول «أنا الذي يحدونني» بنونين: إحداهما نون الرفع، وثانيتهما نون الوقاية، كما في قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ وكما في قوله سبحانه: ﴿أَتَعِدَانِنِيَ أَنْ أُخْرَجَ﴾ هذا هو الأصل. وللعرب في مثل ذلك ثلاث لغات، إحداها: إثبات النونين من غير إدغام كالآيتين اللتين تلوناهما، والثانية إثباتهما وإدغامهما كما في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ والثالثة حذف إحداهما كما في البيت، والعلماء يختلفون في المحذوفة منهما: أهي نون الرفع، أم نون الوقاية؟ ونرجح أن المحذوفة نون الرفع: لأن نون الوقاية أتى بها لغرض خاص، وهو وقاية الفعل من الكسرة التي لا تدخله، والمأتي به لغرض لا ينبغي أن يحذف، ولأنه قد حذفت نون الرفع للضرورة في نحو قول الشاعر:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي ... شَعْرَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي

فإن الأصل: أبيت أسري وتبيتين تدلكين شعرك- إلخ.

ومثل ذلك قول الشاعر، وهو مما ينسب إلى امرئ القيس، وينسب لغيره:

يَا لَكِ مِنْ قُبَّرَةٍ بِمَعْمَرِ ... خَلَا لَكِ الْجَوُّ فَبِيضِي وَاصْفِرِي

وَنَقِّرِي مَا شِئْتِ أَنْ تُنَقِّرِي ... قَدْ رُفِعَ الْفَخُّ فَمَاذَا تَحْذَرِي

أصله «فماذا تحذرين» فحذف نون الرفع حين اضطر.

ونظيره قول أبي حية النميري:

أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنِّي ... مُلَاقٍ- لَا أَبَاكِ- تُخَوِّفِينِي

أصله «تخوفينني» فحذف نون الرفع حين اضطر، ولذلك نظائر كثيرة لا تنحصر.

واللَّه ﷻ أعلى وأعلم، وأعز وأكرم، وصلى اللَّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قال أبو رجاء محمد محيي الدين بن الشيخ عبد الحميد بن الشيخ إبراهيم، رحمهم اللَّه تعالى، ورضي عنهم، وجعلهم عنده مع النبيين والصالحين والشهداء:

قد تم - بحمد اللَّه تعالى وحسن توفيقه - مراجعة هذا الكتاب، والكتابة عليه وحسن تنسيقه، في ضَحْوَة يوم الخميس السادس من شهر شعبان المعظم من عام ١٣٥٥ من الهجرة (الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٦).

وأنا أسأل اللَّه تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله، وأن يجعله مقصودًا به وَجْهُهُ الكريم؛ ليكون لي حجة يوم الدين، آمين.

***

بتوفيق اللَّه وعونه وحده - تمت مراجعة هذا الكتاب، ومطابقته على أصله وتدقيقه بمزيد من العناية، وذلك يوم الأربعاء الموافق ١٥ من ذي القعدة سنة ١٤٤٣هـ - ١٥ من يونيو سنة ٢٠٢٢م.

واللَّه أسأل وبنبيه أتوسل أن يجعل هذا العمل الطيب في ميزان الحسنات لكل من أسهم في إخراجه، أو شرحه وبيانه خدمة وعبادة للغة القرآن الكريم، وسنة سيد النبيين، وشفيعنا يوم الدين.

إنه نعم المولى ونعم النصير، وصلى اللَّه على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه والتابعين آمين..

والحمد للَّه رب العالمين.

راجعه ودققه راجي عفو مولاه

أ.د/ فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي - الأجهوري الأزهري

عضو هيئة التدريس بجامعة الأزهر -

كلية اللغة العربية - القاهرة

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

***

مطالع السرور

الجامع بين القطر والشذور

الحمد لله وحده، كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن تبعه .. وبعد ، فهذا كتاب "مطالع السرور" الجامع بين القطر والشذور جعله الشيخ جامعًا لما في الكتابين بصورة طيبة، بعد ما شرح الشيخ الكتابين شرحًا طيبًا يليق بمقام علم اللغة، وارتباطه بالقرآن والسنة النبوية.

- في الكتاب الأول "الشذور" أتى بالأحكام الإعرابية مرتبة على الحركات والسكون، وقد أقام شرحه على هذا النسق مستدلا على ما يقول بالقرآن وسنة سيد الأنام.

- وفي الكتاب الثاني "قطر الندى" جاء بالمعربات على هذا الترتيب:

أ - المفعول به وتوابعه من المنادى وبقية المفعولات حتى الاستثناء وجميع أدواته وألوانه.

ب - المخفوضات   ج - المجرورات   د - التوابع

- وفي الختام همزة الوصل والقطع وحركة الهمزة.

وهذا الكتاب لا يستغنى عنه طالب علم أو عالم في بحوثه العلمية.

والله من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل ...

راجي عفو مولاه ورضاه

أ.د. فتحي عبد الرحمن حجازي





